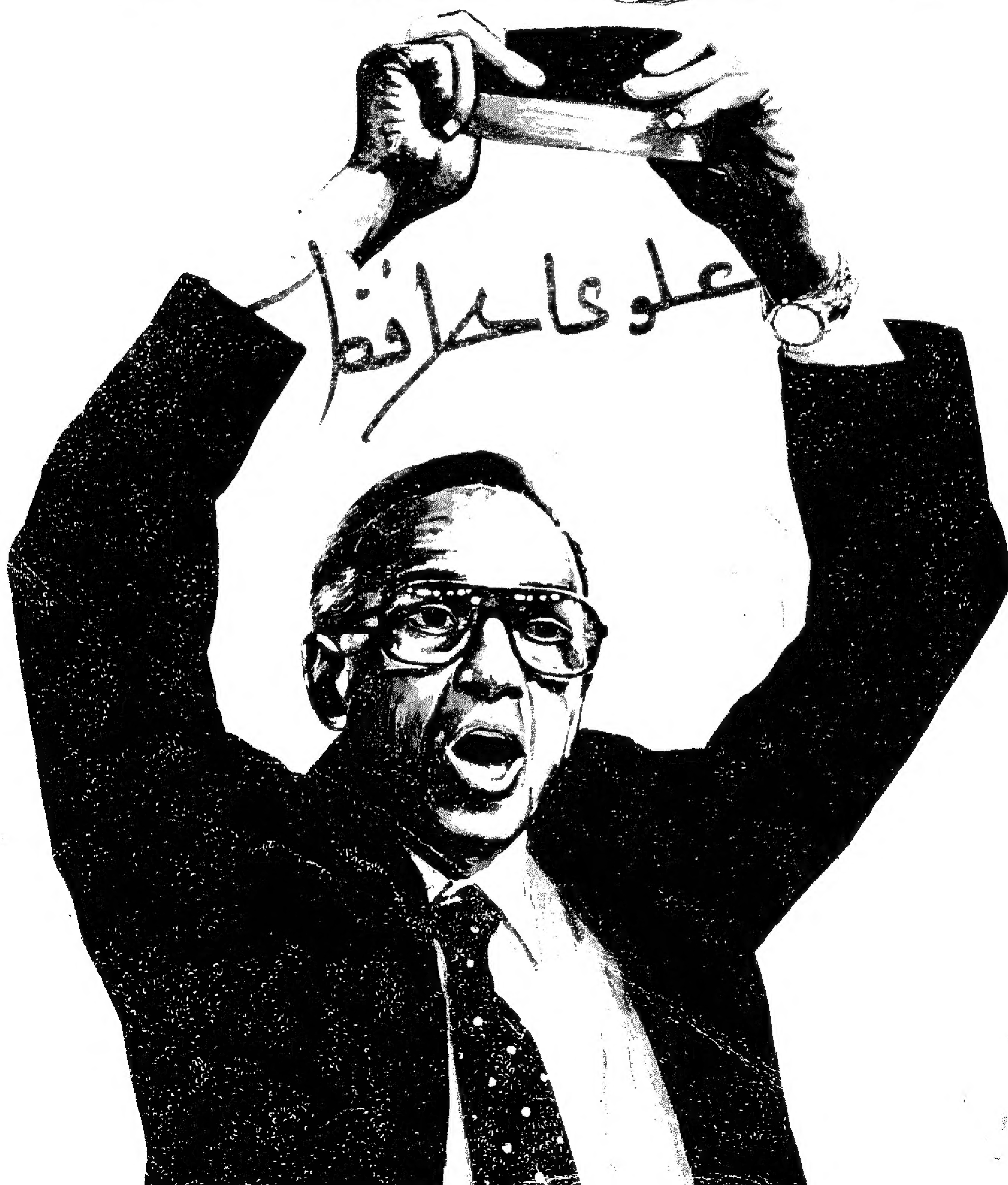
الفساد



الفساد

علوي حافظ

الناشــر :

الشركة العربية الدولية للنشر والإعلام .

١٩٧ ش ٢٦ يوليو ــ العجوزة ــ الجيزة . ت : ٣٤٢٢٤٩١ ــ ٣٤٢٢٤٩٢

الغلاف تصميم الفنان / علي الجندي

إهداء

إلى شباب مصر

لوث الماضي حاضركم بخطاياه وفساده

الأجراس تدق لتعلن إما التغيير أو الضياع

التصدي لمافيا الفساد

هو الطريق الوحيد لإنقاذ الوطن اليوم

العالم كله الذي يعيش الديموقراطية وصحوة الشباب

عمري رسالة

التصدي كان

أمامكم

هذه تجربتي

والحقيقة والنصيحة

فيها الدرس

علوي حافظ

مقدمة

السياسة ، عالم غريب يعشقه البعض ، ويبغضه البعض الآخر ، عالم ملىء بالمناورات ، وملىء بالانفعالات . ولكل سياسة معارضوها ، وغالبا ماتنظر الشعوب التى تتمتع بقدر واسع من الديمقراطية والحرية إلى المعارضة وكأنها جرس الانذار .. أو الناقوس الذى يدق عندما تحتل السياسة ، ويحيد القائمون على تنفيذها عن طريقهم . وبالتالى فإن معظم الحكومات التى تطبق سياسات الاحزاب الحاكمة ، تعمل فى الدول الديمقراطية ، وهى تنظر إلى المعارضة .. تتفاعل معها .. وتتناقش فى القرارات .. وتأخذ النصيحة ، حتى لايأتى اليوم الذى تتخذ فيه القرار الخاطىء فتخسر ثقة الشعب .. وكرسى الحكم ..

والدولة الديمقراطية أيضاً، تضع المسؤولين بها تحت الاختبارات، لفترات طويلة قبل أن يجلس المسؤول على كرسى منصبه. فالمسؤول يجب أن يعلم أنه يعمل للشعب، ومن أجل الشعب. ويجب ألا يعطى الفرصة للشبهات كى تحوم حوله. فالمسؤول يمثل مؤسسة الحكم.. وينفذ سياسته. وعندما يحيد عن طريقه لسبب أو لآخر فإن المعارضة لاترحم.. والشعب لايغفر.. وتكون النتيجة فضيحة من الفضائح التى نسمع عنها كثيرا فى الدول الأخرى، والتى قد يفقد فيها مسؤولون على مستوى عال مناصبهم.. وتفقد المؤسسات والأحزاب التى يمثلونها مصداقيتهم، أمام الشعب الذى تحكمه.. وتصبح مرحلة الانهيار أمراً حتمياً.. ليختار الشعب من جديد - وبحرية كاملة - من يحكمه.. ويحافظ على اقتصاده وثرواته.. يختار الشعب من يعمل من أجل الشعب.. لا من يحول منصبه إلى مصدر للثراء السريع.. أو مصدر للربح على حساب أبناء الشعب الكادحين..

والفساد عندما يتحكم ويتشعب فى أى دولة، يصبح كفيلا بالقضاء على اقتصادها.. ويصبح كفيلا بان تتحول دولة «غنيه» إلى «فقيرة»، كفيلا بأن تهزم البلاد.. بلا حرب.. بلا اعداء.. ويتحول الشعب المنتج إلى شعب مستهلك، ينتظر العطايا والهبات، بينما ينعم أصحاب النفوذ والسلطة بثرواته وأمواله.. وحقائق التاريخ تذكر العديد من الحكومات التى دمرت اقتصاديات دول عديدة فى صفحات سوداء طويلة.. ولكن التاريخ يذكر أيضا فى صفحاته البيضاء كفاح هذه الشعوب لتغيير تلك الحكومات.. ويذكر أيضا الذين رفضوا الانسياق وراء التيار.. يذكر الصرخات التى كانت تعلو لتدق ناقوس الخطر.. مهما كانت بعيدة.. فالحكومات التى يضرب أوصالها الفساد لاتسمح لاصوات أجراس الانذار بأن تعلو.. ولاتسمح لناقوس الخطر بأن يدق.. وتتحول الى ديكتاتوريات وانظمة مستغلة قابعة فوق صدور الشعب فى حماية البنادق، وتحت رايات الرعب والخوف. ولكن.. ومهما طال الزمان لابد ان تظهر دائما شمس جديدة.. لابد وان تعود

الشعوب لتمسك بزمام أمورها لتصيغ صفحات جديدة من تاريخها . .

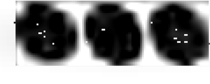
ومصر ، دولة عاشت تحت ضغط العديد من الحكومات . . عايشت كبت الحريات طويلا . . وسوء الحكام طويلا طويلا . وأصبحت تخرج من أزمة إلى أخرى وسط عصابات وعصابات من محترفى الاستغلال ، ووسط موجات من المسؤولين الذين كان همهم الأول والدائم هو مصلحتهم الشخصية . . وولاؤهم الأول والأخير لصاحب الأمر والسلطان ، الذى يوزع المناصب . . يمنح من يشاء ، ويمنع عمن يشاء . ومرت مصر بسنوات استطاع خلالها اخطبوط الفساد أن يعزل الحاكم عن المحكوم . مرت بسنوات كانت مجرد محاولة المعارضة خلالها تعنى الحكم بالاعدام على من يرفع صوته . . وتعاقب المسؤولين وأصحاب الكراسى . . كل منهم ينهب مايشاء . . بلا ضمير . . ويسرق مايشاء . . بلا رقيب ، ثم يرحل تاركا خلفه كما هائلا من مشاكل الشعب . يرحل ، تاركاً بقية «الكنز» لمن سيتبعه عن أصحاب الحظوة الذين استطاعوا الوصول إلى الكراسى . . وتمكنوا من تسلق حبال النفاق وانضموا إلى زمرة الفاسدين .

ورغم جميع المعوقات ، التى تمنع اجراس الخطر والتحذير . . كان العديد من أبناء مصر يقفون بالمرصاد ليحاربوا الفساد بجميع صوره . يقفون بالمرصاد دون خوف ، ودون يأس ، ليصرخوا بأعلى اصواتهم ليكشفوا الحقيقة . . يصرخون علّ اصواتهم تصل إلى شعب مصر وأصحاب النفوذ أصوات تعلن أن هناك من يعلم . . هناك من يدرى بما يجرى . أصوات تحذر من عاقبة مايحدث بلا رقيب وبلا حسيب . ومرت السنوات . . وجاء زمن استطاع فيه هؤلاء الرجال الخروج إلى النور بعد صراع طويل طويل . . مع الفساد . جاء زمن يحمل مايكفى من رياح الديمقراطية ليكفل لاصحاب الاصوات العالية حق الصراخ . . وليعطى لشعب مصر جزءاً من حريته المصادرة منذ سنوات . واستطاع علوى حافظ مؤلف هذا الكتاب ، أن يصول ويجول مع زملائه الذين انضموا لصفوف المعارضة المصرية ، أمام الفساد ، استطاع علوى ان

يؤدى جزءاً من رسالته ، وان يقف كحجر عثرة امام اصحاب المراكز المستغلين واصبح همه الأول والأخير هو الوقوف أمام نواب الشعب فى البرلمان المصرى ـ وكما اعتاد لسنوات طويلة ـ ليكشف مساوىء الحكم .. وليعرى الحقيقة أمام الشعب .. وليطالب بالاصلاح .. وخلال سنوات قليلة ، اتسعت دائرة الحريات وبدا واضحا أن مصر قد بدأت تسير أولى الخطوات نحو عصر جديد . ولمعظم المعارضين من رجال السياسة فإن ذلك يعنى ان اصواتهم يجب أن تعلو .. لتصل إلى مسامع أكبر نسبة من الشعب .. اصواتهم يجب أن تعلو حتى تمنع المفسدين .. وحتى تكون الخطوات القادمة لشعب مصر قائمة على ارض صلبة .. وحتى تتم التغييرات التى تجرى للأفضل دائما .. بمشورة جميع القوى السياسية والوطنية .. وحتى يعلم كل من تسول له نفسه بان يقتطع من قوت هذا الشعب ، ان الظلام لم يعد يحميه .. وان شعب مصر لم يعد يعطى الحق لاى انسان مهما بغلت سلطته بان يتحول الى ذراع أخرى من اذرع اخطبوط الفساد .

وعندما قام علوى حافظ بصفته نائبا «وفديا» فى برلمان مصر ، بتقديم أستجواب «الفساد» لرئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى ، كان يضيف صرخة تحذيرية جديدة .. كان يكشف بصفته عضوا فى مجلس الشعب الستار عن العديد من أوجه الفساد الذى استطاع أكتشافها .. كان يقدم لممثلى الشعب حقائق عما يحدث فى كواليس السلطة .. فالحرية التى تعيشها مصر تتيح اليوم للمعارضين ضرب جيوب الفساد وأذرعه الطويلة . وعندما فكر علوى حافظ فى تقديم استجوابه على هيئة كتاب صغير يحمل الحقائق لشعب مصر .. استطاع الكثيرون اقناعه بان يضم هذا الكتاب جميع المعارك التى خاضها ضد الفساد طوال سنوات حياته ، وطوال الدورات البرلمانية التى مثل فيها ابناء دائرته فى الدرب الأحمر . وبالفعل خرج كتاب علوى حافظ إلى الوجود ليحكى لشعب مصر الذى يعشقه هذا الرجل .. والذى يخوض من أجله المعارك .. يحكى قصته مع الفساد .. لتكون صرخة جديدة لتحذر أبناء هذا البلد .. والمسؤولين

الذين يبدأون الإصلاح .. صرخة مدوية تعلن أن الفساد لم يعد له مكان في مستقبل مصر .. مادام أن هناك الكثير من أمثال علوى حافظ ليفضحونه .



والحقيقة .. أننى ترددت كثيرا عندما طلب منى الأستاذ علوى حافظ أن أكتب مقدمة هذا الكتاب . كان عذرى أننى «أصغر» من أن أقدم قصة كفاح رجل عظيم مثله .. وأن هناك العديد من رجال السياسة المعاصرين ، وأصحاب الأسماء اللامعة الذين يستطيعون تقديم هذا العمل التاريخى للقارىء . وأصر علوى حافظ أن أكون أنا ، رغم صغر سنى ، صاحب أولى صفحات هذا الكتاب .. ولم استطع أمام اصراره سوى أن أمسك بقلمى ، كشاب يعمل فى صحيفة معارضة .. شاب عاش سنوات عصيبة في كواليس العمل السياسى فى مصر .. أراقب وأتعلم .. لاكتب مقدمة هذا العمل .

عرفت علوى حافظ من خلال حديث أبى رحمه الله .. ثائراً غاضباً من أجل مصر .. كان الإعداد للانتخابات التى يخوضها حزب الوفد يتم على قدم وساق .. وظهرت جريدة «الوفد» ورفعت شعار محاربة الفساد .. الفساد الذى استشرى وتحول إلى أخطبوط يأكل حقوق أهل هذا البلد .. وأصبح الهم الأول للمعارضة هو الوصول إلى أذرع هذا الاخطبوط .. وقطعها .. كانت القضايا كثيرة ولكنهم كانوا ذوى عزم من حديد .. وكأن الجيل الذى صمت طويلا .. وتحمل طويلا استطاع أن ينفجر .. قرر أن يثور ، ويرفض حال مصر وأهلها .. حان الوقت ليسمع الجميع صوت الرأى الآخر عاليا .. وشاء القدر أن يكون هؤلاء الرجال أول من يصيح وأول من يقف فى وجه الظلم رافضين له .. حاملين لواء محاربة الفساد .

كنت اتابع المعارك التى دارت وكأننى أمام مجموعة من الفرسان .. تخرج إلى ساحة المعركة وتلتقى كل يوم تخطط .. وتتناقش

بلا ملل . . وبلا خوف . . كان أبى يقول لى دائما : ان الانسان يجب ألا يخاف إلا الله وأن السياسة اصبحت الآن جهادا فى سبيل الله . وكان ينقل لى حكايات علوى حافظ . . وكيف أن مجرد وجوده تحت قبة البرلمان ، يجعل فرائص العديدين ترتعد خوفا . . فعلوى لايخاف . . ولا يفكر أحيانا عندما يطلق لنفسه العنان دفاعا عن مصر ، وأن نواب المعارضة يجلسون حوله فى الكثير من الاحيان فى مقاعد البرلمان ليمسكوا به ، حتى لايقفز من مكانه . . وحتى لايفقد أعصابه وسط المناورات السياسية اليومية التى يمرون بها . .

والمعروف فى الدوائر السياسية ان علوى حافظ يستطيع ان يقود مظاهرة فى دقائق . . ويتقدم المتظاهرين . . ويخرج بها من حى الدرب الأحمر الى شوارع القاهرة فى حماس شديد . . ليعلن رأى الشعب ـ اذا لم يستطع ان يعلنه تحت قبة البرلمان . والمعروف ان الحمية التى تشتعل فى صدر هذا الرجل تكفى مائة شاب . . والمعارك السياسية والانتخابات التى خاضها هذا الرجل بلا خوف ، وبلا رهبة تدل على قدرة فائقة وعزيمة جبارة . ومجرد استطاعة علوى حافظ ان يعبر عن شعوره بهذه الحرية ، يعنى أن عصر الرئيس مبارك الحالى ـ وباعتراف معظم الاطراف السياسية ـ يحمل معه رياحا جديدة ، ونظرة جديدة لحق شعب مصر . . وممثليه فى التعبير عن رأيهم . .

لقد استطاع العديد من الرجال . . اعادة انشاء مدرسة الديمقراطية . . استطاع هؤلاء فتح باب مغلق وبدأو فى محاربة الفساد . . وربما كانت الحكمة فى اصرار علوى حافظ على أن أكتب أنا مقدمة هذا الكتاب هى أننى أنتمى إلى الجيل الذى يجب أن يكمل هذا الطريق . . الجيل الذى يجب أن يتعلم جيداً . . وأن يعى الدرس جيدا . . وأن يستعد مبكرا لامتحان صعب نتيجته هى الاستمرار الدائم على درب محاربة الفساد . . والبحث عن الافضل . . من اجل مصر . .

وبقيت كلمة أوجهها إلى أبى وأستاذى العزيز مصطفى شردى . . وهى أننى بتقديم هذا الكتاب أحقق جزءا من أحلامه فى تقديم «درس» فى الديمقراطية و«درس» فى الوطنية لابناء جيلى الذين يحتاجون لمثل هذه الدروس . . وإذا كان القدر لم يسعف مصطفى شردى لكتابة جزء من هذا الدرس . . فإن صديقة علوى حافظ عندما قرر أن يكتب هذا الكتاب ، قال لى إنه يريد أن يقدمه قبل أن يمنعه أى عائق ، بعد أن تدهورت صحته . . ونجح فى ذلك وأقول لعلوى حافظ إن آلاف السياسيين وصلوا إلى المناصب فى هذا البلد المسكين وتركوا مناصبهم إلى زوايا النسيان غير مأسوف على رحيلهم . . ويكفيه أن التاريخ سيحمل دائما وسط صفحاته البيضاء اسم رجل عاش من أجل شعب مصر . . رجل عاش يبحث عن مصلحة بلاده وسط أمواج الفساد العالية العاتية . . وصفحات التاريخ لايسهل ان تمسحها أمواج الفساد . .

محمد مصطفى شردى

الفصل الأول ..

الباب الأول

نشأتى وكراهيتى للفساد

فى الدرب الأحمر .. تعلمت السياسة

فى ٢ فبراير ١٩٣٠ كان مولدى . . وبعد تسع سنوات مات أبى . . وعرفت معنى الأحزان . . وعشت حياتى فى حى الدرب الأحمر ، وقريباً من السيدة زينب والحلمية الجديدة . . سمع انبهار الخباز بمصطفى النحاس . . وأنصت إلى حكايات عم مدبولى صانع الصنادل العجوز عن الزعيم سعد زغلول . . ومازلت أذكر ذلك اليوم ، الذى سالت فيه دمائى ، بعد ضربة قوية من إحدى هراوات العساكر ، الذين أرادوا تفريق مظاهرة الطلبة الوفديين عام ١٩٤٤ ، والتى كانت تهتف ضد الملك والاستعمار . ولم أشعر بكلمات التأنيب القاسية التى سمعتها من أمى وهى تمسح دمائى ، تلك الدماء التى سالت لتفتح عينى على قسوة الفساد فى مصر . . فساد يمارسه ملك طاغٍ ، يتعاون مع محتلين مغتصبين لأرضنا وحريتنا وكرامتنا . نشأت فى درب فايد بحى الدرب الأحمر . . وعاصرت فيه الصراع بين الحق والباطل . . بين القوة والضعف . . بين الغنى والفقر . .

كان الحى يعتبر مجمعاً للحرف اليدوية والتجارة . . كما كان معقلاً للوطنية وأيضاً للنضال بين القوى والأحزاب السياسية ، وكان حى المدارس فى الحلمية الجديدة يمثل المركز النشط لهذه القوى . . تواجدت فيه المقار الرئيسية للاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة . . كما كان مجالاً نشطاً لحزب الوفد ، حزب القاعدة الشعبية العريضة ، الذى تغلغل فى وجدان كل المصريين . وكانت حركة الاخوان المسلمين ، دعوة شريفة فاضلة ، قام بها المرحوم الشهيد حسن البنا . كانت تدعو إلى الدين والفضيلة والوطنية . . وتلك المبادىء لم تكن متوفرة فى معظم الساسة المصريين فى ذلك الوقت ، لأن السياسة فيها الكثير من الكذب والخداع والتضليل .

وكان قطاع كبير من المصريين مرتبطين بالاخوان ، وكنت أقضى وقتاً كبيراً معهم ، وتعلمت الخطابة من محاضراتهم وخطبهم ، خاصة الشيخ حسن البنا . . وهكذا تشربت السياسة والوطنية بمبادئها السامية فى هذا الحى الشعبى ، الذى كنا نسميه حى المدارس .

وفى هذا الحى أيضاً تعلمت كيف تكون الوطنية . . وقيمة الحرية وثمنها الذى قد يكون غالياً . . وتعلمت كيف أصرخ فى وجه الظلم ليفيق من كبريائه . . ويسمع شكوى الألم من الضعفاء . فلا معنى لوطن بلا استقلال . . ولا لشعب إلا إذا حكم نفسه بنفسه . وهكذا خرجت جميع طبقات الشعب تحارب الظلم والفساد . . وتطالب بالاستقلال وطرد الطغاة . وكانت جثث الشهداء التى تعوق طريقنا فى المظاهرات ، تولد داخلى قوة هائلة ، تجعلنى لاأخشى الموت فى سبيل الحق . . قوة تجعلنى لا أهاب الإشارة بأصابع الاتهام إلى أى مسئول مفسد ، خان أمانة المسئولية ، ونسى مصالح الناس ، وركز على مصالحه الخاصة فقط .

لهذا وجدت نفسى أعشق المحاكمات ، وخاصة فى القضايا الوطنية والسياسية . . وتمنيت أن أكون وكيلاً للنيابة . . أحاكم كل ظالم وكل مسئول لايضع مصلحة مصر أمام عينيه . . تمنيت أن أبطش بكل من يسرق السعادة من أهلى فى الدرب الأحمر وأهل مصر كلها . . ولكننى فى نفس الوقت ، كنت حريصاً على تحقيق أمنية أمى ، فى أن أصبح ضابطاً بالجيش . . وكأنها كانت تستشف آفاق الغيب ، وتدرك أن ابنها سيكون أحد من غيروا وجه الحياة فى مصر . . وأصبحت أسير الرغبتين . . رغبتى أن أصبح وكيلاً للنيابة وخطيباً بارعاً فى المحاكم ، أشير باصابع الاتهام إلى كل مفسد فى مصر . . ورغبة أمى فى أن أصبح ضابطاً بالجيش ، ذا مكانة مرموقة ووضع اجتماعى مستقر ومحترم . ورغم أن طولى كان أقصر مما هو مطلوب فى الكلية الحربية بحوالى ٢ سم ، إلا أن أمى نجحت فى أن تجد الواسطة المناسبة ، التى استطاعت تخطى هذه العقبة . . وكانت عن طريق نائب وفدى ، كانت تربطه بالمرحوم أبى علاقة صداقة وطيدة .

وذهبت إلى الكلية الحربية ، لإجراء اختبارات القبول ، عسى أن أتعلم فيها كيف أمسك السلاح بدلاً من حجارة المظاهرات وهتافاتها ، التى لم تكن تكفى لصد المعتدين ، ولا تستطيع رد طلقات الرصاص عن أجسادنا . وكان ذلك ايذاناً ببدء مرحلة جديدة من حياتى .

الفصل الأول

الباب الثانى

.. وأصبحت ضابطاً بالجيش

أسعدنى الحظ . . واستجابت السماء لدعوات وأمنيات أمى . . وأصبحت طالباً بالكلية الحربية . . وبدأت معالم الخط البيانى لحياتى فى الوضوع . وجدت الكلية منقسمة من داخلها إلى مجموعتين . . الأولى تضم أبناء رجال السلطة والأغنياء ، الذين دخلوا الكلية لينالوا شرف المظهر العسكرى ، ليضيفوه إلى وضعهم الاجتماعى . . وضمت المجموعة الثانية أبناء الشعب ، الذين ابتسم لهم الحظ ، واستطاعوا دخول الكلية مثلى ، لينالوا شرف الدفاع عن أرض مصر . . وليضيفوا هذا الشرف إلى كفاح أجدادهم وآبائهم ، للذود عن كرامة الأرض . وكان تحيز الادارة واضحاً لأبناء الطبقة الحاكمة والغنية ، أثناء الدراسة بالكلية ، ووصل إلى ذروته عند التخرج والتوزيع على أماكن الخدمة . . جيث تم توزيع أبناء الطبقة الأولى على أفضل الأماكن مثل خيالة الحرس الملكى أو الوظائف المكتبية . بينما تم توزيع أبناء الفقراء على الوحدات البعيدة ، وتم ترحيل بعضهم أيضاً للخدمة فى السودان .

وفى الكلية اختفت تماما تلك الحياة السياسية التى عشتها لسنوات طويلة فى الدرب الأحمر . . كما اختفت أية حوارات سياسية يمكن أن تجدها فى أية تجمعات شبابية . . ولم يكن فى استطاعة أى فرد منا أن ينطق ـ مجرد النطق ـ بأنه وفدى أو سعدى أو من الإخوان .

وجاء أول أغسطس ١٩٤٨ . . يوم التخرج . . يوم أول مواجهة مع النظام . . وأول تحد داخلى للظام والطغيان . . والملك الفاسد . . وقفنا صفوفاً منتظمة أمام قصر عابدين ، لنردد خلف حيدر باشا . . القائد العام للقوات المسلحة . . قسم الولاء للملك . . وهو «الله . . الملك . . الوطن» ؟! ورددت القسم لله والوطن ، ولم

استطع نطق كلمة الملك . . واكتشفت أننى لم أكن وحدى . . وبعد الطابور سألنى صديقى وزميلى أحمد بدوى ، الذى أصبح فيما بعد وزيراً للدفاع فى عهد السادات ، هل أديت القسم ؟ فقلت له : لم أقسم باسم الملك . . فأنا لا أحبه .

نظر إلى أحمد بدوى وهو يبتسم وقال : لقد فعلت مثلك تماماً .

عينت ملازم ثانى . . وحاولت الالتحاق بالسلاح الجوى لأكون طياراً ، وحدث لى حادث أثناء التدريب ، تقرر بعدها استبعادى من القوات الجوية ، بسبب مايطلقون عليه over-confidenc أو الثقة الزائدة بالنفس ، التى تصل إلى حد المغامرة والتهور . ورجعت إلى الخدمة فى الجيش بسلاح المشاة وتم توزيعى على إحدى الكتائب بالسودان . . وذهبت إلى هناك وأنا أسمع أخبار حرب فلسطين . . تلك الحرب التى راح ضحيتها الكثير من شهدائنا الأبرار فى حرب عصابات مع الصهاينة . . ظلمهم فساد نظام الحكم فى مصر ، وأرسل إليهم أسلحة فاسدة ، حصدت منهم أضعاف ماطالته أيدى اعدائهم . . وتسرب الضيق والحقد على الفساد فى قلبى ، وزادت كراهيتى لكل المفسدين . . وبرزت فى هذه الحرب شخصية الضابط جمال عبدالناصر ، الذى كان اسمه يتردد فى احاديثنا عن الحرب وعن الضباط الثائرين على ماحدث فيها من خيانة ، خاصة أن عبدالناصر كان يخدم فى السودان ، قبل أن يذهب لحرب فلسطين .

انتقلت بعد ذلك لأعمل مدرساً بمدرسة المشاة . . وهناك كان لقائى الأول بجمال عبدالناصر ، الذى كان يعمل مدرسا لمادة الشئون الإدارية بها . . والتقينا كثيراً فى عامى ٥٠ و ٥١ ، بحكم تنسيق العمل بيننا . . وكنت أمضى وقتى كله فى هذه الفترة بين الضباط الواردين لأخذ الفرق ، وتجهيز أدوات التدريب التى استعين بها فى محاضراتى ، حيث كنت مدرساً لمادة التكتيك ، وفى نفس الوقت مساعد كبير المعلمين . ومن هذا الموقع استطعت التعرف على عدد كبير جداً من الضباط الذين يأتون للدراسة . .

وفى أحد الأيام . . جاءنى جمال عبدالناصر ليوصينى بضابط جديد انضم إلى فرقة جديدة بالمدرسة ، وطلب منى أن أساعده ليجتاز الامتحان وينجح ، لأنه سبق فصله من الجيش بسبب اشتغاله بالسياسة ، وعاد بعد أن صدر عفو ملكى عنه ، وأنه لن ينتقل للرتبة التى فقدها إلا إذا نجح فى هذه الفرقة . وكان هذا أول لقاء بينى وبين أنور السادات ، الذى أكد لى عبدالناصر أنه لابد أن ينجح . . ودخل السادات مكتبى

منهكاً وتحدثت معه وشجعته على بذل الجهد لينجح .. وعملت بوصية جمال عبدالناصر حتى نجح السادات فى الفرقة .

وبمرور الأيام زادت علاقتى الودية بجمال عبدالناصر ، حتى أخبرنى ذات مرة بضرورة التعاون بيننا .. وطلب منى معرفة الضباط الوطنيين والمخلصين للبلد .. وأخرج لى من جيبه أحد منشورات الضباط الأحرار ، حركت بداخلى حنينى القديم للعمل السياسى والمظاهرات وجو الانتخابات الذى كان يسود الدرب الأحمر والحلمية الجديدة .. وقال لى جمال أنه سمع عن الضباط الأحرار ، وأكدت له اعجابى الشديد بهم وبأفكارهم ومنشوراتهم الحماسية . فطلب منى أن أقوم بطبع مجموعة من هذه المنشورات فى المطبعة الخاصة بمدرسة المشاة ، وكانت ضمن مسئوليتى بالمدرسة .. حيث كنت مشرفاً على طبع الامتحانات فى هذه المطبعة السرية . وبدأت مهمتى التى استمرت بنجاح لشهور عديدة .. ووجدت نفسى مندمجاً تماماً مع جمال عبدالناصر فى كل مايقوم به من أعمال ، ولكنه لم يخبرنى بشىء عن حقيقة من يصدرون المنشورات ، أو من هم أعضاء تنظيم الضباط الأحرار . وكنت من الضباط المعجبين بعبدالناصر ، فقد كان من أكفأ الضباط والمعلمين فى الحياة العسكرية .. ومما زاد من ارتباطى به كرهه الشديد للفساد .. فساد الملك .. وفساد الاستعمار الذى كان لابد أن يخرج من البلاد ، لنعيد بناء وطننا .

وسألنى عبدالناصر فى أحد الأيام عن امكانية الاستعانة بفصيلة البيانات العملية التى كنت مسئولاً عنها ، فى إجراء مناورة مشتركة مع الكلية الحربية ، فأكدت استعدادى لذلك .. وكانت الفصيلة تضم ضباطاً وجنوداً على مستوى رفيع من اللياقة البدنية والتدريب القتالى ، وكنت استعين بها فى محاضراتى العملية للطلاب ، وكان يوجد تحت يدى دائماً رصيد كبير من الأسلحة والذخائر . وطلب منى جمال عبدالناصر تجهيز نفسى للاشتراك فى المناورة فى أقرب وقت ممكن .

وفى يوم ٢٢ يوليو طلب منى عبدالناصر أن أكون «نوبتجياً» فى المدرسة الليلة !! وأخبرنى أن المناورة تم الاعداد لها وستكون هجوماً ليلياً !! وطلب تجهيز الفصيلة والتوجه بها إلى الكلية الحربية بعد منتصف الليل بساعة .. ولثقتى التامة فى جمال وحبى له ، لم أناقشه فى التفاصيل ، وقمت بالاستعداد لأداء المهمة .

وفى الواحدة فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. ذهبت إلى الكلية الحربية ووجدت

قوات أخرى ، وظننت أنها قوات مشتركة فى المناورة . . ولكن الأمر صدر لنا باحتلال الكلية الحربية ، وتحويلها إلى سجن حربى ، لتجميع رؤوس الفساد فى الجيش والمجتمع !! وفوجئنا بأنها ثورة على الأوضاع الفاسدة فى البلاد . . وفوجئت أننى اشترك فى ثورة على الفساد الذى عشت حياتى أكرهه وأتمنى القضاء عليه وقد حان الوقت لذلك ، ولم نتبع أى نوع من أنواع القسوة فى التعامل مع الشخصيات المحجوزة فى الكلية ، والذين كانوا يعتقدون أن الثورة ستقوم بإعدامهم . وكانت كلمة القضاء على الفساد ، التى ترددها بيانات الثورة فى الراديو ، هى كل أملى وأمل الثوار ، واندمجت فى هذا الدور تماماً .

لم أضع فى حسبانى أن ينجح هذا الانقلاب أو يفشل . . يكتمل أو ينتهى فجأة . . لكن الفرصة كانت قد جاءت لأقوم بدورى الذى كنت أحلم به ، للقضاء علىٰ الفساد ، وقمت بدورى من أجل مصر ، ولم أنتظر أى مقابل . . وتوالت نجاحات الثورة ، ولم أكن أعرف حتى هذا اليوم من هم الضباط الأحرار ومن قائدهم ، الذى وحد الصفوف والأيدى التى بطشت بالظلم والفساد وحررت البلاد من الطغاة .

وتمت أحداث الانقلاب بنجاح . . وخرج الشعب يهتف للجيش . . وعمت الفرحة البلاد . . وأتى دور محمد نجيب باعتباره رتبة كبيرة فى الجيش . . وكان رجلاً بسيطاً دائم الابتسامة ، استطاع الثوار السيطرة على القوات المسلحة من خلاله ، كما استطاعوا أن يكسبوا به حب وثقة الجماهير ، والتى زادت بمرور الأيام ، لتتحول إلى تأييد شعبى كبير . . وتمت خطوات استيلاء الجيش على السلطة ، وأعلن الملك تنازله عن العرش ، وتولى ولى العهد بدلاً منه ، وبعد رحيل الملك عن مصر ، طلب جمال عبدالناصر أن أمر عليه فى منزله ، وهناك وجدت مجموعة كبيرة من الضباط مجتمعين ، ولم أكن أدرى سبب الدعوة وهدفها . وأزال عبدالناصر غموض الرؤية لدى ولدى بعض الحاضرين مثلى ، وقال أن هذه المجموعة المجتمعة اليوم هى مجموعة الضباط الأحرار ، الذين شاركوا فى الثورة بنجاح ، وحققوا حلم الملايين فى حياة جديدة نظيفة . وأضاف عبدالناصر : لقد دعوتكم لتتعرفوا على بعضكم كضباط أحرار ، لأن بعضكم لم يكن يعرف الآخر ، وكلفنا بعضكم بأشياء لم يكن يدرى ماسببها . . والآن وبعد أن أدى الجيش دوره جيداً ، وأديتم دوركم بالكامل ، اقترح أن كل ضابط اشترك فى الانقلاب يتم تسوية معاشه ، ويتنحى عن موقعه فى القوات المسلحة ، لأن الضابط الذى ثار لايصح أن يصبح رجلاً عسكرياً . . وكان فى

رأيي أن هذه القاعدة سليمة جداً . . وسأل عبدالناصر كلاًّ منا عن الدور الذى اختاره لنفسه ، ليقوم من خلاله بخدمة بلده . . ووقعت معظم الاختيارات على المخابرات العامة والخارجية والصحافة والسياحة ، وكل المراكز التى تحتوى على سلطة ومال وترويح . لتتم «البحبحة» بعد الضيق . . والراحة بعد العناء .

وجاء دورى لاختيار موقعى الجديد . . ووجدت انفسى استرجع حلمى القديم فى تمثيل الشعب والخطابة فى سرادقات الانتخابات وتحت قبة البرلمان . . وخرجت من فمى بثقة تامة رغبتى فى أن أكون نائباً فى البرلمان . . وضحك عبدالناصر والحاضرون . . وقال عبدالناصر : أى برلمان تريد ؟! إنك مشترك منذ أيام فى انقلاب عسكرى . . ثم صمت برهة وقال : ولكننى أفكر فى انشاء حزب أو تنظيم سياسى يحمل أهداف الثورة وشخصيتها . . ومادام عندك الاستعداد للحركة الشعبية ، فلتعمل أنت فى هذا الموضوع . . وسننشىء هيئة نطلق عليها اسم «هيئة التحرير» . . و على كل ضابط أن يعمل فى دائرته الشعبية لنشر فكرة هذا التنظيم وجمع الناس حوله . وبدأ توزيع الأدوار على الضباط الذين قرروا العمل فى هذا المجال . . وكان طبيعياً أن يكون نشاطى ودورى الكبير فى الحى الذى انتمى إليه طوال حياتى ، وهو الدرب الأحمر . .

وهكذا تركت الجيش . . لانتقل إلى ممارسة النشاط الوطنى فى موقعى الجديد بين صفوف الشعب .



الباب الثالث

أنقذت عبدالناصر
فى مارس ١٩٥٤

بدأت على الفور نشاطى لتكوين هيئة التحرير فى الدرب الأحمر .. وكان نشاطاً لفت الأنظار من حيث التكتل البشرى والالتحام مع الثورة .. وتفاعلت وأبناء دائرتى بشدة مع أفكار الثورة ، خاصة المتعلقة بالقضاء على الفساد والاقطاع ، وكانت تلك المبادىء تمثل معانى عظيمة فى حياتى .. وكان الاستعمار الانجليزى يمثل عائقاً أمام جهودنا ، فاقترحنا تعبئة شباب مصر وتدريبه وإعداده لقتال مسلح فدائى لمواجهة الاستعمار ، إذا أصر على البقاء .. وزادت حماستى الوطنية ، واقترحت تنظيم معسكرات تعمل جنباً إلى جنب مع هيئة التحرير ، وتختص بالجانب العسكرى للاستعداد لتحرير البلاد .

وبالفعل أقمت معسكراً نموذجياً فى حى الدرب الأحمر ، وكان فى نفس موقع أحد معسكرات خيالة الحرس الملكى ، وحولته إلى معسكر للفدائيين .. وأصبح مدرسة وطنية بكل معانى الكلمة ، وتدفق الشباب إلى معسكر الدرب الأحمر مؤيدين للثورة ، مقدمين أرواحهم فداء لهذه الأرض .. واقترب عدد المتطوعين عندى فى المعسكر إلى مايقرب من ٥٠ ألف شاب ، وحوالى خمسة آلاف قطعة سلاح وذخائر للتسليح . وكان من بين هؤلاء الشباب ـ الذين يعيشون بيننا الآن ـ عدد من الفنانين المشهورين مثل عادل إمام ، حسن يوسف ، سعيد صالح وعبدالرحمن أبو زهرة ، وكانوا جميعاً نموذجاً للولاء والانتماء لبلدهم . وقد ذكرنى عادل إمام بهذه الأيام ، منذ فترة ، بعد أن أصبح فنانا مشهورا ، وتذكر معى أيام النضال الجميلة . وهو أحد الأمثلة لشخصيات معروفة لدى المجتمع المصرى ، من قضاة ورؤساء بنوك ونيابات ومحامين وصحفيين وفنانين وضباط .

ورغم الهدف النبيل الذى أنشأت من أجله المعسكر وجعلنى أشعر بالفخر من أجله . . إلا أنه كان بداية الأزمة بينى وبين الثورة . . فقد أراد محمد نجيب أن يعيد العسكر إلى الثكنات ، ويعود بالحياة الديمقراطية عن طريق الأحزاب السياسية . وجمال عبدالناصر يريد أن يستمر الثوار فى حكم مصر بنية الاصلاح . . وانقسم الضباط الأحرار إلى معسكرين ، أحدهما يؤيد نجيب ، والآخر يؤيد عبدالناصر . .

وكنت أنا مع الأسف من المعسكر الذى يؤيد جمال عبدالناصر . . وياليتنى كنت من المعسكر الاخر ، فقد نجحت إلى حد كبير فى مهمتى فى إعداد معسكر الفدائيين من كل قوى الشعب ، وكان يجمعنا الحب والرغبة فى القضاء على الاستعمار وفساده . وبدأ الصراع فى مارس ١٩٥٤ وجمعنا عبدالناصر فى منزله ، وقال ان محمد نجيب تقريبا اكتسب شعبية والناس تعرفنا من خلاله ، و٢٣ يوليو اصبحت محمد نجيب ، ولذلك سيقيم مؤتمرا شعبياً فى ميدان عابدين ، وسيعلن خلاله عودة الجيش الى الثكنات ، وسيلتف حوله كل القادة السياسيين . . وسيقول اننا ادينا دورنا ويجب أن نعود إلى الثكنات . وبالطبع واجه هذا الرأى رفضاً تاماً من معظم أفراد الجماعة التى اجتمعت فى منزل عبدالناصر ، وكنت فى مقدمة الرافضين ، وقلنا أن الثورة قامت لتبقى . . أما انها تجهض فى أول مرحلة فهذا مستحيل ، ونحن لانثق فى محمد نجيب الذى ينادى بعودتنا الى ثكناتنا ، ويحضرنا بعد ذلك ويحاكمنا بتهمة التمرد ، ولكن يجب أن نستمر ونكمل رسالتنا لبناء الوطن ، والقضاء على الفساد وخصوصا أن الاهداف الخاصة بالثورة واضحة ، بأننا نريد ديمقراطية سليمة عدالة اجتماعية وجيشاً قويا وطنيا ونريد طرد الاستعمار خارج مصر والشعب تجاوب معنا ومع هذه الأهداف .

واندفعت فى هذا اليوم وكأننى أتكلم فى مؤتمر شعبى ، قلت كيف بعد هذه التضحية وهذا النجاح نسمح بموت هذا العمل ؟ لابد من الاستمرار لكن كيف وشعبية محمد نجيب تزداد ، ومؤتمره غدا سيعلن فيه اجهاض الثورة ؟ واندفعت مرة أخرى وقلت إننا نستطيع إيقاف هذه المحاولة وإجهاضها ـ فسألنى عبدالناصر : كيف ؟ فأخبرتهم عن القوى التى أقودها فى الدرب الأحمر وأننى أثق فيها وفى تدريبها . وانه يمكننى أن احضر محمد نجيب من منزله الآن واضعه بين أيدينا ، وأحتك بالحرس الجمهورى وأتعامل مع قواته اذا قررت المقاومة . أما بالنسبة للمؤتمر الشعبى الذى سيقام فى ميدان عابدين فقلت انه يمكننى احتلال ميدان عابدين من الصباح الباكر بقواتى ، وأى تجمع يهتف لحساب محمد نجيب يتم ايقافه . واستعاد

عبدالناصر توازنه فى هذا الاجتماع وأحس أن وراءه سنداً شعبيا ، وسعد كثيرا بهذه الفكرة وقال : ان كنا قد وصلنا إلى هذا المستوى من الثقة بالنفس والثقة بالشعب فلا يصح فعلا أن نعود إلى ثكناتنا مرة أخرى ، ونرجع عن أهدافنا . .

ودار نقاش بين الموجودين . ومن أبرز المواقف فيه قيام صلاح سالم وتأكيده اننا قد انتهينا من هذا القرار ، ونعود الى ثكناتنا ، ونسلم الى هذا الرجل البلد ليفعل مايراه صالحا . ورجح الأغلبية رأى الاستمرار للثورة والثوار ، فاتفق على انه لو قام محمد نجيب فى ميدان عابدين ، فإن استخدام العنف معه سيصبح أمراً ضرورياً ومفروضاً علينا . اما اننا لو بدأنا بالعنف فستزداد شعبيته وسيصبح محمد نجيب البطل ونحن الجناة . واقترح عبدالناصر علىّ احتلال ميدان عابدين منذ الصباح ، بحيث اننا فى خلال التجمعات الشعبية نقلب هذه التجمعات إلى تأييد لأهداف الثورة واستمرارها ، ولانؤيد التهريج السياسى لمحمد نجيب وكان يوما مشهوداً وسيطرنا على ميدان عابدين سيطرة كاملة .

وكان ذلك نقطة تحول كبيرة فى حياتى ، وكان محمد نجيب يخطب فى هذا الميدان وخرجنا من العملية فى هذا اليوم بعد قيام الجماهير بأجمعها بالهتاف بحياة عبدالناصر وتمكن العسكريون من القبض على محمد نجيب ووضعه فى المعتقل فى المرج ، ليقضى بقية عمره رهن الاعتقال فى سكون . ويظهر جمال عبدالناصر على السطح . . وتبدأ زعامة عبدالناصر . . وتبدأ ثورة ٢٣ يوليو فى التحرك وسط الجماهير بشكلها الحقيقى وبقيادتها الحقيقية . وقالت إحدى الاذاعات الاجنبية فى ذلك اليوم ان ملازماً اسمه علوى حافظ متهور إلى أقصى حدود التهور . . قاد الشعب ، وأجبر نجيب على الارتماء تحت أقدام الثورة لتحميه !! وان هذا الشاب انقذ الثورة وعبدالناصر من الضياع .

وحقيقة أنى عشت السنوات الأولى من العمل الوطنى مندمجاً كلية مابين أمرين ، الأول محاولة انجاح هيئة التحرير كحزب للثورة ، والثانى تكثيف اعداد الفدائيين فى الدرب الأحمر ، وأخذت فى ذلك الوقت كل جهدى وصحتى ، حتى جاء يوم الصراع بينى وبين ثورة ٢٣ يوليو . .

وفى ذلك اليوم جاءت إلى معسكر فى الدرب الأحمر عربات من الجيش ونزلت منها مجموعة من القيادات الكبيرة وأبلغونى انه قد صدر قرار من القائد العام للقوات المسلحة بتجريد معسكر الدرب الأحمر من السلاح ؟! وقالوا فى البداية . . انهم

يريدون سلاح المعسكر لاحتياجهم له فى القوات المسلحة . . وفسرته أنا على أساس ان المعسكر الذى أقوده يعتبر مركز قوى ممكن أن يأتى الخطر منه لو أسىء استخدامه فى لحظة من لحظات «المغامرات» الوطنية ، واعتبرتها إهانة وطنية ومعناها عزلى من موقعى ، ورفضت تنفيذ الامر وطلبت من القادة المنفذين للقرار ان يرجعوا الى القائد العام ، ويخبروه اننى رفضت تنفيذ هذا الامر . وفعلا رحلوا بعد تهديدى لهم بأنهم إن مكثوا في المعسكر سيتم القبض عليهم وأخذهم رهائن ، وسأدخل فى صراع قد يكون دموياً مع أى فرد يتحدانى فى هذا الموقف . وبعد ساعتين من رحيل القادة العسكريين من معسكرى فى الدرب الأحمر ، وقفت عربة نزل منها أنور السادات وكان عضوا فى مجلس قيادة الثورة ، كما كان سياسيا ماكرا جدا . وأبلغنى القرار بطريقة ملتوية واخبرنى ان عبدالناصر ارسله ليخبرنى ان هناك ضغطا عليه ، « وهو يثق فيك ويحبك ويقدرك » وقال ان القادة اخبروه انك رفضت تسليم السلاح ، وهذا يعتبر عصيانا عسكريا ، وأنت تعرف أن العصيان يقابل بمحاكمة ، لكن جمال رفض محاكمتك ، وأرسلنى للتفاهم معك وطلب منى ان اخبرك اننا نحتاج اليك فى مهمة اخرى غير مهمة الفدائيين ، وان المعسكر فى طريقنا الى تصفيته بالتدريج ، لاننا لم نعد فى حاجة اليه ، وفى نفس الوقت فاننا نحتاج علوى حافظ . . نحتاجه لتأدية دور آخر فى المؤتمر الاسلامى الذى أرأسه «أى أنور السادات» لتجميع الشعوب الاسلامية وحاول أنور السادات أن يجعلنى أفهم أن هذا هو هدفهم ، لكننى فهمتها على انها أزمة ثقة واعتداء على كرامة قيادة لها وجود فى الشارع السياسى .

وبدأت فى التعامل معهم بهذا المفهوم . . وتصاعد الأمر كثيرا ، حتى كلمنى عبدالناصر وأخبرنى أنه ليس هناك داع للفدائيين والعساكر ، لان هذه المرحلة انتهت وحققت اهدافها ، وقد لاحظنا أن شبان هذا المعسكر يحبونك وملتفون حولك وولاؤهم لك ، فقاطعته وقلت له ان ولاءهم اولا واخيرا هو للوطن ولكنهم اصروا على موقفهم وأصررت على . موقفى وتدخل السادات وسيطا بيننا ، واقترح ان أحصل على اجازة اقضيها فى الخارج ، أو فى ضاحية من ضواحى القاهرة بعيدا عن الصراع واعطى فرصة للقيادة لكى تقوم بتصفية معسكر الدرب الأحمر ، وكان كل خوفهم من هذا المعسكر لقيامه بالدور الهام والحاسم فى ميدان عابدين ، وقد استطاع أن يسيطر على الموقف كله ويرجح كفة على اخرى واعتقدوا أن هذا المعسكر قادر على ان يفعل مثل ذلك فى أى وقت !! وكانت هذه أول صدمة نفسية شرخت العلاقة بينى وبين ثورة ٢٣ يوليو فلم اتصور أن يفكروا فى تصفيتى والتخلص منى الى الابد .

وحين جاء الى المعسكر نفس مجموعة القيادات الكبيرة لتأخذ السلاح ، تحرش بهم ابناء المعسكر ، وخرجت اليهم مهرولا محاولا ان أفض النزاع الدموى الذى كان سيحدث بين ابناء الدرب الأحمر وابناء الحرس الوطنى من الجنود ، وأغشى عليّ لأفيق وأجد نفسى فى المستشفى ، وبجوارى انور السادات «الداهية» ، يقترح عليّ اجازة أبعد بها عن محاولات الصراع واكسر بها حدة الازمة التى كانت قد نشأت ، واقتنعت حينها بالفكرة . وطلب منى أن اعطيه فرصة تصفية معسكر الدرب الأحمر وألا أذهب اليه ، وعمل ترتيبه ان اقضى اسبوعاً هادئاً بعيداً عن العنف والثورة فى فيلا فى المعادى تملكها الدولة ، وهناك أهتم بصحتى التى انهكتها فى هذا المعسكر ، بأقراص فيتامينات للقوية وأستجم تماما حت تتم كل الأمور .

وصدقت الرجل وذهبت الى فيلا المعادى ، واكتشفت بعد يوم ان هذه الفيلا هى مصحة للامراض النفسية ، وانهم يتخذونها مقراً لتصفية بعض العناصر المنشقة عليهم ، فالذى لايستطيعون عزله أو قتله أو سجنه أو نفيه ، يأتون به إلى هذه الفيلا . وعن طريق العلاج وحقنه بالمخدرات ، يتم تصفيته ويصبح غير قادر على أى عمل بعد الادمان ، والحمد لله قبل فوات الأوان اكتشفت زوجتى هذه الخيانة التى تركت ألماً وحزناً فى نفسى ، وبدأت التعامل معهم فى حرص شديد .

كانت هذه الحادثة هى ثمن الاخلاص الذى يرده إلىّ القادة ، بعد موقفى فى اليوم الفاصل بين جمال عبدالناصر ومحمد نجيب . .

وبعد ذلك انشغلت فى المؤتمر الاسلامى وهيئة التحرير وتدرجت من هيئة التحرير للاتحاد القومى للاتحاد الاشتراكى . . وكان تغيراً فى المسمى ، ولكن الهدف واحد تقريبا ، وهو محاولة مستميتة لخلق حزب سياسى يدين بالولاء لثورة ٢٣ يوليو فقط ، ويجعل من زعامة عبدالناصر حقيقة يعترف بها الجميع ، فى تصور أن وجود هذه الزعامة تلغى الزعامات السابقة لها ، وتستطيع أن تحتكر العمل السياسى .

وكان هذا هو المفهوم السرى ولم يكن معلنا لكنه كان الهدف الحقيقى وراء المسميات الكثيرة التى نشأت فى هذا الزمن من حكم العسكر لمصر . واندمجت فى الدور الجديد حتى انضممت إلى مجلس الأمة سنة ١٩٦٠ ، وكنت أصغر نائب فيه ، وكان أنور السادات هو رئيس مجلس الأمة ، وبدأت مرحلة جديدة من مقاومة الفساد . . وقد كان نوعاً جديداً ومختلفاً منه وأكثر بشاعة .

الفصل الثانى

الباب الأول

الحقبة الناصرية

.. وأصبحت زعيماً للمعارضة

وتحقق جزء من أحلامى فى محاربة الفساد . . أو هكذا تصورت أننى وضعت أقدامى على بداية طريق الكفاح من أجل مصر ، ومستقبل أفضل لأبنائها . . وعدت بذاكرتى إلى تلك الأيام التى كنت استمع فيها إلى خطب أحمد ماهر ، فى مؤتمراته الانتخابية بالدرب الأحمر ، وتحت قبة البرلمان . . وكانت الصورة العالقة بذهنى للحياة البرلمانية هى تلك الصورة النابضة بالحيوية ، التى كنا نشهدها فى فترات التلمذة والشباب قبل قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ . . ولكن الواقع المرير أيقظنى من أحلامى . كما سنرى معاً فيما بعد .

كنت أصغر نائب فى البرلمان ، حيث أتممت ثلاثين عاماً قبل الانتخابات بأيام ، وكان أنور السادات هو رئيس المجلس . . وكان قد اختير سكرتيراً عاماً للاتحاد القومى عام ١٩٥٨ ، ثم أصبح رئيساً لأول برلمان وحدوى بعد الوحدة مع سوريا . . وأحسست وأنا أردد القسم الذى يبدأ به النائب حياته البرلمانية ، وهو «أقسم بالله العظيم أن أرعى مصالح الشعب ، وأن احترم الدستور والقانون» ، بأننى قد بدأت أولى خطواتى للعطاء والانتماء الحقيقى لبلدى وشعبى فى الدرب الأحمر ومصر كلها ، لأحارب كل محاولات الفساد واستغلال النفوذ . . ورسمت لنفسى طريقاً واضحا سرت عليه منذ اللحظة الأولى ، وهو أن أرعى مصالح الوطن أولاً وقبل أى شىء . . وأن أتكلم بموضوعية وحياد ، وبعد دراسة وفحص وبحث دائب عن الحقيقة ، قبل أن أخوض فى أى قضية تحت قبة البرلمان المقدس فى عقيدتى السياسية . . والذى لم أتصور يوماً أن يصبح ديكوراً شكلياً يحاول به النظام إضفاء طابع الشورى والديمقراطية على نفسه ! . لم أخش أحداً ، ولم أضع فى اعتبارى

حساباً أو عتاباً أو رقابة ، إلا رقابة الضمير وإرضاء الله سبحانه وتعالى .

وبدأت حياتى البرلمانية بحماس شديد ، زاد منه إحساسى عن قرب أن الناس تحبنى وتنتخبنى ، رغم المحاولات السابقة للفصل بينى وبين جماهيرى فى الدرب الأحمر .. وزاد ارتباطى بالناس ، خاصة بعد عقدة قصة تصفية معسكر الدرب الأحمر ، التى أحدثت شرخاً كبيراً فى جدران الثقة بينى وبين الثوار ، الذين قدمت لهم خدمة العمر ، فكان الجزاء محاولة تصفيتى ولم أكن أدرى ـ فى ذلك الوقت ـ أن الشرخ سيتسع أكثر من ذلك ، بعد أن تمسكت فى حياتى البرلمانية بمحاربة الفساد بكل صوره ، وبغض النظر عمن يرتكبه أو يحميه . وحدثت عدة مواقف فى البرلمان ، عمقت حدة الأزمة مع ثورة ٢٣ يوليو .

أراد عبدالناصر أن يرفع مستوى دخلنا ومعيشتنا .. فقرر تعيين البعض رؤساء لمجالس إدارات بعض الشركات .. وتم تعيينى رئيساً لمجلس إدارة شركة «جاتينيو» ، التى انضمت إليها شركة «بنتريمولى» ، للأثاث والنجف والذهب والأحجار الكريمة .. وفوجئت ذات يوم ـ وكنا نعد الحسابات الختامية للشركة ـ بالمدير المالى يخبرنى بأن هناك مبالغ لاتستطيع الشركة تحصيلها من بعض العملاء ، لذلك سنضعها فى الميزانية ديوناً معدومة .. وعدم التحصيل ينتج غالباً عن عجز العميل أو إفلاسه أو هربه .. وتأكدت أن عملاءنا ليسوا من هؤلاء .. وعندما سألت المدير المالى عن السبب فى عدم التحصيل ، قال : إننا لانستطيع أن نطلب منهم شيئاً !! فدهشت ، وسألت : ماالسبب ؟ فقال : إن هؤلاء العملاء فى مراكز خطيرة ولهم نفوذ قوى ، ولانستطيع تحصيل المبالغ منهم . فطلبت أسماءهم جميعاً .

ومن كشف الأسماء ، وجدتهم جميعا من الضباط الأحرار ، الذين أصبحوا من القيادات فى مختلف مواقع المسئولية .. فأمرته أن يكتب لهم خطابات تؤكد إصرار الشركة على التحصيل وتحديد موعد الدفع ، وكانت مبالغ ضخمة . فارتعش المدير المالى ورفض كتابة الخطابات ، مؤكداً لى أنه لايريد أن يذهب وراء الشمس ؟!

وراء الشمس !! .. كلمة غريبة سمعتها لأول مرة .. فقد كنت ـ رغم ماتعرضت له من محاولات للتصفية ـ خالى الذهن ، متصوراً أنهم جميعاً يعملون من أجل مصر ، ويقدمون التضحيات والعطاء المتواصل فداء وحبا للوطن . ولكن هذه الكلمة كانت الخطوة الأولى التى تلتها خطوات كثيرة فى مشوار إيقاظى من أحلامى على واقع مرير كئيب ، لم أكن أتصور أن يصل إليه الضباط الأحرار يوماً ما ..

وأيقنت من هذا الموقف أن الفساد بدأ مسيرته فى صفوفهم ، وهم مَنْ تصدوا يوماً للفساد ! . وكان من بين العملاء الذين أصابوا ذلك المسكين بالهلع « على صبرى ، شمس بدران ، صلاح نصر ، على شفيق » . . أى فتوات حركة ٢٣ يوليو .

وأحضرت ورقة وقلماً . . وكتبت بيدى الخطابات التى لم يستطع الرجل كتابتها بسبب الرعشة التى لازمته ، منذ عرف نيتى بالمطالبة بهذه الأموال . وكانت خطابات شديدة اللهجة وحازمة ، لتحديد موعد للدفع ، وانتظرت الرد منهم ، مصمماً على استكمال المشوار حتى نهايته . . وبينما كنت انتظر وقعت المفاجأة . .

بعد عدة أيام . . اتصل بى عبدالناصر وقال : علوى أنا عايزك تفوت علىَّ . . فذهبت إليه . . وفوجئت به يسألنى ـ وفى يده مجموعة من الخطابات أعطاها لى ـ أنت أرسلت هذه الخطابات ؟

ـ فقلت له : نعم . .

ـ فقال : ألا تمتلك طريقة أفضل من ذلك للتفاهم معهم ؟ .

ـ تفاهم فى أى شىء ياريس . . ناس أخذوا حاجات كثيرة وثمينة . . ولايريدون دفع مليم واحد . . هىَّ بلطجة ؟!

ـ إنهم زملاء ياعلوى . . وضباط أحرار !

ـ أحرار مين ياريس . . الضابط الحر لايبيح لنفسه مالاً عاماً . . ولمَّا يبيحه لنفسه يصبح «حرامى فسدان» .

ـ وضحك عبدالناصر ضحكة طويلة فيها الكثير من المرارة . . وسألنى : ومالحل ؟

ـ أنا مسئول عن هذه الشركة ، ولابد أن أحصِّل هذه المبالغ . . وإن لم يكن فى استطاعتهم الدفع الفورى ، يتم تقسيط هذه المبالغ .

وصدمت . . عندما اقترح عبدالناصر حلاً وسطاً ، بأن أجمع كل المبالغ التى كانت ٢٥٠ ألف جنيه تقريباً «بأسعار الستينيات» . . وقال لى إنه سيتحدث مع صلاح نصر ، ليعطيها لى من المصاريف السرية الخاصة بالمخابرات العامة ، لتغطية موقف الشركة ، وأصبح فى موقف سليم (؟!!) . وأكد عبدالناصر على عدم إذاعة هذا الأمر . . فضحكت ، وقلت له : ياريس أنت نسيت أننى نائب فى البرلمان . . فضحك أيضاً ، واتجه بالحديث إلى موضوعات أخرى . . ورغم حزنى وضيقى مما حدث . . إلا أننى كنت راضياً عن نفسى وتمسكى بمبادئى الخاصة بمحاربة الفساد

أينما كان ، ومهما كانت قوة مرتكبيه . . وخرجت من عند عبدالناصر ، لأستعد لموقف جديد أو صدام آخر فى مواجهة الفساد .

وأثناء وجودى بالبرلمان فى دورته الثانية ١٩٦٤ . . طلبنى أحد رؤساء الجامعات . . وأخبرنى أن هناك مشكلة تؤلمه جداً ، ولايعرف مع مَنْ يتحدث فيها . . وتتلخص المشكلة فى دخول بعض الطلاب إلى كلية الهندسة ، دون وجه حق ، ودون أى مؤهلات لذلك ، سوى أنهم من أبناء ذوى السلطة والسلطان ، وأنهم أخبروه أنه أَمْرُ القيادة السياسية الذى يجب تنفيذه !! وتساءلت مع نفسى مندهشاً . . أى قيادة تلك التى يمكن أن تُصدر هذا القرار . . إلا إذا كانت قيادة بلا قائد . . قيادة فساد . . وأعطانى الرجل بيانات أحد هؤلاء الطلاب ، لأتصرف فى البرلمان . . واكتشفت أن الطالب ابن زوجة على صبرى . . ورفعت فى المجلس طلب إحاطة عاجل لوزير التربية والتعليم ، وكان السادات مازال رئيسا للمجلس . .

وطلبنى عبدالناصر مرة أخرى . . وذهبت إليه وأنا لاأدرى سبب طلبه لى .

ـ سألنى : أنت عامل طلب إحاطة لوزير التعليم ؟

ـ نعم . . وسوف أحوله إلى استجواب . . لأن هذا هو الفساد بعينه . . وفى هذه المرة فى قطاع الشباب الذى نعطيه جميعاً اهتماماً خاصاً .

فقال : إنه لايريد نشر مثل هذه الوقائع فى البرلمان . . ولأن طلبات الإحاطة أو الاستجوابات إن جاءت عن طريق علوى حافظ ، فسوف تشجع باقى الأعضاء على ذلك ، ونفقد السيطرة على المجلس . .

وكانت صدمة هائلة لأحلامى . . فقد فهمت جيداً أن النظام وعبدالناصر يريدان برلماناً شكلياً يُكمل الديكور فقط ، ويمتص حماس العناصر الوطنية . . وأنهم لايريدون برلماناً حقيقياً تتصارع فيه قوى الحق والباطل ، وتتكشف فيه كل سلبيات الحكم . . وكانت صدمة شديدة .

ـ سألت عبدالناصر : هل أمثل ياريس ؟

ـ لاياعلوى . . ولكن هذا الموضوع بالذات . . أعدك بإنهائه بنفسى وفوراً ، وكأن شيئاً لم يحدث ، ودون حاجة إلى الضجة البرلمانية .

ـ وأضاف عبدالناصر : على العموم ياعلوى أنت لهجتك بدأت تكون لهجة معارضة . . وأمسك بالتليفون واتصل بالسادات وقال له : جهز مكتب لعلوى حافظ واكتب عليه «زعيم المعارضة» !!

قلت له متعجباً : لماذا باريس ؟! . . فأصر على أن لهجتى انحرفت إلى لهجة معارضة !!

وتم شطب هذا الطالب من كلية الهندسة ، وعاد إلى الكلية التى توافق مجموعه وقدراته .

واشتد طعم المرارة فى حلقى ، وبدأت هالات الكآبة واليأس تحيط بى ، ولم أكن أتصور أبداً أن أُحرم من الدفاع عن مصالح الناس الطيبين فى بلدى . . وألا استطيع مواجهة الفساد الذى بدأ يستشرى بين الضباط الأحرار . لقد كانوا ـ رغم كل شىء ـ زملائى وأصدقائى ورفاق سلاح وثورة وطنية . . وكنت ومازلت أحبهم وأقدرهم ، وأريد تخليصهم من شرور أنفسهم ، وتنبيههم إلى الدور الذى ينتظره شعب مصر العاطفى منهم . . ولكنهم كانوا قد قرروا تضييق الخناق حولى إلى أقصى درجة ممكنة ، والإسراع إلى عبدالناصر والشكوى له من أى تصرف لى ، أحاول من خلاله كبح جماح شهوتهم للفساد .

وبينما أنا كذلك فى برلمان ١٩٦٤ . . جاءتنى مجموعة كبيرة من الخطابات الحزينة السوداء . . المملوءة بدموع الأرامل والأيتام وأمهات الشهداء الذين ذهبوا إلى اليمن ولم يعودوا . . وذهبت إلى أنور السادات ، وطلبت تشكيل لجنة تقصى حقائق حول ماحدث فى اليمن . . وكان هو وعبدالحكيم عامر دائمى التنقل بين مصر واليمن . وبالفعل وافقوا على طلبى ، وتم تشكيل لجنة تقصى الحقائق ، حول تلك الكارثة ، التى كان لها أسوأ الآثار على حياة مصر فى هذه الفترة ، وحتى الآن . وعدت من اليمن ، مستعداً لخوض معركة أخرى مع رؤوس الفساد فى مصر .



الباب الثانى

وبدأ صراع السلطة

عدت من لجنة تقصى الحقائق فى اليمن ، وكلى حزن وأسى . . فلم أتصور أن أرى بنفسى ، أن مصر وقعت فى ذلك الخطأ الجسيم . . وتكلمت مع أنور السادات ، وأعربت له عن رغبتى فى تقديم استجواب لوزير الحربية المشير عبد الحكيم عامر . . وقام السادات بنقل طلبى إلى الرئيس عبدالناصر . . ولكنى توقعت أن يرفض ذلك ، لأنه تورط فى أزمة اليمن ، بسبب خوفه على زعامته فى الوطن العربى .

ففى بداية العصر الثورى أقام عبدالناصر الوحدة مع سوريا ، وكان عبدالحكيم عامر هو ممثل مصر فى سوريا ، وطُرد منها بأسلوب مهين ومشين ، نظرا لانحرافات العسكريين القائمين بدورهم فى الوحدة مع سوريا . وحدث الانفصال السريع فى هذه الوحدة ، مما أثر على زعامة عبدالناصر فى المنطقة العربية ، أو كما تصور هو ذلك . وازداد هذا التصور فى داخله عندما عاد عبدالحكيم عامر من سوريا مطرودا ، فبدأ فى تكوين مراكز قوى داخل القوات المسلحة ، عن طريق الهبات والعطايا التى كان يمنحها لكبار الضباط الذين اشتركوا معه فى عملية سوريا ـ ونشبت أزمة ثقة بين عبدالحكيم عامر وعبدالناصر مماثلة لتلك الأزمة التى حدثت فى بداية الثورة بين عبدالناصر ومحمد نجيب .

وأحس عبدالناصر بأن الجيش ليس خلفه بما يضمن له استقراره فى الحكم ، وأن التعاطف يزداد لعبدالحكيم عامر . وتصور عبدالناصر أن زعامته من الخليج للمحيط قد اهتزت ، وأصبح موقفه ضعيفاً واستغل البعض اهتزاز ثقة عبدالناصر بنفسه ، وتدخلوا لينقلوا إليه خبر الإذاعة البريطانية بقيام تمرد من القوات اليمنية ضد

الإمام أحمد ، وأقنعه أنور السادات الذى أراد أن يثبت ولاءه له أن المخرج الوحيد الذى سيرجع له دور الزعامة فى الأمة العربية الذى فقده بانفصال سوريا عن مصر ، هو مساعدة الجيش المصرى لحركة الثورة فى اليمن . . وساعد على ذلك تدخل صديق السادات ، اللاجىء اليمنى عبدالرحمن البيضانى ، الذى كان يبحث له فى مصر عن دور سياسى واقتصادى ، وأقنع البيضانى عبدالناصر بأنه يمكن رشوة زعماء القبائل فى اليمن للوقوف بجانب الجيش المصرى ، وهكذا تورط عبد الناصر فى إرسال الجيش المصرى إلى هناك ، وفى اعتقادى أنه سعد بتقديمى هذا الاستجواب لغريمه عبدالحكيم عامر ، لكنه تظاهر برفضه له واقترح تعديله ، إلى أن يحضر عامر إلى مجلس الأمة ويذيع بياناً على نواب الشعب حول موقف القوات المسلحة فى حرب اليمن ، وجاء عبدالحكيم عامر ، واستقبله المجلس استقبال الفاتحين بالتصفيق والتهليل والزفة المعهودة ، وبالطبع كانوا يريدون أن يسمعوا المشير ، ورافضين لأى مناقشة معه وألقى المشير البيان ، وقام يشرح مفاخر الجيش ، وعظمة الجيش «وهات» ياتصفيق فى القاعة . .

وجلست حزيناً كل الحزن ، وحين انتهى المشير من استعراضه ، طلبت التعقيب باعتبارى صاحب طلب المناقشة ، فأعطانى أنور الكلام ، فقمت إلى المنصة وتكلمت من خلال الوقائع التى جمعتها عن التورط وعن الخسائر ، والنزيف الذى يهدد الاقتصاد القومى ، ومركزنا وسط الأمة العربية ، وعن أثر هذه الحرب على نفسية الجنود والضباط ، وأثرها فى المدى القريب والبعيد على الشعب من خسائر وديون ، ووجهت اللوم بقسوة إلى كل الذين تورطوا فى هذه الكارثة وكنت أعنى أنور السادات الجالس على المنصة ، وعبدالحكيم عامر القائد العسكرى الذى لم يكن جيشه جاهزاً لهذه الحرب ، ولكنه دخل فيها وخسرها ، وهذه تعتبر خيانة من قائد عسكرى يرمى بجيشه فى حرب يعلم أنه غير مستعد لها ، وسيكون الخاسر فيها ، لتحيق ببلده كارثة مروعة تؤثر عليه لسنوات طويلة .

وقد كانت بالفعل كارثة محققة . . خسر فيها الاقتصاد المصرى كثيراً . . فقد كانت مصاريف قواتنا فى اليوم الواحد فى اليمن حوالى مليونى دولار «بأسعار الستينيات» وفى تقديرى أن خسائرنا فى الحرب بلغت أكثر من ١٠ مليارات جنيه استرلينى . . فضلاً عن غطاء الذهب الذى كان موجوداً فى البنك المركزى ، وتم تبديد معظمه خلال هذه الحرب . . فقد تم توزيع أطنان منه على القبائل اليمنية لاستمالتها إلى جانبنا ، وكم من حوادث غدر وخديعة وقعت منهم بعد أن حصلوا على

الذهب ، غير ماتم نهبه من هذا الذهب لصالح الحواريين وأصحاب النفوذ والسلطة وكبار الضباط . ولن نستطيع حصر حجم الخسائر المعنوية والنفسية والمادية التى خسرها الشعب المصرى فى حرب اليمن الملعونة ، بسبب فقد ١٠٠ ألف شهيد من أفضل شبابنا ، وترمل وتيتم ١٠٠ ألف أسرة ، وصرف ١٠٠ ألف معاش لهم ، وتعويضات مهما كانت ضخامتها ، لم تكن لتعوضهم عن فقد رجالهم وشبابهم الذين ألقى بهم ناصر وعامر والسادات فى أتون الحرب المشتعلة ، ليكونوا وقوداً لطموحات الزعماء فى إحياء مجدهم الوهمى . . وتبقى بعد ذلك الخسارة العظمى ، بأنها كانت مقدمة طبيعية جداً لكارثة ١٩٦٧ المروعة .

وحقيقة كانت لى فرصة فى هذه الجلسة أن ألقى بالاتهامات على الجميع ، بدءاً من جمال ، نزولاً إلى السادات ، ووصولا إلى عبدالحكيم عامر ، ولكن للأسف قابلنى المجلس بهتاف لعبدالحكيم عامر ، وصفير ضدى احتجاجا ، كى أسكت عن اتهاماتى ، واستنكارا لما أقول ، فكيف يقال للمشير هذا الكلام ؟ وهنا فى هذا المجلس ؟ إن هذا لايصح . إن هذا الرجل هو موضع ثقتنا ! واعتبارنا ! وكانت النتيجة أنى ألقيت بكل الأوراق التى كانت فى يدى ، وتحمل على سطورها خسائر ونكبات تلك الحرب فى وجه النواب . . وبكيت حزنا وألماً ـ وخرجت من القاعة فى حسرة على هؤلاء الرجال ، ممثلى الشعب ، الذى يحملون أمانة التعبير عن ضمير الأمة ، ويسألون الحكومة عن سوء التصرف والذين كان لابد لهم أن يحاكموا هذا الرجل الذى أساء إلى سمعة الجيش المصرى ، وقاد الفساد إلى صفوفه ، ليلتف حوله الكبار من الضباط ، يساندونه فى المعركة الدائرة بينه وبين عبدالناصر .

وكانت أزمة كبرى عشت فيها مكتئباً لفترة طويلة . . وتأكدت أن الفساد يحكم ويسيطر ويتسيد فى مصر . . وأن المشير الذى ساءت علاقته بى كثيراً ـ يلعب دوراً رئيسياً فى هذا الفساد . .

وسبقت محاولتى لاستجواب عامر ـ كوزير للحربية بسبب حرب اليمن ، أزمة أخرى حدثت بينى وبين المشير بسبب مناقشة فى البرلمان . فبعد دخولى إلى مجلس الأمة ، طلبت مناقشة هامة وعاجلة عن قضية المخدرات فى مصر ، وخطورتها على حياة الشعب ، وحاضره ومستقبله . . واقترحت باعتبارى من أبناء دائرة الدرب الأحمر ، التى يقع فيها حى الباطنية ، ويمثل مصدراً هاماً للمخدرات فى مصر ، أن يتم إعادة تخطيط وبناء الحى ، لنتخلص جميعاً من هذه المشكلة . . كما اقترحت

تعديل عقوبة الجلب والاتجار فى المخدرات ، لتصل إلى عقوبة الإعدام . . وكانت مناقشات برلمانية جادة وجيدة ، حققت جزءا من أهدافى بالدفاع عن أهالى الدرب الأحمر وعن المصريين جميعاً ، ضد خطر فادح يتهددهم ، وشارك فى المناقشة زكريا محيى الدين ، أحد قادة يوليو ١٩٥٢ . ووزير الداخلية فى ذلك الوقت .

وللأسف . . بعد انتهاء الجلسة أخبرنى «السادات» بأن المشير طلبنى تليفونياً ويريدنى فى منزله ، وأكد لى أنه لايعرف السبب .

ـ ذهبت إلى منزل عبدالحكيم عامر ، ووجدته غاضباً ، يحدثنى وقدماه فوق مكتبه !! وسألنى فى عظمة وكبرياء : أنت نسيت نفسك ؟! نسيت انك ضابط حر ، والنيابة سيطرت عليك تماماً .

ـ سألته : هو فيه إيه ؟ فقال : مناقشة مشكلة المخدرات فى مجلس الشعب ، إيه اللى انت قلته فيها ؟

ـ دى مناقشة عامة عن خطر المخدرات كسلاح مدمر ، لابد من مقاومته .

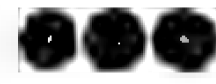
ـ والكلام عن الناس الكبار ياعلوى . . والقعدات اللى بينصبوها للحشيش !

ـ دى كانت أحد النماذج التى استشهدنا بها أثناء المناقشة ، لأن كثيراً من الكبار «بيساهموا» فى ترويج المخدرات وخطرها من خلال هذه «القعدات» .

ـ يعنى أنت تقصد كده ؟

ـ لاأستطيع أن أقول لك إنى لم أقصد أكثر من ذلك .

وخرجت من منزل المشير مندهشاً لغضبه . . ولامنى الكثيرون على حديثى حول «قعدات الكبار» ، مؤكدين لى أنه اعتقد أننى أقصده وشلته ، لأنهم كانوا يقضون الليل كله فى هذه «الجلسات المزاجية» . . وأخبرتهم أننى حقيقة لم أكن مدركاً لذلك بالضبط ، وأننى لم اتحفظ فى كلامى فى المجلس عن أى نقطة فساد ، ولو علمت أن المشير من بين هؤلاء الكبار ، لتحدثت أكثر وبعنف وقوة . . لأن هدفى رعاية مصالح الناس ، وقد أقسمت على ذلك عند دخولى البرلمان .



صور مأساوية حزينة تختزنها ذاكرتى ، التى لم تكن قادرة على استيعاب كل هذه المواقف وقت وقوعها . . حيث لم أتخيل يوماً أن ينحرف الضباط الأحرار ، ويقودوا مسيرة فساد وإفساد فى المجتمع المصرى ، فى أقل من عشرين عاماً منذ قيام

الثورة . . ثم بدأت وقائع الفساد تدق مسامعى كل يوم وبصفة منتظمة . . بعضها كنت أكتشفه بنفسى ، والآخر كان الكثيرون يتطوعون لكشفه لى ، وبالمستندات أحياناً ، ثقة منهم فى شخصى ، وقدرتى على إثارة ماأريده تحت قبة البرلمان .

وهكذا عشت معظم قضايا الفساد فى مصر . . عاصرت نهب المال العام فى أبشع صوره . . الاستيلاء على ممتلكات أسرة محمد على . . نهب القصور والفيلات والشقق الفخمة ، ونقل محتوياتها إلى قصور الأمراء الجدد «أبطال الثورة» . . سرقة مجوهرات الأسرة المالكة ، وتوزيعها على نساء وعائلات الضباط الأحرار . وللتاريخ ، أنه ليس كل الضباط الأحرار ـ ولكن معظمهم . . وهناك حادثة شهيرة لابن أحد الكبار فى مصر ، عندما أراد بيع خاتم فى لندن ، واكتشف الجواهرجى أنه ضمن ممتلكات شاه إيران ، وأبلغ البوليس ، الذى قبض على نجل المسئول الكبير ، وتدخلت السفارة المصرية ، وتم الاتصال بشاه إيران ، الذى أكد أنه أهدى الخاتم للأميرة فوزية بعد زواجه منها . . واكتشف الجميع أن المسئول الكبير أحد قادة يوليو ، نهب الخاتم وضمه إلى ممتلكات أسرته . . ومازال التحقيق فى ضياع مجوهرات هذه الأسرة لم يكتمل ، ليمثل وصمة عار على جبين النظام منذ عام ١٩٥٢ .

كما عشت الفترة الكئيبة السوداء ، التى صدرت فيها قوانين التأميمات والمصادرة والحراسة . . ولجنة عبدالحكيم عامر البشعة التى أسموها «لجنة تصفية الإقطاع» . . وكانت فى حقيقتها لجنة للإنتقام وتصفية الحسابات مع العائلات الغنية فى مصر ، كما كانت اللجنة مرتعاً خصباً للفساد والمفسدين . . بالاضافة الى استنزاف الخزائن العامة التى لم يكن عليها رقابة ، مثل خزانات البوليس الحربى والمخابرات العامة والداخلية ، وغيرها من الجهات التى لها مصاريف سرية . . تم نهب هذه الخزانات ، وأصبح عدد كبير من الضباط الأحرار وغير الأحرار من أصحاب الملايين بين يوم وليلة .

وحاولت المطالبة ـ فى ذلك الوقت ، وبعد ذلك أثناء عضويتى بالبرلمانات المتتالية ـ بتطبيق قانون . . من أين لك هذا ؟ على جميع المسئولين فى مصر . . ولكننى فشلت ، لأن التطبيق كان يعنى وضعهم جميعاً فى قفص الاتهام ، لأنهم سيعجزون عن إثبات ملكيتهم للقصور والأراضى والعزب ، التى استولوا عليها ، وورثوا أصحابها أحياء ومازالوا موجودين حتى الآن . . وتقدمت بمشروع آخر ينص

على «أن من أخذ أى قصر أو شقة أو مبنى مصادراً ، ولم يسكن فيه ، واكتفى باستخدامه للاستثمار ، عليه أن يعيده للدولة . . أما إذا كان يشغله وينتفع به كمسكن ، فعليه دفع الضرائب» . وكنت أحاول بهذا القانون كشف القناع عن وجوههم ، ولكنهم رفضوا اقتراحى أيضاً .

حاولت بعد ذلك تقديم قانون لمراجعة الملكيات وإقرارات الذمة لكل من تولى منصباً عاماً بعد ١٩٥٢ ، ولكنه رُفض بالطبع وحُفظ فى الأدراج . . واعتبروه محاولة منى لتصفية حسابات مع الثورة ، وتمرداً على قادتها وسادتها الذين أصبحوا زعماء فوق القانون . . رغم أننى كنت أقصد من ذلك إبراء ذمة الثورة . . التى مازلت أعتقد أنها كانت ثورة مبادىء وأهداف قومية ووطنية نبيلة . . ولكنها انحرفت عن أهدافها . . وتحولت إلى ثورة غنائم ومكاسب واستغلال نفوذ ونهب وفساد .

وكان عبدالحكيم عامر فى هذه الفترة ، خاصة بعد انفصال الوحدة مع سوريا ، التى كان أحد أهم أسبابها ومجموعة ضباطه الكبار . . وبعد المستنقع الموحل الذى غرس فيه القوات المصرية باليمن . . كان يعانى بشدة من أزمة ثقة مع عبدالناصر . . وحاول كل منهم أن يحتاط للآخرين جيداً . . وبينما كان عامر يفتح خزائن الجيش ، ليمنح الضباط الكبار مايريدونه ، ليضمن ولاءهم له والتفافهم حوله . . أنشأ عبدالناصر جهازاً سرياً تابعا له ، أسماه الجهاز الطليعى . . وكنت أحد أعضائه .

وتصور المنتمون إلى الجهاز الطليعى ، أو التنظيم السرى الذى كان يرتبط بعبدالناصر شخصيا ، أنفسهم الصفوة المسئولة عن حكم مصر ، ومن خلال هذا المفهوم كانوا يكتبون تقارير يومية عن أى حركة يتصورونها حركة مضادة وعن أى شخصية يشعرون أنها غير موالية للنظام ولزعيمه . . لذلك انتشرت ظاهرة التلصص والممارسة للعمل السرى فى كل مكان ، مما زاد من الرعب والخوف بالنسبة لأى مسئول فى أى مكان فى البلد . . فإن لم يكن هو نفسه فى الجهاز السرى ، فهناك مَنْ هو عضو بالجهاز يتبعه أو يراقبه وإذا أضفنا إلى ذلك أجهزة المخابرات العامة والمباحث العامة والرقابة الإدارية والأجهزة الرقابية الأخرى فى الدولة ، نجد أن هذه الشبكات قد وضعت إنسان مصر فى دائرة من الرعب ، لايستطيع معها أن ينتج أو يفكر أو يندفع فى أى رأى .

وأصيبت مصر بالجمود والشلل . . وهذا كله لحساب الزعامة والانتماء السياسى للزعيم - فى نفس الوقت كان الزعيم الأساسى جمال عبدالناصر يصارع زعيماً آخر موجوداً فى الجيش هو عبدالحكيم عامر وذلك الزعيم وضع الخزانة

العامة ـ وأموال الجيش وذهب مصر تحت أقدام أنصاره لكسب ولائهم وحبهم له .

لقد كان الفساد فى النخاع . . كان فى عقل وضمير وذمة القيادة السياسية . وهذا هو ذروة الفساد ، فهاجرت الشخصيات التى تعتز بنفسها وثقافتها إلى خارج مصر وحرمت البلاد من العنصر الصالح المنتج الذى هرب ، خوفا ورعبا من الممارسة الخاطئة للقيادة السياسية وسلطاتها . . ورغم أننى من المختارين فى هذا التنظيم السرى ، لكننى أنقد هذه المرحلة بضمير ، فقد كنت حينها نائباً بارزاً فى البرلمان ، وكلفت بالانضمام إلى التنظيم السرى الذى أطلقوا عليه التنظيم الطليعى ، أو طليعة الاشتراكية وانضممت على أمل أن يكون هذا التنظيم هو بداية الإصلاح فى مصر وكانت نيتى عند الانضمام لهذا التنظيم هى الإصلاح ، بعكس نيات القيادة التى كانت آمالها هى مراقبة وعقاب وإخضاع القيادات الأخرى إلى الولاء لشخص واحد فقط وهو الولاء للزعيم . . وكان من بين أعضاء التنظيم وزراء ومديرون وضباط وأدى التنظيم الطليعى دورا خطيرا فى هذه المرحلة وانتشرت قصص التعذيب بالسجن الحربى وانتشرت جملة «وراء الشمس» التى كنا نسمع كل عنها . . ذلك خلق جواً من الإرهاب ـ الإرهاب من الحكم ، وهذا ضد الانتاج ، أى لو حكمت بالخوف فلن تنتج ولن تعمل نهائيا ، لأن الخوف يعطل كل ملكاتك وقدراتك ويشل قدرتك على العمل .

كان عبدالناصر فى أزمة ضخمة . . أزمة مع نفسه . . وأزمة مع صديقه . . وأزمة مع شعبه . . وكان يدير العمل من حجرة مكتبه من خلال أكوام الورق . . ومن احتكاكى به فى هذه الفترة بالذات أى مابين سنة ١٩٦٥ ، ١٩٦٧ أى فترة الوساطة بين أمريكا ومصر ، أحسست أن عبدالناصر ليس هو الزعيم القوى كما كان ـ وكما كان يظهر أمام الناس فى ثقة واعتزاز بالنفس . . وكنت عندما أتحدث معه منفردا أشعر أنه إنسان خائف لايملك قمحاً لشعبه ولا يملك المال . . بدأ يستدين . . الروس يحاصرون . . وأمريكا تحاول التخلص منه . . فقد أى ثقة فى الجيش وقواته نصفها غُرس فى أرض غريبة (اليمن) .

كل هذا أثر عليه . . أصيب بخيبة الأمل . . الرجل الذى بدأ فى ٥٢ يعلن أمام العالم كله أنه سيقوم ببناء جيش وطنى قومى وأنه سينشر العدالة الاجتماعية . . سيحقق ديمقراطية سليمة . . سيتخلص من الاستعمار وأعوانه . . سيقضى على الفساد . . وعلى الإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم . لكنه لم يفعل أى شىء مما سبق ، ولم يتحقق أى هدف من الأهداف الستة لثورة يوليو التى أذاعها إلى العالم . . فقد رحل الإنجليز عن مصر ، ولم يفعل غير ذلك ولذلك إذا جلس مع

نفسه شعر بالألم والحسرة والاكتئاب ، فى نفس الوقت الذى كان يغازله على الزعامة صديقه عبدالحكيم عامر ، والآن أصبح منافسه وكان عبدالناصر يتصور أن عبدالحكيم عامر أقوى منه ـ وعامر يتصور أنه صاحب السلطان والسيادة ، الذى يجلس مع القادة العسكريين ، ويدير الدولة من جلسة الذات والملذات ، وأنور السادات رئيس البرلمان يلعب على الاثنين . . بالليل عند أحدهما وبالنهار عند الآخر . . يقول لهذا كلاماً ويقول للآخر كلاماً جديداً . . حتى جاءته فرصة حرب اليمن ، فقام بتوريط عبدالناصر فى حرب خاسرة استفاد منها مغانم شخصية ليحقق حلم حياته وهو «ذاته فقط» . . كنت فى ذلك الوقت أشعر بكل نبض عبدالناصر المهتز الخائف . . وكان دور الوساطة الذى كنت أقوم به فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ بين عبدالناصر وأمريكا يجعلنى دائم الصلة بهذا الرئيس الزعيم . . وبدأت هذا الدور الذى كان من الممكن أن يغير مسيرة مصر تماما لو تم بنجاح .

الفصل الثانى

الباب الثالث

عبدالناصر وأمريكا

جاءنى يوما فى مكتبى صديق يخبرنى أن هناك رجلاً أجنبياً يريد مقابلتى . . وكان رجل أعمال باكستانياً ، متقدماً بعطاء إلى الحكومة المصرية فى عمل مقايضة فى فوسفات أبو طرطور مقابل صفقة عربات وقضبان وقاطرات سكة حديد .

فسألنا ماهى مشكلته ؟

قالوا : إنه يجد مشكلة فى مناقشة اقتراحاته مع المسئولين فى وزارة النقل والسكة الحديد . . ثم أخبره أحدهم أن هناك نائباً يجتاز هذه الحواجز ، لأن له شخصية قوية وجادة فى البرلمان . . وأخبروه عن علوى حافظ وقابلت الرجل وقدم لى نفسه وناقشنى كثيرا ، ووعدته بالمساعدة وأخذت موعداً مع رئيس الوزراء ووزير النقل ، وناقشنا مشاكله ، ووجدنا أن السكة الحديد المصرية كمرفق من مرافق الدولة يسيطر عليها شخصيات لاتقبل المنافسة ، لأنها محتكرة لحساب إحدى الشركات العالمية .

وتم الاجتماع بالمسئولين . . ولأول مرة فى حياتى كنت أسمع كيف نشترى ذمم الناس فى مصر عن طريق الشركات الأجنبية بالعمولات ، فكان الاختيار والمفاضلة بين الشركات العالمية التى تأتى إلى مصر هو قيمة العمولة التى يتقاضاها هذا المسئول ، دون النظر فى كفاءة هذه الشركة ومقارنتها بأخريات ، وكان نوعاً جديداً من الفساد لم أره قبل ذلك . وكان من قبل سلوكيات ـ قرارات سرقة أموال ـ نهب قصور أو مجوهرات ـ ولكن أن يصل النهب والسرقة إلى المشروعات العامة ، فهذا ماكان جديداً على مسامعى .

ووجدت الرجل فجأة يقول لى : أنا ملاحظ أن علاقتكم سيئة مع الغرب ومع أمريكا بالذات ، وفى نفس الوقت فتحتم صدوركم للسوفييت ، وتقريبا يحتلون مصر الآن .

وسألته رأيه ، فأخبرنى أن هذا ليس فى مصلحة مصر ، وعلى العموم لو كنت تريد مزيداً من الإيضاح فسنقوم بدعوتك إلى أمريكا ، ونتفاهم فى ذلك .

واحسست أن الرجل يتكلم معى بنبرة وراءها أشياء أخرى غير أعماله ومشروعاته . . وانتهى اللقاء ، وأخبرته أننى موافق إذا دُعيت إلى زيارة أمريكا . . وفى اليوم التالى ذهبت إلى عبدالناصر فى منزله ، وأخبرته بما حدث بالتفصيل وأن احساسى نحو هذا الرجل الباكستانى ، أنه ليس رجل أعمال ، ولكنه يلعب دورا سياسيا من خلال أعماله واعتقادى أنه من جهاز المخابرات المركزية الأمريكية ، فضحك جمال عبدالناصر ، لأن المخابرات العامة أبلغته أن هذا الرجل زارنى فى مكتبى ، ولكن حين ذهبت إلى عبدالناصر بنفسى وأخبرته اطمأن إلى ولائى وشعر أنى رجل واضح ، ولا احمل سوء نية لأحد . واخبرنى أن الأمريكان متعبون فى المعاملة ، وأنه شخصيا غير قادر على التفاهم معاهم .

وسألته هل ألبى الدعوة أو أرفضها ، فوافق على تلبيتى للدعوة . . فسألته عن توجيهاته أو ملاحظاته ، فأخبرنى أن أسمع عروضهم ، ولا أعطى وعوداً لأحد ، وحينما أرجع ندرس عروضهم واقتراحاتهم ، ووافقت .

وتمت الدعوة فعلا ، وسافرت وقضيت هناك ٢٠ يوما - واتضح لى الموقف تماما . . وأن امريكا تنظر إلى مصر على أنها أهم دولة فى منطقة الشرق الأوسط ، ضمن أهدافها الرئيسية ألا تدخل مصر أبداً فى حسابات الاتحاد السوفييتى ، ولا فى نفوذه . . ولم يكن عندهم أى مانع فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، أن يفعلوا أى شىء . . وأن أمريكا ترى أن السوفييت تغلغلوا فى مصر من خلال جمال عبدالناصر ، واعتبروه من النوع الذى يصعب التعامل معه ، ويفكرون فى تصفيته .

تقابلت مع الرئيس الأمريكى السابق «لندن جونسون» وشعرت من خلال المقابلة أنهم يئسوا من جمال عبدالناصر ، وقالوا إن مصر يجب أن تكون بدون جمال . . وقالوا إنهم لن يستطيعوا التعامل معه لأنه أرتمى فى أحضان السوفييت تماما ، بالرغم من أن روسيا لم تكن اليد السخية التى تعطى مصر دون حساب بل حققوا من خلالنا أغراضهم ، فأنشأوا الجسر الجوى من الأسلحة فى حرب اليمن ،

وأمدونا بالسلاح ، فى نفس الوقت الذى كانت فيه روسيا تتمنى أن ننتهى فى حرب اليمن ـ وأقاموا السد العالى وأوهمونا أن السد العالى أمل مصر . وأخبرونى أنهم كانوا يبحثون عن نائب فى البرلمان له مواصفات السمعة النظيفة ـ وكلامه مسموع وضد الشيوعية ـ وأنهم درسوا كل الشخصيات التى فى البرلمان ، ووجدوا أننى أصلح شخصية لهذا الدور .

وسألته ماهو هذا الدور ؟

فأخبرونى بأن أكون بديلا لجمال عبدالناصر .

وسألت . . فى تعصب : كيف ؟

ـ نصفيه سوياً .

ـ كيف ؟

وخيرونى بين ثلاثة أمور : انقلاب عسكرى ـ ثورة شعبية ـ اغتيال سياسى . . أو الثلاثة معا . .

واعطتنى هذه الزيارة صورة سيئة جداً عن سياستنا الخارجية ، وأنها لاتقوم على مصلحة مصر ، وإنما لمصلحة زعامة مصر . . وهناك فارق كبير بين الاثنتين . . فهناك فرق بين أن تدار السياسة لمصلحة الأجيال القادمة ولمصلحة الوطن ، أو أن تدار لمصلحة زعامة . وهى قمة المأساة التى كانت تعيشها مصر فى هذا الزمن .

وأنا مازلت فى مرارة وحرص شديد من نية هذا الرجل الذى حاول تصفيتى من قبل (أزمة معسكر الدرب الأحمر . . والثانية مواقفه بالنسبة لى وأنا فى البرلمان . . والثالثة للرجل الثانى عبدالحكيم عامر بالنسبة لمواقفه فى سوريا ، ثم فى اليمن ، ثم فى قضية المخدرات) والرجل الثالث أنور السادات الذى يمارس معى لعبة «الثلاث ورقات» ، التى يقوم بلعبها ، أى الولاء المزدوج للبحث عن الذات .

وكانت الصورة المثالية التى نشأت فى إطارها فى طفولتى وعشقتها فى صباى وشبابى كتلميذ وضابط صغير وكمدرس للضباط قد اهتزت أمام ناظرى . وفى داخلى ، وأصبحت أرى ـ الفساد قبل الشبح ـ وكان علىَّ أن أختار بين الفساد والسير فى القافلة وسيكون هذا أعظم بكثير . . سأثرى . . وأغير شقتى بقصر . . أسافر كثيراً وسيكون الترف أكثر . . وسأكون سعيداً جدا . . وهم أيضاً سيكونون سعداء بى جداً ـ أو أختار مبادئى وإخلاصى ، وتمسكى بالقسم الذى أديته ، وفيه أقسمت أن أرعى مصالح الشعب وأن أحترم الدستور والقانون . . ولم أقسم أنى سأرعى مصالح

جمال عبدالناصر ، أو مصالح أى من القادة . . لم أقل أن أحطم الدستور وأتذلل للحاكم أبداً . . وهكذا أصبحت فى صراع بين مبادئى التى نشأت عليها والتى كونت شخصيتى ، والشواهد الفاسدة التى أراها كل يوم بعينى .

وفى أمريكا كانت صورة عبدالناصر مهتزة تماما ولعلى الآن أقولها صراحة إننى اقتنعت بأهمية التخلص من هذا الرجل ، الذى أصبح لايهتم إلا بزعامته وكيانه الشخصى فقط . . ولكنى كنت مقتنعاً أيضاً أننى لست هذا الشخص الذى يقوم بتصفية ذلك الرجل ، لاننى ، أولاً : لا أحب الصراع الدموى (أى لا أقتل) وثانياً : حبى القديم لهذا الرجل يمنعنى من ذلك . . واقترحت عليهم حلاً بديلاً ، وهو أن جمال عبدالناصر مازال يتمتع بشعبية جارفة فى مصر ، والشعب يحبه ويثق فيه ويهتف باسمه ، والشعب المصرى غريب جدا ، فهو يصبر طويلا على الظلم والفساد ، ولكنه إذا اقتلعه يقتلعه بمرارة . . فنحن فى مرحلة الصبرعلى الهم الذى نعيشه ، والتغير المفاجىء بشخصية جديدة إثر انقلاب عسكرى ، أو اغتيال سياسى ، لن يرحب به الشعب المصرى . . لكن التغير من الممكن أن يحدث بالتدريج ، وأقترح أن تكون هناك مواجهة مع جمال عبدالناصر شخصيا . . نخبره أنه كذا وكذا . . وأخبرونى أنه لا يستطيع مصرى أن يواجه هذا الرجل بعيونه ، فأجبرتهم أنها مهمتى ، وأنا أستطيع فعلها ، ولكن اعطونى اقتراحاتكم ، وتكون فى حدود المعقول ، وأنا أنقلها إلى جمال عبدالناصر ـ ثم أحضر لكم الرد .

قالوا : إن هذا أيضا لا نضمنه ، فنحن قد ناقشنا الموضوع مع عبدالمنعم القيسونى «وزير الاقتصاد حينها» . . سمع وذهب ولم يرجع . . فإما القيسونى خائف من جمال . . أو جمال أنهى القيسونى . . والثانى كان أنور السادات ، الذى حضر إلى أمريكا وتكلمنا معه ووافق وهز رأسه ، وذهب ولم يعد . . فإما جمال قد أرعب أنور السادات . . أو أنور كان خائفاً من جمال ، وهذه كانت حقيقة فلقد كان السادات يخاف من جمال خوفا عظيما ، فأى النوعين ستكون ؟ فقلت لهم : لا هذا ولا ذاك ، أنا نائب ، ونائب منتخب ، وأعتز بهذه الصفة ، والآن أصبحت وسيطاً بينكم وبين رجل مسئول عن دولة ترون أنها تسير فى الاتجاه الخاطىء ، وسنتباحث مع هذا الرجل ، ونرى النتائج ، وبعد عدة جلسات اقتنعوا بهذا الرأى .

وأثناء لقائى بعبدالناصر قبل السفر ، أخبرنى أن احتياطى القمح فى مصر لايكفى أكثر من ثلاثة أشهر . . وأنه بعد هذه الفترة لن نجد حبة قمح واحدة فى مصر . كما أخبرنى أن ديوننا بدأت تتضخم ، بعد نفاد رصيد الذهب ، وطبع ورق

بنكنوت بدون غطاء ذهبى . وحاولت استغلال اتصالاتى مع الامريكان فى بحث هاتين النقطتين . . وأكد لى الأمريكان استعدادهم لإرسال القمح إلى مصر فورا ، إذا قبل عبدالناصر مبدأ التفاوض معهم ، كما أبدوا استعدادهم لتحمل الديون المصرية وسدادها للدائنين لنا ، بشرط إعلان وجود أزمة ثقة مع الاتحاد السوفييتى ، واعتقال الشيوعيين فى مصر وتصفيتهم ، وتصفية النفوذ السوفييتى فى مصر . كما طالبتهم بمساعدتنا فى سحب الجيش المصرى من اليمن بكرامة ، عن طريق علاقاتهم الطيبة مع السعوديين وأبدوا استعدادهم لذلك أيضاً . . ووضعوا تصوراً تقوم فيه مصر بدور هام لمساعدة الولايات المتحدة على الخروج من فيتنام أيضاً عن طريق علاقات عبدالناصر الجيدة بدول الشرق . . كما اقترحوا زيارة للرئيس الأمريكى للمنطقة ، يزور خلالها مصر ، ليتم الاتفاق النهائى على هذا الأمر .

وأحسست بالرضا عن مهمتى ، وبأننى انتصرت وقدمت أشياء جيدة لبلدى وعدت إلى مصر منشرح الصدر .

قابلنى عبدالناصر بشغف وكان متلهفاً لسماع مايطمئنه ، خاصة أنه كان فى حالة خوف شديد على منصبه وزعامته ، وجلسنا معاً من الثامنة مساء حتى الثالثة صباح اليوم التالى ، أحكى له كل ماحدث . وبعد انتهائى من ذلك ، طلب منى عبدالناصر رأيى الشخصى .

قلت له : أنا اعرفك منذ كنت مدرساً عسكرياً وضابطاً وطنياً . . فهل تغيرت ؟

ـ نفى ذلك بشدة وعصبية .

ـ سألته : أنت شيوعى ؟ فصرخ فى وجهى . . أنا شيوعى ؟! أبى كان مؤذناً .

ـ قلت : هل أنت متورط مع الشيوعيين ؟

فنفى ذلك بشدة ، مؤكداً استطاعته وضعهم فى السجون فى الصباح الباكر .

فاقترحت على الرئيس أن نطلب من أمريكا إرسال القمح كإثبات لحسن النيات . . وإذا أرسلوه ، نخبرهم أن البيان حول الخلاف مع الاتحاد السوفييتى سيعلن على الشعب . . وأننا سنعتقل الشيوعيين . . ويتم عزل من يخشاهم الأمريكان من الشيوعيين فى مصر ، أمثال على صبرى . . الذى كان الاتحاد السوفييتى يقوم بتجهيزه ليكون بديلاً جاهزاً لعبدالناصر . . ثم نطلب من أمريكا إرسال وفد على مستوى عال ، لبحث مشكلة الديون وكيفية الخروج من اليمن .

وأحسست أن جمال سعيد بهذا التصور . . وأخبرته أننى أخ صغير له ، وليس لى أى مطمع من كل ذلك . . وأننى إن كنت قد رفضت تنفيذ مخطط الأمريكان لتصفيتك ، فقد يقبل غيرى القيام بهذه المهمة . . وهم قد يئسوا منك تماماً . . وأخبرنى الرئيس أنه يعلم بكل ذلك منذ فترة طويلة . واتفقت معه أن يحاول تغيير صورته لدى الأمريكان ، واقتنع تماماً بكلامى .

اتصلت بالأمريكان . . وأخبرتهم أن الرئيس على استعداد لاستقبال وفد أمريكى على مستوى عال . . وأننى أطمع أن يتم فى نفس الوقت توريد القمح لمصر . . وبالفعل صدرت الأوامر الفورية بتوريد القمح بسرعة . . وانزعجت روسيا بشدة من هذا التصرف . . وبدأت فى إرسال عملائها ، للاستفسار عن موقف عبدالناصر من الأمريكان . . وأحيط الرجل بمؤامرات سوفييتية ، ساهم فيها رجال السوفييت فى مصر ، وكان من بينهم ـ كما قيل بعد ذلك ـ سامى شرف مدير مكتبه .

وجاء وفدان . . أمريكى وسوفييتى . . وتصور عبدالناصر أنه أذكى من القوتين العظميين فى العالم . . وبدلاً من أن يختار الطريق لمصلحة بلاده . . بدأ يفكر بعقلية «الزعيم» التى كانت سببا فى انهيار مصر ، وحاول الرجل أن يلعب مع الوفدين ، وكانت النتيجة أنهما لعبا به وعليه . . وهكذا فشلت مهمتى ، التى كان يمكن أن تغير وجه الحياة فى مصر تماماً لو نجحت .

واستمر عبدالناصر فى اعتماده على بطانة السوء التى كانت حوله والتى صعَّدت له الإشاعة أو الخبر الذى أبلغه له السفير السوفييتى ليلاً ، أن اسرائيل وجهت الحشود إلى سوريا . . وجاء إليه من ورطوه من قبل فى حرب اليمن ، ليبثوا فيه من جديد روح الزعامة الملهمة ، والمنقذ الأوحد للعروبة من جحافل الصهاينة . وقالوا إن الأمر لايحتاج أكثر من مؤتمر صحفى يعلن فيه وقوفه بجانب سوريا ، ويتحرك الجيش المنهار فى اليمن إلى سيناء ، ويتم إغلاق خليج العقبة .

ووقع عبدالناصر فى الفخ . . وأقام المؤتمر الصحفى . . وهدد إسرائيل . . وحشد الجيش . . وطرد قوات الطوارىء الدولية . . وأغلق خليج العقبة . . كان ذلك وهو يعلم أنه فى محنة ضخمة اقتصادياً وسياسياً . . ويعلم أن جيشه ـ الذى لم يعد جزء كبير منه من اليمن ـ منهك وغير مستعد للدخول فى حرب . . ويعلم أيضاً أن الحديث مستمر مع الولايات المتحدة ، لتمنحنا بعض القمح ، وتسوى ديوننا .

وفى يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ .. جاء إلى القاهرة مبعوث أمريكى من الرئيس جونسون .. وطلب «أندرسون» مقابلة الرئيس عبدالناصر شخصياً يوم حضوره ، والعودة فوراً إلى أمريكا . وبالفعل قابل أندرسون عبدالناصر ، وقال له أنا أحمل رسالة واحدة فقط هى : أن تسحب قواتك من سيناء .. فتح خليج العقبه أمام الملاحة .. عدم تهديد إسرائيل .

وسمع عبدالناصر كلام المبعوث الأمريكى .. ورفضه باعتباره أوامر وتهديدات أمريكية لايقبلها .. وأنهى المقابلة واستمر فى عناده .. وأخذ عبدالناصر يطلق تهديداته المتواصلة بالقضاء على إسرائيل .. وسرعان ماتحولت التهديدات إلى حرب .. والحرب إلى هزيمة وانسحاب فوضوى مرير .. ودفع الشعب المصرى الثمن فادحاً من حاضره ومستقبله فى أبشع كارثة يتعرض لها فى تاريخه المعاصر .. كارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ .

الفصل الثانى

الباب الرابع

« كارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ »
« ورحيل عبدالناصر »

فوجئت كأى مصرى بكارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ . . فلم يكن أكثرنا تشاؤما ينتظر مثل هذه الهزيمة المروعة ، التى أضاعت سيناء ، وحطمت الجيش ، وقضت على كرامة مصر والعرب . . وكان هول المفاجأة شديداً على المصبريين ، الذين اقتنعوا من خلال وسائلهم الإعلامية المختلفة ، بأننا أقوى من إسرائيل وأمريكا !! حتى تمنى المصريون أن تقوم الحرب بسرعة ، ليتم القضاء على الصهاينة ، ومحو كيانهم المزروع فى قلب فلسطين قهراً وقسرا . . وظل هذا الاقتناع موجوداً ، حتى بعد قيام الحرب . . فقد استمرت إذاعة صوت العرب فى إطلاق البيانات الكاذبة عن إسقاط مئات الطائرات الإسرائيلية ، وانتظرت الجماهير فى الوطن العربى كله ، البيان الأخير الذى يؤكد دخول قواتنا إلى تل أبيب . وكان دور وسائل الإعلام قبل الحرب وأثناءها ، من أبشع صور الفساد السياسى فى مصر فى ذلك الوقت ، لأنه أكد أن مصر تدار لحساب شخص واحد ، وسياسة تنطلق من عقل واحد . . وبذلك فهى بلد لا يصلح أن يعيش فيه شعب .

ولكننا لو لم نكن شعباً عاطفيا . . ولو كان احتكامنا إلى فهم الأمور بشكل عقلانى وواقعى . . لما فوجئنا بهذه الكارثة . . ففى تصورى أن عام ١٩٦٧ ، الذى يطلقون عليه « عام النكسة » ، شهد الوصول بمصر إلى ذروة الفساد السياسى والاجتماعى والأمنى ، والذى ارتبط ازدهاره وتفشيه فى كل أرجاء المجتمع بالصراع الخفى العلنى بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر . . وهو صراع أفسد الجيش من ناحية وجعله غير مستعد للدخول فى أى حرب . . كما أفسد الجناح المدنى من ناحية أخرى ، وجعل الأخ يتجسس على أخيه ، والابن يتجسس على عائلته ، ليكون

مخلصاً للتنظيم الطليعى السرى ، التابع للزعيم الأوحد جمال عبدالناصر . . وهكذا عرف الشعب المصرى معنى الخوف والضياع . . الخوف من السلطة . . والضياع وسط الشعارات والأكاذيب التى يصنعها النظام ، ويصدقها ويفرض على الناس ضرورة تصديقها والإيمان بها والدفاع عنها أيضا . . وأصبحت مصر مستنقعا للفساد وخراب الذمم والضمائر . . وكل المسئولين عن أجهزة الدولة مشغولون بتلبية احتياجات كبار المسئولين ، ومحاولة التنبؤ بمن سيفوز فى الصراع الخفى العلنى بين الكبار ، لكى يتم الانضمام إليه مبكراً ، حتى يتجنبوا الانتقام ؟! وكان من الصعب . . بل من المستحيل . . أن يتحقق نصر عسكرى وسط مستنقع سياسى يكذب على نفسه . . ويصدق أكاذيبه . . والحرب والنصر أولا وأخيراً قرار سياسى . . وإدارة سياسية للمعركة .

ولم تكن الضربة المفاجئة التى قضى بها الصهاينة على قواتنا الجوية ، هى السبب الوحيد للنكسة التى حلَّت بمصر . . بل سبق ذلك خطوات عديدة تدل على مدى تخبط وارتجال التخطيط للمعركة ، رغم أننا الذين كنا نغذى نار الحرب بما يلزمها من وقود ، ورغم ذلك لم نكن مستعدين أدنى استعداد ؟!

والتخبط والارتجال بدا منذ اتخاذ قرار تعبئة الاحتياطى ، وتجهيز الجيش ليتوجه إلى سيناء . . وحتى الانسحاب الارتجالى البشع الذى أفقدنا زهرة شبابنا وأحدث معداتنا القتالية ، التى تركناها لليهود فى سيناء . فمنذ البداية لم يتم أى تدريب للاحتياط الذين تم استدعاؤهم . . بل جاءوا من الحياة المدنية إلى سيناء مباشرة ، دون أى تجهيز . . فقط أعطوهم « المِخْلَة » التى تضم جميع احتياجاتهم . . وعندما فتحوها لم يجدوا أبسط الضروريات اللازمة . . وأعطوهم سلاحاً وذخيرة مخالفة لعيار السلاح !! وعندما سأل عبدالناصر صديقه المشير عن استعداده لتنفيذ الحرب . . قال له المشير : برقبتى يافندم ؟!! هكذا دون أى دراسة . . أو تجهيز . . أو إعداد . . أو تدريب . . وكأنه ذاهب إلى رحلة خلوية .

وكان حجم العار الذى لحق بمصر وقواتها المسلحة والعرب بسبب « برقبتى يا فندم » عظيماً وهائلاً ومروعاً فى كل أرجاء الدنيا .

أتذكر أننى ذهبت بعد الحرب إلى سويسرا لمقابلة الأمريكان ، بتكليف من جمال عبدالناصر . . ووجدت فى مكتب أحدهم عدة كتب ونشرات أصدرها الصهاينة سريعاً . . وكانت فضائح بشعة بالصور . . واشتريت كتابين مصوَّرين ، وأحضرتهما لجمال ، ليرى حجم الكارثة والعار بنفسه . . وقلَّب فى الصفحات . . حتى وجدت

دموع الرجل « الزعيم » تنهمر على وجهه !

وكان عبدالناصر قد مات فعلاً يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ ، قبل أن يموت ويرحل بجسده عن عالمنا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ . . فقد انتهى الرجل بعد هذه الكارثة . . وانزوى على نفسه حزيناً مكتئباً ، لا يصلح لقيادة دولة فى مثل هذه الحالة . واشتد الحصار النفسى والشعبى حول عبدالناصر . . وأعلن التنحى عن الحكم لزكريا محيى الدين ، وحمَّل نفسه المسئولية كاملة فى بيان أذاعه على الشعب المصرى بأسلوب دراماتيكى حزين ، خاطب به عواطف الشعب المصرى ، التى تلعب به دائما ، وتبتعد به عن ضرورة مراقبة حكامه وتقييم أدائهم والتخلص منهم إذا لزم الأمر . . ولم تكن الحقائق واضحة أمام الشعب . . واندلعت فجأة المظاهرات تطالب عبدالناصر بعدم التنحى ، والبقاء لقيادة مصر إلى معركة أخرى لتحرير أرضها .

وانتهز أنور السادات الفرصة ، لإثبات وتأكيد ولائه التام لعبدالناصر . . وجمع النواب فى مجلس الأمة ، وقرر مناقشة قرار التنحى . . وخرج من الاجتماع بإجماع نواب الشعب على رفض القرار ، وتمسكهم بعبدالناصر قائداً وزعيماً ؟!! . . وذهب السادات إلى جمال وأبلغه رجاء المجلس بألا يتنحى .

وعاد المتنحى ليحكم مصر ثانية . . وليقود البلاد فى ظل أسوأ هزيمة مُنيت بها مصر عبر تاريخها منذ الفراعنة وحتى الآن . وبدأ عبدالناصر فى محاولة استعادة شخصيته وقوته ، ولكنه كان يدرك الفرق الكبير الذى حدث بين الزعامة الحقيقية التى كان يعيشها من قبل ، ومحاولة خلق زعامة جديدة بعد الهزيمة .

وأعلن عبدالناصر أن جهاز المخابرات أتى بمعلومات خاطئة ، ولم يقم بدوره جيداً ، وأنه انحرف تماما عن أداء هذا الدور . . وحاكم جهاز المخابرات .

كما قرر الرئيس تحميل عار الفضيحة إلى العسكريين ، فقرر محاكمة بعض كبار الضباط الميدانيين ، الذين لا حول لهم ولا قوة . . مثل قائد فرقة . . قائد سلاح . . إلى آخره من الرتب الصغيرة ، التى لا تتحمل أبداً مسئولية القرار السياسى الخاطىء ، وسوء التخطيط العسكرى المرتجل .

وبدأ الصراع يشتد بين عامر وعبدالناصر . . وكل منهما يحاول تحميل الآخر مسئولية الهزيمة . . وابتعد المشير عن صديقه الرئيس تماماً ، وأحاطت به مجموعات من الضباط المؤيدين له . . وبدأ يتصل بالنواب لشرح موقفه ووجهة نظره فيما حدث . . وأرسل إلىَّ . . ولكننى لم أذهب إليه . . وذلك لإيمانى كرجل عسكرى

بأنه رغم أن قرار الحرب سياسى فى المقام الأول . . إلا أن التعبئة والتسليح وحشد القوات والمعركة التصادمية مع العدو والانسحاب . . كل ذلك يؤكد أن القيادة العسكرية لم تكن على المستوى . . خاصة وقد تأكد لى ذلك من حرب اليمن وخسائرنا فيها . . وانفصال الوحدة مع سوريا ، والذى كان عبدالحكيم عامر ومجموعته العسكرية السبب الرئيسى فى حدوثه .

وانقلبت مصر إلى معسكرين . . أحدهما يؤيد عبدالناصر ، الذى كان يؤكد فى جلساته وتصريحاته أن عبدالحكيم قائد عسكرى فاشل ، وحمَّله المسئولية كاملة . والمعسكر الاخر يؤيد المشير الذى أحاط نفسه بالانصار ، وادَّعى أنه قدم العديد من الاقتراحات إلى الرئيس ، لكنه لم يستجب لها .

وأحس السادات بذكائه الفطرى أن عبدالناصر سيكون الفائز فى هذا الصراع ، فركَّز عليه ، وقام بتمثيلية مجلس الأمة ، الذى طالب عبدالناصر بالرجوع عن قرار التنحى . . كما رفض السادات تماماً فكرة اجتماع النواب بعبدالحكيم عامر ، عندما أرسل خطاباته إلينا .

وبدأ الشعب يفيق من غيبوبته الطويلة ، ويستعيد وعيه . . وكان لابد من وقفة . . واندلعت مظاهرات طلاب جامعتى القاهرة والاسكندرية . . وكانت صاخبة . . أحاط الطلاب بمجلس الأمة ، ونادوا بمحاسبة المسئولين الحقيقيين عن النكسة ، وليس مجموعة الضباط الصغار الذين تمت محاكمتهم . . وكنت أثناء ذلك رئيس لجنة الشباب بالمجلس ، وطلب منى أنور السادات الخروج للمتظاهرين والتحدث معهم . . وطالبنى بتجميع قيادات الطلاب فى احدى قاعات المجلس ، ليتم الاجتماع بهم ومناقشة مطالبهم بهدوء . . وأكدت له أن المظاهرات ظاهرة صحية ، تؤكد يقظة الشباب ورغبته فى الحفاظ على مصالح بلده . . وخرجت إلى الشباب المتظاهرين ، وأخبرتهم أننا نتألم مثلهم ، وأننا نريد الجلوس معهم جلسة تفاهم ، لوضع التصورات والحلول المناسبة لإزالة آثار النكسة والهزيمة . . ووافق قادة المظاهرات ، ودخلوا معي وجلسنا مع السادات ، الذى بادلهم الحوار . . وأكد لهم أن المجلس سيجتمع فوراً لمناقشة مطالبهم واقتراحاتهم . . ووضح لى بعد ذلك أن السادات خدعنى بإدخال قيادات الطلبة إلى المجلس ، ليتم التقاط صور لهم وتحديد شخصياتهم ، حيث تم اعتقالهم بعد ذلك !

وبدأت الجلسة فعلاً فى السابعة مساءً . . وكنت آخر المتحدثين .

بدأت هذه الجلسة التاريخية بكلمات لعدد كبير من النواب . . اتجه معظمهم

إلى اتجاه واحد تقريباً . . أكدوا فيه أن النكسة عسكرية !! والخسائر كلها مادية ؟!! وأننا يمكننا الخروج منها بسرعة وسهولة ، مادام الزعيم قد تراجع عن التنحى ، وقبل الصمود والتصدى ؟!! وطالب بعضهم الرئيس أن يؤدى الرسالة حتى نهايتها . . وباختصار كانت جلسة للنفاق السياسى الرخيص ، الذى يضحى بمستقبل أمة وكرامة برلمان ، من أجل إرضاء زعيم يقوم نظامه على الإرهاب والعنف وتخويف الشعب وامتهان كرامته .

تألمت بشدة من هذه الكلمات . . وأحسست بالاختناق والدوار . . فقمت منفجراً كالقذيفة . . وتحدثت بحماس شديد عن الكارثة وأسبابها . . وحمَّلت عبدالناصر المسئولية كاملة . . وحاول السادات تغيير اتجاه حديثى . . وحاول محاصرة كلمتى ، وإنهاء الجلسة ، خاصة وقد كنت آخر المتحدثين فيها . . ولكن النواب اتخذوا موقفاً غريباً ، لم أدهش منه طويلاً . . فقد اشتعلوا حماساً ضد السادات وطالبوه بإعطائى الفرصة لاستكمال حديثى . ولم أدهش لموقفهم لأننى شعرت أننى اتحدث باسمهم ، وأخرج ما يكتمونه فى صدورهم ولايستطيعون البوح به . . وأحسست لأول مرة أن هناك صوتاً وطنياً فى المجلس ، كان لابد أن يظهر بعد النكسة .

زادنى تأييد النواب حماساً . . وانطلقت أحلل أسباب النكسة سياسيا واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً . . وانتقدت بشدة نظام الحكم وطريقة إدارته للبلاد . . وكنت ملماً حينذاك ببعض اتصالات الرئيس وعلاقاته الخارجية ، فضمنتها حديثى ولكنى لم أشر إليها صراحة . . وهاجمت مراكز القوى وعملاء الاتحاد السوفييتى ، والأباطرة المستفيدين من حرب اليمن . . وكذلك طريقة تورطنا فى سيناء ، وضياعها ، وضياع الكرامة المصرية والعربية . وفى نهاية الكلمة التى استغرقت ثلاث ساعات قدمت عدة اقتراحات للخروج من النكسة . وهى :

أولاً : الالتزام بكل ما التزم به جمال عبدالناصر أمام الشعب بعد تطبيق مبدأ الطهارة والنقاء الثورى على كل القيادات . . وإجراء فرز للجميع يتقرر بعده مَنْ يستمر فى عمله ومَنْ يُفصل منه .

ثانياً : مراجعة الاتحاد الاشتراكى العربى ومنظماته وقياداته ، حتى يتأكد الشعب من ديمقراطية العمل ، وإمكانية التعبير عن كل وجهات النظر بصدق وأمانة . . وبما يضمن وصول صوت الشعب الحقيقى . كما طالبت بإبراز الوطنية

والدين فى كل مناهج التعليم .

ثالثاً : إعادة النظر فى منظمة الشباب الاشتراكى فى ضوء ما تسفر عنه التحقيقات التفصيلية التى أرجو أن تشترك فيها لجنة برلمانية .

رابعاً : ندب لجنة من مجلس الأمة لتقصى الحقائق ، للنظر فى أمور المعتقلين والمسجونين السياسيين والحراسات والتصفية ، والتحقيق فى قضايا التعذيب .

وهكذا . . . وفى خلال ثلاث ساعات فقط وضعت مستقبلى كله على « كف عفريت » بل وحياتى أيضاً . . فقد كانت كلمتى حادة فى كشف كل الحقائق . . ولكننى لم أخف . . وكنت أخرج كل ما فى جعبتى لأوفى ديناً فى عنقى للناس والثورة . . وقمت بكشف كل الفساد الذى كان يعشش فى كل أرجاء البلاد ، وأدى إلى الهزيمة البشعة .

ولم ينقطع تصفيق الأعضاء لى لفترة طويلة . . واحتضننى أحد النواب الشيوخ مؤكداً لى أننى أذكره بكل الزعماء أعضاء المجلس قبل الثورة . . ولم يكن يعلم أننى تمنيت يوماً أن أقف موقفهم تحت قبة البرلمان لأكشف الفساد وأحمى مصالح الشعب . . ولكنه هذه المرة لم يكن فساد الملك والاستعمار . . بل كان فساد الثوار الأحرار أبناء مصر ، الذين أضاعوها . وسمعت العديد من كلمات الاستحسان . . كما سمعت أيضاً بعض كلمات الاستهجان والضيق مثل « هذا عميل أمريكى . . خربت بيوتنا . . سوف يُحل المجلس بعد هذه الكلمة المشئومة » . . ولكن هذه الكلمات ذابت فى خضم هائل من عبارات الإعجاب والتهنئة . . وكانت لحظة من أروع لحظات حياتى .

وخرجت من المجلس وسط مجموعة كبيرة من النواب ، صممت على مصاحبتى حتى منزلى ، وأكد بعضهم أنهم سيبيتون معى هذه الليلة ، لكى لا أتعرض لأى مكروه ، أو زيارة مفاجئة من زوار الفجر . . ولكن فوزى عبدالحافظ سكرتير أنور السادات ـ رئيس المجلس ـ والذى تم اغتياله مع السادات فى حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ـ أخبرنى أن السادات يريدنى فى مكتبه .

ذهبت إليه . . وكان فى حالة غضب وثورة لم أشهده فيها قبل ذلك أبداً . وبمجرد دخولى صرخ فى وجهى . . ما هذا الذى قلته ؟ ومين اللى انت عاوز نحاكمهم ؟

قلت : كل المسئولين يجب أن يحاكموا محاكمة تاريخية . . الشارع غاضب ومثقل بالآلام . . وأنا عبرت عن مشاعر الناس التى تريد أن تعرف الحقيقة ، وأن تحاسب المسئولين الحقيقيين عن هذه الكارثة . . الشعب يريد التغيير والتطهير . وانقلب الحوار الانفعالى بيننا إلى خناقة . . وفجأة دق جرس التليفون لينهى المعركة الكلامية . . حيث كان عبدالناصر على الطرف الآخر . . وسمعت السادات يقول له : « أيوه يا فندم . . أنا لم استطع السيطرة على الجلسة . . كل الأعضاء كانوا معه . . وهو الآن فى مكتبى يشتمنى ويهددنى . . ويقول لازم تتحاكموا لأنكم ضيعتم البلد . . وأنا مش عارف أتكلم معاه خالص يا ريس » . . وقام السادات بإعطائى السماعة وهو يقول : حاضر يا فندم .

أخذت السماعة ودار هذا الحوار مع جمال عبدالناصر :

يا علوى . . أنا سمعت الجلسة كلها . . وسمعت الكلام إللى أنت قلته .

(وكان سماعه الجلسة من خلال جهاز فى منزله ينقل له ما يدور تحت القبة)

كل ما قلته يا ريس هو صوت الشعب ومطالبه . . ويجب ألا تخفى الحقائق أكثر من ذلك ، ونستمر فى الضحك على الشعب . . والنكسات تتوالى .

على العموم الكلام فى التليفون لن ينفع . . ولى رجاء واحد عندك . . هو أن نقف بالحديث عند هذا الحد ، ولا تعطى فرصة لأحد أن يستغل كلامك لحسابه . . وأنت تعلم أن المتربصين بنا كثيرون (يقصد عبدالحكيم عامر) . وأنا عاوز الخناقة مع أنور تنتهى وتمشى دلوقت ونتقابل ثلاثتنا فى منزلى صباحاً .

حاضر يا ريس . . لكن عاوز أأكد لك أنى تحدثت بصوت الشعب فى المجلس وعبَّرت عن رأيى لصالح مصر والثورة .

لا . . لا . . بالنسبة لما قلته فى المجلس ليس لى أى اعتراض عليه . . وأنور يمكن زعل علشان ماعرفش يسيطر على الجلسة . . وانك جمعت الأعضاء ضده .

لا ، أبدا . . نحن لم نقف ضده . . هو الذى حاول إيقاف الجلسة وإنهاءها . . ولم يستطع . . لأن ماكنت أقوله ، كانت الناس عاوزه تسمعه وعاوزه تقوله .

وانتهت المكالمة . . وعدت إلى منزلى مع عدد كبير من أعضاء البرلمان . . وفى الصباح ذهبت إلى منزل عبدالناصر . . ووجدت معه أنور السادات فى مكتبه . .

وقابلنى الرئيس بمودة وترحاب . . وأكد لى عدم اعتراضه على كلماتى داخل المجلس ، لأنه كلام حقيقى وواقعى ، وكان لابد أن يُقال منذ زمن طويل . وقال الرئيس إنه يريد الفرصة ليحاول المساهمة الحقيقية والجدية فى إصلاح ما فسد . . وأنه سيعلن بياناً للشعب ، يشرح فيه سياسته الجديدة للإصلاح ، وسيضع فى الاعتبار كثيراً من النقاط التى أثرتها أثناء كلامى فى المجلس .

وأكدت للرئيس أننى لا أريد أى مصلحة شخصية . . وأننى أديت واجبى كنائب للشعب تحت قبة البرلمان . . وأننى لست من أنصار الصراعات أو المصادمات أو قلب أحوال البلد ونظامها السياسى .

ورد السادات قائلاً لعبدالناصر : علوى لازم يستريح شوية ياريس .

وسألته : ماذا تعنى بأن استريح ؟

ليس من الضرورى عقد مؤتمر جامعة الأزهر .

وكنت قد أعلنت عن إقامة مؤتمر فى قاعة الشيخ محمد عبده بجامعة الأزهر ، لأجيب عن تساؤلات الناس . . ونفكر معاً بصوت عالٍ . . كيف نزيل آثار العدوان . . وأخطرت أنور السادات بذلك بصفته رئيس مجلس الأمة . . وحددت للمؤتمر موعداً بعد أربعة أيام من تاريخ الجلسة .

قدم السادات مبرراته لعدم عقد المؤتمر . . وأكد أن مجموعات كبيرة ستحضره ، ويمكن أن تستغله ضد النظام . . وأكدت للرئيس عبدالناصر أننى لا أستطيع إلغاء الدعوة للمؤتمر ، لأننى الذى وجهتها ، ولا أريد أن يفهم الشعب أننى أنسحب من أداء مهمتى ودورى تجاهه . . ولكن أن تقوم الحكومة بإلغاء المؤتمر ، فهذا لن يمثل مشكلة بالنسبة لى .

ثار السادات وقال إن ذلك سيكون أكثر خطراً . . لأن المؤتمر الملغى سيتحول إلى مظاهرة . . وعلوى يجيد فن المظاهرات ، والشعب جاهز لذلك الآن . . وأشار إلى قصة معسكر الدرب الأحمر . . فنفيت ذلك تماماً . . ونظر لى عبدالناصر فى حزن وأسى وانكسار . . فأسرعت قائلاً : أنا تحت أمرك ياريس . . لكن لاتحرجونى مع الناس . . كل المسألة قرار إدارى بإلغاء المؤتمر . . وسينتهى كل شىء .

عبدالناصر : طيب . . سيبنى أفكر .

لا ياريس أنا عاوزك تقول لى فوراً أعمل المؤتمر أم لا .

إعمله . . لكن إهدأ أكثر من ذلك . . «ومتولعهاش» !

إن شاء الله . . سنقوم بدراسة كيفية إزالة آثار النكسة . . وهو سؤال تبحث الناس عن إجابة له . . وأنت لايجب أن تتركهم حيارى . . ولابد أن تطرح هذا السؤال على نفسك ، وتبدأ فى الإجابة عنه . . ثم يأتى واجبك تجاه الناس فى أن تشرح لهم وتقترب منهم .

وأضفت وأنا ألاحظ الانكسار على عبدالناصر : عموماً ياريس بعد هذا المؤتمر ، سأعطى نفسى أجازة ، إلى أن تطلبنى . . حتى جلسات مجلس الشعب لن أحضرها . . وصمت ولم يرد . . فاعتبرت ذلك قبولاً بما طرحته .

وخرجت من منزل عبدالناصر ، وأنا حزين جداً لما أصابه . . فرغم كل شىء كنت أحبه ، وأحتفظ له بمساحة كبيرة من الود فى قلبى ونفسى . وذهبت إلى المجلس ، ووجدت الأعضاء ينتظروننى فى البهو الفرعونى ووجهوا لى عدة أسئلة عما دار فى لقائى بالرئيس فى منزله . . فقلت لهم : الخلاصة أننا فى حالة سيئة . . ويجب أن نتكاتف جميعاً لإنقاذ البلد ، باعتبارنا نواب الشعب . . وأكدت لهم أننى عرضت على الرئيس كل ماقلته فى المجلس فى الليلة السابقة . . وأنه وعد بالبدء فى وضع خطة إصلاح ، سيعلن تفاصيلها بنفسه خلال أيام . . وسنكون جميعاً فى خدمة هذه الخطة . . أما أنا فأشعر ببعض الإرهاق وأريد الراحة ، لكى استعد للمؤتمر . . ومن أراد منكم حضوره ليشاركنا الحوار ، فليتفضل .

انتهى لقائى بالأعضاء، لأفاجأ بأنور السادات يتهمنى مرة أخرى بتحريض النزاب على حضور المؤتمر . . فقلت له هذا ليس صحيحاً . . فقد كنت أشرح لهم مادار فى لقائى بالرئيس ، والبيان الذى سيصدره خلال أيام متضمناً خطة الإصلاح . . ودعوت من أراد منهم لحضور المؤتمر . . وليس أكثر من ذلك . وحذرنى السادات من المؤتمر ، وحمّلنى مسئولية ماقد يحدث فيه من انفجارات . فطمأنته وخرجت . وإذا بأحد موظفى المجلس يخبرنى بأن إحسان عبدالقدوس يريدنى على التليفون . . ولم أكن قد التقيت بإحسان من قبل ، إلا من خلال كتبه ومقالاته .

قال إحسان ـ رئيس تحرير الأخبار فى ذلك الوقت ـ لقد سمعت الكلمة التى قلتها فى البرلمان ونريد مناقشتك فيها فى جلسة هادئة فى الأخبار . . كما سمعت أنك ستعقد مؤتمراً شعبياً حول النكسة وكيفية إزالة آثارها وستتضمن جلساتنا مناقشة نفس الموضوع أيضاً . . فوافقت فوراً ، ولم أبد أى اعتراض على ذلك . . وطلب منى

أسماء بعض النواب أصحاب الرأى الحر ، للمشاركة فى الحوار . . فنصحته بأن يترك هذه المهمة للمحررين البرلمانيين فهم أقدر على الاختيار .

اختارنى إحسان ومعى أحمد سعيد عضو المجلس ومدير صوت العرب ، الذى كان يذيع بيانات النكسة باعتبارها انتصارات مدوية ، ومحمود أبو وافية زوج أخت أنور السادات وأحد النواب الممتازين ، وضياء الدين داوود . وتم الاجتماع فى أخبار اليوم مع مجموعة من كبار الصحفيين وأهل الفكر والرأى على رأسهم إحسان . . واستمر الحوار أكثر من خمس ساعات . . ودار بعقلانية واتزان وحكمة .

تناولنا فيه أسباب النكسة . . وكيفية التعامل معها ، وإزالة آثارها وقال كل منا رأيه صريحاً وكاملاً . . وأرجعت أنا أسباب النكسة إلى فوضى النظام وفساد الحكم وخروجه عن أهدافه . . وقلت إن الحكم الفاسد لايستطيع القيام بعملية ناجحة عسكرية ، لأن الجيش القوى مولود لنظام صحى وسليم . . وقلت إن الحرب أولاً وأخيراً قرار سياسى . . ولابد أن يُحاسب صاحب القرار . . ونسيت فى غمرة حماسى أن صاحب القرار هو الرئيس والزعيم وقائد الثورة . . والصديق الذى أحبه . . ولكنها عادتى التى جبلت عليها طوال حياتى . . ألا أضع أى اعتبار لأى شىء أو شخص عندما أقف فى وجه الفساد . . مدافعاً عن مصالح وحقوق الشعب وحريته وكرامته . وانطلقت أعدد أسباب النكسة . . وتحدثت عن كل أشكال الفساد الموجود . . والتنظيم السرى . . والصراع الدائم بين عبدالناصر وعبدالحكيم . . والنهب المستمر للمال العام دون محاسبة أو رقابة .

وكان إحسان يسجل الحوار كاملاً . . ليتم نشره فى الأخبار ، وإصداره فى كتاب بعد ذلك .

وكان من أبرز المتحدثين أيضاً ضياء الدين داوود، الذى أكد ضرورة الولاء للزعيم . . وتجديد الثقة فيه لكى يصلح كل شىء . . وقال «احنا حنجيب مين غير جمال» ! . . وأخذ الرجل ثمن كلمته ، وعين وزيراً .

انتهت الندوة . . وغادرنا دار أخبار اليوم . . وبعد أيام علمت أن المخابرات العامة هاجمت الدار ، وجمعت الأشرطة التى سُجلت عليها الندوة ، والأوراق المكتوبة أيضاً . . وهددوا إحسان بتصفيته إذا حاول فتح فمه !! وبالفعل تعرض لمحاولة صدمه بعربة بعدها بأيام . وأخبرنى بذلك عبدالعاطى حامد ـ رحمه الله ـ . منذ سنوات قليلة مضت . . وأكد لى أنه يحتفظ بنسخة مسجلة من الندوة ، لم تستطع

المخابرات الوصول إليها ، لأنه كان يسجل على جهاز خاص به ، وأخفاه بعد ذلك ، وقال لى : إنه ينوى إصدار كتاب بعنوان الندوة السرية الشهيرة ، وأنه تم تجهيز البروفات وأراد منى قراءتها معه !

وبعد أسبوع لقى عبدالعاطى حامد مصرعه فى حادث سيارة ، قبل طبع الكتاب . . وأجرى حالياً اتصالات مع زوجته المذيعة فاطمة الكسبانى ليظهر هذا الكتاب إلى النور .

صممت بعد ذلك على إقامة مؤتمر قاعة الشيخ محمد عبده . . وكان من أخطر المؤتمرات التى حضرتها في حياتى . . حضره حشد ضخم من الجماهير . . كان الحوار صاخباً هادراً وجريئاً جداً . . ومر المؤتمر باعجوبة بعد مناقشات حامية ، استمرت لساعات تناولت نفس القضايا التى تناولتها كلمتى فى مجلس الأمة ، وفى اجتماع أخبار اليوم ، وخرجت من الاجتماع ، وقد قررت إعطاء نفسى أجازة وفترة راحة ، لأرى ماسيفعله النظام معى .

واستدعانى السادات مرة أخرى . . وتحدث معى طويلاً حول ماقلته فى المؤتمر . . واتهمنى بمحاولة تصفية الثورة والقضاء عليها . . وتحدث معى بعتاب شديد مشوب بالغضب ، مؤكداً أننى ـ رغم اعترافه بواقعية وصدق ماأقوله ـ أخطىء فى حق الثورة كثيراً ، خاصة فى ظل ظروف غير مواتية للثورة فى الجبهة الداخلية .

وفجأة قلت له : أنا قررت اعتزال السياسة وترك الحياة العامة كلها . . وسأكتفى بما قدمت لبلدى ، حتى لا أورط الثورة أو قائدها الذى أحبه وأحترمه . . لذلك أرجو أن تسمح لى بدقائق أختلى فيها بنفسى فى الغرفة المجاورة لأكتب لك ثلاث استقالات من المجلس كنائب ، ومن جميع مواقعى فى التنظيم السياسى ، وعملى كموظف عام .

فقال : هذه بطولة !

وانسحبت فوراً إلى غرفة مجاورة . . وكتبت الاستقالات الثلاث ، وقرأتها عليه ، فأعجبته صياغتها . . وطلب منى ممارسة كل نشاطى بشكل عادى فى البرلمان والتنظيم السياسى ، حتى يعرض ماحدث على الرئيس جمال ، وهو صاحب القرار الأخير .

وعلمت بعد ذلك أن التنظيم السرى رفض قبول الاستقالة ، بدعوى أنها

ستصنع منى بطلاً . . وهم يريدون تحطيمى . . فكيف يفسحون لى الفرصة للبطولة ؟ ولهذا صدر قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بفصلى و١٧ نائباً من نواب الشعب ، الذين حضر بعضهم مؤتمر جامعة الأزهر ، والبعض الآخر من الانتهازيين الذين أثروا على حساب مناصبهم ومواقعهم . . وحزَّ فى نفسى بشدة ، وضعى فى قفص واحد مع أمثال هؤلاء . وكانت عضوية الاتحاد الاشتراكى ، المدخل الوحيد لعضوية البرلمان . . وبالتالى أصبح وجودنا فى مجلس الأمة غير شرعى . . وبالطبع لم يسمع أحد خبر استقالتى . . ولكن الناس جميعاً علموا بخبر فصلى وعزلى .

وفجأة صدر قرار بحل مجلس الأمة . . ولم يكن مفاجئاً . . وكانت كل الدلائل توحى به . . لأن المجلس لم يعقد جلسة واحدة بعد الجلسة التاريخية التى ألقيت فيها خطابى . . وكانت الرقابة شديدة على عدد من أعضائه الثوريين ، وعلى كل من أبدى تعاطفاً معى . . وقد تصورت أن استقالتى قد تريح الأعصاب ، فأنقذ المجلس من الحل . . لأننى تصورته ـ بالروح الجديدة التى دبت فيه ـ قادراً على قول كلمة الصدق فى مواجهة الفساد .

وأجريت انتخابات جديدة . . تم خلالها تفصيل برلمان «على المزاج» . . ولم أكن بالطبع عضواً فيه .

استمرت عزلتى ، التى فرضتها على نفسى ، قبل أن يحاولوا فرضها علىَّ ، لعدة سنوات . . واعطتنى هذه العزلة فرصة لتأمل ماحولى . . وإلى الاستماع لنبض الشعب الحقيقى ، لا إلى ماتحمله التقارير التى تخاطب الحاكم ، والتى تعطيه مايحب سماعه ، لامايجب فعلاً أن يستمع إليه ، كنت أراقب عن بعد . . وأتمنى من أعماق قلبى أن ننتقل إلى الجدية . . وإلى مواجهة مختلف المواقف بشجاعة .

وخلال هذه الفترة تمت تصفية عبدالحكيم عامر ، الذين قالوا إنه انتحر بينما أكدت عدة شواهد عدم صدق ذلك . . فقد ذهب المشير ضحية صراعه الذى احتدم بشدة مع صديقه الزعيم السياسى جمال عبدالناصر .

كما نجح السادات فى الاستحواذ على ثقة جمال عبدالناصر فى هذه الفترة . . خاصة بعد محاولات على صبرى للقفز إلى السلطة ، ومناداة أعضاء منظمة الشباب به رئيساً للجمهورية ، فى المظاهرات التى أعقبت نكسة ٥ يونيو ، ولعب السادات لعبته بذكاء . . واستخدم كل الحيل الممكنة لإظهار ولائه وتعاطفه التام مع الرئيس . .

وزاد من الارتباط الأسرى والعائلى بينهما . . وكان عبدالناصر يرتاح كثيراً ، عندما يجلس مع أسرة السادات فى منزلهم على النيل ، وأقنع السادات الرئيس بأنه هو الشخص الوحيد الذى لايجب أن يخاف شره . . وارتضى أن يكون ظلاً لجمال ، حتى حصل على مراده ورغبته فى تحقيق ذاته التى يعشقها ، وأصدر عبدالناصر قراراً بتعيينه نائبا أول لرئيس الجمهورية .

وفجأة مات عبدالناصر . . ورحل الزعيم الذى بكاه شعب مصر بأكمله وكان حظ السادات أنه النائب الوحيد للرئيس فى ذلك الوقت ؟!

وانتهى عهد عبدالناصر . . أو ماأطلق عليه «الحقبة الناصرية» . . وأنا مازلت فى اعتزالى للعمل السياسى والبرلمانى . . عاكفاً على القراءة فى الكتب الصوفية . . مراقباً لما يحدث من حولى . . وقد شعرت بضرورة الاستمرار فى العزلة والابتعاد . . قرفاً مما كان يحدث فى مصر . . وأحسست بعد وفاة عبدالناصر وانتهاء عصره ، بأننى أديت دورى كاملاً من أجل بلدى . . فقد شاركت الضباط الأحرار فى الإطاحة بالملكية الفاسدة ، وتخليص البلاد من الاستعمار الأجنبى . . كما أديت دورى الذى حلمت به طويلاً فى محاربة الفساد فى عهد الثورة ، ولم أخش أحداً من زملائى الذين أصبحوا قادة وزعماء للبلد . . كنت أشعر بأننى قدمت لمصر الكثير . . وأديت أعظم أدوارى فى محاربة الفساد الذى أكرهه . . والذى نذرت نفسى لمواجهته والتصدى لرموزه مهما كانت قوتهم ومهما كان نفوذهم . . ولم أكن أدرى أننى سأعود يوماً فى عصور مختلفة . . لأستمر فى أداء دورى فى محاربة الفساد أكثر حماساً . . وأكثر حرصاً على مصالح أبناء بلدى .

الفصل الثالث

الباب الأول

الحقبة الساداتية

العودة إلى السياسة

رحل عبدالناصر . . وتولى السادات أمر البلاد . . وكنت لاأزال على موقفى وإصرارى أن أظل بعيداً عن السياسة . . ولم يكن فى تصورى أننى سأغرق فيها تماماً . . بل وأن أتحول إلى أحد رموز المعارضة السياسية فى السبعينيات والثمانينيات . .

استمرت عزلتى بعد تولى السادات بعدة أشهر . . وفوجئت بمن يطلبنى صباح ذات يوم ، ويخبرنى أن الرئيس يريد محادثتى وكنت لم ألتق بأنور منذ فترة طويلة . . وعادت بى ذكرياتى إلى آخر لقاءاتنا معاً ، عندما قدمت استقالاتى واعتزلت العمل السياسى العام . وجاء صوت السادات دافئاً حنوناً يسأل عنى ، ويطمئن على صحتى . وقال لى : أنا طول عمرى أقول لچيهن (يقصد زوجته جيهان) أن أكثر رجل من بين أعضاء مجلس الأمة انضباطاً وصدقاً وحرصاً على مصالح شعبه ، هو علوى حافظ ، ثم تحدث معى عن مراكز القوى ، التى سبق أن غضب منى عندما تحدثت عنهم فى الجلسة التاريخية للمجلس . . وأكد السادات فى التليفون ، أننى كنت على حق فى كل ماقلته ، وأنه فى طريقه للاصطدام بهم ، قبل أن يخربوا البلد ، وطلب منى الرئيس أن نتناول الافطار سوياً بمنزله .

ذهبت إليه . . قابلنى بترحاب شديد . . وطلب منى أن أعمل معه وألا أتركه . . وأبديت اعتذارى عن عدم قبول العودة إلى العمل السياسى العام مرة أخرى . . وأكدت للسادات أننى مقتنع بأننى أديت دورى تماماً ويكفينى ذلك .

قال الرئيس : لاياعلوى . . أنت تعرف مدى حاجتى لك الآن . . ولابد أن

تقف بجوارى وتساندنى . . خاصة بعد أن اصطدمت برجال عبدالناصر . . على صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف . . وأنا ناوى لهم على «نية سوداء» .

هذه النتيجة كانت متوقعة ياريس . . لأن كلا منهم يبحث عن مصالحه الخاصة ، ويريدون تنصيب زعيمهم رئيساً للجمهورية ، أو أن يحكموا البلد فعلا من خلالك . . وعندما أظهرت لهم قوتك ، ووقفت أمام مصالحهم ، فلابد أن يقفوا فى وجهك .

أنا عارف ياعلوى إن علاقتك كويسة بأعضاء مجلس الشعب .

ولكننى لست عضواً فى المجلس الآن .

لا . . أنت على اتصال دائم بهم وتتكلم معهم كثيراً . . أنا عاوز أعمل ثورة تصحيح . . وسأعتمد عليك فى تأييد أعضاء البرلمان لى . . وسأقوم بعزل رئيسه ووكيله فى جلسة اليوم . . وعاوزك تحضرها .

أحضرها ازاى ياريس . . وأنا خارج المجلس ؟!

سأعمل ترتيبات لتكون موجوداً . . وتتفق مع محمود أبو وافية فى هذا الموضوع وتكمل معايا بعد ذلك . . وأنت من اليوم مستشار برئاسة الجمهورية .

ياريس . . أنا مش عاوز حاجة . . أنا كنت جندياً فى الجيش وأديت دورى صح . . وكنت مدرساً عسكرياً وأديت دورى صح . . وكنت ثائراً فى ٢٣ يوليو وأديت دورى صح . . وكذلك كنت نائباً تحت قبة البرلمان وأديت دورى صح جداً . . وأعتقد أنه كفاية على كده .

نادى السادات زوجته ، وأخبرها بأننى لاأريد التعاون معه . . فقالت جيهان : إزاى . . ده أنور حبيبك وزميلك وصاحبك . . وطول عمركم مع بعض وجيران فى بيت واحد . . ودلوقتى عاوز تتخلى عنه !

أبداً لم أتخل عنه أبداً . . وأنا ممكن أدخل مجلس الشعب . . لكن بلاش حكاية المستشار دى .

جيهان : المهم تقف جنبه وبس . . وتكون معاه .

السادات : تعال بكرة نتقابل مع بعض فى القناطر الخيرية .

وكان السادات يبيت كل ليلة فى مكان مختلف منذ أن تولى الحكم . . بسبب خوفه من مراكز القوى . . ولم يترك هذه العادة حتى تخلص منهم تماماً .

وذهبت إلى المجلس فعلا . . حسب رغبته وترتيبه . . وتمت جلسة ثورة التصحيح . . وحصل السادات على تأييد النواب . . وتم عزل لبيب شقير رئيس المجلس ووكلائه . . واعتقل المجموعة كلها . . وأصبح الحاكم الوحيد لمصر منذ ١٥ مايو ١٩٧١ .

. . ابتعدت مرة أخرى عن السادات لعدة أشهر . . وشعرت بأنه كان يريد تأييدى كأحد الرموز الشعبية المخلصة أمام الجماهير . . وأن هذا التأييد كان يعنى له الكثير فى صراعه مع مراكز القوى على السلطة وطلبنى السادات مرة ثانية منذ توليه الحكم . . وتم اللقاء فى حجرة نومه بالقناطر الخيرية ، لأنه كان مصاباً ببرد وتحت الغطاء دائماً . . وكان حوله عدة خرائط وألواح . . فسألته : أنت فى حجرة نوم أم حجرة عمليات ؟

فقال : أنا كنت عاوز أكلمك فى هذا الشأن . . بصفتك مدرس تكتيك عسكرى سابق ، وأعطيتنى فرقة فيه . . إيه رأيك لو نرجع ضباط لبعض الوقت ، إيه رأيك أنا عاوز أضرب إسرائيل علقة جامدة ؟!

اسمع بقى ياريس . . المغامرات العسكرية بتاعة اليمن و١٩٦٧ ، الشعب مازال يكتوى بنارها . . والعملية مش تهويش أو مغامرة تضيع البلد بعدها . . أعمل معروف لن نتحمل ضربة أخرى .

لا . . لا ياعلوى . . دى حاجة ثانية خالص .

اعمل حساب مراكز القوى العالمية . . ومن فيهم سيكون معك . . ومن ضدك وأمريكا لن تصمت أمام أى هجوم على مستعمرتها فى المنطقة (اسرائيل) .

لاتخف ، أنا باخطط كويس لمعركة عسكرية . . ولا تقلق من هذه الناحية ، أنا أناقشها جيداً مع العسكريين ، وسنصل إلى نتائج طيبة ، (قلت لنفسى : هذا الرجل ناوى على مغامرة ستضيع البلد تماماً) .

واستمر السادات : المهم عندى ياعلوى ، التنظيم السياسى فى البلد . . أنا عاوزك تترك الناحية العسكرية تماماً . . وتبقى معايا فى التنظيم الداخلى ، لأن الجبهة الداخلية مهمة جداً . . وأنا تقريباً عزلت كل الشخصيات التى أضرت بالناس . .

وناوى على طرد الخبراء السوفييت . . وسأبدأ حركة تصحيح شاملة .

سألته : ماهو التنظيم السياسى الذى تقصده ؟

دلوقت . . ممدوح سالم سيتولى الوزارة . . وحافظ غانم يتولى مسئولية الاتحاد الاشتراكى . . وأنت معه . . تبقى وظيفتك الحقيقية مستشار رئيس الجمهورية . . وفى نفس الوقت تبقى أمين التنظيم السياسى .

وترك لى السادات الموضوع كله . . وبدأت عملية التنظيم وزيارة المحافظات والمراكز . . وأخذت العملية باعتبارها تعبئة قومية ، لتصبح الجبهة الداخلية جاهزة تماماً للمعركة . . وجمعنا السادات بعد فترة ، وأخبرنا أنه سيعبر القناة . . وتمت حرب أكتوبر . . وتحقق هذا الانتصار العظيم ، الذى أعاد للعرب ولمصر وجيشها الحرية والكرامة والاعتزاز والثقة بالنفس .

واختلف السادات مع بعض الضباط ومنهم سعد الشاذلى . . وتخلص منهم . . وعين عددا من القادة العسكريين فى مواقع مدنية بارزة . . وكنت فى ذلك الوقت مستغرقاً فى العمل التنظيمى فى الاتحاد الاشتراكى ، الذى تحول إلى منابر سياسية «يمين ويسار ووسط» .

وفجأة اندلعت مظاهرات العمال فى المحلة الكبرى . . كان العمال يطالبون ببعض المطالب النقابية ، وتحسين الأجور والعلاوات لمواجهة ارتفاع الأسعار . . وحدث صدام ضخم بين العمال وقوات الأمن ، سقط فيه عدد كبير من الضحايا من الطرفين . . وطلب منى السادات أن أذهب مسرعاً إلى المحلة ، لمحاولة فض الاشتباك ، وتهدئة الموقف . . وذهبت مسرعاً . . ووجدت العمال معتصمين داخل الشركة ، والبوليس يحاصرها ، ويعتقل من يستطيع منهم . . تحاورت مع رجال الشرطة ، لاعطائى فرصة التحاور مع قيادات العمال . . ونجحت فى إقناعهم . . وقابلنى العمال مقابلة طيبة جداً . . واستمعت إلى مطالبهم ، ووعدونى بالهدوء . . ثم عقدت اجتماعاً عاجلاً مع رئيس الوزراء وأمين الاتحاد الاشتراكى ووزير الادارة المحلية . . وقلت إن الموضوع بسيط جداً ، والعمال لهم مطالب ، كان يجب أن تبحثها الحكومة وتحاول منح العمال حقوقهم . . أما مواجهة التظاهر بالعنف ، فلابد أن يؤدى إلى صدام دموى . . وأكدت للمجتمعين أن مطالب العمال معقولة ، واقترحت أن تقبلها الحكومة ، وأن يتم تغيير مجلس إدارة الشركة ، وتعيين مجلس إدارة آخر يقبله العمال ويستطيع أن ينسجم معهم ومع مطالبهم .

رفض محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى رأيى ـ وكان من أقرب المقربين إلى رئيس الجمهورية ـ وتكلم بحدة مؤكداً أن ماأعرضه يحرج الحكومة ويؤكد أنها حكومة ضعيفة إذا استجابت لمطالب العمال . . وتجادلنا بشدة فقلت له : إن كل واحد لازم يعرف حجمه . . وأنا لا أريد إلا مصلحة الشعب والبلد . . ولا أبحث عن مصلحة خاصة أو عمولة كما يفعل البعض (وكنت أقصده ، لأنه كان يعمل مع بعض الأشقاء العرب فى عمليات تجارية وخدمية يتقاضى عنها عمولات وأرباح) .

غضب محمد حامد محمود واشتكى إلى الرئيس . . وتحدثت معى جيهان لتخبرنى أن السادات غاضب جداً مما قلته لوزير الحكم المحلى . . وكان حريصاً جداً على كل المحيطين به ، حتى لو تجاوزوا «وانفلتوا» . وكانت أول بداية للتصدع والشرخ فى علاقتى بالسادات .

تحولت المنابر إلى أحزاب . . وأصبحت سكرتيراً عاماً مساعداً لحزب مصر ـ الحزب الحاكم ـ وكان سكرتيره العام فؤاد محيى الدين ورئيسه ممدوح سالم . . ودخلت البرلمان ممثلاً لحزب مصر .

واندلعت مرة ثانية المظاهرات فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ، على أثر قرار الحكومة برفع الأسعار . . وأذاع السادات بياناً قال فيه «إنها انتفاضة حرامية» . . واجتمع مجلس الشعب فى جلسة خاصة لمناقشة أحداث ١٨ و١٩ يناير . ولم يحضر الاجتماع أكثر من ١٠٠ نائب ، بسبب فرض حظر التجول على البلاد . . وكان فى مكتب سيد مرعى ، رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت . . وتحدثت فى الاجتماع منددا بسياسة رفع الاسعار . . وقلت إن إصلاح عجز الميزانية له عدة أساليب أخرى ، غير رفع الأسعار ، وإضافة المزيد من الأعباء على المواطن المسكين . . وسميتها «ثورة جوع» . . واقترحت استقالة الحكومة ، وتشكيل حكومة جديدة تلغى زيادة الأسعار ، وتتجاوب مع مطالب الشعب .

وكما حدث تماماً فى ١٩٦٧ . . وجدت من الأعضاء من يقولى لى . . كيف تستقيل الحكومة لعملية لاتستحق ذلك . . يجب مساندة النظام بكل قوتنا ؟! وفى اجتماع آخر فى اليوم التالى . . حضر الدكتور عبدالمنعم القيسونى وزير المالية وشرح أسباب رفع الأسعار ، وأسهب فى شرح النظريات الاقتصادية . . فقاطعته وأكدت له أننا لسنا فى مدرج جامعة . . وأن الظروف الاجتماعية التى يعانى منها المواطن هى الأساس . . ويجب وضعها فى الاعتبار عند إصدار أى قرار برفع

الأسعار . . وطالبته ـ لكى يصلح ميزانيته ـ بمتابعة الذين أثروا ثراء فاحشاً جداً خلال سنوات أو أشهر معدودة . . وأكدت أنهم يمثلون قمة الاستفزاز فى مصر . . واستمر حديثى عن نهب المال العام . . وفوجئت بالدكتور فؤاد محيى الدين ـ سكرتير عام الحزب الحاكم ـ يقف معلناً أن كلامى لايعبر عن رأى الحزب ، وإنما يعبر عن رأيى الشخصى فقط . .

ورغم أن المواجهة كانت مفاجئة بالنسبة لى . . إلا أنها كانت فرصة تصرفت فيها بتلقائية شديدة ، نابعة من شخصيتى ومبادئى ومواقفى المعلنة طوال حياتى السياسية منذ عام ١٩٦٠ ، بل وقبل ذلك . . قلت فى هذه الجلسة : إن ماقلته هو فعلا رأيى الشخصى وأنا متمسك به جداً . . وإذا كان يتعارض مع سياسة الحكومة والحزب . . فأنا أعلن من الآن ومن مكانى فى المجلس ، استقالتى من موقعى الحزبى والرسمى . . وأعلن أيضاً أننى أصبحت نائباً فى صفوف المعارضة . . وقمت من مقعدى فى الوسط إلى مقعدى فى اليسار ، ضمن صفوف المعارضة . . وصفقت المعارضة طويلاً . . واعتبرت أنها كسبت عضواً جديداً ، يستطيع أن يؤدى دوراً هاماً وكبيرا فى هذا المجال . . واعتززت جداً بانضمامى إلى أقطاب المعارضة البرلمانية فى ذلك الوقت ، وهم المرحوم المستشار ممتاز نصار ، والأستاذ الكبير ـ رحمه الله ـ عبدالفتاح حسن ، أحد أقطاب الوفد والدكتور حلمى مراد .

وبعد هذا الموقف . . اقترب منى أحد النواب الكبار فى العمر ، وكان من أقطاب الوفد . . وسألنى عن الحزب الذى قررت الانتماء إليه . . فأكدت له أن الأحزاب المعارضة الموجودة لا أجد فيها ذاتى . . وأننى أتمنى تكوين حزب جديد بمنهج جديد ، أو أظل مستقلاً . . فقال لى : وفيم الانتظار . . هل لديك أى مانع فى مقابلة فؤاد سراج الدين !؟

كنت أسمع الاسم كثيراً ، ولكنى لم أعرفه أو أقابله شخصياً . . وأسرعت بالرد : لامانع عندى أبداً . وغاب عنى الرجل لحظات ثم عاد ليخبرنى بأن فؤاد باشا ينتظرنى فى منزله فى الثامنة مساء . . ووافقت فورا .

خرجت من هذه الجلسة . . وقد حدث انفصال بينى وبين الحزب الحاكم . . وقررت الاشتراك فى المعارضة ، وأحسست أن دورى فيها سيكون إيجابيا للغاية ، وسيأتى بنتائج طيبة لصالح الشعب . . وعدت مرة أخرى أكثر حماساً واشتعالاً للعمل السياسى الجاد من خلال صفوف المعارضة . . وتذكرت كلمة الرئيس عبدالناصر

للسادات بأن يجهز لى مكتباً ويضع عليه لقب زعيم المعارضة . . وكأن عبدالناصر كان يستشف الغيب . . وكأن السادات أراد تنفيذ وصيته رغماً عنه لأنه بسياساته وسياسات حزبه الحاكم الطائشة ، اضطرنى إلى الهرب من دائرتهم الجهنمية ، والبدء فى دورى كمعارض للنظام . . وأحسست أننى مقبل على معركة هائلة مع الفساد ، تفوق ماسبق أن خضته من معارك ضخمة .

الفصل الثالث

الباب الثانى

.. تأسيس الوفد

ذهبت للقاء فؤاد سراج الدين . . وقابلنى بمودة وترحاب كبيرين . . وأجلسنى إلى جانبه . . تبادلنا الحوار لفترة طويلة واستمعت إلى رأيه فى كل مشاكل مصر . . وأحسست كم هو متعمق فيها بفكر مستنير ونظرة سياسية ثاقبة ، رغم ابتعاده الجبرى عن العمل السياسى العام منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو . . وتابعت كيف يستقبل الناس ويتحدث معهم ويأسرهم بشخصيته الجذابة ومودته الحارة .

أحسست من اللقاء ان لديه رغبة قوية لاعادة إنشاء حزب الوفد . . وعدت إلى ذكريات طفولتى وشبابى عندما كنت وفدياً أصيلاً ، أهتف لمرشحى الوفد ، وأتجول مع المرحوم أحمد ماهر فى الدائرة ، وأحضر جميع خطبه الحماسية . . ووجدتها فرصة كبيرة لاساهم فى عودة الوفد . . كحزب يمثل ضمير الأمة وينبع من إرادة الشعب ، ويمثل أمل الناس . . وعبرت لفؤاد باشا عن حماسى للفكرة ، واستعدادى لان أكون من المؤسسين لحزب الوفد ، إذا فكر فى إعادة تنظيمه .

وإجهتنا مشكلة نص فى قانون الأحزاب الذى وضعه السادات . . ويشترط ضرورة حصول أى حزب جديد على ٢٠ نائبا فى البرلمان ضمن مؤسسيه . . وكنت واحداً . . والثانى على سلامة . . والثالث طلعت رسلان . . والرابع عبدالمنعم حسين . . وبذلك أصبح ينقصنا ١٦ نائبا ؟! وقال فؤاد باشا : البركة فيكم . . وقلت له : خليها على الله . . وان شاء الله سننجح وسيعود الوفد مرة أخرى إلى الساحة السياسية ، أقوى حزب يتمتع بثقة الشعب .

وخرجت من منزل فؤاد سراج الدين . . وقد أحسست بإنجاز عمل وطنى كبير ،

بعودة مثل هذا الحزب الشعبى الكبير ، الذى كنت واثقا ان السنوات الطويلة لم تمحه من قلوب الناس . . وقلت لنفسى إن وجود مثل هذا الحزب سيكون من أهم أسباب ضمان سلامة العملية السياسية فى مصر .

وعندما وصلت إلى منزلى وجدت التليفونات تلح على زوجتى فى طلبى . . فالرئيس يلح فى طلبى سريعاً . . وذهبت إليه فى التاسعة صباح اليوم التالى . . ووجدته فى حالة غضب شديدة . ودار هذا الحوار بيننا :

ـ إيه اللى انت عملته ده ؟ . . سؤال سمعته كثيراً من أنور السادات منذ أن كان رئيساً لمجلس الأمة . . وحتى أصبح رئيساً للجمهورية .

ـ يا ريس ، العمل الوطنى ليس وظيفة . . ويوم أن أحسست أن أدائى فى اتجاه ، وأداء الحزب الذى أنتمى له فى اتجاه آخر ، كان لابد أن أتركه ، حتى لا يصبح عملى مضيعة للوقت والجهد .

ـ أنت قلت إنها ثورة جوع .

ـ وهى فعلاً كذلك . . لأن الشعب عندما يجوع . . يثور ويتظاهر ضد الحاكم . . وأعدت عليه ملخصاً لما حدث وما قلته فى جلسة مجلس الشعب .

ـ أنت قلت إن الاغنياء حرامية يا علوى .

ـ أيوه يا ريس . . هم حرامية فعلاً . . واللى يسرق المال العام يبقى إيه . . مؤكد أنه حرامى . . بل وخائن لبلده وشعبه .

ـ أنت هكذا طول عمرك . . تأخذ السياسة مبادىء وأخلاقاً . . لكن السياسة يابنى لعبة قذرة . . وأنت بهذه الطريقة تضعنا فى مواقف حرجة .

ـ أنا لا أضع أحداً فى مواقف حرجة . . أنا تركت الحزب وأصبحت معارضاً . . وأنت قلت إنك تعيد الديمقراطية إلى مصر . . والديمقراطية هى الرأى والرأى الآخر .

ـ طيب . . كنت سهران فين إمبارح ؟

ـ باعمل حزب .

ـ أى حزب ؟!

ـ حزب الوفد يا ريس

وتوقعت ثورة هائلة من السادات . وقد كان .

ـ الوفد يا علوى . . الوفد ؟! . . ضابط حر يعيد تشكيل الوفد ؟

ـ يا ريس . . ضابط حر ليست قيداً على فكرى واتجاهى السياسى . . أنا كنت ضابطاً حراً عندما كان ذلك مطلوباً ، لنعزل الملك ونضرب الاستعمار . .

وقد أديت دورى ببسالة وفدائية . . ولكن عندما يصبح الضابط الحر مستغلا ولصاً يسرق المال العام . . لا يكون ضاباً ولا حراً . . بل لصاً قذراً .

ـ أنت تقول كده على زملائك ؟!

ـ دول مش زملائى . . الثورة انحرفت يا ريس . . وبدلاً من محاسبتى حاسب الضباط الأحرار ، وطالبهم باقرارات الذمة المالية . . ولنرى كيف كنا . . وكيف أصبحنا . . ومن أين لنا ذلك ؟! . . لابد من إصلاح البلد يا ريس . . لابد .

ـ الكلام اللى انت بتقوله ده كلام خطير جداً يا علوى .

ده رأيى يا ريس . . لذلك أعلنته فى جلسة علنية فى المجلس وأنا منذ الآن نائب معارض .

ـ يعنى ستقاوم ؟

ـ لا . . دى مش مقاومة . . المعارضة هى الرأى الآخر . . يعنى كلمة « لا » للنظام والحكومة ، عندما تكون مطلوبة لصالح الناس .

ـ فى الوفد ؟!

ـ وماذا فى ذلك ؟!

ـ أنت تعرف فؤاد سراج الدين بقالك كثير ؟

لا . . تعرفت عليه أمس فقط .

ـ واللى تعرفه امبارح . . تشترك معه فى حزب بسرعة كده ؟

ـ أنا يا ريس رجل سياسى . . وحاستى السياسية تستطيع التقييم بسرعة .

ـ لكنك لا تعرف هذا الرجل جيداً .

ـ على قدر معرفتى . . أنه كان سكرتير عام الوفد . . كما كان موضع ثقة

النحاس باشا زعيم الأمة . . وكل ذلك أعطاه الفرصة ليكون مُلماً بكل ما فى مصر ومدنها وقراها . . كما يعرف عائلاتها فى كل قرية ، فى الصعيد والوجه البحرى .

ـ يعنى انت أعطيته كلمة ؟

ـ اتفقت معه خلاص . . وسأكون أحد مؤسسى الوفد .

ـ ومن قال لك إن الوفد سينشأ مرة أخرى ؟

ـ قانون الأحزاب وضع شروطاً . . وسننفذها .

ـ هتجيب عشرين نائب يا علوى ؟!!

ـ ١٠٠ نائب يا ريس .

ـ أنا عارف انك تقدر . . لكن ده هيكلفك غالى قوى .

ـ يا ريس . . أسلوب التهديد غير ديمقراطى . . وإحنا نعرف بعض من زمان . . ولا يصح أن نصل إلى هذه الدرجة من الخلاف . أيه رأيك ؟

ـ رأيى انك تسيب الوفد . . و « مالكش دعوة بيه » .

ـ أنا قررت أساهم فى تأسيسه . . ولن أعود مرة ثانية لمكانى فى حزب مصر . . وأنا مرتاح الضمير تماماً لذلك .

ـ طيب كده . . مأموريتك كمستشار فى رئاسة الجمهورية انتهت .

ـ هذا لا يهمنى . . مصادر الرزق كثيرة . . هتودينى فين تانى ؟

ـ ستذهب إلى أمانة الحكم المحلى .

ـ على العموم هو مصدر رزق برضه . . بالاضافة إلى القرشين اللى باخدهم من خزانة الجيش ، ولم أحصل على عزبة أو قصر ، وليس لى رصيد فى البنك . . أما وجودى كنائب فى البرلمان ، فأحصل عليه من ثقة الناس ، التى تعرفنى جيداً .

وانتهت المقابلة بعد جدال طويل بينى والسادات . . وطلب منى التفكير على مهل !! . . وبعدها مباشرة عقدت نقابة المحامين مؤتمرا للاختفال بذكرى سعد والنحاس . . وأعطونى الكلمة لأعلن على الجميع أننى أحد مؤسسى حزب الوفد . . وشرحت أسباب ذلك . . وانحرافات الثورة وفشلها فى تحقيق أهدافها . . وأكدت ان

الديمقراطية والأحزاب الشعبية الحقيقية هى التى ستحقق صالح الشعب .

وخرجت هذه الكلمات من القاعة إلى أذن أنور السادات ، ليستشيط غضبا منى . . وحدث بعد ذلك أحد المواقف البرلمانية الشهيرة التى زادت الشقاق بيننا ، لأننى أيدت نائباً هتف بسقوطه وهو « النائب الوفدى الشيخ عاشور »

تم تشكيل الوفد . . ودخلنا الانتخابات . . وحصلنا على عدد من المقاعد فى الانتخابات . . وفى إحدى الجلسات ، التى خصصت لمناقشة السياسة التموينية . . وكان الشيخ عاشور رجلاً بسيطاً من أهالى الاسكندرية ، ويتمتع بشعبية كبيرة جداً هناك . . وكان ذا حس وطنى صادق ، وأميناً فى ادائه البرلمانى . . قام الشيخ عاشور واستجوب وزير التموين عن سوء حالة رغيف الخبز . . ولكن الوزير فاجأنا بادخال « سلة عيش » وقام بتوزيع عدد من الأرغفة الفاخرة جدا على النواب . فغضب الشيخ عاشور بشدة من هذه الحركة المكشوفة . . وصرخ بأن هذا الخبز ليس موجودا فى السوق . . وأن ما يأكله الشعب رغيف ردىء جداً .

اعترض السيد مرعى رئيس المجلس على أسلوب الشيخ عاشور . . فاستثار حماس الرجل وثار بشدة وأخذ يتحدث عن الفوضى والاهمال اللذين تعيش فيهما البلاد ، والانخفاض الحاد فى مستوى معيشة المواطن . . وقام الشيخ بحماسه الشديد وصرخ بأعلى صوته « يسقط السادات » . . وتكهرب المجلس . . ووجدها رئيسه فرصة لخلق أزمة سياسية بين الوفد ورئيس الجمهورية . . فقال إن النائب الشيخ عاشور نائب وفدى هتف بسقوط رئيس الجمهورية . . فما رأى الحزب وقادته ؟

قام حلمى مراد وعبد الفتاح حسن ـ رحمه الله وأكد ان الشيخ عاشور انفعل بسبب تمثيلية الرغيف الجيد ، ولم يستطع السيطرة على أعصابه ، فكان هتافه . . ونحن نرجو شطب الهتاف من المضبطة ، واعتبار ذلك اعتذاراً من الشيخ عاشور .

وجاء دورى للكلام . . فقلت : ان الشيخ عاشور كان يؤدى دوره تحت قبة البرلمان كسلطة رقابية . . وشعر بأن الحكومة تكذب وتضلل الجماهير . . وكان مشحوناً وغاضباً من ظاهرة الانفلات الموجودة فى البلد . . وإذا تجنبنا كل ذلك . . فماذا قال الشيخ عاشور . . لقد قال يسقط رئيس الدولة وهذا رأيه . . والديمقراطية تعنى احترام مختلف الاراء . . ولا تستلزم ابداً المطالبة بمحاسبته والتحقيق معه . . ولابد ان نتعود على الديمقراطية الحقيقية من الآن .

وكأننى لم أقل شيئا . . قرر المجلس تشكيل لجنة تحقيق سريع لمحاسبة الرجل ومحاكمته . . وقررت اللجنة فصله . . لتسجل فضيحة من أكبر الفضائح فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر . فقد تم فصل نائب قال رأيه تحت قبة البرلمان ، رغم نص الدستور الذى يقول : « لا يُلام نائب على كلمة قالها تحت قبة البرلمان » . . لا يلام . . ولكنهم لم يلوموه بل فصلوه نهائيا من المجلس .

خرج الشيخ عاشور من المجلس . . ومن دائرة الجمرك بالاسكندرية . وفى اجتماع الهيئة العليا للوفد ، قررنا خوض المعركة الانتخابية لملء المكان فى الدائرة . . لنؤكد للحكومة ان الوفد له قاعدة شعبية حقيقية .

وقال فؤاد باشا : جاءتنى اقتراحات من الاسكندرية ، أن يتولى علوى حافظ إدارة المعركة الانتخابية فى الدائرة . . وأسعدنى القيام بهذه المهمة . . وذهبت إلى الاسكندرية ، وأمضيت فيها ليالى طويلة ، عقدت خلالها عشرات المؤتمرات ، أطلقت فيها لنفسى العنان لمصارحة الشعب بكافة الحقائق حول الاوضاع فى البلاد ، والتى تتعرض لتعتيم إعلامى خطير . . وكان السادات يتابع المعركة بكل ألم وهى تتحول لصالح الوفد تماما . . وكنت أخوضها بكل حماس وقوة . . إلى ان حدثت مفاجأة .

فوجئت ذات ليلة بعد عقد ندوة فى منطقة أبووردة بالجمرك ، بسيارة تتبعنى بعد منتصف الليل ، حتى وصلت إلى منزلى . . ووقفت السيارة ونزل منها أربعة رجال . . وقدرت الموقف سريعاً ، وأدركت أننى سأكون الخاسر فى أى جولة معهم . . كانت معى كاميرا أسفل البالطو الذى أرتديه ، وكانت تشبه بطرفها المدبب المسدس . . فوضعت يدى عليها ، وهددتهم بها ، فقالوا انهم من مباحث أمن الدولة . . وصممت على اصطحابهم إلى أحد الاقسام ، خاصة بعد ان حاولوا أيهامى بانهم يتابعوننى لشكهم أننى من تجار المخدرات !! . . فقلت لهم : ما علاقة أمن الدولة بالمخدرات ؟! وصممت على اصطحابهم للقسم . . وهناك حاولوا ارضائى وإنهاء الموضوع بهدوء وسرعة . . فأصررت على معرفة المهمة المكلفين بها ، وضرورة حضور كبار المسئولين فى الأمن ، وأعلنت اعتصامى فى قسم الرمل ، وطلبت محافظ الاسكندرية ومدير الأمن . . وطلبت النائب الشجاع الدكتور محمود القاضى ـ رحمه الله ـ وكان من أنشط النواب فى المجلس ، نائبا عن دائرة الرمل . . وأخبرته بالقصة وتركته ليتفاهم مع هؤلاء الضباط ، بعد أن بلغ بى الارهاق مبلغه . .

كما طلبت منه ان يتحدث إلى فؤاد سراج الدين ، ليخبره باننى سأعقد مؤتمرا صحفياً فى الصباح التالى أفضح فيه النظام ومحاولته لتصفيتى بسبب خلافى مع رئيس الجمهورية .

نعم . . قفزت إلى ذهنى كلمة التصفية . . إما التصفية السياسية التى كنت أعانى منها منذ محاولاتهم لتصفيتى فى معسكر الدرب الأحمر ، وإجبارى على اعتزال العمل السياسى بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ . . فتوقعت أن يلفقوا لى تهمة محاولة القيام بانقلاب أو طبع منشورات . . وإما التصفية الجسدية ، بأن يتم اغتيالى بسيارة أو بندقية أو خلافه .

تحدث الدكتور محمود القاضى إلى فؤاد باشا تليفونياً وأخبره بنيتى فى عقد المؤتمر الصحفى . . وكان كبار رجال الأمن وأمن الدولة قد وصلوا إلى القسم . . حاولوا جميعاً ايهامى بان العملية مجرد خطأ غير مقصود من رجل أمن ، كان يطارد عصابة مخدرات . . رفضت هذا التبرير بشدة . . وصممت على انها محاولة لتصفيتى أو على الأقل إرهابى . وطلبنى فؤاد باشا ورأى ان نكتفى بعمل محضر اثبات للحالة ، وعمل استجواب فى المجلس لوزير الداخلية بشأن هذه الواقعة . واحترمت قراره بعد أن جفت الدماء فى عروق جميع قيادات وزارة الداخلية ، الذين انزعجوا بشدة من فكرة عقد المؤتمر الصحفى العالمى .

أخذت المحضر . . وركبت القطار عائداً إلى القاهرة . . وفجأة استقبلنى أحد الركاب بالأحضان . . وقدم لى نفسه بأنه ضابط شرطة من أبناء دائرة الدرب الأحمر . . وقد أصبح مفتش مباحث . . حكى لى عن الرعب الذى عاشته الوزارة الليلة الماضية . . وأخبرنى بأنه مكلف بمتابعتى فى القطار حتى القاهرة .

ذهبت إلى سيد مرعى فى المجلس وقلت له (وكان على صلة مصاهرة بالسادات) :

ـ قريبك حاول يصفينى ليلة أمس بطريقة مخجلة . . أرجوك قل له أنى لا أريد ان أذهب اليه . فسألنى : ولماذا لا تذهب اليه ؟ فأخبرته بأن طريقته فى التعامل والتهديدات التى يطلقها لا تعجبنى . وطلبت عمل استجواب لوزير الداخلية . . فاتصل سيد مرعى بالسادات وأخبره بما سمعه منى . وعاد ليقول لى : الرجل يحبك يا علوى رغم انك عنيف معه جداً . . وهو يريدك على التليفون .

قال السادات : انت فاكر يا علوى انى أرسلت الضباط خلفك لكى يضربوك . . أنت أصلك بتشتم وتهاجم بعنف ، وهم يبلغوننى بما تقول .

ـ أبداً يا ريس . . هذا ليس عنفاً ، ولكنه مواجهة جادة فى إطار ديمقراطى . . الاحزاب تتنافس وتترك الرأى فى النهاية للشعب .

ـ الشعب . . الشعب . . الشعب . . . أريدك أن تأتى لى . . لابد أن نتكلم معاً فى كلام كثير .

وذهبت إليه فى المساء . . وفاجأنى بكلمة : أنت زهقتنى فى حياتى .

ـ ليه يا ريس ؟

ـ مش قادر اشتغل معاك .

ـ ومن قال إنى أريد العمل معك ؟ أنت رئيس دولة وأنا نائب . . لا نجتمع معاً .

ـ أنت ليس لك مكان عندى فى البرلمان !

ـ ليه . . البرلمان أصبح من ممتلكات الحكومة . . أنا نائب ومنتخب من دائرة . . وهذه لهجة لا تمت بصلة للديمقراطية .

ـ انت زعلت . . يا علوى احنا بقى لنا مع بعض سنوات طويلة . . وعارف ياعم انك كنت بتدرس لى . . وطول عمرك « جدع » . . والرأى العام بيقول انك من أفضل النواب وأقدمهم وأشجعهم .

ودخلت چيهان تسأل عن سبب ارتفاع صوتنا . . فقال لها : باعرض على علوى عرض ، مش عاوز يفهمه .

فقلت متسائلا : عرض إيه . . ده بيقوللى أخرج من البرلمان .

ليه يا أنور . . ده علوى صاحبك وحبيبك . . وطول عمرك بتقول عليه أرجل واحد فى مصر . . والوحيد اللى قال الكلمة الصح فى الوقت المناسب .

ـ والله يا « چين » . . انا عاوز مصلحته . . علوى خدم كثيراً ولم يأخذ أى شىء . . فقلت أعينه سفيراً فوق العادة فى أى بلد ، يعمل فيها فلوس كويسة . . فرصة وأنا موجود يعمل له قرشين . . بدل ما هو غلبان كده !!

وطلب السادات سكرتيره وطلب كتابة قرار جمهورى بذلك . . كما طلب منى كتابة استقالتى من المنزل . . ففزعت وقلت : لا . . أنت تريدنى أن أكتب شهادة وفاتى بيدى . . كيف يستقيل نائب انتخبه الشعب ؟!

والله يا علوى . . أنا مش عارف أشغل المجلس طول ما أنت فيه . . أنت كوم وباقى النواب كوم تانى .

قلت مؤكداً : أنا لا أريد تعيينى سفيراً . . أنا عاوز أستمر نائباً فى خدمة دائرتى والشعب .

ونصحنى السادات بالتفكير على مهل ، على أن نتقابل بعد يومين . . وأجبت بكلمة واحدة : إن شاء الله .

وخرجت من عنده . . وقد قررت الا أذهب إليه فى الموعد المحدد . . ليعرف أن خيط المودة قد قطع تماماً وانتهى . . وبعد أسبوع حدثنى النبوى إسماعيل وزير الداخلية تليفونيا وطلب لقائى فى منزله . . ثم عاد ليعتذر ، وطلب مقابلته فى مكتبه بالوزارة ، بسبب انشغاله الشديد . وأرسل لى سيارته التى اتجهت إلى الزمالك . . واكتشفت أننا فى طريقنا إلى أحد القصور التى تم نهبها ، وتخصيصها لمباحث أمن الدولة .

استقبلنى النبوى بحفاوة على سلم القصر الفخم جداً . . وبالغ فى الترحيب بى . . وأخبرنى ان الرئيس أمره بتكليف ، فهم منه أن هناك سوء فهم بينى وبين السادات . . هذا الأمر هو أن يرشح نفسه فى دائرة الدرب الأحمر فى الانتخابات القادمة . . ففهمت بسرعة أن السادات يريد إخراجى من البرلمان بالقوة . . وأكدت للنبوى أننى لن أرشح نفسى فى الدائرة على حساب أبناء الدائرة . . الذين لاشك سيصيبهم أبلغ الضرر إذا ما حاولوا إنجاحى ضد وزير الداخلية بكل قوته وجبروته وأجهزته الحديدية . وأكدت أننى أنسحب حرصاً على مشاعر ومصالح أبناء دائرتى . وعرض النبوى أن يقوم بمحاولة للصلح بينى وبين السادات ، وأكد لى غضبه من تجاهلى لموعدنا معا . . فرفضت المحاولة . . وقلت له : قل للسادات أنه يمارس السياسة باعتبارها لعبة قذرة ، ولكننى أمارسها باعتبارها خدمة عامة لشعب منهك . . وأننا ابتعدنا كثيراً عن بعضنا . . وكان هذا آخر وساطة مع أنور السادات ونظام حكمه . . حتى تم اغتياله يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ . . وانتهى آخر فراعنة مصر . . كما كان يقول على نفسه .

الفصل الثالث

الباب الثالث :

الحقبة الساداتية

عصر الانفلات

فى اعتقادى الراسخ .. أن عصر السادات كان عصر الانفلات الحقيقى .. والذى كان لابد أن يحدث بعد سنوات عديدة من الحكم الديكتاتورى ، الذى عانى طواله الشعب من القهر والكبت والخوف والاغتراب فى بلده .. ولكن هذا الانفلات ، انتفعت منه فئة قليلة ، قفزت إلى أعلى مراتب الثراء والفساد ، وارتبطت بالنظام الحاكم ، ممثلاً فى شخص الرئيس نفسه ، وشلة المنتفعين من حوله .. بينما استمرت وتعمقت أزمة الغالبية العظمى من الشعب المطحون ، الذى زادته السياسة الاقتصادية غير الرشيدة للنظام ، معاناة ورهقاً .. وأصبحت هذه الغالبية بحلول منتصف السبعينات تعانى من الفقر الشديد ، والعسر التام فى تلبية أدنى متطلبات الحياة الضرورية .

تصرف السادات فى أمور حكم مصر ، باعتبارها عزبة كبيرة أو قرية هو صاحبها ورب العائلة فيها ، وراعى المبادىء والقيم والاخلاقيات التى يجب ان يتمسك بها جميع أفراد الشعب بمختلف طبقاته .. بينما أطلق يد أفراد عائلته وأقاربه والمحيطين به والمقربين إليه ، لينهلوا بفحش من مصادر الثراء المختلفة ، وانتهاز كل الفرص المتاحة لاستغلال النفوذ والقرب من الرئيس .. كان الرجل يحكم مصر من جلساته وأفراد شلته ، التى تشبه « قعدات المصاطب » فى القرى المصرية ، والتى يتصدرها العمدة أو شيخ البلد .. وبرزت إلى سطح الحياة العامة فى مصر ظاهرة جديدة ، لم يعرفها المصريون حتى فى عهود الملكية قبل ١٩٥٢ .. وهى ظاهرة « سيدة مصر الأولى » .. چيهان السادات أو « جين » كما كان يحب ان يناديها .. ظهرت چيهان على مسرح الحياة فى مصر ، باعتبارها جزءا من الدولة والنظام الحاكم .. وبدأت

فى مقابلة الشخصيات الكبيرة . . والاشتراك فى مناقشة الصفقات الضخمة . . وانتشر فى مصر كلها ، ان المدخل الوحيد للقيام بأى مشروعات فى البلد فى ذلك العصر ، ليس له الا باب واحد ، هو باب السادات وعائلته وأصهاره وأقاربه والمحيطين به فى سهراته الخاصة .

واتخذ الفساد ـ الذى وجد فى هذه التربة وهذا المناخ أفضل فرصة ليحقق أعظم توسع ممكن له ـ أشكالا وأوضاعاً مختلفة . . منها قيام العديد من « الحواريين » المحيطين بالرئيس ، بافتتاح مكاتب استشارية تجارية ضخمة . . ومن أبرز هذه المكاتب ، مكتب كان يعمل به فى وقت واحد ، كل من تقلدوا المناصب الكبرى فى العصر الحالى تقريباً ، بعد رحيل السادات . . وكانت هذه المكاتب تقوم بعمل دراسات الجدوى للمشروعات . . وتمر هذه الدراسات على الجهات المختصة ، لتحصل على الموافقات الرسمية فوراً ، بفضل ما يحصل عليه المكتب من عمولة سمسرة وأتعاب . . وهناك العديد من القصص والحكايات المثيرة ، التى تناقلتها ألسن الناس عن هذه الفترة من تاريخ مصر . . وسأختار لكم بعضاً منها ، عايشته بنفسى . . وهى نماذج تتكرر عشرات بل ومئات المرات فى هذا العصر . . منها ما يتعلق بخراب بيت شخص أو مجموعة أشخاص أضيروا من هذه الوقائع لصالح بعض الكبار . . ومنها ما كان يتعلق بخراب بيت مصر كلها وضياع اقتصادها ، بل وهدد أمنها القومى والاستراتيجى أيضاً ودعوا هذه النماذج تحدثكم بنفسها عن بشاعتها ، وعن مدى الفساد الذى عشش فى مصر فى خذه الحقبة . والذى كان امتداداً لفساد عشش فى كل أنحاء البلاد ، منذ أن تحول الثوار إلى لصوص سفاكين لدم الشعب وماله العام .

أولى هذه القصص المضحكة المبكية . . تابعتها بنفسى عن قرب ، وإن لم أكن مشتركاً فيها ، كأحد أطرافها الأصليين . فقد قام تاجر فواكه باستيراد شحنة تفاح من لبنان . . وعندما دخلت الشحنة على أحد المراكب إلى الميناء ، تم حجزها خارجه . . وانزعج الرجل وانطلقت صرخاته إلى كل المسئولين لادخال التفاح إلى البلاد وبيعه قبل ان يفسد ويصيبه بخسائر فادحة . . ولكن صرخاته ذهبت أدراج الرياح . . فنصحه أحد الاذكياء المنتشرين فى الميناء ، والذين يعرفون دهاليزه ، وكل ما يحدث فيه ، وكيفية دخول وخروج البضائع منه . . وأشار عليه بألا يضيع وقته ، وأن يذهب مسرعاً إلى « فلان » من أحد كبار المسئولين القريبين من السادات . . وذهب التاجر مسرعاً إلى هذا الرجل فى إحدى أجمل البقع على شاطىء

المنتزه ، ورجاه أن يعمل فيه معروفاً لكى لا يخسر أمواله التى يشاركه فيها آخرون .

فقال له الباشا الكبير : بقى يا راجل تجيب مركب تفاح كبير كده . . وماتعملش حسابك من الأول حتخش ولا لأ . . أنت عبيط . . ثم رفع سماعة التليفون ، وأعطى أوامره بدخول الشحنة فوراً . ثم سأل التاجر بسرعة : المركب كلفك كام ؟

١٠٠ ألف جنيه يا باشا .

عظيم وأنا اشتريته منك . . بمكسب ١٠٪ لك .

مبروك عليك يا باشا . . ده أنا خدامك .

وبعد ربع ساعة أخبر المسئولون بالميناء الباشا الكبير أنه تم ادخال شحنة التفاح ، ويبقى وصول السيارات لتحميله ، وبيعه فى السوق .

وبينما قام التاجر يقدم خالص شكره للباشا . . سأله المسئول الكبير : دلوقت المركب دى بتاعة مين ؟!

تحت أمرك يا فندم .

إيه يا راجل . . أنت مش بعتها لى من نصف ساعة فقط . . البضاعة اللى فى المركب دى مش بتاعتك . . ولو كنت عاوزها فعلاً اشتريها منى . . وأنا سأبيعها لك بنصف مليون جنيه فقط (؟؟!!)

ذُهل التاجر . . فمعنى ذلك أن التفاح سيقفز سعره ١٠ أضعاف السعر السائد ؟! ولكن المسئول الكبير لا ولن يهتم بذلك .

شوف بقى . . أنت تأخذ التفاح دلوقتى . . وتبيعه فى السوق . . وتأخذ حقك (١٠٠ ألف جنيه) وتجيب لى باقى الفلوس هنا ؟!

ونزل الرجل إلى السوق وباع التفاح بالسعر الذى حدده المسئول الكبير . . وعاد إليه بحقه المغتصب فى صفقة التفاح . . وقس على ذلك كثيراً من الوقائع المماثلة لباقى الكبار من المحاسيب فى هذا العهد .

قصة غريبة أخرى . . تمثل صورة خطيرة جدا لاستشراء الفساد وانتشاره بين أعلى المستويات فى مصر فى هذه الحقبة . . وهذه القصة كنت أحد أطرافها . . ولو لم أكن كذلك ما صدقت وقائعها من أى إنسان .

بدأت الحكومة فى أواخر السبعينات تفكر فى اقامة مفاعلات نووية فى مصر . . وارتبط ذلك بصورة أخرى تجسد فساد عهد السادات . . ولم أكتشف هذه الواقعة الا بالصدفة ، عندما قررت تقديم استجواب للمهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة عن مشروع انشاء المفاعلات النووية فى مصر عام ١٩٨٤ ، بعد رحيل السادات لاننى لم أستطع تقديم أى سؤال أو استجواب فى عهده لاننى لم أكن عضواً فى البرلمان فى ذلك الوقت . وبعد ان تجمعت لدىّ كل الاسانيد والدراسات العلمية والبيئية ، التى أكدت ضرر مثل هذا المشروع وخطورته الشديدة علينا . . قررت تقديم الاستجواب . وكان الاستجواب الثالث لى بعد استجوابى لوزيرى الداخلية والتجارة والتموين عامى ٧٧ ، ١٩٧٨ . . وسأذكر تفاصيلهما فى نهاية هذا الباب . وضمنت الاستجواب الاسباب التى دعتنى إلى الرفض .

قلت : إن اقامة محطات نووية فى مصر مصيبة كبرى لشعبها وتهديد خطير لحاضرها ومستقبلها .

وذكرت عدة أسباب . . منها أن الوقود النووى غير متوافر . . وهو ما يعنى أننا إذا أقمنا ٨ محطات كما كان مزمعاً حينذاك ، فاننا سنخضع لشروط الدول الكبرى ، التى تتحكم فى سوق الوقود النووى ، وهو ما يمثل خطورة ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية علينا من خلال صفقة المفاعلات .

السبب الثانى ، يرتبط بتكلفة هذه المحطات ، التى تصل إلى حوالى ٤٠ مليار جنيه . . ويعنى ذلك ديناً ضخماً وثقيلاً يضاف إلى ديوننا التى تثقل كاهلنا ولا تجعلنا ننام الليل .

سبب ثالث ، هو أن هذه المحطات الثمانى ستقام خلال ١٠ سنوات ، يكون التطور فيها قد قطع شوطاً كبيراً ، مما يجعل محطاتنا قديمة ، مثلما حدث فى باكستان والفلبين .

السبب الرابع والأخير والخطير جداً استندت عليه ، وقدمت وثائقه . . ويتعلق بمشكلة النفايات النووية التى ستنتج عن تشغيل هذه المفاعلات . . ومعروف أن هذه النفايات تمثل خطورة بالغة على صحة الانسان والحيوان والبيئة والارض ، ولم يصل العلم إلى حل لها حتى الان .

دفنوها فى الجبال فتصدعت . . تحت الأرض فأفسدت التربة والبيئة . . فى

أعماق البحر .. فقتلت الكائنات البحرية وأحدثت إشعاعات قاتلة لنا .. حاولوا ومازالوا يحاولون دفنها فى الاراضى الصحراوية بالدول النامية .. وكنا ومازلنا نسمع عن مراكب تجوب البحار والمحيطات ، تبحث عن مكان لالقاء النفايات النووية .

وقلت فى استجوابى - الذى شاء الله أن يتم بعد ظهور فكرة المشروع بعدة سنوات - أن حادثى مفاعل « ثرى مايل » و« تشرنوبيل » أثبتا أن المحطات النووية مصدر غالى الثمن وغير آمن للطاقة ، بالاضافة إلى أضراره البالغة على البيئة والانسان .

وكنت قد علمت أثناء ظهور فكرة المشروع فى أواخر السبعينيات بواقعة أخرى ، ضمنتها الاستجواب ، لتزيده قوة وصلابة فى مواجهة من يريدون بمصر سوءا لاسباب وضيعة .. سأشرحها لكم بعد قليل .. تتلخص هذه الواقعة فى أن محافظ الاسكندرية فى ذلك الوقت الدكتور فؤاد حلمى ، وكان شقيقاً للدكتور مصطفى كمال حلمى ، رفض إقامة محطات نووية فى الضبعة وأيده فى ذلك المجلس المحلى للمحافظة .. واستدعاه الرئيس السادات وناقشه فى أسباب اعتراضه . فأكد المحافظ أنها مصيبة كبرى .. ويمكن ان تؤدى إلى كارثة ، نتيجة أى خطأ أو إهمال ، ونحن لم نصل بعد للمستوى الفنى الممتاز ، الذى نستطيع به إدارة محطة نووية بهذه الصورة .

قال له الرئيس : ابعدها شوية عن الاسكندرية !!

حنوديها فين يا ريس .. الضرر والخطر قائم فى أى مكان .. وأنا كأستاذ فى الجامعة أرفض اقامة هذه المحطات ومن واجبى التحذير من خطورتها .

وكانت النتيجة عزل الرجل من منصبه .. ومات بعد ذلك بفترة قليلة .. ليأتى دورى بعد سنوات للتصدى لهذا المشروع .. الذى لم أتأكد أنه كارثة كبرى على مصر ، الا بعد أن اكتشفت هذه الواقعة قبل تقديم الاستجواب فى مجلس الشعب .

أشرت فى الاستجواب إلى هذه الواقعة .. وواقعة رفض وزير الدفاع المرحوم أحمد بدوى للمشروع أيضاً .. وكان أحد أهم أسباب الخلاف بين السادات وبينه ، إلى ان لقى مصرعه فى حادث الطائرة الغامض .

كانت الحكومة قد انتهت من اجراءات نزع ملكية الاراضى وتخصيصها للمشروع .. وتم الانتهاء أيضا من المباحثات مع الجهات الأجنبية التى ستشارك فى

التنفيذ ، والاشراف على التنفيذ ، وإدارة المشروع . . وبقيت خطوات بسيطة ليتم توقيع العقود . وفوجئت الحكومة بى ، أطلب تحديد جلسة استجواب حول المشروع . . وحدث ارتباك شديد بسبب هذا الموقف . . وفجأة حدثنى أحد الوزراء السابقين تليفونيا . . وقال لى : نحن لم نتقابل منذ زمن ، وأتمنى الجلوس معك ، ولتكن دعوة للعشاء غداً ، لأننى أريد الحديث معك فى بعض الأمور . . وذهبت إليه فى الموعد المحدد . . وبدأنا السهرة . . ولم يُضيِّع الرجل وقته . . ودخل فى الموضوع مباشرة وبصراحة شديدة .

سألنى : أنت ليه واخد موقف متشدد من المفاعلات النووية .

ابداً . . كل ما فى الأمر أننى تأكدت من خلال الدراسات والابحاث والتقارير انه ضرر وخطير جداً علينا وعلى بيئتنا .

وذكرت له الأسباب التى ذكرتها من قبل ، وقلتها فى المجلس ضمن وقائع الاستجواب . وأضفت أننا لابد ان ننظر إلى مصادر الطاقة الأخرى التى يتجه اليها العالم كله الآن . . مثل الشمس والرياح والفحم . . ولماذا لا نتجه إلى الشمس باعتبارنا دولة تسطع شمسها تسعة أشهر تقريبا فى العام ، ويمكننا بذلك توليد طاقة رخيصة ، مواردها فى أيدينا ، ولا نخاف منها أدنى ضرر .

قال الوزير السابق : ولكننا نحتاج إلى التكنولوچيا الحديثة فى إدارة هذه الطاقة .

ممكن الحصول عليها بإنشاء شبركات مشتركة مع اليابان أو أمريكا ، ونتجنب بذلك خطر إقامة مفاعل نووى .

أصل العملية يا علوى منتهية من أيام السادات . . وقبل الراجل ما يموت ، تم التوقيع على المشروع بالاحرف الأولى واعتبرناه منتهيا .

نحن الآن فى وقت وعصر ليس فيه السادات . . وأنتم لكم رأى . . ولى رأيى . . وسأقدم استجواباً للحكومة عن المشروع ، وعليها أن تدافع عن مشروعها ، إذا كانت مقتنعة به .

بصراحة بقى يا علوى . . الموضوع ده وراه شخصيات كبيرة قوى .

يعنى إيه ؟

يعنى أيام السادات . . حضرت أول اجتماع من أجل مناقشة المشروع ، وكان فى فرنسا . . فى منزل الرئيس الفرنسي چيسكار ديستان . . وأذكر فى هذه الليلة أن السادات أحضر معه عُقداً أثرياً فاخراً من المتحف المصرى ، وأهداه إلى زوجة الرئيس الفرنسى .

وتأكدت حينئذ أن السادات فعلاً كان يدير مصر باعتبارها عزبة ورثها عن أجداده الفراعنة ـ ولم لا وقد أطلق على نفسه لقب الفرعون الاخير . . فلم يكن العقد الأثرى الذى أهداه لزوجة ديستان هو الوحيد فى هذا المجال . . بل تكررت وقائع نهب الرجل للاثار المصرية القديمة ، ليهديها إلى شخصيات عالمية تعبيراً عن مودته ومودة أبناء العزبة من الشعب المصرى . . كما كانت هذه الهدايا التاريخية التى لا تقدر بثمن ، إحدى وسائله غير الشرعية لتحقيق صفقة ما يريدها ، ويعبر بهذه الهدايا عن وفائه بعهوده .

ووضعت زوجة الرئيس الفرنسى العقد فى المتحف الفرنسى ، رغم إنه كان هدية شخصية لها . . ولكن الرئيس الفرنسي لا يستطيع أن يحتفظ به ، لانه مسئول أمام شعبه . . وليس عمدة يدير عزبة .

وأفقت من تأملاتى على صوت الوزير السابق ، الذى كان يحاول معى فى شىء لم يكن قد اتضح لى . . حتى هذه اللحظة ، التى نطق فيها بهذه الجملة .

ما تتعبش نفسك يا علوى . . أنا عندى خطابات وتلكسات خارجية بضرورة التفاهم مع هذا النائب الذى ينوى تقديم الاستجواب فى مجلس الشعب . . وهم يعتقدون أن الاستجواب قادر على إفساد الصفقة وفشلها . . وقد أخبرتهم أن هذا النائب علوى حافظ ، وأنه صديقى وأستطيع التفاهم معه جيداً .

فهمت الكثير من حكاية التفاهم معى التى تحدث عنها الوزير السابق وقلت له : يا سيدى الفاضل أؤكد لك أننى أبغى مصلحة مصر . . التى أثبتت كل الابحاث والدراسات أنها تتعرض للخطر باقامة مثل هذه المفاعلات غير الآمنة .

وإيه رأيك أن عندى أبحاث تؤكد عكس كلامك تماما . . وتؤكد أننا لابد ان نلحق بالعصر الذرى ، ولا نتخلف عن مواكبة التطور العالمى .

قلت : فى رأيى الشخصى نحن فى نهاية العصر الذرى . . وسيبدأ العصر الشمسى ، الذى سيتم فيه تسيير القطارات والعربات بالطاقة الشمسية الأرخص والأكثر أمناً .

اسمع بقى يا علوى . . أنا زهقت . . وبأقول لك بصراحة مطلقة وأنت عزيز عندى . . إن الشخصيات التى وراء هذا الموضوع لن تقف مكتوفة الايدى إزاء ما تفعله !!

يعنى إيه ؟

يعنى المشروع حيتم . . رغماً عنك وعن الجميع .

هذا لا يهمنى . . المهم أنى أرضى ضميرى . . وأقول رأيى النابع من حرصى على مصلحة بلدى وناسى . . وأؤدى واجبى . . والباقى على ربنا .

مافيش داعى . . لانهم يمكن يفكروا فى تصفيتك يا علوى . . لأنك ستكون عقبة كبيرة فى مشروع ضخم . . أخذوا فيه عمولة ١٠٠ مليون جنيه ؟! قالها الرجل . . وهو يضغط بشدة على مخارج الحروف والألفاظ ؟!

تساءلت مندهشا : كام ؟! ١٠٠ مليون جنيه عمولة فقط فى صفقة المفاعلات للشخصيات التى ستقوم بتسهيل الصفقة وتنفيذ المشروع . . أول مرة أعرف أننا وصلنا لهذه الدرجة فى عهد السادات .

لا . . اعرف . . والمشروع سيتم . . لأن الناس دول شوكتهم جامدة قوى .

طب أعرفهم مين أولا .

لا طبعا . . أنت يكفيك إنك تعرف إن فيه ١٠٠ مليون جنيه . . وأنا عارف إن طول عمرك ما عملت حاجة . . حتى لم تغير الشقة التى تسكنها من عشرات السنين . . يلزمك من المبلغ ده كام علشان تسكت وتيجى يوم الاستجواب تتراجع . . وتؤكد للمجلس ان وصلتك مراجع علمية وأبحاث ودراسات ـ سأعطيهالك ـ توضح وجهة نظر حديثة جداً ، لتأمين المفاعلات النووية . . وإنك لذلك تسحب استجوابك وتؤيد المشروع . . وفى هذه الحالة . . سنعطيك المبلغ الذى ستتفق عليه من العمولة المخصصة لهذا المشروع .

ضحكت . . وكان فى جيبى ١٠ جنيهات . . وأردت التأكد مما يقول . . فقلت له : نصف المبلغ يكفينى ؟!

رد منزعجاً : لا . . الشخصيات فى الحقيقة قبضت نصفه . . وباقى النصف الثانى . . واللى انت طالبه ده كثير قوى يا علوى . . ولسه فيه ناس كثير عاوزه

نصيبها . . عموماً إحنا قررنا لك ٢ مليون جنيه .

وافقت بسخرية ومرارة على العرض والمبلغ . . وأخبرنى أنه سيجهز لى مليون جنيه ، فور خروجى من جلسة الاستجواب ، وأقول الكلام المتفق عليه . . ثم تقول لى نمرة حساباتك السرية فى أى بنك فى الخارج لكى نحول لك باقى المبلغ عليه ، عندما توقع الحكومة العقد النهائى للمشروع . . ونصحنى أن أفتح مخى وكفاية حنبلة ومبادىء . . أنت إيه . . كلهم أخذوا وأنت لا .

اندمجت مع الرجل فى الدور . . وأنا فى شدة الذهول مما سمعته . . ولا أريد تصديق أننا وصلنا إلى هذا الحال من الفساد والانحدار والتدهور الاخلاقى . . اطمأن الرجل لى تماما . . وأفضى لى بأسماء الزعماء الكبار للصفقة من الشخصيات الهامة فى مصر ، والتى تحتل مواقع مسئولية ونفوذ هامة وحساسة .

وجاء وقت الاستجواب . . وكان حاداً شديد اللهجة . . رفضت فيه تماماً اقامة المشروع فى مصر . . وألمحت من بعيد للشخصيات التى تريد إقامته وقلت إنه إن لم يتوقف المشروع فوراً . . فسأضطر إلى رفع القناع عن مافيا الفساد من كبار المسئولين الذين يقفون وراءه وكانت ضربة قاسية لصديقى الذى اتفق معى على مبلغ الرشوة . كما كان الاستجواب صفعة حادة على وجه الفاسدين . . وشعرت بسعادة غامرة من هذا الاستجواب ، الذى حمى بلدى من كارثة كبرى . . وكان من المواجهات الناجحة لى مع الفساد . . حققت فيها نجاحا ضخما لبلدى بعد أن توقفت الصفقة ولم يتم المشروع . وسمعت أن الرئيس مبارك استدعى ماهر أباظة وزير الكهرباء والطاقة وواجهه بالكلام العلمى الذى قلته فى المجلس . . وأمره بايقاف المشروع والمحاولة مع مصادر الطاقة الاخرى . . ورغم محاولات مافيا الفساد تحريك المشروع مرة أخرى الا انهم لم ينجحوا مع صلابة الرئيس وحسمه .

وهكذا كانت الصفقات تدار فى مصر فى عهد السادات لمصلحة أشخاص . . ولا أهمية على الاطلاق لمصلحة البلاد . . وكانت صفقة المفاعلات النووية من أبرز نماذج الفساد فى مصر .

كما كان الاستجواب الخاص بهذه الصفقة . . فاتحة خير لى . . لانه قادنى إلى التعرف على عناصر الاقتصاد السرى داخل مصر . . ورحت أتابع بكل شغف واصرار ذئاب العمولات والصفقات الكبرى فى مصر . . حتى وصلت إلى أخطر استجواباتى على الاطلاق . . وهو « استجواب الفساد » . . والذى تم فى عصر

الرئيس مبارك .

النموذج الثالث من نماذج الفساد الذى عاشته مصر وعانت منه بشدة فى عصر السادات . . وكانت له امتداداته فى العصر الحالى . . نموذج مشروع نفق الشهيد أحمد حمدى بالسويس .

بداية . . نحن لا نعترض إطلاقا على إقامة النفق . . الذى يمثل مشروعاً حيوياً لربط سيناء بالوادى ، وتسهيل حركة الانتقال منها وإليها . . ولكن الكيفية التى تم بها التفكير فى المشروع وتنفيذه والاضرار التى لحقت به بعد ذلك ، تؤكد أن مصر فعلاً كانت ضيعة خاصة لصاحبها الراحل يفعل بها ما يشاء من أوجه وصور الفساد المختلفة .

بدأت فكرة النفق . . عندما كان السادات يجلس إحدى جلسات المزاج والفرفشة مع صديقه الحميم وصهره المليونير الكبير المقاول الشهير . . وأثناء جلستهما فى استراحة الرئيس على قناة السويس ، طرح المقاول فكرة إقامة نفق تحت قناة السويس يصل بين ضفتيها . . وراقت الفكرة فى عيون السادات ، الذى سأل صديقه عن تكلفة العملية ، فرد مسرعاً : ٣٠ ـ ٤٠ مليون جنيه . . وفى الحال أعطى السادات أمر شغل . . دون أى دراسة أو استشارة الخبراء المختصين فى هذا المجال . . وبدأ تنفيذ المشروع دون أى مناقشة له فى البرلمان . . وكانت أبسط قواعد الهندسة الانشائية فى هذا المجال تقول إنه يجب مراعاة ثبات منسوب ضغط الماء على النفق . . وأنه لابد من الانتهاء من أى مشروعات لتوسيع مجرى القناة أو تعميقها ، قبل البدء فى مشروع إنشاء النفق . . ولكننا بالفهلوة بدأنا نعمل ، دون النظر إلى أى من هذه الاعتبارات . . ونفذت الشركة رغبة الرئيس . . رب العائلة . . وتسربت الملايين من خزانة الدولة . . وارتفع رقم الـ ٣٠ ـ ٤٠ مليون إلى ١٥٠ مليونا فقط ؟!!

وتقدم النائب السكندرى الشجاع الدكتور محمود القاضى باستجواب عن المشروع وتكلفته والاسراف فى الانفاق عليه . . ومر الاستجواب دون أى ضجة ، وسط تأييد النواب للمشروع . . وتم تنفيذه وافتتاحه وبدء العمل به ، وحصل المقاول منفذ المشروع على حقوقه كاملة .

مرت الأيام . . ورحل السادات . . ووصلتنى معلومات أكدت سوء حالة النفق . . وأنه بدأ ينشع وتتسرب منه المياه . . وتأكدت من صحة هذه المعلومات . .

وقدمت طلب إحاطة لوزير التعمير حسب الله الكفراوى . وكانت جلسة هزلية . . أكد فيها الوزير ـ يسانده نواب الحزب الحاكم ـ أن النفق من مفاخرنا وأعظم إنجازاتنا فى السنوات الاخيرة . . وقال الرجل إنى استخدم المعارضة لتشويه المشروعات العظيمة ؟!

وبعد فترة قصيرة . . تبادلت الشركة المنفذة للنفق والحكومة رفع القضايا ضد بعضهما بسبب الخلل الذى أصاب نفق الشهيد أحمد حمدى (؟؟!!) . . وهكذا تأكد صدق حديثنا عما أصابه . . كما صدقت رؤيتنا لكيفية إدارة الأمور فى مصر فى عصر السادات . . والذى لا شك فيه أنه لو كان قد تم التخطيط للمشروع ودراسته جيدا ، قبل تنفيذه ، لأصبح فعلاً من أعظم مشروعاتنا . . ولكنها العقلية التى كانت تحكم مصر فى ذلك لوقت .

وبالاضافة إلى نماذج صفقة التفاح . . والمفاعلات النووية . . ونفق الشهيد أحمد حمدى . . انتشرت العديد من نماذج الفساد فى مصر ، تحدثت عنها مصر بجميع طبقاتها .

هناك فضيحة جمعية الوفاء والأمل . . تلك الجمعية التى رأستها چيهان السادات لرعاية المعوقين والمصابين بسبب الحرب . . وقد استُغِلَ هذا المشروع أبشع استغلال تحت شعار أهدافه الانسانية . . وتم استيراد الاف الاطنان من السلع والبضائع ومختلف المنتجات من الخارج ، ودخولها إلى الجْمرك ، باعتبارها تخص الجمعية . . بينما هى فعلا لحساب أصحاب النفوذ والسلطان . . وهكذا تم استغلال هذه الجمعية لتوسيع رقعة الانفلات الذى تميز به هذا العصر .

هناك المخدرات التى انتشرت فى مصر خلال هذه الحقبة ، بشكل لم تعهده البلاد من قبل . . وشهدنا صفقات ضخمة بمبالغ خيالية ، تورطت فيها أسماء كبيرة ورنانة . . وأصبح للمخدرات مملكة فى مصر ، يحرسها عدد من الكبار أصحاب السُلطة والجاه والنفوذ . . وجاءت قضية نائب الاسكندرية الذى كان يستورد المخدرات داخل الاخشاب لتؤكد كل ما قلته . . وكان السادات قد قال لهذا النائب فى لقاء لهما : « خد بالك من اسكندرية يا حاج . . ؟! »

من الاستجوابات الهامة التى قدمتها للحكومة فى عهد السادات ، الاستجوابان اللذان تحدثت عنهما فى السطور السابقة ، وكانا سابقين على استجواب المفاعلات النووية .

كان استجوابى الأول لوزير الداخلية محمد نبوى إسماعيل فى يوليو ١٩٧٧ . . وتركز على القصور الواضح فى كفاءة أجهزة الأمن وقدرتها على الحد من انتشار الجريمة ، وتوفير الأمان للمواطن المصرى فى بلده . . قلت فيه ان هذا الجهاز يحتاج إلى إعادة نظر شاملة ، حتى لا يصل إلى مستوى قواتنا المسلحة قبل هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ . . فقد انتشرت الجريمة وتضخمت . . . وأصبح مجتمع المجرمين يهدد السلام والامان الذى يجب أن يتوافر للمواطن ، رغم تضخم الامكانيات والقوى البشرية المتوافرة للجهاز الامنى . . وأكدت أن هذا الجهاز لا يملك القدرة على الاستشعار بالجريمة قبل وقوعها ، ومحاولة منعها . . فجرائم القتل والخطف والسرقة بالاكراه والاغتصاب والاعتداء على افراد الشرطة أنفسهم ، أصبحت ظاهرة واضحة تزداد فى هذه الايام ، ولا رادع لها . . وجهاز الأمن بطىء فى حركته وملاحقته للجريمة . . وتساءلت : أين التطور التكنولوچى فى جهاز الشرطة ؟ . . وأين ملاحقته لعصابات الماڤيا التى تنهب البلاد من كل ناحية ، ليستفحل الفساد فى مصر بصورة غريبة . . عصابات تهريب . . تجارة رقيق . . مملكة مخدرات كاملة . . عصابات ترتكب نوعاً جديداً من الجرائم لم تسمع مصر عنه من قبل . . جرائم قطع طرق . . والهجوم المسلح على القطارات والسيارات ووسائل المواصلات . . خطف المواطنين فى وضح النهار . . واغتصاب السيدات والفتيات . . ٥٠ ألف شقة مفروشة ـ فى ذلك الوقت ـ يدار معظمها لتجارة الرقيق والدعارة وعقد صفقات التهريب والمخدرات . . وهذه الشقق يمتلك جزءاً كبيراً منها عدد من المسئولين الكبار وقيادات الشرطة أنفسهم .

وقلت فى استجوابى للنبوى إسماعيل : إن كل ذلك يؤكد عدم استقرار الأمن فى مصر ، وأنه لابد من مراجعة دقيقة للجهاز الأمنى المصرى . . وان وزارة الداخلية بدأت الشلل تتحكم فيها ، ولم يعد هناك تخطيط واضح أو تقييم جدى للاداء . . وفى الوقت الذى تتضخم فيه ميزانية الأمن وعدد أفراده (خاصة جيش الأمن المركزى المستحدث) ، نجد نقصاً واضحاً فى الجنود المسئولين عن متابعة الأمن والجريمة والحراسة ، مما أخرج الشرطة عن نطاق مهمتها الحقيقية . . وأصبحت مهمتها تتركز أساساً وبمساعدة جيش الأمن المركزى ، فى حماية أمن النظام ، وليس أمن الشعب . . شبابنا من العمال والفلاحين يقضون زهرة شبابهم معبئين كالسردين فى « لوارى » تجوب الطرق وتتمركز امام المناطق الهامة المختلفة ، يحملون الهراوات والعصى المكهربة وأدوات الضرب التى تستوردها الوزارة من الخارج ، لمواجهة

اخوانهم أبناء الشعب ، وارهابهم وتخويفهم ، وضربهم بشدة إذا تطلب الأمر ذلك . . وتساءلت : لماذا يحاط موكب رئيس الجمهورية بحراسة على الصفين بجنود لا حصر لهم . . يقضون نهارهم كله واقفين فى حراسة الموكب ذهاباً وإياباً ؟! لقد أصبح جنود الشرطة (وخاصة الأمن المركزى) عبيداً للحزب الحاكم ، لذلك لم يعد الشاب حريصاً على الانضمام للعمل فى وظيفة جندى أمن ، حتى أصبح العسكرى مكلفا بحراسة منطقة بها أكثر من ٢٠٠ شارع ، وهو ما يفوق قدرة أى بشر .

وقلت : إننى لا أوافق أبدا أن تنفق أموال الشعب على جهاز مهمته التلصص على أفكار وسلوكيات الأحزاب واجتماعاتهم التى تتناول بالتعليق والشرح انحرافات الحكم وفساده ، وإبداء الرأى فيها ، وفى كيفية تقويمها . . اتركوا الديمقراطية بمفهومها الصحيح تقوم بدورها الرقابى الهام ، ولا تخافوا منها ، لأنها فى النهاية فى صالح الشعب . . أما التجسس والتلصص والارهاب لحساب السلطة ، فهى جريمة يدفع تكلفتها الشعب المسكين .

كان الاستجواب يهدف إلى رفع القناع عن التراخى والتسيب فى جهاز الشرطة ، الذى خرج عن مهمته الرئيسية وهى حفظ الأمن ومكافحة الجريمة . . ولاحظت فعلاً بعدها أن هناك تصحيحاً كبيراً يتم فى هذا المرفق ، رغم زيادة الاعتمادات المالية للجهاز بشكل مزعج . . وأعتقد ان الاستجواب حقق أهدافه ، بأن دق الأجراس بعنف ، فى أحد المرافق الحيوية التى يعتبر الاقتراب منها عملية شاقة .

الاستجواب الثانى الهام الذى وجهته للحكومة فى عهد السادات . . كان لزكريا توفيق عبدالفتاح وزير التموين والتجارة الداخلية ، فى أبريل عام ١٩٧٨ . . أصدر الوزير قراراً عشوائياً دون دراسة علمية وميدانية كافية ، بتحديد نسبة ٣٠٪ كحد أقصى للربح لكافة السلع . . وأحدث القرار شللاً فى السوق التجارى المصرى ، عانى منه التاجر والمستهلك فى وقت واحد ، وأصبح غير مقبول شعبياً واقتصادياً . . ورفضته الغرف التجارية واتحادها العام ، وأصرت الحكومة على استمرار العمل بالقانون ، مما استدعى استجوابها طبقاً للدستور .

قلت فى الاستجواب : إن فى مصر ١٠ ملايين تاجر ، من حقهم أن يعيشوا ويعملوا فى ظل قوانين وقرارات مستقرة تحكم التجارة فى مصر ، وتضمن سيولة السلع فى قنوات شرعية وواضحة ومستقرة ، حتى تصل إلى المستهلك . . ولكن أن تصدر الحكومة سيلاً من القرارات المتضاربة غير المدروسة لا أساس لها من العلم أو

الدراسة ، تسبب ظلماً وخسارة فادحة للناس ، فهذا أمر مرفوض تماماً .

اعتبرت هذا القرار العشوائى دليلا على فساد الحكم الذى أرفضه .. فقد أراد الوزير السيطرة به على قطاع التجارة فى مصر من الألف إلى الياء .. ولكنه لم يسيطر .. بل طارد كل السلع ، فاختفت من الأسواق وظهرت فى السوق السوداء طبعاً بأسعار فاحشة .. وكانت فرصة ذهبية لتجار هذه السوق لامتصاص دماء الشعب .. وهذا القرار ذكرنا بالقرارات التى كانت تصدرها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع .

وأعلنت امام مجلس الشعب إن هذا القرار رقم ١١٩ لم يصدر لحماية المستهلك كما تدعى الحكومة ، بل صدر لتخريب التجارة فى مصر .. وتساءلت : هل لدى الحكومة جهاز فنى وادارى يضمن تنفيذ هذا القرار بأمانة ، ويضمن للناس تواجد السلع فى السوق ؟!.. وقلت إن التجار من الشعب وليسوا حيتاناً أو لصوصاً كما تصورهم الحكومة دائماً .. وتساءلت عن الأساس التى قدرت الحكومة به هامش الربح ؟! وهل تستطيع الحكومة إلزام التاجر بكتابة فاتورة دقيقة لعملياته التجارية ؟!.. وقلت إن بعض المغامرين نزلوا إلى السوق عقب صدور هذا القرار العشوائى ، وعقدوا صفقات مريبة حققوا منها مكاسب هائلة ثم هربوا من السوق .. وقد أدى القرار إلى مذبحة للتجار الحقيقيين .. وأفضل أسلوب للرقابة هو رقابة المستهلك على البائع .. وأى تدخل حكومى فى السوق يؤدى إلى ظهور سوق سوداء فوراً .. وأن المستثمرين لا يربحون باستثمار أموالهم فى سوق يخضع لسياسات سعرية مقيدة لحرية التعامل والتبادل .

وقلت : إن إصدار هذا القرار أدى إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع ، كما أحدث أثراً عكسيا على صافى حصيلة الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة الأرباح التجارية . واتهمت الوزير بالارهاب الذى يذكرنا بحكم « قراقوش » .. وأن القرار صدر لصالح مجموعة من المفسدين والمستغلين .

وفى نهاية الاستجواب الذى استمر أكثر من ثلاث ساعات ، طالبت بإلغاء هذا القرار فوراً ، والعودة إلى العقل والحكمة فى اتخاد القرارات المتعلقة بأرزاق الناس .

كنت فى هذا الاستجواب أحاول إيقاف الحكومة عن اصدار قرارات عشوائية غير مدروسة .. وفى نفس الوقت كنت أريد محاربة السوق السوداء الذى تسبب فيها

هذا القرار . . وأيضاً أوفر للتجار الشرفاء الطمأنينة والاستقرار والأمان ، التى بدونها لا يستقيم عملهم ، خاصة وأننى أمثل دائرة تجارية كبيرة من أهم الدوائر التجارية فى مصر . . وقد ألغى القرار بعد الاستجواب بعامين ، حتى لا يقال إن علوى أسقطه كعادة الحكومة . . ولكن الحمد لله أن نجحت حملتى ، وعاد الأمان والاطمئنان إلى السوق ، بعد أن أثبت القرار العشوائى مدى فشله وخطئه .

وهناك . . الكثير . . والكثير من قصص ونماذج الانحراف والفساد والانفلات الذى وقع فى ذلك العصر . . انفلات أكد وجود الصلة القوية بين الفساد ونظام الحكم . . انفلات مجنون . . واضح سافر جدا . . اشتركت فيه شخصيات كبيرة بصفقات ضخمة .

ثم كانت الواقعة الكبرى التى وضعت أقدامى على البدايات الحقيقية غير المباشرة لاستجواب الفساد . . والتى دعمتها تلك الواقعة التى حدثت لى بعد ذلك بسنوات ، قبل استجواب المفاعلات النووية الشهير عام ١٩٨٤ . . توصلت إلى هذه البدايات بعد لقاء طويل استمر لعدة ساعات مع صديقى وزميلى الراحل ، الذى اشترك معى فى عدم ترديد اسم الملك فى القسم الذى ردده الضباط خريجو دفعتنا عام ١٩٤٨ أمام قصر عابدين . . صديقى الذى راح ضحية محاولته مواجهة الفساد . . المشير الراحل أحمد بدوى .

الفصل الثالث

الباب الرابع

.. المنصة

كانت قد مرت فترة طويلة لم ألتق خلالها مع صديقى ورفيق السلاح والعمر أحمد بدوى . . كان وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة وكنت أعرف مسئولياته العديدة ، التى تشغل كل وقته ، وتعطله عن لقاء الأصدقاء القدامى . . ولم أكن أيضاً أحاول إشغال وقته وتعطيله عن أداء مهامه وواجبات منصبه الثقيلة والهامة جداً . ولكن القدر شاء لى أن أقابله مقابلة تاريخية قبل أيام من حادث مصرعه ومعه ١٤ من أكفأ ضباط وقادة الجيش . . ذلك الحادث الذى كان صدمة عنيفة ومفاجأة للكثيرين . . ورغم البيانات الرسمية التى نسبت الحادث إلى القضاء والقدر . . إلا أن سيل الكلام والتساؤلات عن الحادث العجيب لم تتوقف حتى الآن . .

. . مررت على مكتبه فى أحد الأيام ، لأقدم له مذكرة مكتوبة من رئيس جمعية النصر لضباط المشاة ، تتضمن شكوى لهم ، بسبب استيلاء أحد ذوى الحظوة والنفوذ من حاشية السادات على الأرض المخصصة لهم فى الساحل الشمالى .

كان المشير فى ذلك الوقت مجتمعاً مع عدد كبير من قادة الجيش . . وعندما أخبره سكرتيره بحضورى ، صمم على الخروج للقائى . . وبعد فترة قصيرة انتهى الاجتماع ، ثم انفردنا معاً فى حديث أخوى وودى ، استعدنا خلاله ذكرياتنا الجميلة فى الكلية الحربية وبعد التخرج . . وزمالة السلاح ، حتى قامت الثورة . . وافترقنا فى العمل ، وان ظلت لقاءاتنا مستمرة لم تنقطع .

وفجأة سألنى أحمد بدوى وهو يشير إلى صورة السادات : انت عامل إيه مع الراجل ده ؟

قلت : قطعت علاقتى به تماماً . . وأعطانى موعداً فى منزله ولم أذهب إليه .

ليه ؟

فرويت له قصة طلبه لى بالاستقالة من المجلس ، ورغبته فى تعيينى سفيراً لمصر بالخارج .

ضحك بدوى واستأنفت كلامى : شوف ياأحمد السادات كل فترة يقوم بتصفية القيادات والكفاءات والرموز البارزة فى كل الميادين . . لأن طول عمره يحب يتعامل ويتعاون مع شخصيات ضعيفة فى كل المجالات ، ليسهل له السيطرة عليهم ، وتوجيههم إلى مايريد .

وضحك صديقى هذه المرة بصوت عالى وقال : والله ياعلوى كلامك صحيح جداً . . تعرف أن منذ عدة أيام أرسل لى لأقابله . . وعندما ذهبت إليه أعطانى ورقة كتبها بخط يده وبها أسماء بعض كبار ضباط الجيش وقال لى : انا عاوز دول يخرجوا من الخدمة فى أول نشرة . . وعندما استعرضت الأسماء وجدتهم جميعاً من الكفاءات الممتازة فى الجيش وشخصيات ممتازة جداً فتعجبت وقلت له : ياريس المجموعة دى تقاريرهم نظيفة جداً ومن العناصر الممتازة . . ففوجئت به يقول لى : اسمع ياأحمد مش علشان دول أصحابك تقوم ترفض تنفيذ مأقوله لك . . أنا لما أقول أن دول يمشوا . . يعنى يمشوا . . أنا القائد الأعلى للجيش . . فعقبت على كلامه : وأنا ياسيادة الرئيس القائد العام . . ومن مهمتى أن أعرض على سيادتك من يخرج ومن يستمر فى الخدمة . فقال السادات : شوف بقى : لو كنت عاوز تتعامل معى كما حدث من أحمد عرابى للخديو . . يبقى لا . . لا أنت أحمد عرابى . . ولا أنا الخديو . . ولما أقولك حاجة لازم تنفذها .

واستأنف السادات حديثه موجهاً سؤالاً غريباً لى ـ والكلام مازال للمشير أحمد بدوى ـ: ثم أنا عاوز أعرف أنت ليه واقف فى صفقة الطائرات حاملة الجنود ؟!

لا ياريس أنا لا أعارضها . . ولكننى أحسست أن وراءها استغلالا ، وأحاول منعه .

يعنى إيه استغلال ؟!

يعنى فيه ناس بيحاولوا استغلال الصفقات العسكرية للاثراء منها ، ويصبحون مافيا داخل الجيش .

ماڤيا . . مش ماڤيا . . أنت تمضى الورق وماتعطلش شغلنا .

ياريس . . أنا بدأت فى وضع قواعد جديدة وأسلوب جديد للحصول على السلاح للقوات المسلحة .

كان لازم قبل ماتعمل حاجة زى دى تأخذ رأيى الأول . . مافيش نظام جديد ولا حاجة .

ووجدت ياعلوى أن طريقة كلامه معى اتغيرت تماماً . . وأحسست منه أننى لم أصبح أهلاً لثقته . . وفى نفس الوقت تجده يحاول أن يجعلنى أعمل بالأمر وتنفيذ الأمر . . وفى نفس الوقت أشم رائحة فساد تريد التسلل إلى الجيش . . وهناك عصابات بدأت تتكون من شخصيات قريبة من الرئيس ، للحصول على عمولات ضخمة فى صفقات السلاح من الخارج ، وبالنسبة لصفقة الطائرات التى أمرنى بسرعة التوقيع على عقودها وإنهاء إجراءاتها . . فقد حصلت هذه العصابة على ٢٥ مليون دولار ، عمولة فى هذه الصفقة . . واكتشفت الحكومة الكندية ذلك وبدأت فى التحقيق مع الشركة ، وكانت فضيحة كبرى أن الممارس لهذه العمليات شخصيات مصرية كبيرة . .

وأضاف أحمد بدوى : لقد أوقفت هذه الصفقة ولم أوقع عقدها وبدأت التحقيق فيها . . فاتصل بى السادات وقابلنى وأمرنى بإنهاء الموضوع وتوقيع العقد ، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة .

قلت للمشير وكلى ذهول : دى عملية رهيبة جداً ياأحمد .

وتتصور كمان إنه عاوز يغير لون الزى العسكرى . . بحيث يكون زيتى بدلا من الكاكى .

وماهى الحكمة فى ذلك ؟

الحكمة ياسيدى ان عندنا فى المخازن كميات ضخمة جداً من ملابس الجنود وصف الضباط . . وعندما يصدر مثل هذا القرار المفاجىء يكون المخزون غير مناسب ، ونضطر إلى بيعه . . وبالطبع سيكون «بيعه أى كلام» . . ويبدو أن هناك عرضاً أحضرته حرم الرئيس لبيع هذه المهمات إلى دولة إفريقية . . صفقة عمولتها محترمة قوى .

وأضاف أحمد بدوى بحسرة وألم : أنا مش عارف اشتغل ازاى ياعلوى . . حالاقيها من صفقات السلاح . . واللا من الملابس . . واللا الضباط اللى عاوز يشيلهم ويرتاح منهم .

وأضاف : ياعلوى أنا لا أستطيع النوم هذه الأيام من التفكير فيما يفعله هذا الرجل . . وأحياناً كثيرة أخرج بسيارتى وأذهب إلى أى مكان وأسرح فى التفكير فيما يجب أن أفعله لوقف هذه الانحرافات . .

قلت له : أمامك حاجة من اثنين . . إما أن تستقيل . . أو تقوم بعمل يريح ضميرك . . وسألته : أنت مرتاح لتصرفات السادات ؟

لا .

وهل تعتبر مايفعله لصالح الوطن والناس .

لاطبعاً .

وماتعلمناه فى العسكرية ياأحمد إن الضابط لو تحول إلى لص يساهم فى سرقة ثمن السلاح وملابس الجنود ، وينهب ثروات البلد ، فإنه يعتبر خائناً وإذا سمعنا أن الفساد بدأ يتسرب إلى القوات المسلحة . . وأنت المسئول عنها . . وتسمح لضميرك بذلك . . وتسمح له أيضاً بالتخلص من أكفأ العناصر العسكرية تلبية لرغبة الرئيس ، يبقى أنت رجل لاتصلح أن تكون قائداً . . بل مجرد ضابط ينفذ الأوامر بعبوديته ؟

يعنى أعمل إيه ؟

شوف . . مادام إنه قال لك إنك عرابى وهو الخديو . . فلابد أن يقوم بتصفيتك . . إما العزل . . أو الاغتيال .

تعتقد إنها توصل لكده ياعلوى ؟!

طبعاً هو ده أنور السادات اللى قلت عنه بعد حرب ١٩٧٣ ، أنه سيصفى كل قادتها ويبعدهم ، حتى يبقى هو وحده عاشق ذاته صاحب النصر . . ويومها لم تصدقنى ياأحمد .

فعلاً لم أصدقك . . ولكن الأيام أثبتت صدق قولك تماماً .

هو ده السادات . . وأنت أصبحت مصدر قلق خطير بالنسبة له . . وبدأ يشعر

إنك مش بتاعه . . وإن لك شخصية محبوبة ومسيطرة فى الجيش . . كما تأكد أن ضميرك الحى لن يسمح لعصابات العمولات أن تمارس نشاطها القذر داخل الجيش . . يبقى لازم يصفيك .

ضحك أحمد بدوى ضحكة يأس . . وحاول أن يشيع جواً من المرح والتهريج فى جلستنا . . فسألنى : ولماذا لم يصفك أنت ، وقد سببت له الكثير من الضيق والقلق ؟

ومن قال لك أنه لم يحاول . . ولكن أنا عمرى طويل شوية ياأخى . . ثم أنا غيرك تماماً . . أنا نائب وسط الشعب لاأملك قوة خطيرة تهدده . . وقد استطاع القضاء على دورى فى تعبئة حماس الجماهير ، عندما أطاح بى من المجلس . . لكنك عسكرى . . وسط الجيش . . تملك القوة القادرة على عمل الكثير . . ممكن يصحى الصبح يجد نفسه مقبوضاً عليه ومجرداً من كل شىء . . وتعلن بياناً للشعب تؤكد له أن البلد تعيش حالة من الفساد . . وتقدم أدلتك ووثائقك التى تثبت صدق اتهاماتك لهم .

وأضفت بحسم : صدقنى ياأحمد أنا لو كنت فى موقع كبير فى الجيش . . كنت أتفق مع القادة الذين يحبوننى ويثقون فى ، وأقوم بتخليص مصر بسرعة من هذا الرجل ، الذى يتصرف فى البلد كما يريد ، وكأنها عزبة يمتلكها هو وعائلته ومحاسيبه . . لأنه لن يستطيع تخليص مصر من هذا الطاووس المزهو بنفسه سوى قائد عسكرى يملك القوة والسلاح . . وأنت تملكهما .

والله كلامك فيه شىء من المنطق ياأخى .

فكر ياأحمد بسرعة . . وخذ قرارك فوراً . . وحاول تتغدى بالسادات قبل أن يتعشى بك . . وهو رجل ذكى وله خبرات طويلة جداً فى هذه العمليات ، منذ أن كان ضابطاً فى الجيش .

واستمر حوارنا أكثر من ثلاث ساعات ، ذكرت تفاصيلها الكاملة فى كتابى «المنصة» الذى حللت فيه عصر السادات والأسباب التى حتمت نهايته بهذا الشكل المأساوى الدامى وسط رجال الجيش . . وخرجت من عند أحمد بدوى ، بعد أن تناولنا فى لقائنا كافة صور وأشكال ووقائع الفساد المنتشرة فى مصر . . وحكى لى أحمد بدوى حكايات مريرة وغريبة أخرى . . تأكدت من خلالها أن الصراع على

أشده بينه وبين السادات . . وأن أحدهما لابد أن يكون فى طريقة لتصفية الآخر . . وتمنيت أن يكون بدوى هو الأسرع لتتخلص مصر من كل مشكلاتها . . لعل الله يرزقها بحاكم يطهرها من الفساد الذى استشرى فيها كالوباء .

وبعد ١٥ يوماً من لقائنا . . جاءت خاتمة هذا المشهد . . وانتهى الصراع . . ولكن صديقى العزيز هو الذى ذهب . . واستشهد فى حادث الطائرة الغامض ، ومعه ١٤ من أكفأ ضباط الجيش وقادته الكبار . . وكان معظمهم ممن كتبت أسماؤهم فى الورقة التى أعطاها السادات للقائد العام ووزير الدفاع ليعزلهم من الخدمة . . ولكنه رفض وتناقلت الألسنة العديد من الروايات والتوقعات والتحليلات المختلفة حول أسباب هذا الحادث الغامض ، والتوقيت الذى وقع فيه .

وبعد عدة أشهر من الحادث الأليم ، الذى زادنى يأساً من امكانية الاصلاح فى البلاد . . جلست أمام شاشة التليفزيون أتابع العرض العسكرى الكبير لقواتنا فى احتفالات ذكرى نصر اكتوبر . . أتابع بكل غيظ وألم مشهد السادات وهو يختال كالطاووس فى زيه العسكرى . . وتذكرت صديقى الشهيد الراحل أحمد بدوى ورفاقه الضباط ، الذين كانوا بالفعل أحراراً ، وترحمت على أرواحهم جميعاً . . ويمر شريط ذكرياتى مع السادات . . وأتساءل مع نفسى : كيف وصل هذا الرجل إلى هذه الدرجة من المرض بجنون العظمة والزهو بالنفس إلى أقصى درجة ممكنة . . وأردد نيابة عن نفسى وعن شعب مصر كله الآية الكريمة «حسبنا الله ونعم الوكيل» . . وبينما أحاول التغلب على غضبى وغيظى ، الذى ازداد بوقوف السادات بكل عظمة وخيلاء ليحيى القوات التى تمر من أمام منصة العرض . . نسمع فجأة أصوات طلقات رصاص . . وتهتز شاشة التليفزيون . . ثم تختفى الصورة من عليها . . ويتوقف الارسال تماما . . لانعرف ماحدث . . أسرعت إلى الراديو الصغير أقلب مفاتيحه بعصبية ، لعلنى أسمع مايشفى غليلى وغليل الملايين لمعرفة حقيقة ما حدث . . وفجأة أكدت إحدى المحطات أنه أصيب أثناء العرض العسكرى ، ونقل من المنصة إلى المستشفى .

كانت مفاجأة مذهلة وغريبة ، الجأتنى إلى الصمت التام ، حتى أكدت إحدى المحطات الاجنبية أن الرئيس المصرى اغتيل على المنصة فى ساحة العرض . . وبدأ التليفزيون يذيع مارشات عسكرية دون صورة . . وأناشيد وطنية لمصر . . نعم أناشيد لمصر وليست لشخص أحد . . ولتحيا مصر دائماً . . ووجدت نفسى أهتف

وأنا غير مصدق لما حدث : الله أكبر . . الله أكبر . . وتحيا مصر .

وبدأت أقول لنفسى . . أن السادات قتل نفسه . . نعم قتل نفسه ولم يقتله أحد . . وكتبت فى تبرير هذا الاعتقاد . . كل الأسباب التى تؤكده . . وضمنتها ايضا فى كتابى . . «المنصة» .

قلت : ان السادات قتل نفسه لأنه تحدى الأمة واستفزها بالفساد الفاحش وكبت الحريات والتلاعب بالقوانين . . وخلق قوانين سيئة السمعة لتحميه وتمنع الاقتراب منه ، بدعوى محاربة العيب والخروج على أخلاق القرية ، التى كان يحكمها !! . . تلاعب بالدستور . . وحل البرلمان لتصفية المعارضة . . احتضن اللصوص مصاصى دماء الشعب وأدخلهم المجالس الشعبية ، ليكتسبوا حصانة تحميهم من المساءلة عن انحرافاتهم . . زاد الأغنياء غنى والفقراء فقراً فى عهده . . حطم كل القيم فى نفوس الشباب . . أجاد تزوير ارادة الامة . . وأخرج نتائج الاستفتاءات والانتخابات ٩٩,٩٪ بلا خجل أو حياء . . عاش حياته كالأباطرة وحوله الحاشية الضخمة من الانتهازيين الطفيليين . . والشعب يئن من الفقر والمعاناة .

وهكذا أصبح الشعب المصرى بكل طبقاته وفئاته فى قمة الغضب من سياسة السادات وتصرفاته . . خاصة بعد أن جمع اكثر من ١٥٠٠ من رجال السياسة والفكر والثقافة والعلم وألقى بهم فى غياهب السجون ، وتباهى بأنه ألقى بهم كالكلاب فى المعتقلات !!

ولم يكتف السادات بتحدى إرادة الشعب . . بل تطاول وتجاوز أقصى درجات التجاوز والتطاول . . تحدى إرادة الله وقدرته سبحانه وتعالى على نصرة الضعفاء والمظلومين والبطش بالطغاة . . قال أنه لن يرحم . . وأنه سيفرم . . هدد وتوعد العباد بكلمات العنف والبطش والقوة . . بكلمات لايقولها بشر . . قالها السادات للناس بعظمة وغرور وكبرياء . . حسب أن الدنيا بين يديه يفعل مايشاء . . ونسى الله العزيز الجبار القادر .

وكان لابد أن تصيبه لعنة الطغاة . . الذين حرموا دائما من الرضا . . رضا الله . . رضا الناس . . رضا النفس والضمير . . وأخيراً رضا التاريخ الذى يضعهم فى أكثر صفحاته سواداً وظلمة . . وبدأت مصر فترة جديدة من تاريخها ، بعد أن انتهى نظام يوليو ١٩٥٢ بنهاية السادات .

الفصل الرابع

الباب الأول

.. وجاء مبارك

الشعب يريد الاصلاح

سقط السادات عن المنصة بالمدافع الرشاشة . . وسقط معه نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كله . . سقطت الجمهوريات الثلاث . . نجيب وعبدالناصر والسادات . وتمنيت من أعماقى أن يكون السادات آخر حكام مصر المرضى . . والا يبتلى الله بلدنا برئيس جديد مصاب بداء الزعامة والمظهرية والاهتمام بصورته فى الخارج ، هرباً من مشاكل بلده الداخلية التى يعجز عن حلها . . دعوت الله أن يأتينا برئيس جديد يحكم مصر فى ظل ديمقراطية حقيقية ، وليست مزيفة . . رئيس لايرى ضرورة البقاء والتشبث بكرسى الحكم ، منذ صعوده إلى العرش ، حتى يدخل القبر ، وتخيلت . . ماذا لو حكم عبدالناصر فترة حكم واحدة فقط من ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ . . وترك الحكم وهو فى قمة مجده وفى أعلى فترات صعوده ؟! ولكنه استمر . . فضاع وضاعت معه مصر . . وماذا لو حكم السادات فترة واحدة ايضا . . كان حكمه سينتهى بعد أكتوبر ١٩٧٣ . . وهو أيضاً فى قمة مجده وأعلى لحظات صعوده . . لكنه استمر . . فضاع وضاعت مصر . . ولم يترك أى منهما كرسى العرش إلا إلى القبر ؟!!

رحل السادات . . وتولى مبارك حكم مصر . . وكان شاهدا على حادث المنصة . . شاهد رؤية على نهاية عصر من أسوأ عصور تاريخ مصر الطويل . . عصر نهبت فيه شرذمة قليلة ضالة من شعب مصر ، ثروات البلاد ، وخربت اقتصادها ، ووضعتها على حافة الافلاس . كانت التركة مثقلة بالهموم والمصائب والكوارث ، وأشفق الشعب على الرجل الذى كتب عليه أن يتولى حكم مصر رغم حداثة عهده بالسياسة فى هذه الفترة الصعبة جداً من تاريخها . وبدأ الناس يتحدثون بصوت

عال . . كان إرهاب السادات فى سنواته الأخيرة ، قد منعهم وأجبرهم على أن يكون صوتهم هامساً ضعيفاً مكتوماً فى الصدور ، حتى جاء الانفجار فى حادث المنصة ظهر ٦ أكتوبر ١٩٨١ . . بدأ الشعب يعبر بكل فئاته عن الرغبة فى التغيير الشامل . . تغيير السياسات . . وتغيير الوجوه . . والبدء فى الاصلاح . . الاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، لخلع جذور الفساد والانحراف اللذين انتشرا فى المجتمع فى كافة المجالات . . وأدى إلى اختلالات هائلة فى توازن طبقات المجتمع . .

طالب الشعب بديمقراطية حقيقية تعتمد على تعدد حزبى سليم وشورى أصيلة وحكم نيابى صحيح تماماً . . لا كبت للحريات . . ولا سيطرة على الفكر . . وباختصار تمنى الشعب أن يكون الأوان قد آن ليحكم نفسه بنفسه من خلال حكم ديمقراطى سليم . . كان الشعب متأكداً من أن الاصلاح السياسى ، ووجود تمثيل نيابى اصيل وجاد ، ليعبر عن الشعب بصدق وجدية وشجاعة ، هو المدخل لكل إصلاح اقتصادى واجتماعى يعيد التوازن الذى اختل تماماً فى فترة السبعينيات ، وخاصة نهايتها الأليمة . . فالحكم الديمقراطى السليم والكامل ، هو وحده القادر على توفير الرقابة الحقيقية الجادة على كل مايحدث فى مصر . . هو القادر على المراقبة والتأكد من وجود دراسات علمية وسياسات ثابتة ، تتولى تنفيذها كفاءات وقدرات متميزة فى كافة مواقع القيادة والمسئولية . . اعتقد الشعب أن حكم مبارك سيسلط الأضواء على الفساد والانحراف بكل اشكالهما وسيحاول اقتلاعهما من الجذور . . وانتظرت الجماهير دوراً أكبر للصحافة التى تخدم الشعب . . أرادوا صحافة حرة تناقش كل مايحدث فى مصر بوضوح وشجاعة . . وليست صحافة مكممة تطبل وتهلل للحاكم وانجازاته العظيمة .

كانت فرصة مبارك عظيمة فى التخلص من كل بلايا ورزايا عهد السادات وفتح صفحة جديدة بيضاء بين نظام الحكم والشعب المصرى . . صفحة لاتدارى على الأخطاء ووقائع الانحراف والفساد . . طالبه الشعب بمحاسبة الماضى قبل الحاضر . . ولكنه للأسف لم يفعل فقد بدأ حكم مبارك لمصر بفرض قانون الطوارىء منذ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الآن . . تبنى الرئيس نفس الحزب الذى صنعه السادات بنفسه ! . حزب الأغلبية الوهمية المزيفة ! وخاض هذا الحزب الانتخابات المزورة تزويراً فاضحاً متعمداً . . ومضى يحكم مصر . . بينما هو امتداد للجهاز الطليعى السرى . . الذى تغير من طليعة الاشتراكيين ، حتى أصبح الحزب الوطنى الديمقراطى ؟!! وإذا فحصنا هؤلاء الذين يمثلون رموز هذا الحزب وقياداته ،

ستجدهم من رموز وقيادات التنظيم الطليعي السرى الذى نشأ فى عهد عبدالناصر وترعرع فى عهد السادات . . وهكذا عشنا فى عهد هذا الحزب الحاكم دائماً انتخابات الـ ٩٩,٩٪ ، التي لاتمت للديمقراطية بصلة . . والتى أتت بعناصر مشبوهة ومشوهة لتمثل الشعب رغماً عن ارادته . . عناصر ضعيفة وجاهلة أتوا بها فقط لتصفق وتهلل ـ كما رقصت من قبل بعد هزيمة ١٩٦٧ ـ وترفع أيديها بالموافقة التامة والفورية على كافة القرارات والمشروعات والاتفاقيات التى تتقدم بها الحكومة . . استغلوا نسبة الـ ٥٠٪ المخصصة للعمال والفلاحين ، ليأتوا بعناصر من المنتفعين الذين لايمتون بصلة للعمال والفلاحين الكادحين . . واستغل هؤلاء تمثيلهم الاجبارى للشعب ، ليحققوا مصالحهم الخاصة على حسابه ، مقابل مايقدمونه من خدمات جليلة للحكومة . . وتمنى المخلصون لمصر أن تأتى الانتخابات نزيهة وحرة ليتخلص الشعب من هذه الرموز الفاسدة المفسدة . . وللأسف لم يحدث ذلك . . وظل هؤلاء الجاثمون فوق أنفاس الشعب يستمدون سلطانهم وجبروتهم واستغلالهم من واقع انتمائهم للحزب الحاكم الذى يرأسه الرئيس مبارك ، والذى رفض الاستغناء عن رئاسته له ، ليعد ذلك أحد معالم استمرار السياسة القديمة مع بعض الاختلافات الشكلية والجوهرية البسيطة .

أكد الرئيس مبارك إيمانه بالديمقراطية . . وصدقناه وأملنا فيه خيراً كثيراً . . ولكن خطوات النظام فى عهده كانت ومازالت مترددة جداً فى هذا الاتجاه فقانون الطوارىء الذى يحكمنا منذ عشر سنوات من أسوأ القوانين التى تكرهها الديمقراطية . . ورغم إيمان الرئيس بالرأى والرأى الآخر ، وحرية تعدد الآراء ، والتى وضحت بشدة فى حرية الصحافة ، خاصة صحافة المعارضة التى ازدادت شعبيتها بصدور جريدة الوفد الاسبوعية ثم اليومية بعد ذلك . . وانطلقت الصحافة المعارضة ـ وخاصة الوفد ـ لتمسح أرض مصر بمختلف مواقعها واجزائها ، تبحث عن عشش الفساد ورؤوسه . . وتوجه الانتقادات الحادة لسياسات النظام وبرامجه ومعالجاته لمختلف الأزمات التى تواجه البلاد . . وتعرض الرئيس شخصياً للعديد من الانتقادات تلقاها برحابة صدر وسعة أفق رفعت من أسهمه لدى الشعب المصرى . . الذى أحبه ولكن مصر ظلت ومازالت تعانى بشدة من الحكومات العاجزة ، التى ابتلانا الله بها فى فترة الثمانينات . . واتخذت من سياساتها وخطواتها فى حكم البلاد ، اتجاها معارضاً تماماً لاتجاهات الرئيس ومبادئه المعلنة . . ولم تعد مصر فى عهد هذه الحكومات المترددة ، مجتمعاً يتميز بالطهارة ونظافة اليد . . أو مجتمعا

يتمتع بالأمان التام وعدم الخوف من القهر والكبت ، خاصة للآراء المعارضة للنظام ومسيرته . . فرغم رحابة صدر الرئيس تجاه النقد الذى قد يتناوله فى بعض الأحيان . . إلا أننا نجد مسئولاً صغيراً كان أو كبيراً يعتبر هذا النقد عداوة تولد البغضاء والكراهية بينه وبين قطاعات عريضة من الشعب تؤمن بصدق وجدية ماوجه إليه من انتقادات . وقد كان نموذج زكى بدر ورفعت المحجوب من ابرز الأمثلة على ذلك وهكذا عاشت مصر «شيئا من الخوف» فى هذا العهد بسبب قانون الطوارىء البشع ، والجاثم فوق أنفاسنا منذ حوالى عشر سنوات . . ثم تردد بعد ذلك عن الشعب انه شعب لايصلح للتعامل معه بديمقراطية كاملة . . وأنها يجب أن تكون ديمقراطية الجرعات ، التى تعطى له فى ظل ترسانة من القوانين الاستثنائية التى ابتدعها السادات ورسخها لحكم مصر ، ولم يشأ نظام الحكم الجديد أن يتخلص منها ، وان كان بعضها لايعمل به فعلاً !!

وكان طبيعياً بعد أن رفض العهد الجديد إجراء تغييرات جذرية فى سياساته ووجوهه ، وفضل أن يسير على الدرب القديم مع بعض التغييرات كما قلنا . . كان طبيعياً بعد أن رفض النظام الاصلاح السياسى ، وصمم على الديمقراطية الشكلية التى يتجمل بها أمام العالم الحر . . كان طبيعيا بعد ذلك أن يتعطل الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر . . فازداد المجتمع المصرى فقراً ، خاصة مع موجة غلاء الأسعار الفاحشة التى اجتاحت البلاد فى ذلك الوقت ، وانخفاض مواردنا من البترول ومصادر النقد الأجنبى المتعددة . . ازداد المجتمع فقراً . . وازدادت الفروق بين الطبقات . . واستمرت مشكلاتنا الاقتصادية كما هى ، بل تعمقت إلى أكثر من ذلك ، وتضاعفت خطورتها . . فتراكمت تلال من الديون الجديدة ، فوق تلال الديون المتراكمة منذ السبعينيات ، بالاضافة إلى التعثر الشديد فى سداد فوائد الديون وأقساطها ، والتى أكدت مدى الفساد الذى انتشر فى البلاد ، والذى سمح بعقد اتفاقيات هذه القروض بشروطها وفوائدها الفاحشة التى فاقت كل تصور (راجعوا ديون مصر العسكرية لأمريكا والتى رفعت حجم الدين من حوالى ٤ مليارات دولار ، لتصبح بالفائدة المركبة ٢١ مليار دولار فى نهاية فترة السداد . . ولو لم يتم الغاء هذه الديون بسبب أزمة الخليج وجهود مبارك فيها ، لكانت كارثة مروعة على مصر واقتصادها) . .

وازداد حجم البطالة فى البلاد . . وتفاقمت أزمة الاسكان . . وأصبح ٢ مليون مصرى يسكنون القبور . . وأصبحت حياة المواطن المصرى صعبة وقاسية جداً .

ورغم آمالى الكبيرة التى وضعتها على العهد الجديد فى بدايته ، إلا أننى صدمت بشدة بعد ذلك من استشراء الفساد وتعمقه فى مختلف مجالات الحياة المصرية . . ووجدت الفساد يزداد حجماً وشراسة . . وشراهة لامتصاص ماتبقى من دماء الشعب المصرى من العهدين السابقين .

وتعاقبت سنوات الثمانينات . . والشعب المصرى ينتظر التغيير والاصلاح ، ولايجد سوى المزيد من المعاناة والضيق ، الذى تعبر عنهما بصورة واضحة صحافة المعارضة ، من خلال أحد الاشكال والجوانب الديمقراطية التى ميزت هذا العهد وهى حرية الصحافة . . وان كانت هى الأخرى مجرد حرية تعبير عن المعاناة وتفريغ لما فى صدور الناس من غضب وضيق . . ولكنها لم تؤد إلى شىء كثير . . حيث كانت بالنسبة للنظام . . وكما أطلق عليها الزعيم فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد . . انها حرية صراخ . . نعم . . فقط حرية صراخ دون استجابة لما تطرحه هذه الصحف من اشكال مختلفة لمعاناة الجماهير وأساليب ووسائل حلها والقضاء عليها أو على الأقل محاولة التخفيف من حدتها .

واستمر الفساد ينخر كالسوس فى عظام المجتمع المصرى . . يهدد حاضره ومستقبله . . وأخذت على عاتقى مهمة المتابعة الدؤوب والمستمرة لكل بؤر الفساد فى مصر . . وصممت على مداومة عملى البرلمانى كنائب معارض يبحث عن مصالح الناس . . نائب يتعامل مع مهمته الوطنية بجدية وواقعية . . يمارس عملاً شاقاً مضنياً ، ليكون جديراً بحمل رسالة التعبير عن أبناء بلده . . نائب يدخل البرلمان لا من أجل الوجاهة والمكانة والاقتراب من الاضواء ومواقع السلطة ، للحصول على المكاسب الشخصية الرخيصة . . بل من أجل نقل نبض الجماهير الحقيقية ومشاعرهم الصادقة ، والتعبير عن همومهم وآلامهم ، والحفاظ على مصالحهم وثرواتهم ومالهم العام من النهب والسلب والسطو الذى تمارسه عصابات الفساد الكبرى فى مصر . . نائب لا يصفق . . ولا يهتف . . ولا يصمت عندما يتطلب الأمر الكلام بل والصراخ احياناً . . العمل البرلمانى اقتحام للمشاكل وتقديم الاقتراحات لحلها . . والاتهام الجاد ورفع القناع عن الفساد . . هكذا آمنت بمهمة نائب الشعب فى البرلمان . . وهكذا يتأكد الشعب المصرى اننى ماقصرت يوماً فى محاربة هذا الفساد من خلال العديد من الاستجوابات الهامة التى بدأت منذ عضويتى بالبرلمان سنة ١٩٦٠ وحتى الآن . .

كانت استجواباتى ، خاصة فى السنوات الأخيرة يطلق عليها الاستجوابات التى تسبب رعباً للحكومة ، التى تتأكد دائماً اننى أمتلك العديد من الوثائق والمستندات التى تثبت صدق وصحة ما أوجهه من اتهامات للحكومة والوزراء والقيادات فى مختلف مواقع المسئولية . . وعبر فترة الثمانينات وجهت للحكومة عدة استجوابات ، تدين كل وقائع الانحراف والتسيب والاهمال الحكومى فى شتى مجالات حياتنا . . الاسكان . . الزراعة . . التلوث . . المفاعلات النووية . . وغيرها من الموضوعات والقضايا الهامة جداً ، التى تؤثر على حاضر الشعب المصرى ومستقبله .

وكان آخر هذه الاستجوابات . . أخطر استجواب قدمه نائب معارض فى البرلمان . . استجواب الفساد . . فبعد أن توصلت إلى عدة وقائع لاتصدق عن عصابات الفساد فى مصر . . بحثت عن اسم لاستجوابى الثامن فى تاريخ البرلمان . . فلم أجد سوى تلك الكلمة الجامعة المانعة . . لأن ماتعرضت له من وقائع مختلفة فى هذا الاستجواب تمثل قمة مايمكن أن يصل إليه الفساد فى مجتمع نام يبحث عن اكتفاء ذاتى من رغيف الخبز . . والمسكن الصغير الملائم للحياة الآدمية . . وفرصة عمل بسيطة يستطيع بها تلبية ادنى الاحتياجات الضرورية . . بينما يعيث البعض فساداً وعهراً فى أموال الشعب ، يغرفون منها كيفما شاءوا ، دون أى رقيب أو حسيب ، رغم تعدد الأجهزة الرقابية التى لايوجد مثيل لها فى العالم .

كان استجواب الفساد الذى قدمته للحكومة . . بل للنظام كله . . هو استجوابى الثامن . . وسبقته سبعة استجوابات أخرى هامة . . سجلت بها بكل اعتزاز وفخر اسمى كصاحب أكبر رصيد من الاستجوابات تحت قبة البرلمان . . كانت جميعها معارك نضالية رائعة ، استهدفت أولاً صالح الشعب المصرى . . ومثلت دعوة رائدة للاصلاح ومحاربة الإهمال والتسيب والفساد فى كل صوره وعلى أعلى مستوياته . . استجوابات اضطرت الحكومة إلى مراجعة الكثير من قراراتها وسياساتها . . وأكدت مقولة أن المعارضة شريكة فى الحكم . . تكشف الأخطاء وتوجه الحكومة إلى ضرورة اصلاحها . . هذا بخلاف العشرات من الأسئلة وطلبات الاحاطة التى توجهت بها للمسئولين والوزراء حول قضايا ومشكلات مصر المختلفة .

وقبل أن استعرض استجواب الفساد الذى كان بحق ذروة الأداء البرلمانى فى حياتى تحت قبة المجلس . . سأحاول استعراض الاستجوابات السابقة عليه . . وقد سبق أن تحدثت فى الفصل الخاص بعهد السادات وتجربتى معه عن استجوابى للنبوى اسماعيل وزير الداخلية فى شهر يوليو ١٩٧٧ ، عن جهاز الأمن المصرى

وضعف كفاءته فى مواجهة انتشار الجريمة . . والاستجواب الخاص بزكريا توفيق عبد الفتاح وزير التموين والتجارة الداخلية فى ابريل ١٩٧٨ ، وتناولت فيه قراراً عشوائيا أصدره الوزير بتحديد حد أقصى لهامش الربح . . كما تناولت فى الجزء الخاص بالفساد فى عهد السادات الاستجواب الخاص بالمفاعلات النووية ، رغم أنه تم عام ١٩٨٤ ، إلا أنه ارتبط بعهد السادات . . ومجموعة أصحاب النفوذ والسلطان فى مصر ، الذين حصلوا على ١٠٠ مليون دولار عمولة لمساندة تنفيذ المشروع ، ولكننى بفضل من الله استطعت احباط مخططاتهم .

وسأقدم عرضاً سريعاً لبقية الاستجوابات السبعة التى سبقت استجواب الفساد . . وهى الاستجواب الرابع لوزير الداخلية أحمد رشدى . والاستجواب الخامس عام ١٩٨٦ عن التلوث فى مصر . . والاستجواب السادس ، الذى يعتبر من أخطر استجواباتى البرلمانية ، للدكتور يوسف والى وزير الزراعة وأمين عام الحزب الحاكم ـ الذى ابتلانا به الله وكان الاستجواب السابع لوزير الاسكان المهندس حسب الله الكفراوى . ثم اختتمت هذه الاستجوابات باستجواب الفساد .

الفصل الرابع

الباب الثانى :

.. وجاء مبارك
الاستجوابات الساخنة

هروب رؤوس الفساد

كان الفساد قد أخذ فى التوسع والنمو خلال فترة الثمانينات .. واتسمت هذه الفترة بظاهرة خطيرة ، تمثلت فى هروب أصحاب الملايين الذين أثروا من دم الشعب سواء عن طريق استيراد الأطعمة الفاسدة ، أو جمع أموال الناس بحجة إستثمارها ثم الهروب بها ، أو عمليات السرقة والنهب الضخمة من المال العام .. وفى إحدى قضايا الفساد الشهيرة التى أثرت تأثيرا بالغ الضرر على الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة ، قضت محكمة أمن الدولة العليا بحبس عدد من المتهمين فيها ، ولكنهم تمكنوا من الهرب ، تاركين الجماهير العريضة فى حالة غيظ ودهشة مما يحدث ، ومن حالة التسيب فى جهاز الأمن .. فقررت عام ١٩٨٦ توجيه استجوابى الرابع لأحمد رشدى وزير الداخلية ، حول هذه القضية ، وتحدثت فيها عن الفساد وأركانه ، ودور الأجهزة الرقابية فى ملاحقته .

قلت : إننى أشعر بأن الشعب كله يشاركنى هذا الاستجواب ، بعد أن أصبحت فضيحة هروب رؤوس الفساد حديث الناس فى أنحاء مصر ، ومحل استنكارهم التام .. فلا أحد يصدق أبداً فى مصر أو خارجها أن الفساد عندنا بلغ هذا الحد من النفوذ ، وأن مافيا الفساد تملك هذه القوة والسيطرة ، التى امتدت لتشمل البعض فى جهاز الأمن .. إن حلقات الفساد يراها الشعب فى كل مصر ، كأنها مسلسل تليفزيونى مثير لا تنتهى حلقاته .. خمس سنوات وإحدى العصابات تسرق مصر جهاراً نهاراً ، ويحتمى أفرادها بالمناصب العليا والنفوذ فى هذا البلد المنكوب باقتصاده المنهار .. الشعب كله يعانى معاناة شديدة فى حياته ، بينما حفنة قليلة من خربى الذمم يسرقون أكثر من ١٠٠٠ مليون جنيه من عرق الشعب المسكين ،

ويستمرون في مواقعهم سنوات ، ينهبون ويسرقون .. ويحصلون على حوافز ومكافآت على مجهوداتهم العظيمة فى خدمة البلاد ؟!

وأضفت فى استجوابى : يوجد فى مصر ١٣ جهازاً رقابيا تُنفق عليها الملايين من أموال الشعب .. وهذه الأجهزة تعمل وتقدم تقاريرها ، وللأسف فإن معظم هذه التقارير يبقى حبيس الأدراج فى مكاتب كبار المسئولين ، الذين يتسترون على ما فى هذه التقارير من وقائع انحراف وفساد .. وما يظهر من هذه التقارير إلى النور ، يكشف بشاعة الفساد والتسيب والنهب الذي يتم بانتظام للشعب المصرى .. ومن بين هذه التقارير التى ترى النور ، تقرير سرى لجهاز الرقابة الإدارية ، مكون من عشر صفحات كاملة ، أضعه أمام المجلس لكى لا تقول الحكومة إنها لم تكن تعلم بما يحدث خلال السنوات الماضية .. يؤكد التقرير الخطير أن التلاعب فى قضايا النقد يتم على أعلى مستوى ، وأنه يضر جداً بالاقتصاد القومى والمال العام .. ويسجل التقرير التلاعب فى ٢٩٥ قضية عام ١٩٨١ .. وفى ٣٨٧ قضية عام ١٩٨٢ .. وفى ٥٥٤ قضية عام ١٩٨٣ .. وفى ٣٧٠ قضية عام ١٩٨٤ .. استحلفكم بالله نواب الشعب : لو أن مواطناً عادياً من الفقراء ارتكب قضية واحدة من هذه القضايا فى لحظة ضعف وحاجة ، أكانوا يتركونه يعبث ويمرح طوال هذه السنوات دون رادع أو حساب ؟!

وقلت : إن حجم القضايا التى تم التلاعب فيها خطير .. وترْك المفسدين المغتصبين للمال العام طوال هذه السنوات أخطر كثيراً .. كانوا يتلاعبون فى جميع العملات الحرة ، وفى قلب وزارة الاقتصاد .. حتى السبائك والمشغولات والعملات الذهبية والتذكارية النادرة والأحجار الكريمة لم يتركوها !.. والغريب أن مظاهر الثراء ظهرت عليهم فجأة ، وكانوا يسافرون إلى الخارج ، ويعودون بعد تهريب أموالهم ، ويتم استقبالهم فى صالة كبار الزوار بمطار القاهرة .

وقد نشرت صحيفة « الفاينتشيال تايمز » الدولية أسماء عدد من الشخصيات المصرية من الملياردريات والمليونيرات ، أصحاب الأرصدة السرية فى البنوك الأجنبية ، والتى بلغت جملتها ١٢٠ مليار دولار ؟! أى ما يعادل حجم ديون مصر ثلاث مرات .. كانوا يمارسون لعبة انهب واجرِ .. ويعيشون حياة « الأبهة والفخفخة » .. والشعب يعانى .. ونحن نتفرج .. والحكومة صامتة . وسبق أن قدمت الوثائق الخاصة بهذه المأساة فى جلسة سابقة للمجلس أثناء مناقشة الميزانية .. وقد أصبح الوزير محافظاً للبنك المركزى ، ومعه كشوف بأسماء وأرصدة

٢٥٠ ألف مليونير يعيشون فى مصر . . ٤/١ مليون مليونير فى بلد فقير . . فهل راجع أحد ثروات هؤلاء ، وسألهم عن مصادر ثرواتهم الفاحشة ؟! . . وهل تمت محاسبتهم ضريبياً ؟! أؤكد لكم أن الحكومة لا تملك لمعظمهم ملفات ضريبية أو حتى تعرف عناوينهم . . ولكنها تهتم فقط بتحصيل الضرائب من الفقراء والموظفين والضعفاء الذين لا سند لهم ولا سلطة ولا نفوذ . وتساءلت : ألم يأت الوقت الذى نحاول فيه التفاهم والتفاوض مع أصحاب الحسابات السرية الخارجية ؟ . . لماذا لا نقول لهم إن مصر ستنفجر من الفقر ، وأنهم سيخسرون أنفسهم وأولادهم فى هذا الانفجار ، ولن تنفعهم أموالهم فى الخارج . . فقد يعودون إلى رشدهم ويتعاونون مع الحكومة فى سداد ديون مصر . . ومعظمهم من الشخصيات المرموقة والمعروفة بنفوذها الواسع ، وكل أجهزة الرقابة تعرفهم ولهم ملفات وقضايا محفوظة . . لذلك أقترح التفاهم معهم ودياً ، بحيث نأخذ منهم نصف أو ثلث ثروتهم ونترك لهم الباقى ، دون أية مساءلة ، ليمارسوا نشاطهم بكل حرية قبل انفجار الفقراء والجوعى ، إذا أفلست مصر . ولابد أن ينتبهوا إلى أن السلطان والنفوذ الذى يعتمدون عليه ، معرض للاهتزاز بشدة ، إذا حدث هذا الانفجار . . وأقول لهم من فوق منبر مجلس الشعب إن يوم الحساب آت لا ريب فيه . . والثراء الفاحس لن يدوم .

وتوجهت بحديثى إلى نواب الشعب فى ختام الاستجواب الذى تم عام ١٩٨٦ ، قائلا : إن مسئوليتنا جميعاً متساوية أمام هذا الخراب ، وحساب الله لنا سيكون عسيراً . . سواءً كنا أغلبية أو معارضة . . صامتين أو صادقين مع انفسنا . . سيسألنا الله لماذا تركنا الفساد يعبث وجلسنا ننافق السلطة بصمتنا عنه تحت البرلمان . إن لصوص هذا العصر كونوا عصابات خطيرة تعبث بالمال العام . . وهم للأسف يتمتعون بالنفوذ والسلطان ، وحماية بعض المسئولين بالدولة . . فهل نتحرك كممثلين للشعب لإدراك الأمر قبل فوات الأوان ؟!

التلوث يهدد حياتنا

واستمرت رحلتى فى متابعة أوكار الفساد وعناصره فى كافة مجالات الحياة فى مصر . . واكتشفت نوعية جديدة من الفساد ، تعتمد على الإهمال واللامبالاة وتهدد الإنسان المصرى بالخطر الفادح فى صحته وحياته . . فقد أكدت تقارير العلماء وأجهزة الرقابة والبحث العلمى عالمياً ومحلياً ، ارتفاعاً هائلاً فى نسبة التلوث بمدن مصر ، خاصة العاصمة الضخمة قاهرة المعز لدين الله الفاطمى . . وأكدت التقارير

تغلغل كافة أنواع التلوث البيئى فى القاهرة والمدن الكبرى بمصر ، وكأنه لم يكفنا تلوث النفوس والضمائر والذمم لبعض كبار المسئولين فى بلادنا . وفى نفس الوقت غابت أى خطط علمية موضوعية لمواجهة أخطار التلوث . . فالقاهرة الممتدة بأحيائها السرطانية ـ التى تعد أبرز الأمثلة على فساد الحكومات وضعفها وقلة حيلتها ـ تعوم على بحر من المجارى والمياه الجوفية . . والنيل أصبح مخزناً للنفايات العادية والسامة ، ومصدراً رئيسياً للتلوث ، وهو الذى نشرب ماءه ، وتشرب معنا الأرض والحيوان والطير . . لذلك لم يكن عجباً أن تتلوث مياه الشرب وتصبح بطعم ولون ورائحة مختلفة تماماً عما قبل . . والاسكندرية عروس البحر المتوسط ، أصيبت أيضا بكارثة التلوث براً وبحراً . . والقرى تعانى بشدة من بحيرات المياه الجوفية التى تهدد بانهيار مبانيها ، والمستنقعات المتراكمة التى تصيب أهلها بأخطر الأمراض .

استغرق الاستجواب الذى قدمته فى عام ١٩٨٦ أيضاً أربع ساعات ، اتهمت فيه الحكومة بالفساد الإدارى والمسئولية عن أخطر مشكلاتنا الحيوية (التلوث) . . قلت : إن الحكومة الحالية هى الرابحة من حكومات الحزب الحاكم ، الذى يحكم مصر منذ ثمانى سنوات . . ورئيس الوزراء ووزير الصحة من قيادات الحزب الحاكم أيضاً . . وأنا اتهمهما بعدم تقديم خطة علمية واضحة لمواجهة التلوث الذى يهدد صحة الإنسان بشدة فى مختلف انحاء مصر . . ونحن الآن أمام غياب خطة قومية تواجه كارثة كبرى يتعرض لها الشعب . . وكان هذا اتهامى الأول للحكومة .

والاتهام الثانى ، يتمثل فى أن الحكومة ليس لديها جهاز فنى وإدارى وتكنولوجى يكون مسئولاً عن مواجهة التلوث والتصدى لأخطاره . . وحتى لا يوجد جهاز لقياس التلوث براً أو بحراً أو جواً . . فالحكومة تقاوم التلوث بالأبحاث والكتب والنشرات والمؤتمرات التى تعقد فى قاعات مكيفة ، هواؤها نقى ، والمياه فى زجاجات معدنية نظيفة . وهنا لابد أن نطالب بإضافة نص هام للدستور يختص بمسئولية الحكومة عن حماية البيئة من التلوث ، بحيث تصبح فى أولويات اهتماماتها . . إن الخيانة العظمى لشعب مصر ، هى التباطؤ فى مواجهة أخطار التلوث . . خاصة بعد أن أكدت تقارير الأمم المتحدة أن القاهرة أصبحت من أكثر مدن العالم تلوثاً . . ووجهت إنذاراً للحكومة بأنها ستعلن قريباً أن القاهرة مدينة موبوءة . . ونحن نطالب هنا بنظرة بيئية جديدة ، لنحمى القاهرة وسكانها من الدمار الذى ينتظرنا بسبب التلوث .

ووجهت عدة أسئلة للحكومة عما إذا كانت لديها خرائط حقيقية ودقيقة عن شبكة المجارى القديمة فى القاهرة . . وهل روعى فى مشروع المجارى الجديد حجم المياه الجوفية تحت القاهرة أم لا . . وما هى حقيقة التعديلات التى تمت فى المشروع ، مما يؤكد أنه لم يكن مدروساً بشكل جيد . . وأبديت شكى فى أن تستطيع الحكومة تقديم اجابات واضحة وشافية عن هذه الأسئلة .

وتساءلت عما حدث من أضرار ومصائب لنهر النيل . . وقلت : إن هناك ١٨٨ مصنعاً تلقى بنفاياتها فى النيل . . بالاضافة إلى ألاف الأطنان من نفايات العوامات والأندية والمبانى التى أقيمت على شاطئه ، إن خواص مياه النيل أصبحت مختلفة جداً عما كانت قبل ذلك . . وتركزت فيها عناصر ضارة بالصحة مثل الزنك والكالسيوم والرصاص والمغنسيوم . . والقرية المصرية التى مازالت من شدة تخلفها تعيش فى القرون الوسطى ، وتشرب مياهاً ملوثة بالمبيدات الحشرية والأسمدة . وتنتشر فيها البلهارسيا ومرض الفشل الكلوى . . وبدلاً من انفاق ملايين الجنيهات فى القضاء على البلهارسيا تركوها تنتشر وتفتك بالفلاحين ، وانفقوا المال فى محاولة يائسة للحد من الأمراض التى تسببها .

كما أننى اتهم الحكومة بمسئوليتها عن كارثة قومية أخرى تلتهم ثروتنا وتهدد أطفالنا وهى ظاهرة غزو الفئران لمصر . . وقد تحمسوا لها بعض الوقت ، ثم تجاهلوها بعد ذلك ، بعد أن فشلت حملة الحكومة للقضاء على الفئران . .

وما هذا الفساد الذى يلتهم الاسكندرية . . عاصمة مصر الثانية ، التى يقطنها أكثر من ٤ ملايين مواطن . . والحكومة تتركها نهباً للعبة الصرف فى البر أو البحر والتى مازالت قائمة ، رغم أن العلماء لهم رأى واضح فيها تم حسمه منذ فترة طويلة . . وأخيراً تركوا مخلفات الاسكندرية تذهب إلى بحيرة مريوط ، وهى بحيرة سمكية ، تلوثت وماتت أسماكها . . وأصبحت بفضل همة ونشاط حكومتنا ، مصدراً للسرطان فى مصر . . ورغم وجود ٤٠٠ بحث علمى عن التلوث فى الاسكندرية والحكومة لا تفكر فى تنفيذ توصيات أى منها . . وترتجل وتنفذ مشروعات عشوائية ، تؤكد مسئوليتها الكاملة عن هذه المشروعات العشوائية .

وتساءلت : لماذا لا يعين فورا أحد علماء مصر وزيراً للبيئة ؟ ويتم تشكيل مجلس قومى للبيئة ، تكون مسئوليته أمام نواب الشعب ، لمعالجة التلوث فى إطار خطة قومية مدروسة وبرنامج أمنى محدد . . ولن تستطيع وزارة الصحة مواجهة هذه

المشكلة بمفردها . . فقد فشلت فى القضاء على البعوض المتراكم فوق بحيرة السد العالى ، ويهدد بانتشار الملاريا بشكل وبائى فى محافظتى قنا وأسوان . . كما عجزت عن مواجهة مرض الربو الشعبى ، الذى انتشر فى مصر بشكل خطير ، ويهدد القفص الصدرى بالتليف . . وكذلك السل ، الذى ترتفع نسبته بسبب تلوث الهواء . . كما أن ٤٠٪ من المواطنين يتعرضون للتحجر الرئوى ، مما دعا المؤتمر الثانى لأمراض الدرن ، بضرورة التطعيم الإجبارى ضد الدرن فى مصر لكل المواليد ، ومتابعة التطعيم فى مختلف المراحل . . خاصة أهالى الاسكندرية ، الذين بلغت نسبة الاصابة بينهم حوالى ٦٠٪ فى منطقة غرب ، بسبب التلوث الناتج عن غبار المصانع المنتشرة فى هذه المنطقة .

كما تحدثت فى الاستجواب باستفاضة عن أمراض الحمى المنتشرة بسبب التلوث ومنها الحمى الشوكية والمالطية . . وسألت وزير الصحة عن أجهزة الطب الوقائى ودورها فى مواجهة كافة مسببات المرض ، للوقاية منه قبل الإصابة به . . ودورها فى التوعية الصحية فى الأحياء الشعبية الفقيرة ! ولماذا لم تضع الحكومة خطة علمية للتخلص من تلال القمامة بهذه الأحياء والاستفادة بها ؟ وأين هو دور وزارة الصحة فى مواجهة الأمراض المنتشرة بالقرى نتيجة الجهل وعدم الوعى ؟ ومتى تتحرك لأداء دورها تجاه المواطن المصرى المريض دائما ، والذى يطالبونه بالانتاج ؟! فكيف تتحقق هذه المعادلة المستحيلة ؟!!

وأثناء تقديمى الاستجواب . . كانت كارثة تشرنوبيل قد وقعت ، وتزايد الحديث فى العالم كله عن مخاطر المفاعلات النووية ، التى أصابت العالم كله برعب وفزع أسموه « الرعب النووى » . . وتحدثت فى استجواب التلوث مذكِّراً المجلس بما قلته فى استجوابى عن المفاعلات النووية عام ١٩٨٤ ، وأعلنت تمسكى بكل ما قلته آنذاك . . ودحضت بالأدلة إدعاء الحكومة ـ الذى تجدد عام ١٩٨٦ ـ بأن المفاعلات النووية التى تنوى مصر استخدامها من النوع الآمن ، وليست مثل مفاعل تشرنوبيل الروسى .

أنهيت استجوابى . . وشعرت بارتياح وراحة ضمير ، لأننى حاكمت المسئول الأول عن صحة أبناء مصر . وحذرت من كارثة التلوث . . ولكننى وللأسف الشديد صدمت . . ولا أعرف كم كان عدد الصدمات ، التى تلقيتها من مجلس الشعب الموقر . . فقد انتهى الاستجواب واستمع المجلس إلى كلامى كالعادة . . البعض تحمس . . والأغلبية صمتت . . بل وتضايقت من إطالتى فى الحديث عن مشكلة من

أخطر المشاكل التى تهم الإنسان المصرى وعملية التنمية فى الحاضر والمستقبل !! وكالعادة أيضا . . وبناءً على اقتراح من أكثر من عشرين عضواً من حزب « الأغلبية الحاكم » . . تقرر الانتقال إلى جدول الأعمال !! لينتهى الاستجواب الخامس كما انتهت الاستجوابات الأربعة السابقة عليه !! وليترك المجلس الحكومة لتحدد بمزاجها الخاص وجهة نظرها من الاستجواب ! وما ورد فيه من وقائع وحقائق واتهامات !! ثم تقرر أيضا ما إذا كانت هناك نية للإصلاح أم لا !! والدليل على ذلك أن بعض الاستجوابات التى أثمرت نتائج إيجابية كانت من صنع الحكومة أو القيادة السياسية ، وناتجة عن اقتناع بجدية وأهمية الاستجواب . . هكذا استجابت الحكومة فى استجواب زكريا توفيق عبدالفتاح وزير التموين والتجارة الداخلية عام ١٩٧٧ . . وهكذا استجاب الرئيس مبارك ، عندما أمر بوقف مشروع المفاعلات النووية ، بعد أن اقتنع بتأثيره الخطير والمدمر على مصر وشعبها .

أما مجلس الشعب . . فإن الحقيقة والواقع يؤكدان أنه لم يتحرك إزاء أى قضية أثرتها فى استجواباتى . . ولم يكلف أعضاؤه أنفسهم مشقة تشكيل لجنة تقصى حقائق حول ما أثرته فى هذه الاستجوابات التى هزت الحكومة والنظام . . وكان كل ما فعله المجلس . . هو الانتقال مشكوراً إلى جدول الأعمال ، بناءً على رغبة أعضاء الحزب الحاكم . . حزب الأغلبية . ويتحول الاستجواب إلى مجرد ساعات من الكلام الذى وقفت أردده دون أن يهتم أى من أعضاء المجلس بما قد يحمله هذا الكلام من مصلحة لمصر وشعبها ، الذى ينتظر من المجلس واعضائه الكثير . .

الزراعة والأمن الغذائى

كان استجوابى السادس عام ١٩٨٧ للدكتور يوسف والى وزير الزراعة ، من أخطر الاستجوابات البرلمانية التى قدمتها فى حياتى كنائب عن الشعب . . وكان يمثل خطوة تصاعدية فى قوة استجواباتى وخطورتها ، وارتباطها بالقضايا والمشكلات التى تهم الشعب المصرى كله ، بجميع طوائفه وفئاته ، والتى وصلت إلى قمتها وذروتها باستجواب الفساد .

كان أخطر مافى الاستجواب ، أنه لأمين عام الحزب الحاكم ، الذى يدين له نواب حزب الأغلبية فى المجلس بالولاء والطاعة . . لذلك توقعت مهمة شاقة ، فى استجواب ملىء بالاتهامات الموجهة للمسئول الأول فعلياً عن الحزب الحاكم وعن السياسة الزراعية والغذائية لمصر .

بدأ الاستجواب بالحديث عن هدية القمح السعودى لمصر ، والتى تم تقديمها من زكاة الزروع .. كما تم إدراج شعب مصر فى قائمة المستحقين للحوم الأضاحى .. وقلت : إننى أعتبر ذلك صفعة قاسية وعنيفة لاستراتيجية الأمن الغذائى والزراعة فى مصر ، هزت الضمير الوطنى كله .. وأقلقت كل مواطن شريف على أرض مصر .. بعد أن باتت مصر معرضة لحصار اقتصادى وغذائى فى أى وقت ، مما يضعف من فرص استقلال إرادتنا وقرارنا السياسى . إن سياسة الأمن الزراعى والغذائى التى يديرها الدكتور يوسف والى طيلة خمس سنوات قضاها فى منصبه ، وضعت مصر على حافة الهاوية .. الفجوة الغذائية تتسع يوماً بعد يوم .. والأسعار ترتفع ولاتتحملها قدرة الأغلبية المصرية .. والاحصائيات والمؤشرات تنذر بالخطر ، وتهدد أمن وسلامة واستقرار مصر .. وتصريحات الوزير وبياناته يغلب عليها العنصر الدعائى ، وتبتعد تماماً عن الحقيقة والعلم والواقع .

اشتمل الاستجواب على تسع نقاط هى :

- سياسة مصر الزراعية .. التى سيؤدى استمرارها إلى تجويع شعب مصر .
- تخبط قرارات وتخطيط المسئول الأول عن الزراعة والأمن الغذائى على مدى خمس سنوات .
- تناقص المساحات المزروعة فى كل المحاصيل .. وانكماش الرقعة الزراعية .
- عدم صدق بيانات الوزارة .. التى لاتمثل الحقيقة فى أغلب الأحيان .
- تدهور التربة فى الوادى .. واستمرار عمليات تجريف الأرض الزراعية .
- الفشل التام فى برنامج استصلاح الأراضى .. والميكنة الزراعية .
- انهيار مزارع الدواجن .. وإبادة الثروة السمكية وعدم استغلالها .. سيطرة الفساد على إنتاج اللحوم .. مما أغرق الشعب فى لهيب الأسعار .
- كثرة الصفقات المريبة فى مجال الأمن الغذائى .. الذى تحول إلى عزبة يديرها بعض كبار المفسدين من أجل العمولات التى تقدر بالملايين .
- الاندفاع فى مغامرة الصوبات الزراعية .. رغم كل التحذيرات العلمية التى حاولت إبعادنا عن هذا الطريق .. بلا جدوى .. لننفق الملايين على الصوبات الزراعية بدون فائدة حقيقية .

قلت فى الاسجواب : إن صديقى منذ الصغر .. الدكتور يوسف والى يتولى مسئولية الزراعة والأمن الغذائى منذ عام ١٩٨١ .. كثرت خلالها السياسات

المتضاربة . . وانفقت المليارات من قوت الشعب دون جدوى . . أصبحنا نستورد غذاءنا بمعدل ١٠ ملايين دولار يومياً . . هذا لكى تأكل مصر . . مصر الزراعية ؟!! وسأعرض أمامكم الحقائق والوقائع لأؤدى الأمانة .

كان أول تصريح للدكتور يوسف والى منذ توليه منصبه أنه يتحمل مسئولية «سد الفجوة الغذائية» . . وسيحقق الاكتفاء الذاتى من الحبوب . . محدداً القمح بصفة خاصة . . واليوم بعد مرور خمس سنوات . . ماذا حدث ؟

الفجوة فى الغذاء اتسعت وتضخمت . . صادراتنا الزراعية تنكمش ، ووارداتنا تزداد بمعدلات رهيبة . . وكافة تقارير الأجهزة الرقابية والاحصائية واللجان البرلمانية تؤكد أننا أصبحنا على حافة الهاوية الغذائية . . وأشير هنا إلى بعض الأرقام التى تؤكد أننا نمر بأيام عجاف ، نتيجة سياسة زراعية فاشلة ، وضعها وخططها ونفذها الدكتور يوسف والى . .

تصريحات الوزير المسئول تؤكد زيادة إنتاج القطاع الزراعى . . فى الوقت الذى تعانى فيه الشركات الزراعية من عجز وخسائر بسبب سوء الإدارة !

التقارير والأرقام التى أشير إليها تؤكد تراجع انتاج القطن من ٩ ملايين قنطار عام ١٩٨١ إلى ٨ ملايين عام ١٩٨٧ . . الأرز من ٢ مليون طن إلى ١,٥ مليون طن . . الذرة من ٤,٧ إلى ٤,٢ مليون أردب . . الفول من ٣٤٥ إلى ٢٩٢ ألف أردب . . العدس من ٥٩ إلى ٥٧ ألف أردب . . الثوم من ١٦٦ إلى ١١٣ ألف طن . . السمسم من ١١٥ إلى ٨٢ ألف أردب . . البرسيم من ٣٢٥,٥ إلى ٣١١ ألف طن . . والكتان من ١٦٦ إلى ١٠٤ آلاف طن ؟!!

أى أن كل المحاصيل الزراعية تدهور إنتاجها خلال فترة تولى الدكتور والى المسئولية . . وكان طبيعياً أن يسرى نقص الإنتاج على التصدير ، ليؤدى إلى نقص كبير فيه ، بسبب زيادة الاستهلاك المحلى أيضاً . . وهكذا خسر الاقتصاد المصرى كثيراً من العملات الصعبة التى يحتاجها لدعمه .

كما أدى انخفاض إنتاج القطن إلى انخفاض مماثل فى حجم إنتاج الملابس القطنية ، وخيوط الغزل اللازمة للمصانع ، وزيت الطعام الذى يُستخرج من بذور القطن ، وكذلك العلف المستخرج منها .

قلت : إن ذلك كان نتيجة طبيعية للقرارات المتضاربة غير المدروسة على مدار

خمس سنوات . . كما تعرضت البلاد لأزمات متلاحقة لم تشهدها قبل ذلك . . أزمة التقاوى . . وفى العديد من المحاصيل الزراعية . . وإذا مااستعرضنا الرسم البيانى للصادرات والواردات ، نجد أن المحاصيل الزراعية كانت تمثل ٩٣٪ من جملة الصادرات المصرية . . وأصبحت الآن تمثل ١١٪ منها فقط ؟!! . . بينما تجاوزت الواردات الزراعية والنباتية والحيوانية أكثر من ٣ مليارات جنيه ، يمثل خطورة كبرى على الاقتصاد المصرى . . إننا نستورد ٦ ملايين طن قمح و٦٠٠ ألف طن زيت . . و٢ مليون طن سكر و٢ مليون أردب ذرة و١٣٥ ألف طن ألبان . .

واستعرضت أزمات . . الثوم والبصل والأرز الريهو الذى أصيب بلفحة عام ١٩٨٤ وكانت كارثة ، بسبب عدم ملاءمة المحصول للظروف الجوية والبيئية لمصر . . أزمة الكمثرى . . أزمة الفراولة .

وقلت : إن الفراولة وحدها لها قصة مثيرة . . فقد أعلن الدكتور والى أنه سيقوم بتصدير إنتاج ٢٥ ألف فدان فراولة ، ونستخدم عائداتها لتغطية وارداتنا من القمح بالكامل . ولم يدرس وزير الزراعة اقتراحه جيداً . . وتمت التجربة ومنيَت بالفشل الذريع . . وكل مااستطاع أن يصدره ٣٦ ألف طن قيمتها ٥٠ ألف طن من القمح . . ونحن نستورد ٦ ملايين طن منه ؟!! . . وقد أكد الجهاز المركزى للمحاسبات بدقته المعهودة أنه تم تصدير ٣ آلاف طن عام ١٩٨٢ و ٢٤ طناً فقط عام ١٩٨٤ و٣٥ طناً عام ١٩٨٥ . . وأخطأ الدكتور والى فى وضع ثلاثة أصفار فقط بجانب الرقم الصحيح للتصدير !

كذلك أزمة البطاطس . . وجاء اليوم الذى ترفض فيه الدول الأوروبية استقبال البطاطس المصرية المصدرة إليها بسبب قلة جودتها ورداءتها . .

وأزمة الألبان . . مصر التى لم تكن تستورد ألباناً أبداً . . تستورد اللبن البودرة الآن . . بعد أن وصل سعر كيلو اللبن إلى ١٢٥ قرشا ، عام ١٩٨٧ .

ومازال الدكتور والى أيها النواب يدلى بتصريحاته ووعوده الوردية . . وأخطرها تلك المغامرة التى أعلن عنها تحت قبة البرلمان وكلفت شعب مصر ٤ مليارات جنيه ، ولم يستمع للأصوات العلمية المعارضة للصوب . . وقال عنها إنها المخرج الوحيد لمصر من الأزمة الغذائية . . واليوم أسأل الدكتور والى باسم الشعب الذى دفع ثمن مغامرته ، هل تحققت وعودك بإصلاح السياسة الزراعية ، أم أنها كلها مغامرات تتطلب خمس سنوات أخرى لكى تحقق مزيداً من الفشل والانهيار؟!

ثم عاد الدكتور والى ليبشرنا بأنه حقق اكتفاء ذاتياً فى الموز .. ترك القمح وحقق الاكتفاء الذاتى فى الموز ؟!! .. ولربما ينتج الشعب المسكين أرغفة الخبز من الموز .. هذا كلام مثير للسخرية والشفقة ياسادة ، على المسئولين عن الزراعة بمصر ، وعلى الشعب المصرى أيضاً .

إننى أرى ضرورة عقد مؤتمر قومى للزراعة يحضره كل علماء البلاد من الخبراء الزراعيين باتجاهاتهم المختلفة ومن كل الأحزاب ، لمراجعة هذه السياسة قبل فوات الأوان ، وقبل أن تجوع مصر .. أيها السادة النواب .. السياسة الزراعية تحتاج إلى إصلاح سريع وفورى .. لأنها المتهمة بأزمة الغذاء فى مصر وارتفاع أسعار المواد الغذائية .

وقلت : إننى أتهم وزير الزراعة بأن سياسته قامت لخدمة مصالح طبقة من الشعب تسعى للكسب السريع من الأزمات الغذائية ، وهى جزء من مافيا الفساد فى مصر .. سياسة تقوم لصالح الطبقة الطفيلية الفاسدة التى تعمل فى سوق الاستيراد ، وتثرى من أزمات الشعب ، عن طريق العمولات التى يحصلون عليها فى الخارج ، وتوضع فى حساباتهم السرية فى البنوك الأجنبية .. وحصيلة الصناديق الزراعية تنفق على الدعاية الخاصة بالدكتور والى وتصريحاته الإعلامية الدعائية .. وهى للأسف لاتخضع لإشراف الجهاز المركزى للمحاسبات .. لذلك أطالب بلجنة تحقيق برلمانية تمثل فيها الأغلبية والمعارضة لبحث هذا الأمر .. ومراقبة الهدايا والمنح التى تعطيها وزارة الزراعة لكبار المسئولين من إنتاج مصر الزراعى .

ونأتى للأرض الزراعية التى تلتهمها المبانى الحمراء والأعمدة الخرسانية الضخمة .. والدكتور والى يعلن قبل الانتخابات التصالح مع مرتكبى هذه الجريمة ، مقابل بعض الرسوم الرمزية .. يتصالح مع من يقتلون الأرض الزراعية الذين يهددون شعباً كاملاً بالجوع .. وهنا أصرخ من منصة مجلس الشعب : «أوقفوا هذا النزيف فوراً .. وحافظوا على الأراضى الزراعية ، قبل أن تنتهى تماماً خصوبة أرض مصر » .

ونعود من جديد لأزمة الدواجن واللحوم الحمراء .. وأستطيع القول أن اللحم يتعرض لأزمة خطيرة تهدد بنقص حاد فى البروتين الحيوانى الهام لحياة المواطن .. والأمور تسير فى هذا المجال بعشوائية .. وبدون تخطيط أو رقابة أو تنسيق .. وقد تركوا الباب مفتوحاً على مصراعيه للفاسدين والمفسدين والساعين إلى الربح

السريع .. تمكن هؤلاء بواسطة الوزارة ، من الحصول على حصص من العلف يقومون ببيعها فى السوق السوداء .. وهنا أتوقف أمام قضية كبرى هامة .. فهناك تحقيق أجرته الرقابة الادارية حول صفقة مريبة من الأبقار .. لم تمر بالحجر الصحى .. هذه الأبقار يإسادة كانت حاملة لميكروب «البروسيللا» ، ومحظور استيرادها طبقاً للقرار ٥٤ لسنة ١٩٨٣ .. وقد تمت هذه الصفقة تحت سمع وبصر المسئولين بوزارة الزراعة ، قامت باستيرادها شركة أجنبية اسمها «مالطى تريد» .. يعمل أحد كبار المسئولين بوزارة الزراعة مستشاراً لها .. وبالتعاون مع مسئول كبير آخر شغل منصب رئيس الوزراء يوما ما ، تمكن من فتح موافقات استيرادية لهذه الشركة ، مكنتها من احتكار سوق اللحوم تقريبا .. والأخطر فى هذه القضية أن الصفقة تسببت فى إدخال مرض البروسيللا إلى مصر .. والدكتور والى يعلم أنه يؤدى إلى إجهاض الماشية والأغنام ، مما يهدد بتدمير الثروة الحيوانية فى مصر .. المرض ينتشر الآن بسرعة كبيرة .. وأطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بخصوص هذه الصفقة ، لتحديد المسئول عن استيرادها ، وتوضيح مدى الأضرار التى لحقت باقتصاد مصر وثروتها الحيوانية . وإننى أحذر من هنا من بيع ألبان هذه الأبقار بسبب خطورته البالغة .

وأنتقل إلى نقطة أخرى هامة .. وهى إهمال الحكومة للجاموسة المصرية ، التى تخدم الأرض الزراعية منذ الفراعنة حتى اليوم - تهملها الحكومة وتتوسع فى استيراد كافة أنواع الأبقار الأخرى بعمولاتها الضخمة .. نحن لانمانع فى الاستيراد .. ولكن لابد أن يقوم الحجر الصحى والرقابة البيطرية بواجبهما .

وإذا تحدثنا عن أزمة مزارع الدواجن .. فإننا نناقش محنة كبرى تسببت فيها سياسة الدكتور والى العشوائية ، وترتبط بالفساد الموجود فى مصر ، والتى تقف وراءه مافيا عمولات.الاستيراد .. فقد صرحت الحكومة بإنشاء مزارع دواجن تكلفت ٦ مليارات جنيه ، شارك فيها صغار وكبار المستثمرين الجادين فى مصر . وأصبح إنتاج هذه المزارع يحقق الاكتفاء الذاتى لمصر من البيض والدواجن .. وبدأ الانهيار والفشل يصيب هذه المشروعات الناجحة عندما أرادوا لها الفشل .. وأدى تعصب الحكومة فى رفض استيراد الذرة الصفراء إلى توقف أكثر من ٢٠ ألف مزرعة عن الإنتاج .. لا أريد أن أقول توقفوا ولكن أفلسوا تماماً .. وبدأت مرة أخرى عمليات استيراد البيض والدواجن المجمدة .. بعد أن قضينا على صناعة وطنية ناهضة تكلفت ٦ مليارات جنيه ، والتهبت الأسعار .. لصالح مَنْ ؟ .. لصالح مافيا عمولات

الاستيراد وحدهم .. وليس أحداً غيرهم .

وإذا كان الأمر سيئاً هكذا بالنسبة للدواجن واللحوم .. فإن الأمر أسوأ بكثير بالنسبة للأسماك .. الدكتور والى يقوم بتجفيف البحيرات الطبيعية التى خلقها الله بأسماكها الطبيعية .. ويشجع إنشاء المزارع السمكية ؟! .. ثم يقوم باستيراد الأسماك من الخارج ، رغم سواحلنا الممتدة على البحرين الأبيض والأحمر التى تمتد لآلاف الكيلومترات .. ونهر النيل العظيم بخيراته الوفيرة ، وبدلاً من أن تصبح الثروة السمكية هى المخرج الوحيد من مأزق نقص البروتين أضيفت هى الأخرى إلى العديد من الأزمات التى سببتها سياسة وزيرنا الزراعى الهمام .. الذى أنهى مقولة المصريين القدماء «بأن البلد الذى يمر به بحر لايعانى الفقر أبداً» .

وتوسعت فى مناقشة مصادرنا المائية التى يمكن أن تعطينا ثروة سمكية هائلة .. وطالبت بوقف تجفيف البحيرات ، التى كانت تمثل كنزاً لنا ، ولكن د . والى قتلها عمداً مع سبق الإصرار والترصد ؟!

كما انتقدت سياسة استصلاح الأراضى .. وطالبت بالتوسع بجدية فى غزو الصحراء لإنقاذ شعب مصر من الهلاك .. كما طالبت بتركيب محصولى جديد .. وإعادة النظر فى سياسة الميكنة الزراعية فى مصر .. وإعادة استخدامها بطريقة صحيحة ، بعد أن امتلأت مصر بالمعدات التى أصابها الصدأ والتلف ، وأصبحت تمثل عبئاً على الاقتصاد القومى .

ومضيت فى استجوابى أناقش كل جوانب القصور فى السياسة الزراعية .. تناولت القصور التام فى سياسة تسميد المزروعات واستخدام الأسمدة .. وأكدت أن الدكتور والى عقَّم الأرض بمبيد حشرى اسمه «بروميد ميثيل» .. وهو مبيد سام ومحرم استخدامه دولياً .. وقلت : إنها نقطة خطيرة جداً أريد رداً تفصيليا عليها .. لأنها جريمة لاتغتفر لأى مسئول عنها .. كما أن استخدام المبيدات بصورة غير علمية ودون دراسة ، أدى إلى آثار وخيمة على البيئة الزراعية وحياة الإنسان المصرى .. كل ذلك من أجل لوبى جديد ، هو لوبى المبيدات الحشرية وهو أحد أجزاء المافيا الموجودة فى مصر .

كما تناولت قضية استيراد مصر للقطن الشعر من الخارج ، رغم التحذيرات العلمية بأنه يتسبب فى تسرب الآفات الحشرية والمرضية والبكتريا والفطريات .. ونسى الدكتور والى أن الدورة القرنفلية وصلت إلى مصر فى بالة قطن هندى

استوردت عام ١٩١٠ . . ومنذ ذلك التاريخ ، ومصر تنفق الملايين لمقاومة دودة القطن دون جدوى . . فكيف نستورد العديد من الآفات الأخرى ؟!

وركزت فى استجوابى ـ الذى دام ساعات طويلة ـ على سياسة التسعير الإجبارى للمحاصيل . . وقلت : إن الحكومة تنهب الفلاحين فى ثمن الحاصلات الزراعية . . وهناك فرق كبير بين السعر الذى يورد به الفلاح محاصيله للحكومة مجبراً ، والأسعار العالمية . .

وقلت للدكتور فى ختام استجوابى : خمس سنوات وأنت على قمة المسئولية . . الا تكفيك هذه الاجراس التى تنذر بالخطر الجسيم ، لكى تتراجع عن سياساتك الخاطئة ؟!! إلى أين أنت سائر بنا وبأجيالنا القادمة ، بعد أن تسولنا القمح من بلد قال عنها القرآن الكريم «وادى غير ذى زرع» ؟! كيف يصل بنا الحال إلى استيراد خمسة أرغفة من كل ستة يأكلها المواطن المصرى . لقد سبق أن نصحناك عدة نصائح منذ سنوات . . ولكنك لم تدرسها ولم تسمعها . . (وذكرت ٧ نصائح فى هذا المجال خاصة بإصلاح السياسة الزراعية) .

وقلت فى ختام كلامى : اليوم أنصحك آخر نصيحة يجب أن تسمعها بعد كل هذا التخبط وهذا الفشل . . لابد أن تترك موقع وزير الزراعة ، لإحدى الخبرات المتمرسة المتفرغة ، وغير المشغولة بالعمل السياسى ومشاكله العديدة . . خبرة فنية ذات كفاءة عالية لأن مصر تحتاج إلى العلم . . فلتترك هذا المنصب . . وتكتفى بمنصب أمين الحزب الوطنى الحاكم .

إلى هنا انتهى استجوابى . . ولم انتظر خيراً كثيراً من المجلس ونوابه من حزب الأغلبية الذى يحكمه الدكتور والى . . ولكننى شعرت أيضاً أننى أديت مهمتى وأرضيت ضميرى . . وعدت للجلوس وسط مقاعد النواب .

ووقف الدكتور والى ليرد على الاستجواب . . وسط تصفيق وهتاف النواب أعضاء الحزب الحاكم . . الذى وضعوا كل همهم فى تأكيد الولاء لأمين عام الحزب ، وصاحب الحق فى ترشيحات الحزب للانتخابات القادمة ، وإنهاء عضوية المغضوب عليهم . . وكأننى لم أقل شيئاً . . ويبدأ وزير الزراعة فى الرد على وقائع الاستجواب المدعمة بالأرقام من خلال كلمات وجمل إنشائية طويلة . . إلى أن اختتم استجوابه الاستعراضى بجملة استحق عليها التصفيق الحاد والمتواصل والممزوج بالضحكات العالية . . حيث قال : إن أخى وصديقى علوى حافظ قد بذل جهداً كبيراً

فى هذا الاستجواب أشكره عليه .. ولكننى أذكره أنه ليس صاحب حيازة ولم يستصلح أرضاً .. وليس فلاحاً .. لذلك لم يكن من حقه أن يحاسب وزير الزراعة .. وصفق النواب وضحكوا ؟!!

أغضبنى جداً هذا المفهوم الساذج عن دور النائب فى مواجهة مشاكل بلاده .. ولكنى تداركت غضبى وكتمت ضيقى ، لأن هذه الجملة زادتنى شرف الدفاع عن أرض مصر الزراعية وثروتها الغذائية ، والتى لم يتحرك أى من الـ ٥٠٪ الذين ينتمون للعمال والفلاحين ليقوموا بهذا الدور .. هذا إذا افترضنا أنهم فعلاً يفهمون شيئاً فى الزراعة وأصولها العلمية الصحيحة .

واضطررت للتعقيب على رد الدكتور والى .. قلت له : مهلاً يادكتور .. لقد نجحت فى استجوابى أن أجبرك على الاعتراف بما نعانيه من أزمات غذائية ، حاولت بأسلوبك الإنشائى الجميل أن توهمنا أنها على وشك الحل والانفراج .. ولقد فتحت لى الباب ـ بكلمتك هذه ـ لكى أعطيك درساً فى الزراعة لم تتعلمه بعد .. فلديك العديد من الامكانيات لم تستغلها بعد لزراعة القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتى منه .. لديك الساحل الشمالى بمتوسط أمطاره التى تصل إلى ١٥٠مم .. وتستطيع فيه زراعة صنف من القمح يتحمل الملوحة ، ويعطى إنتاجاً جيداً .. ولديك ١٣ مليار متر مكعب تضيع من مياه النيل ، ولا تعرف كيفية استغلال جزء منها لزراعة القمح .. ولديك مخزون هائل من المياه الجوفية فى الصحراء الغربية والواحات يمكنها زراعة مئات الآلاف من الأفدنة بالقمح أيضاً وهناك العديد والعديد من الأماكن فى مختلف أنحاء مصر تستطيع زراعتها بالقمح .. وأنت يادكتور لم تقدم فى خطبتك الرائعة أى دليل علمى يثبت خطأ الاتهامات التى وجهتها إليك .. ولكنها كانت خطبة مفوهة للتصفيق والهتاف .. ونصيحتى الأخيرة لك أن تستند إلى العلم والمشورة ، وهما مطلوبان فى الزراعة بشدة .. وحينئذ تستطيع تقديم الغذاء لمصر والعرب جميعاً . وكل ماقلته لك لو أخذته بعين الاعتبار والاهتمام ، وخلعت النظارة الحزبية والتهريج السياسى ، ووضعت بدلاً منها النظارة العلمية السليمة ، تستطيع فى ذلك الوقت أن تصل إلى النتيجة التى تهم شعب مصر .

وهنا .. أحدث نواب الأغلبية ضجة .. وأخذوا يرددون الهتافات ليوسف والى .. وأعلن رئيس المجلس الموقر كالعادة ، أنه وردت إليه أربعة اقتراحات ، كلها تحمل طلباً واحداً ، وهو .. الانتقال إلى جدول الأعمال ؟!! .. مع تأييد

المجلس للسياسة الزراعية الجيدة جداً ، التى تنتهجها الحكومة ، ويقوم على تنفيذها الدكتور يوسف والى ؟!! . . تصفيق حاد .

.. وفشلت سياسة الأمن الاسكانى أيضاً !

كانت الحكومة التى قدمت لها استجواب يوسف والى عام ١٩٨٧ ، حكومة جديدة برئاسة د. عاطف صدقى . . وكان استجواب السياسة الزراعية والأمن الغذائى عنيفاً . . ولم يطل الأمر عليها كثيراً . . فقد عاجلتها باستجواب آخر ، لم يكن أقل سخونة وإثارة من سابقه . . كما ارتبط بقضية هامة جداً للمواطن المصرى ، بلغت معاناته معها الذروة فى فترة الثمانينات .

قلت فى عريضة الاستجواب إن حكومة الحزب الوطنى الجديدة تضم وزيراً تولى أمر الإسكان والتعمير منذ أكثر من عشر سنوات . . عايشنا خلالها مزيداً من التضخم لأزمة الإسكان ، التى تشعبت وتعمقت ، وأصبحت عبئاً ثقيلاً على آمال وطموحات الجماهير . . وأكدت السنوات فشل سياسات الإسكان فى مصر تماما ، وعبث مافيا الاستغلال والفساد بها بكل قوة ودون أى رادع ، حتى حُرم الشاب المصرى من حقه الطبيعى فى المأوى الذى يمثل أحد أهم ضروريات الاستقرار . . واكتشف الشعب أن سياسة الأمن الإسكانى ـ كزميلتها سياسة الأمن الغذائى ـ كانت مجرد شعارات بلا مضمون ، وسياسات لم تحقق أهدافها . . ومما يحتم ضرورة الاستجواب أن أزمة الإسكان باتت تهدد المجتمع كله ، وتشكل خطراً رهيباً على المواطن فى حاضره ومستقبله ، خاصة مع بقاء نفس المسئول عن السياسة الإسكانية الفاشلة طوال السنوات العشر الماضية ، وما سبقها منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن . وقد حددت سبعة عناصر يتناولها الاستجواب ، هى :

- التعمير الذى يتم فى مصر يفتقر لأبسط قواعد التخطيط العمرانى .
- الملايين تعيش بلا مأوى داخل الوطن .
- القاهرة . . أصبحت سرطاناً إسكانيا ملوثاً .
- الاسكندرية أصيبت بفوضى عشوائية فى التخطيط . . والقرية المصرية فى خطر . . والصحراء تسير إلى ضياع .
- الأحياء القديمة تنهار فوق رءوس أبنائها كل يوم . . والدولة تتحرك بعد فوات الأوان .

- الأراضى ومواد البناء فى قبضة مافيا الفساد .
- الجشع والاستغلال فى أزمة الإسكان باتا يزعجان كل الشرفاء فى مصر .

وبدأ الاستجواب الذى تم فى نوفمبر ١٩٨٧ .. وهو العام الذى اعتبرته الأمم المتحدة عام ايواء من لا مأوى لهم .. قلت : أخشى أن تنتهى الأيام القليلة الباقية من العام دون أن تنتبه الحكومة المصرية للإعلان العالمى بأنه عام إسكان من لا مأوى لهم .. فلم نسمع شيئاً من المسئولين فى هذا المجال سوى تصريح عجيب للمهندس حسب الله الكفراوى وزير الإسكان فى بورسعيد فى ٥ أكتوبر ١٩٨٧ .. حيث أكد أنه سيقضى نهائيا على مشكلة الإسكان خلال سنواته الخمس القادمة .. وأنه لن يبقى شخص واحد أو أسرة تعيش فى خيمة أو عشة .. وهذا كلام عظيم جداً .. فى نطاق مجرد الكلام الذى يحتاج إلى الكثير لتنفيذه .. لأن سكان العشش والقبور والأكشاك الصفيحية والكرتونية . هم أحق الناس بالإنقاذ والخروج من هذه الدائرة البشعة التى يفتقدون فيها أدنى مقومات الحياة الإنسانية الكريمة ، كما يفقدون أدنى إحساس بالأمان . فمن منا ـ يا نواب الشعب ـ يتحمل أن ينام هو وأسرته فى مقبرة أو عشة من صفيح .. فاذا كنا نستطيع قبول ذلك وتحمله ، فلنقبله على أبناء الشعب .. وقد قيل إن الرجل المسئول عن التعمير فى بلادنا له جهد كبير فى قطاع الإسكان والتعمير .. وهو جهد ملحوظ بلا شك .. ولكن فى أى اتجاه كانت جهود الوزير على امتداد عشر سنوات ؟ .. لقد أعطى بسخاء ـ للكثيرين ـ مساحات ضخمة من الأراضى الجديدة والشواطىء فى أجمل مواقع على خريطة مصر .. وكان التخطيط العلمى المدروس غائباً دائماً عنه .. ولا تفكير فى معايير عدالة التوزيع ، حتى اختلطت جميع المعايير .. يقول إنه أنشأ ١٨ مدينة .. وهى ثمانى مدن فقط .. وزعها بعشوائية ، بعيداً عن كل الأسس العلمية للتخطيط العمرانى .. وظهرت فى عهد الكفراوى طبقة تقبض على رقاب المساكين والفقراء من أبناء مصر ، الذين يبحثون عن المأوى الضرورى .. والتهبت أسعار المساكن ، حتى وصلت إلى ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٤٠٠ ألف جنيه .. كما انتشر الجشع والسوق السوداء والخلوات الفاحشة .. كما عانى آلاف الفقراء من نصب واحتيال التعاونيات ، التى أقامتها الدولة لمساعدة الكادحين ومتوسطى الدخل .. وهكذا أصبح المأوى سلعة تجارية باهظة الثمن والتكاليف ، تحقق ربحاً فاحشاً وفاجراً لقلة قليلة قادرة .. اغتصبت المال والنفوذ والأرض فى السنوات العشر الماضية ، على حساب الأغلبية صاحبة الحاجة الحقيقية للمسكن الحيوى .. ضاع الفقراء أصحاب الحاجة .. وسكن

الملايين منهم بكل أسف فى القبور ، تحت سمع وبصر الكفراوى . . ولكن الحكومة وأجهزتها صمتت طوال هذه السنوات ، ليفاجئنا الوزير يوم ٥ أكتوبر ، وقبل يوم من إعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة الرئاسة الثانية ، أنه سيقضى على المشكلة خلال السنوات الخمس القادمة .

المسكن - يا نواب الشعب - حق إلزامى لابد أن توفره الدولة للمواطن مثل التعليم ، وليس منحة تعطيها أو تمنعها عنه وقتما شاءت . . وإذا راجع الوزير الكفراوى خريطة المجتمع بدقة سيجد الفقراء المحرومين أغلبية . . سيجدهم محرومين من الحد الأدنى للمسكن الآدمى ، وهو ما يؤكد اختلال وفساد خطة التعمير والإسكان . . وحتى الآن لا توجد بيانات ومعلومات دقيقة عن حجم من هُم بلا مأوى فى مصر ، سوى بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى تعداد السكان عام ١٩٨٦ ، والتى تؤكد أنهم يقتربون من ٤ ملايين مواطن . . بخلاف من يعيشون فى معسكرات الإيواء ، التى لا تصلح « للحيوانات والبهائم » ؟! . . وإذا فكرنا فى إقامة حظائر للحيوانات على أسس علمية ، فلن تكون كمساكن الإيواء .

كما زاد بشكل ملحوظ معدل تساقط المنازل القديمة فى الأحياء الشعبية . . والأسباب يعرفها المهندس الكفراوى ، كما يعرفها طالب كلية الهندسة . . وتتلخص فى عدة أسباب منها ارتفاع منسوب المياه الجوفية إلى مستويات خطيرة . . ورغم ذلك لم تتحرك الدولة بأجهزتها العلمية والتنفيذية حتى اليوم ، لتحديد أبعاد الخطر من المياه الجوفية . . رغم وجود عدة مظاهر بسببها ، مثل تصدع قبة مسجد سيدنا الحسين . . وتلوث بحيرة عين الصيرة . . والأحياء الشعبية التى تكاد تغرق فى بحار المياه الجوفية . . وبيوت الدرب الأحمر العائمة خير مثال على ذلك . . ولكن الحكومة الميمونة لا تتحرك ؟!

أود أن أسأل المهندس الكفراوى : كم أسرة فى مصر تعيش فى حجرة واحدة ؟ . . وكم عدد الأفراد عموماً فى الحجرة الواحدة ؟ . . والمبانى العشوائية البشعة التى نمت وتوسعت بشكل عشوائى سرطانى تحت سمع وبصر الحكومة بلا أى تخطيط أو امداد بالمرافق الحيوية أو بنية أساسية . . هذه الأحياء تنعدم فيها الحياة الاجتماعية والصحية النظيفة ، وتمثل واحداً من أهم مظاهر الفساد فى حياتنا .

والقرية المصرية . . أثبتت الأبحاث والدراسات والتحاليل العلمية الدقيقة ، أن ٧٠٪ من بيوتها غير آدمية وتحتاج إلى إزالة . . فضلاً عن خطر المياه الجوفية ومياه

الصرف التى تهدد بكارثة انهيار معظم هذه القرى . . وهى كارثة يجب أن تواجه بتعبئة فورية لكل إمكانياتنا ، للعمل على مواجهتها بسرعة ، كما لو كنا نواجه زلزالاً أو كارثة طبيعية مفاجئة لنا .

وهنا أسمع سؤالاً من النواب المحترمين . . ماذا تفعل الحكومة لحل هذه المشكلة ؟!

لابد من إعلان التعبئة فوراً : تركيز كافة الامكانيات . . تسخير كل الجهود . . إعلان الاكتتاب من أفراد الشعب للمساهمة فى حل هذه الكارثة واستثمار أموالهم لصالح بلدهم مع عائد مناسب . . لابد أن تتحرك الحكومة بدلاً من ترك ١٠ ملايين مواطن يتعذبون ، ثم تدعى أن لديها تعميراً وإسكاناً وإنجازات . . وهذه المساكن التى تمثل الانجازات يحتاج ٤٠٪ منها إلى ترميم واصلاح شامل ، و ٣٠٪ منها إلى اصلاح جزئى . . وإذا وضعنا المعيار العلمى والصحى السليم ، سيتضح لنا أن نصف سكان مصر لا يسكنون فى مأوى صحى أو علمى . ولا أملك إلا التساؤل : أين التخطيط وأين الرؤية العلمية فى هذه الأزمة الخانقة ؟! . . وأى طبقة تخدمها استراتيچية الإسكان الحالية ، التى أنفق عليها المليارات من أموال الشعب ودافعى الضرائب ؟!

وفى انفعال شديد وجهت للوزير اتهاماً يكفله لى حقى الدستورى ، بأنه لا يقيم سياسة الإسكان والتعمير على أرض صلبة وواقع حى ملموس . . سياسة تتخلى تماماً عن الفقراء ، وتكتفى باطلاق الوعود والتصريحات الوردية بأن المشكلة على وشك الحل . . حتى لو كانت بعد خمس سنوات .

وتوجهت بسؤال هام للوزير : هل تعلم أن بعض أحياء العاصمة الكبرى ، تعيش بلا ماء حتى الآن ؟! وأن سعر برميل المياه فى بعض الأحياء الشعبية وصل إلى ٣ جنيهات فى قلب العاصمة ؟! وهل تعلم أن هناك أحياء أخرى لا يصلها الماء إلا نادراً ؟! وهل تعلم أيضاً أن مياه الصرف الصحى مازالت تملأ شوارع القاهرة رغم المشروع الضخم الذى يتكلف حوالى ٤ مليارات جنيه من أموال الشعب ؟!

إننى أطالب بالإعلان فوراً عن سياسة محددة وثابتة لإنقاذ الأحياء القديمة من الضياع . . هذه الأحياء ـ بالاضافة إلى المقابر ـ تسكنها الملايين التى تمثل غالبية الشعب المصرى . . وهم يتابعون كل مظاهر الفساد والاستفزاز من أبراج عالية وڤيللات واسعة بحدائق يرونها فى مسلسلات التليفزيون . . وغياب المأوى فى نظرى

هو البذرة الأولى للعنف والتطرف .. لأن الاحساس بعدم الأمان والاستقرار فى مسكن آمن وآدمى ، يدفع الإنسان إلى طرق أبواب غير شرعية دائما . فماذا تنتظرون من إنسان لا يجد مكاناً مريحاً ينام ويستريح فيه ؟!

الشعب تستفزه تصرفات الكبار والقادرين الذين لا يشبعون من الاستيلاء على الأراضى والشواطىء الجميلة ، ويعيشون الرفاهية التى يحلم بها الفقراء .. وسأودع أمانة المجلس وثيقة بالرقم والاسم والتاريخ والمكان ، لكل من مكَّنهم الوزير الكفراوى من الأراضى والقصور والفيللات .. ولابد من الاهتمام بأهالى الأحياء الشعبية ، بنفس درجة الاهتمام بالأحياء الراقية فى مصر والاسكندرية والمدن الكبرى . فالأطفال الأبرياء الذين يولدون فى هذه الأحياء المتخلفة جداً تنظيماً وخدمات ، تمتلىء نفوسهم وتتشبع شخصياتهم بالأفكار المتمردة الرافضة لكل ما يحدث ، وغالباً ما يصاب معظمهم بُعقد وأمراض نفسية مختلفة .. والعلاج يبدأ من وزير التعمير والاسكان بإصلاح خططه وتعديلها .. فالشعب يطالب بالقدوة التى تخطىء وتعترف بالخطأ .. القدوة التى تضرب المثل فى النزاهة والطهارة والرغبة فى الحفاظ على مصالح الشعب .

وأنتقل إلى مجال آخر أخطأت فيه سياسة الحكومة تماماً .. وهو مجال المدن الجديدة .. والتى أرى أنها أقيمت بعشوائية وأدت إلى إهدار المال العام .. والوقت والجهد اللذين بُذلا فى إنشائها .. والدليل على ذلك أنها حتى وقتنا الحالى - ١٩٨٧ - مازالت شبه خاوية لا يسكنها أحد !! وتتركز فى جزء صغير جداً من أرض مصر حول الوادى والدلتا ، مكدس بالسكان بشدة ويزيد من تعقيد الأزمة ولا يساهم فى حلها .

وهناك أيضاً جريمة التجريف البشعة .. وضرورة تشجيع بدائل الطوب الأحمر .. وأسأل الوزير : بماذا تفسر زيادة قمائن الطوب إلى ١٧٠٠ قمينة أثناء عامى حظر التجريف وتجريمه .. ومازالت الحكومة تعطى المازوت المدعم لهذه القمائن بسعر ٧٠ جنيهاً .. وصناعة الطوب الأحمر تهدد الأرض الزراعية بخطر فادح .. والمسئولية مشتركة هنا بين وزارتى الإسكان والزراعة وكلتيهما عضو فى الحكومة الميمونة .

السيد الوزير الكفراوى طيب القلب .. يطلق العديد من التصريحات الوردية عن الانجازات الضخمة .. وسوف أناقشه الآن فى بعض الأرقام التى وردت فى

بيانات الجهاز المركزى للإحصاء ، والكتيب الذى تم توزيعه مع جريدة الأهرام متضمناً الانجازات التى ذكرها رئيس الجمهورية فى خطابه الأخير أمام المجلس بعد أدائه اليمين الدستورية . . وقد وجدت اختلافاً واضحاً وملحوظاً بين الأرقام الموضحة فى الكتيب ، وبيانات الجهاز المركزى للإحصاء . . وسوف أتناول التناقض فى ثلاثة أرقام فقط ، حتى لا أضيع وقت مجلسكم الموقر . قال الرئيس فى خطابه نقلاً عن أجهزة الإسكان المسئولة . . إن هذا القطاع قام ببناء مليون و ١٠ آلاف وحدة سكنية منذ عام ٨٢ حتى عام ١٩٨٦ . . وأعتقد أن وزير الإسكان مسئول عن هذه الفترة . . وعند مطابقة هذه الأرقام بإحصاءات الجهاز نجد أنها غير صحيحة لأنه بجمع ما جاء بكتاب الجهاز المركزى للاحصاء عن عدد الشقق التى تم بناؤها فى هذه الفترة ، نجده ٥٩٥٤٦٠ وحدة تشمل الاسكان الاقتصادى والمتوسط والفاخر . . وبذلك نجد فرقاً بين الرقمين يصل إلى حوالى نصف مليون وحدة سكنية . . فقط ؟!!

النقطة الثانية . . قال عنها الرئيس فى خطابه : إننا قاربنا على الاكتفاء الذاتى بالنسبة لإنتاج الأسمنت ، لأنه ارتفع إلى ١٣ مليون طن ، بعد أن كان ٣ ملايين فقط . . كذلك الأمر بالنسبة لحديد التسليح الذى ارتفع إنتاجه من ٢٥٦ إلى ٢٩٤ ألف طن . . وورد بكتاب الجهاز المركزى للاحصاء أن إنتاج الأسمنت وصل إلى ٧ ملايين و٦١٢ ألف طن سنوياً ، وليس ١٣ مليوناً كما قال الرئيس (الذى استمد معلوماته من الوزير المسئول) وبفارق حوالى ٦ ملايين طن فقط لا غير ؟!! . . وبالنسبة لحديد التسليح يؤكد الكتاب هبوط الإنتاج فيه وليس صعوده حتى وصل إلى ٢٤١ ألف طن . . هذه الأرقام تمثل ألغازاً يجب توضيحها لنفهمها ويفهمها الشعب معنا . . ونعرف أيهما نصدق .

أخيراً . . بقى رقم واحد أود محاورتك بشأنه يا وزير الإسكان . . وهو رقم وجود مليون و ٨٠٠ ألف شقة خالية ومغلقة . . منها ٨٠٠ ألف بالقاهرة وحدها . . ومليون فى مختلف المحافظات . . إنه رقم مفزع ومخيف ، ويحتاج إلى استجواب مستقل . . وأتساءل من المسئول عن تجميد حوالى ٤٠ مليار جنيه تكلفتها هذه الوحدات ، وهو مبلغ يساوى حجم ديون مصر . . وفى الوقت نفسه يعانى الشباب من عدم وجود شقق يستطيع الاستقرار بها وتحصين نفسه بالزواج فيها . . أليس هناك حل لهذه المشكلة ؟! . . ولماذا لا يتم التفاوض مع طبقة الملاك الجدد الذين يكتنزون شققهم ويؤجرونها مفروشة ، ويفضلون عدم المساهمة فى حل أزمة الإسكان وعندى مثال بارز لسيدة زوجة وزير سابق تمتلك ٣٧ شقة فى القاهرة ، تؤجرها جميعها مفروشة .

إن ظاهرة تخزين الشقق بدأت واستفحلت فى الفترة التى توليت فيها المسئولية يا سيادة الوزير .. فهل هذا قدرك .. أم أنه فعلك ؟! وحتى لا تتهم المعارضة بكيل الاتهامات فقط ، دون المساعدة فى تقديم الحلول .. فإننى أقدم للوزير المسئول عن الإسكان عدة حلول قد تساعده على مواجهة هذه الأزمة وحلها .. وهى تتلخص فيما يلى :

- تدخل الدولة فوراً .. بفرض ضريبة تصاعدية عالية ، لمواجهة ظاهرة تخزين الشقق .. أو تعرض شراءها من أصحابها مقابل سندات مقبولة ذات عائد مجزٍ ، وتقوم بتأجيرها بعد دراسات جادة لأصحاب الحاجة إليها بواسطة شركات مساهمة متخصصة .

- إقامة شركة مساهمة يكتتب فيها الشعب بكل فئاته ، تقسم عليها كل الأراضى الفضاء التى تملكها الدولة ، وتوزع عليها كل المناطق الصالحة للحياة بالصحراء ، للبدء فى تعميرها واستثمارها وفق خطة علمية مدروسة .. تلغى جميع المزادات الوهمية لبيع الأراضى ، التى لا يربح منها الا السماسرة وتجار السوق السوداء والموظفون المرتشون .

- وقف سياسة تمليك الشقق .. التى أثبتت فشلها تماماً .. وهى السبب الحقيقى وراء جشع الملاك من مصاصى الدماء .. والعودة فوراً وبموافقة المجلس بعد دراسة متأنية للعلاقة بين المالك والمستأجر ، إلى شكل الايجار وليس التمليك .

- مراجعة نظام الشقق المفروشة ، بتوسيع دائرة الفندقة الشعبية مثل « البنسيونات » .. ومنح الشقق المفروشة لصالح شباب مصر وفقرائها .. لنحمى بلادنا من تجارة الرقيق والدعارة العلنية التى تمارس فى هذه الشقق المفروشة . كما نحميها من المؤامرات التى تدبر ضد الأمن والنظام فيها .

- تصعيد الضريبة على الأراضى الفضاء لمنع المضاربة فى أسعار الأراضى وتسعيرها فى كل منطقة أسوة بما حدث بالنسبة للعملة .. بأن يحدد سعر معين كل فترة ، ليمكن السيطرة على الأسعار ، وحماية الشعب من المضاربات التى تستنزفه لصالح كبار الأثرياء .

- إنشاء جهاز لترميم المنازل القديمة .. ودعم أصحاب المنازل القديمة التى اقترب عمرها الافتراضى على الانتهاء .. والعمل على إطالة عمر المنازل القديمة ..

ولتتولى ذلك هيئة نسميها هيئة تعمير الأحياء القديمة .

● تضاف مهمة جديدة لجهاز الكسب غير المشروع ، لمحاسبة من يديرون عشرات الشقق المفروشة ويثرون منها بصورة فاحشة جداً .

● مراجعة موقف القصور التى أُممت ، وعودة هذه القصور فوراً للشعب ، لنحل بها مشاكل التعليم والصحة . . ويوجد بالقاهرة والاسكندرية حوالى ٤١٧ قصراً يقطنها المحاسيب فقط فى مقابل إيجار رمزى بسيط . . وسوف أعطى للوزير الكفراوى عناوين وأسماء مستأجرى هذه القصور إذا كان لا يعرفها .

● مراجعة جادة وعاجلة لهيئة التعاونيات ، لأن بها مالاً عاماً هو مال دافعى الضرائب . . أنفق على الجمعيات لتبنى شققاً اقتصادية لمحدودى الدخل . . فإذا بها تبنى القصور والفيللات وتحقق ثراء كبيراً نتيجة لذلك . . ثم توجهت للتعمير فى مراقيا والمعمورة والفيروز . . ونسيت الأحياء الفقيرة وقاطنيها الذين ينتظرون التعاونيات ودورها . ولابد من استبعاد الجمعيات الوهمية ومحاسبة المسئولين عنها بل ومحاكمتهم ووضعهم فى القائمة السوداء .

● مراجعة موقف كل المنحرفين فى قطاع الإسكان ومحاسبتهم فوراً .

وانتهيت من استجوابى الطويل الذى انهكنى ـ كما حدث مع الاستجوابات السابقة عليه ـ وشعرت أيضاً بنفس أحاسيس الرضا والارتياح على أداء دورى . . وجلست أنتظر المهزلة البرلمانية التى تحدث بعد كل استجواب لى ، وأنا غير مبال بما سيحدث .

قام الكفراوى للرد على الاستجواب . . وقال إن الاستجواب صعب جداً . . والحمد لله أن الأخ علوى قال عن تصريحى إنه الأول والأخير . . وذلك يعنى أننى لا أحب التصريحات الكثيرة ، ولا أعلن عن شىء إلا إذا قررت البدء فى تنفيذه . . والعالم كله يعانى من مشكلة الإسكان . . ولكن ما أريد قوله هو أين كنا ؟ وكيف أصبحنا . . هناك انجازات كثيرة . . وأخذ الوزير يسرد إنجازاته بالأرقام من ورقة مكتوبة أمامه . . وبالطبع كان المجلس يصفق لكل إنجاز . . واستمر الكفراوى لمدة ساعة فى حديث إنشائى عام بعيد عن العلم والهندسة والأصول السليمة للرد على الاستجوابات . . وأخذ الوزير يحكى عن أسرته الفقيرة وكيف أنه أصبح وزيراً !! وأنه رجل صنايعى لا يفهم فى السياسة ؟! وتظاهر بالضعف والمسكنة أمام النواب ؟!! . . ولقى الرجل تصفيقاً حاداً وتأييداً رائعاً . . وكان حقاً استجواباً مضحكاً مبكياً .

اضطررت للتعقيب على المهندس الكفراوى أيضاً . . كما عقبت على زميله الدكتور يوسف والى . . قلت للوزير والنواب معه : إننا نعيش عصر العلم والتكنولوجيا وقد قصدت من الاستجواب المساءلة ودق أجراس الانذار فى الوقت المناسب . . وقد تأكدت من رد الوزير أنه كما قلت فى استجوابى « رجل طيب » . . اما عن الموضوع فتأكدت أيضاً أنه إما الوزير لم يسمعنى جيداً ، أو لم يفهمنى جيداً . . وأعتقد أنها الأخيرة . . وأؤكد له أن الخلاف بيننا هو فى نظرتنا إلى الخط السليم لتعمير مصر وحل أزمتها السكانية . . وهو نائب دمياطى قبل أن يكون وزيراً . . ونحن لا نتهمه فى ذمته أو شرفه ، ولكننى أختلف معه .

سيادة الوزير : أكدت تقارير المسح العلمى الجوى الشامل التى قامت به الأقمار الصناعية الأمريكية أخيرا فى مصر حقيقة مؤلمة جداً . . وهى أن مصر لا تزال بلداً صحراوياً . . وأن وادى النيل لا يمثل سوى جزء من ثلاثين جزءا على خريطة مصر . . وأنت يا وزير الإسكان والتعمير ركزت خططك داخل هذا الجزء الصغير جداً المكدس بالسكان . . بينما يقول التخطيط السليم ، بأن ينتشر التعمير فى الصحارى والأماكن الطبيعية التى توجد فيها ثروات مصر الحقيقية . . كان يجب اتخاذ هذا المسح العلمى الشامل لأرض مصر وثرواتها ، مرجعاً حقيقياً وأساسياً فى خطة التعمير . . فغزو الصحراء هو مسئوليتك أولا وأخيراً . . وكل ما فعلته أنك أقمت مدناً جديدة داخل ٣٠/١ من الأراضى المصرية . . وبحيث أصبحت توابع متاخمة للمدن الكبرى القديمة . . وبذلك لم تحل المشكلة السكانية . . بل أضفنا إليها العديد من المشاكل .

النقطة الثانية التى أختلف معك فيها لمصلحة مصر وشعبها . . هى أن الخرائط أثبتت وجود ٣ ملايين فدان صالحة للزراعة ، كان يجب إقامة المدن الجديدة بجوارها . . وهناك خزان كبير للمياه الجوفية تم تحديد مكانه . . ومجرى نهر قديم يمكن بواسطتها كلها رى ٦ ملايين فدان أخرى . وبذلك يصبح لدينا ٩ ملايين فدان صالحة للزراعة . . وكان يجب إقامة المدن الجديدة حولها بعيداً عن التكدس الرهيب حول الوادى والدلتا . كما كانت مناطق البترول تمثل مناطق جذب سكانى كبير أيضاً . . فلماذا لم نستغل هذه الفرص الجيدة ؟!

وليسمح لى الأخ الكفراوى أن أعطيه الخرائط التى تؤكد ما قلته ، لأننى لست فى حاجة إليها فى أدراج مكتبى . . بل مكانها الطبيعى معه ، ليحاول تجنب الأخطاء السابقة . . ويفكر فى استغلال هذه الأراضى البكر ، التى كان يجب أن تقام عليها

المدن الجديدة ، بدلا من أن نسمع عن بنى سويف جديدة بجوار القديمة ، ومنيا جديدة ، وسوهاج جديدة وغيرها من المشروعات التى لا فائدة منها .

وهل يذكر الوزير أنه عام ١٩٧٩ كانت الأرض التى أنشئت فوقها مدينة ٦ أكتوبر ، مخصصة لإقامة مصانع الأسمنت ، لأن دراسة الجدوى والتربة أثبتت أنها لا تصلح للإنشاءات . . ثم ركب الوزير الطائرة مع الرئيس السادات وفوق المنطقة قال الرئيس : « يا كفراوى انا عاوز هنا مدينة » . . وسرعان ما غير المهندس العالم خططه العلمية والهندسية ليحقق رغبة الرئيس فى إنشاء مدينة عشوائية لا تصلح التربة لاقامتها فيها .

ثم نأتى أيها الوزير النائب الدمياطى إلى الكارثة التى لن يغفرها لك التاريخ . . وهى إنشاء ميناء دمياط . . ولم تستمع للتحذيرات العلمية العالمية والمحلية التى أكدت أن التربة فى هذه المنطقة غير مستقرة ، لان بها تآكلا مستمراً . . وأن هذا الميناء سيكون يوما ما وجبة شهية لأمواج البحر تلتهمه وتطويه فى مجاهل النسيان . . وهذا المثل يؤكد أنك لا تتعامل مع العلم أبداً . . ولكن مع التوجيهات السيادية والنوايا الطيبة ، ولا صلة لهما بالعلم أبداً . .

إننى أعلن أمام الله والشعب والمجلس الموقر . . أننى أبلغت وأرضيت ضميرى . .

وبالطبع لن أحكى لكم عما حدث بعد ذلك من اقتراح باغلاق المناقشة حتى التصفيق والتأييد . . وكأن شيئا لم يكن . والحمد الله أننى لم أنتظر منهم أكثر من ذلك . . وكنت أبتغى وجه الله ومصلحة أولاد بلدى من وراء كل الاستجوابات التى قدمتها . ومن كل كلمة حق قلتها أو سأقولها تحت قبة مجلس الشعب . . ويكفينى أن أقول : « حسبى الله ونعم الوكيل » .

الفصل الرابع

الباب الثالث

.. وجاء مبارك

النائب المشاغب

كنت أكثر نواب البرلمان ـ على اختلاف مسمياته منذ العهد الناصرى وحتى عصرنا الحالى ـ استخداماً لحقى الدستورى فى الاستجوابات . . ولم يكن ذلك عن هواية أو رغبة فى الانتقاد واللوم فى أى موضوع للشهرة . . بل كانت استجواباتى تمس قضايا ومشكلات قومية هامة جداً ، تمثل جانبا حيوياً من جوانب حياة المواطن المصرى البسيط ، الذى كان وسيظل دائماً يبحث عمن يدافع عنه ، وعن مصالحه فى وجه فئة قليلة باغية تستمد من السلطان والنفوذ سنداً لامتصاص دماء الشعب ، وتكوين الثروات من نهب وسلب للمال العام . . لذلك لم يقتصر نشاطى البرلمانى على تلك الاستجوابات الضخمة ، التى أخذ بعضها منى شهوراً وسنوات لاعداده ، لتكون وثائق دامغة على الفساد ووقائعه فى عهود مصر المختلفة .

ولم يقتصر نشاطى النيابى على هذه الاستجوابات . . وكنت بالاضافة إلى أننى صاحب أكبر رصيد من الاستجوابات تحت قبة البرلمان . . كنت أيضا مع عدد من أقطاب المعارضة صاحب أكبر رصيد من المناقشات الهامة ، وأسئلة الاحاطة حول مختلف القضايا التى تهم المواطن المصرى ، وترتبط بحاضره ومستقبله . . وهى مناقشات كلفتنى الكثير من الجهد والأعصاب لمواجهة أغلبية تقف دائماً مع الحكومة . . حتى أصبحت جديراً بلقب « النائب المشاغب » . . أطلقها الكثيرون إعجاباً بمواقفى تحت قبة البرلمان . . بينما حاول البعض اطلاقها لتشويه سمعتى كنائب جاد ، ومحاولة التخلص منى ومن ازعاجى الشديد للحكومة والنظام فى مجلس الشعب . . ولكننى فى كل الأحوال كنت سعيداً جداً بهذا اللقب ، الذى أثبت به اننى فعلاً ذلك النائب الحقيقى الممثل للجماهير . . المعبر عن آمالها . . الذى

لا يخاف لومة لائم ، أو عتاب مسئول ، أو تهديداً خفياً أو علنياً . . وهكذا كان أيمانى الدائم منذ شبابى بدور نواب الشعب فى البرلمان ، وبدفاعهم عن مصالح الشعب وحقوقه فى مواجهة نظام الحكم ، ويقدمون فى سبيل ذلك الغالى والنفيس من التضحيات . . ولم أكن لأتصور أبداً أن أصبح نائباً من هؤلاء الذين أنفقوا الآلاف والملايين ليدخلوا إلى المجلس النيابى ، ويتمتعوا بالحصانة التى تحميهم من طائلة القانون ! والذين يستطيعون من خلالها تكوين ثروات ضخمة بطرق غير مشروعة . . كما لم أتصور نفسى يوماً أحد النواب المصفقين المهللين . . المؤيدين على طول الخط للحكومة وقراراتها ومشروعاتها ، دون أى مناقشة أو حتى محاولة للفهم ، الراقصين فى المجلس ترحيباً بعودة حاكم فاسد عن قراره بالتنحى عن الحكم ، بعد أن أصيبت بلاده فى عهده بأقسى هزيمة عسكرية نالتها فى عهدها . لذلك . . وانطلاقاً من مبادئى وتكوينى السياسى الشعبى الذى نضج فى حياة سياسية ديمقراطية بحى الدرب الأحمر فى بداية الاربعينيات . . انطلاقاً من هذا كله . . كان دورى فى البرلمان تعبيراً صادقاً عن الجماهير ، وقضاياها ومشكلاتها . . وكل ما تهمس به فى الخفاء ، كنت أعلنه امام العالم كله وأمام ممثلى الشعب . . وعندما اضطررت للاختيار بين المناصب الرفيعة فى الحزب الحاكم والانحياز للجماهير وصالحها . . وجدت نفسى بتلقائية واندفاع ، اتخذ جانب الجماهير . . فقدمت استقالتى من الحزب الحاكم . . وتحولت إلى المعارضة ، لكى لا أصبح من الخائنين للامانة ، الذين كثر عددهم فى العهود الثلاثة التى عاصرناها منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . . لم ولن أكون خائناً للامانة ابداً . . وهذا عهد بينى وبين الشعب .

لذلك كنت أكثر النواب استخداماً لحقى الدستورى فى تقديم الاستجوابات . . كما كنت من أكثرهم مشاركة فى مناقشة كل أمور بلدى . . كانت مناقشات حادة وساخنة ، وصلت إلى حد مستوى الاستجواب . . وسأتناول بعض هذه المناقشات الهادفة لمصلحة مصر أولاً وأخيراً .

عدو السد العالى ؟!

كانت قضية السد العالى ومشاكله من أهم القضايا التى تناولتها بمناقشات مستفيضة تحت قبة البرلمان . . وقرأت كثيراً عن النيل والسد والبحيرة ومشكلة الطمى . . وهى عادتى الدائمة فى التحضير لاستجواباتى ومناقشاتى البرلمانية ، بأن

اقرأ عنها جيداً وباستفاضة من كافة الجوانب . . وما أثارنى فعلاً وكان حديث الناس فى أنحاء مصر ـ مشكلة الطمى ، التى جعلتنا جميعاً نتساءل : هل كان السد العالى فى حقيقته نعمة على مصر أم نقمة عليها ؟! . . فقد أدى انقطاع الطمى عن التربة الزراعية المصرية إلى تطبيل الاراضى الزراعية ذات الخصوبة العالية ، وارتفاع مستوى المياه الجوفية ، مما هدد بشدة الاثار المصرية القديمة . . وانكمشت دلتا النيل ، واتسعت قاعدة انتشار البلهارسيا القاتلة للفلاح المصرى . . كما أصبح التجريف جريمة العصر البشعة التى لا تغتفر أبداً . . وكنت أستشعر فداحة المصيبة ، وأتذكر علماء مصر الذين كُتب عليهم البحث والكد والتعب ، ليتجاهل المسئولون كل هذه الدراسات والابحاث ، ويقوموا بتنفيذ كافة المشروعات القومية الهامة على أساس من الارتجال والتخبط وعدم الوضوح . . وتكون النتيجة فى النهاية دائماً كارثة ؟!! . . فلماذا نتجاهل العلم وكلمته . . هذا ما عجزت عن التوصل لاجابة شافية له طوال سنوات كفاحى ضد الفساد والانحراف والتسيب واللامبالاة .

ونفد صبرى عندما سمعت قصة عجيبة ، رواها لى مسئولى كبير عن السد العالى وقصة بنائه . . قال لى : إن فكرة مشروع السد العالى كانت ليونانى مصرى قديم ! وكان سكيراً !. وعرض الرجل فكرته مرتين على الحكومات المصرية قبل الثورة . . ورفضتها تماما بعد دراسة فنية مستفيضة ، بواسطة المتخصصين المصريين والأجانب . . حيث أكدت الدراسات أن السد سيؤدى إلى أضرار بالغة بالارض والماء والناس . . وأنه توجد مشروعات بديلة فى ضمير العلم أكثر جدوى منه ولا ضرر منها . . ووجد هذا الرجل اليونانى المصرى فرصته الذهبية بعد قيام ثورة يوليو . واستغل اندفاع مجموعة الثوار الشباب ، ورغبتهم فى إقامة مشروع ضخم له دوى كبير . . وتقدم منهم فى غمرة النفاق الضخم الذى أحاط بالحكام الجدد ، وكان دائماً وراء القرارات المتسرعة غير المدروسة . . وتم بسرعة إقرار المشروع ، دون ان يلقى الثوار اهتماما بالاعتراضات الفنية التى أبداها بعض عمالقة الهندسة فى مصر والعالم . . وبنت مصر السد العالى .

وما أعجبنى بشدة . . صورة حديثة جداً التقطتها دوائر عملية متقدمة عالمياً ، أكدت أن السد العالى بنى خطأ على شرخ فى القشرة الأرضية فى المنطقة . . وكان من المستحيل ان يكون الصمت هو أسلوبنا لمعالجة هذه المصيبة . . فأردت مناقشة الحكومة فى هذا الشريان الحيوى العملاق ، وطرحت سؤالاً . . لا استجواباً . . تحت قبة البرلمان . . ولكننى فوجئت بالحزب الحاكم وحكومته ونوابه يعتبرون السد

العالى من المقدسات التى يحرم الاقتراب منها . . حاولت اقتحام هذا الحصار المحكم حولى ، فكانوا يقابلوننى بالهتاف والصياح والتصفيق والاناشيد الحماسية التى ذكرتنى بأغنية الفنان عبدالحليم حافظ « قلنا حنبنى . . وادى احنا بنينا السد العالى » .

قلت لهم : اتركوا العلم يراجع السد ويقومه ، ويعطينا نصائحه قبل فوات الاوان . . وطالبت بمؤتمر عالمى فى أسوان ندعو له كبار علماء السدود فى العالم كله ، لنطرح امامهم السد على مشرحة العلم . . وقلت : السد مريض يا نواب الشعب ، ومرضه يحرمنا من شريان حياتنا ، ولابد من علاج سريع وحاسم ، ودراسة علمية مستفيضة للاثار الجانبية الضارة له . .

وذهبت كلماتى سدى فنواب الحزب الحاكم يصفقون ويهللون ، ولا يريدون سماع أى كلمة عن السد العالى . . وان ما أقوله ليس إلا مجرد تشويش لا داعى له . . ومعارضة من أجل المعارضة ؟!! ولم أيأس . . وقدمت الدراسات العلمية التى تقول بامكانية مد فرع جديد للنيل من خلف السد يخترق الصحراء فى مجارى النيل القديم حتى البحر المتوسط ، واقامة دلتا جديدة بالطمى الذى سيجلبه الفرع الجديد ، تصلح لزراعة آلاف الافدنة . . ولكن لا مجيب . . وأنا مجرد حاقد !!

وأطلقوا علىَّ لقب « علوى حافظ . . عدو السد » !!

فقررت عدم الخوض فى موضوع السد العالى مرة أخرى ، بعد أن اتهمونى بالعداء الشديد له . . وبأننى أنطلق فى كل انتقاداتى العلمية البحتة من عدائى الشخصى للسد !! وتركت هذا الاله الجديد لمن يقدسونه . . وللزمن الذى سيكون فيه للعلماء رأيهم الحاسم ، وكلمتهم المؤثرة فى أمره . . فى عهد يحترم العلم وكلمته ويضعها موضع الاحترام اللائق بها ، خاصة إذا كانت متعلقة بحياة شعب ضخم فى حاضره ومستقبله . . وانتقلت إلى معركة برلمانية أخرى :

صراع مع مملكة المخدرات واستخفاف الحكومة

شهدت مملكةالمخدرات فى مصر أكثر سنواتها ازدهاراً فى فترة الثمانينيات ، بسبب الاهتمام الفائق الذى أولته السياسة الأمنية لما يطلق عليه الأمن السياسى أو أمن الدولة أو أمن النظام نفسه . . وكثرت المؤتمرات والخطب والكلمات الحماسية عن تأثير المخدرات المدمر على شبابنا واقتصادنا ، خاصة بعد انتشار السموم البيضاء

وعلى رأسهما « الهيروبين » . . وخرجت عشرات المؤتمرات المحلية والدولية ، بالعديد من التوصيات التى لا نهاية لها ، والتى لم تجد أدنى اهتمام ، ولم يتم وضعها موضع التنفيذ ، للقضاء على هذا الوباء الخطير ، الذى تفشى فى المجتمع ، مع تفشى الأزمات الاخلاقية المترتبة على الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى ميزت هذا العهد بوضوح .

وظل الشعب يكتوى بنار حرب المخدرات . . التى تديرها مملكة تتكون من الكبار ، يديرونها بشراسة ضد الشعب الأعزل ، الذى لا يملك ما يواجه به مغرياتهم البشعة . . مملكة كاملة من المتطلعين إلى السلطة والثراء الفاحش حتى أصبحت مملكة أغنى من الدولة والشعب . . بعد ان أفلست الدولة . . ونال الفقر المدقع من الشعب .

وآن الاوان لمناقشة مشكلة المخدرات فى مجلس الشعب ، وعرض القانون الجديد لمكافحة المخدرات للموافقة عليه من المجلس ، ليتم بدء العمل به . . وتقدمت أثناء المناقشات باقتراح قلت فيه : إنه يجب غزو هذه المملكة أو التفاوض معها لانقاذ مصر . . فانا لا أصدق ابدا ان هذه الكميات الضخمة من السموم البيضاء والسوداء ، تدخل دون مشاركة ومباركة من بعض المسئولين فى الدولة ورجال المكافحة . . وأعلنت ان الحل يكمن فى هذه الخطوات المحددة التى تضمنها اقتراحى وهى :

- الاعدام للجميع فى قانون واضح بسيط . . يلغى كل قوانين مكافحة المخدرات القديمة المليئة بالثغرات . . الاعدام للمهرب والبائع والمنتفع والمتعاطى . . وكل من له صلة بهذا المجال .

- عدم تطبيق هذه العقوبة والقانون الجديد ، الا بعد عامين من صدوره . . يتم فيهما مصادرة كل أموال وممتلكات من تضبط لديه مخدرات أيا كان حجمها . . وتعلن الدولة خلالهما ـ على لسان رئيس الجمهورية ـ الحرب على المخدرات لتكون سياسة عامة للدولة كلها .

- الاعلان عن فتح باب التوبة والعودة إلى الله . . وباب العلاج لكل مدمن بجميع درجات الادمان . . وحملة اعلامية مركزة ومستمرة بلا انقطاع للتنبيه بأخطار المخدرات وشرورها . . وبالعواقب الوخيمة على كل مَنْ يتعامل فيها بالاتجار أو التعاطى ، بعد التطبيق التام للقانون الجديد ، وتنفيذ عقوبة الاعدام .

وقلت : لنا ان نتصور عامين يتم خلالهما خلق مناخ للثقة بين الحكومة والشعب . . تتفاوض فيهما الحكومة مع مملكة المخدرات لتصفية أعمالها . . بدلاً من تعاونها السرى مع بعض الفاسدين من المسئولين بالحكومة ، ودفع الاتاوات الشهرية الضخمة لهم . عامان نفتح فيهما أبواب العلاج السليم لكل المدمنين ، فى إطار مشروع قومى شامل ، باسلوب يضمن كرامة وسر كل مدمن يقبل بجدية على العلاج العلمى الحقيقى من آفة المخدرات . . فهناك مدمنون كثيرون يريدون العلاج ، ولا يملكون نفقاته الضخمة . . ويخشى بعضهم من الفضيحة التى ستلحق به وبذويه . . عامان تقوم فيهما أجهزة الاعلام بحملة توعية وتوجيه ضخمة ، لتبصير الجميع وتوعيتهم بالقانون الجديد أيضاً وعقوباته المغلظة .

وسمعت الحكومة ونوابها هذا الاقتراح . . وبدلاً من الدراسة . . والتعديل . . والتنقيح بالحذف أو الاضافة إذا تطلب الأمر ذلك ، ليأخذ الاقتراح طريقه إلى النور والتنفيذ ، ولنخرج من دائرة الحرب الدائرة بين مملكة المخدرات وشعب مصر . . بدلاً من ذلك تندروا جميعا ـ المسئولون ونوابهم فى المجلس ـ بالاقتراح ، وكأننى أطلق نكتة تحت قبة البرلمان . . وتمسكت الحكومة بإصرار مشبوه بالاستمرار فى مكافحة المخدرات بهذا الاسلوب الكسيح والسياسة الخبيثة التى تتبناها الحكومة بفشل تام ، لتمتلىء جيوب المنحرفين بالمال الحرام ، ويثروا على حساب دم الشعب وصحته واقتصاده المعتل . وتمت الموافقة على القانون الجديد . . الذى أرى أنه تم تفصيله بثغراته لخدمة نفس السياسة المنحرفة الملتوية فى مكافحة المخدرات ، والتى لم تحقق نجاحا يذكر خلال سنوات عديدة . . وخرجت من الاجتماع . . وانا النائب الوحيد الرافض لقانون المخدرات ، الذى وافق عليه مجلس الشعب بالاجماع . . والحمد لله فقد أرضيت ضميرى بعد ان تقدمت للمجلس بالاقتراح الذى أرى انه كفيل بالقضاء على هذه الكارثة المحققة . . وكنت قبل ذلك قد تقدمت بفاتورة الحساب التى يدفعها الشعب المصرى من دمه واقتصاده المختل ، ليتحقق الثراء لكبار مملكة المخدرات . . وبلغت الفاتورة أكثر من ٤٠ مليار جنيه سنوياً . . والحكومة مصممة على مكافحة المخدرات بقوانين مليئة بالثغرات . . وفى النهاية لم أملك إلا أن أقذف باقتراحى فى وجه الحكومة ونوابها . وأن أردد فى نفسى دعاء المظلومين الذى رددته كثيراً عقب كل جلسة مواجهة مع الفساد ، لم تهتم فيها الحكومة بما ذكرته خلالها من وقائع دامغة للفساد والمفسدين . . قلت وانا أخرج من مجلس الشعب . . « حسبى الله ونعم الوكيل » .

ولم تكن المرة الأولى التى أردد فيها هذا الدعاء . . كما لم تكن المرة الاولى التى أقذف بها الحكومة ونوابها ورئيس مجلس الشعب أيضا بأوراقى التى كانت دائما . . أوراق حق وعدل ومواجهة للظلم والاستبداد بالرأى والفساد . . ولى فى هذا المجال واقعتان شهيرتان تسببتا فى حرمانى من حضور ٢٠ جلسة من جلسات مجلس الشعب .

لجنة القيم .. والحرمان من ٢٠ جلسة برلمانية

كان العقاب الأول لى من لجنة العقاب بمجلس الشعب المسماة بلجنة القيم ، حرمانى من حضور ١٠ جلسات ، بسبب تجاسرى وجرأتى على تصحيح خطأ لرئيس مجلس الشعب . . فقد حاولت تنبيه الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس إلى مخالفة دستورية ارتكبت فى البرلمان . . وبدلاً من أن يسمعنى ويناقشنى ، ويأمر بوقف الجلسة لمراجعة هذا الخطأ مع النواب ، رفض إشارتى له ، وكاننى غير موجود ، ثم أدار وجهه إلى الناحية الأخرى . . وعندما لاحظ تمسكى بحقى البرلمانى فى التصدى لهذه المخالفة الدستورية ، أشار بيده بالأمر رافضاً وقوفى آمراً بالجلوس . . وأصررت على موقفى وناديت عليه مرتين بالملاحظة ، ولكنه استمر فى إدارة الجلسة بالمفهوم الذى تعود عليه . . فقد كان ـ رحمه الله ـ يدير المجلس باعتبار النواب طلاباً وهو الأستاذ . . وهو سلوك لا يمكن ان يقبله نائب مارس الحياة البرلمانية لأكثر من ربع قرن .

لم أجد أمامى مفراً من تلقينه درساً قاسياً فى وجوب احترام الرأى الآخر ، لكى يعود إلى صوابه ، ويعتدل فى طريقة تعامله مع النواب ، وخاصة نواب المعارضة ورموزها الوطنية الشريفة . . وصممت أن يكون درساً يسجله تاريخ الحياة البرلمانية ، وقمت فوراً تدفعنى ـ حميتى على التقاليد البرلمانية الديمقراطية التى أرستها حياتنا الديمقراطية قبل ١٩٥٢ ـ بقذف الأوراق التى كانت فى يدى فى وجهه على منصة المجلس . . مسجلاً رفضى لهذا السلوك المعيب برلمانياً . . ومؤكداً إصرارى على أن يكون الدستور فوق الجميع ، لأننا أقسمنا جميعاً على احترام الدستور والقانون .

وكان العقاب تحويلى إلى لجنة القيم بمجلس الشعب ، التى قضت بحرمانى من حضور عشر جلسات للمجلس . . ورغم حزنى على عدم المشاركة فى مناقشة أمور بلادى فى هذه الجلسات العشر ، إلا اننى كنت راضيا عن هذا التصرف ، الذى

اعتقدت أنه سيجبر رئيس المجلس على احترام تقاليد الممارسة البرلمانية وانه سيتخلى عن ديكتاتوريته التى يمارس بها إدارة جلسات البرلمان . . ولم أكن أتصور أننى سأكرر الواقعة مرة ثانية .

حدثت الواقعة الثانية . . عندما فوجئنا أثناء اجتماع لمجلس الشعب ، طبقاً لجدول الأعمال ، برئيس المجلس يعلن من فوق المنصة أنه تلقى مشروع قانون من الحكومة ، وأنه يرى نظره على وجه السرعة فى هذه الجلسة ، وأنه لذلك يقترح موافقة المجلس إجراء تعديل فى جدول الأعمال ، ونظر هذا القانون فوراً . . وبالطبع وافقت الأغلبية على طلب المنصة ، الذى تعامل الجالس فوقها مع النواب بالطريقة التى اعتاد الحصول بها على موافقتهم على ما يريد ، وترديد كلمته الشهيرة . . « مُوَافَقة . . أغلبية » !!

انطلقت صحيتى فى المجلس : لا . . لا أوافق . . ووقفت لأبدى اعتراضى على هذا الأسلوب فى سلق القوانين . . طلبت أن تعطى للنواب الفترة الكافية لقراءة القانون ومراجعته بدقة ، خاصة أنه قانون هام جداً . . « كان قانون السماح ببيع الأراضى والعقارات لغير المصريين » . وبالطبع أيضاً . . رفض المجلس اقتراحى ، الذى يتعارض مع توجيهات الحزب الحاكم . ومصلحة « ألمافيا » التى من مصلحتها تمرير هذا القانون بسرعة وبدون مناقشة مستفيضة . . وأحسسْت بمزيد من الشك والريبة . . فالمجلس يريد تمرير قانون خطير يمس مصالح الشعب ، دون أن يقرأه أحد ، وليس هناك أى وجه للاستعجال والسرعة . . ووقفت لأوضح وجهة نظرى وقلت : إن هذا القانون يعرض أراضى مصر للنهب والضياع من خلال مكاتب السمسرة والعمولات والاستشارات ، والتى يفتتحها الكبار فى مصر . . وأنه إذا أسىء استخدامه ، فسيعرض أراضى مصر واستقلالها وسيادتها للخطر . . ويكفى أن تجند إسرائيل أسماءً عربية غنية لشراء هذه الأراضى ، ونفاجأ مرة أخرى أن سيناء كلها فى أيدى الاسرائيليين دون حرب !! وصرخت قائلًا : إن الفساد فى مصر يتم بسن القوانين لحساب عصابات ألمافيا فى مصر .

وذهبت كلماتى فى الهواء . . بينما استمر الاصرار الحكومى على تمرير القانون . . ولم يكن هذا الاصرار غريبا ، لأننى كنت أعرف الكبار أصحاب المكاتب الاستشارية التى تقوم بأعمال السمسرة ودراسات الجدوى للمستثمرين الاغنياء الذين يرغبون فى شراء الأراضى والقصور والشقق فى مصر . . كنت أعلم أنهم سيصبحون بعد إقرار هذا القانون بساعات قليلة ، من كبار . . كبار الاثرياء فى مصر . . وان

إقرار قانون بيع الأراضى للأجانب يمثل بالنسبة لهم حلما فى سبيل النقلة النوعية من خانات أصحاب الملايين إلى المليارديرات . كنت أعلم كل ذلك . . وصممت على أداء دورى البرلمانى الذى يمليه علىّ ضميرى . . وبعد فشلى فى التصدى للمشروع بحجج المنطق والصالح العام . . أحسست بخيبة الأمل ووخز الضمير ، وأنه لابد من وقفة مع جميع هؤلاء ، الذين كنت أعرفهم جيداً ، والذين عقدوا بالفعل العديد من الصفقات وانتهوا منها تماماً وقبضوا المعلوم من عدد كبير من الاثرياء . . وكانوا جميعاً فقط فى انتظار الموافقة البرلمانية التى تمنح القانون شرعية التنفيذ . وأصبح الحصول على الصفة الشرعية للرشاوى والعملات بتوقيع نواب الشعب .

أخذنى حماسى المعتاد لمصالح بلادى وناسها الفقراء . . فوقفت وصرخت تحت قبة البرلمان موجهاً كلامى للحكومة : « أنتم عصابة . . حكومة حرّامية صحيح . . هتودوا البلد فى داهية . . الله ينتقم منكم . . اتقوا الله فى هذا الشعب المسكين ، الذى وصلتم به إلى حافة الهاوية » . . ثم قذفت بأوراقى فى وجه الجميع .

وحدثت ضجة هائلة لم يسبق لها مثيل فى البرلمان . . صيحات وهتافات باسم الحكومة والوزراء . . وقرار جديد بإحالة علوى حافظ للخلاص منه بالفصل ، وتكرار مهزلة الشيخ عاشور الشهيرة فى السبعينات . . كانت الوقفة الثانية لى . . بعد قذف رئيس المجلس بالدستور واللائحة . . ولكننى اليوم أقترب من الحكومة واتهمها باللصوصية ، ولابد ان تتخذ لجنة القيم قراراً بشأنى . . ولكن خوفهم من مواجهة الجماهير خاصة فى الدرب الأحمر أدى إلى الاكتفاء بحرمانى من ١٠ جلسات أخرى كالمرة الاولى ، ليصبح عدد الجسات التى حرمت منها ٢٠ جلسة . . بأمر من لجنة العقاب ، التى تعلم تلاميذها ـ نواب الشعب ـ القيم والعيب . . وخرج هذا القانون إلى الوجود وسط الهتاف والتصفيق والتهليل . . وباحالة نائب معارض ـ قال رأيه فى الحكومة ـ إلى لجنة القيم والعيب ، وحرمانه من تمثيل شعبه فى البرلمان لمدة ١٠ جلسات . . ولو استطاعوا وكانوا يتمنون ذلك ، لقاموا بفصلى والتخلص من مشاغباتى نهائياً . . ولكن يبدو أنهم حاولوا إرهابى بطريقة أخرى .

فضيحة الحبر الأزرق

انفضت الدورة البرلمانية وأنا غائب عن جلساتها الاخيرة . . وأعلنت بين الجميع أننى أستعد لتقديم استجواب الفساد فى الدورة الجديدة . . ولكنى لم أتوقع

أبداً ان تبدأ الحكومة ألاعيبها معى ، ومحاولة إرهابى بعدوان صبيانى منذ اليوم الأول للدورة البرلمانية الجديدة .

ففى الحادية عشرة ظهراً . . وفى وسط القاهرة على بعد أمتار من قصر العينى توقفت سيارتى الفيات ١٢٨ ، التى تقودها زوجتى بسبب الزحام . . وكنت أرتدى نظارة طبية لمراجعة بعض الأوراق فى يدى . . وفجأة وفى وسط هذا الزحام الشديد أجد نفسى غارقا فى سائل أزرق ، القاه البعض على وجهى وملابسى ونظارتى وزجاج سيارتى وملابس زوجتى ، التى صرخت من المفاجأة المرعبة . . خلعت النظارة وخرجت من السيارة فى محاولة للتوصل الى مرتكب هذا الحادث ، فشاهدت دراجة بخارية يركبها اثنان ، تختفى بسرعة بين السيارات . . ولاحظت انها بدأت معى منذ خروجى من منزلى وعليها نفس الرجلين . . وكان الذى يجلس فى الخلف منهما يحمل « چركن » به مادة زرقاء لم نلتفت إليها كثيراً . . وقد قيل بعد ذلك انها كانت حبراً . . كما قيل انها مادة كيماوية . . والله أعلم بسرها .

كان واضحاً أن الحادث تم تدبيره لاصابة عينى بسوء فى اليوم الأول لاستئناف العمل البرلمانى ، خاصة وهى الدورة التى قررت فيها تقديم « استجواب الفساد » . . ولم تصب عينى بسوء . . فقد حماها الله بنظارتى الطبية السميكة . . وكانت يد الله فوق أيديهم ، ولم يفلح تهديدهم وانذارهم لى . . وطلبت من زوجتى التوجه بسرعة إلى مجلس الشعب . . ودخلت الجلسة بهذه الصورة وبملابسى كما هى ، مما اثار دهشة النواب ، الذين كانوا فى اجتماع الجلسة الاجرائية قبل افتتاح الدورة بيوم واحد .

وقفت وسط القبة ووجهى المدهون باللون الأزرق الذى يغطى ملابسى أيضاً . . قلت : انظروا يا نواب الشعب ماذا أعدت الحكومة للمعارضة فى اليوم الأول . . أنا أعرف لماذا فعلوا ذلك ، وهم يعرفون أيضاً . . ومن هنا أقول لهم : مهما فعلتم سأقدم استجواب الفساد فى هذه الدورة ، ومهما حدث لى سأقدمه .

تذكرت فى هذه اللحظة اجتماعاً حضرته بالسويس قبل الحادث بيومين ، وسئلت فيه من أحد الشباب عما أعددت للدورة البرلمانية الجديدة . . فقلت لهم : سأقدم أخطر استجواب ستشهده الحياة البرلمانية فى مصر . . واننى أتحدى الحكومة ان تذيع وقائع هذا الاستجواب ورد الحكومة عليه على الشعب على الهواء مباشرة ، كما تذاع مباريات كرة القدم . . ولم أكن أتصور أن إجابتى فى السويس ستؤدى إلى

قيام الحكومة بهذه السرعة بهذا التصرف الصبيانى الطائش فى بداية الدورة كإنذار وتهديد لى للتراجع عن نيتى فى تقديم الاستجواب الشهير.

أحاط بى النواب من كل جانب يطالبوننى بالجلوس والاستراحة وغسل وجهى من المادة الزرقاء .. ولكننى رفضت وقاطعتهم فى حسرة، وطلبت من الصحفيين بشرفة الصحافة بالمجلس ان ينزلوا لمعاينة السيارة وتوجيه أى اسئلة لى لتوضيح ظروف الحادث، قبل ان أتوجه للنيابة العامة للابلاغ عن الحادث .. وفعلاً اندفع الصحفيون والمصورون نحوى وعقدت مؤتمرا صحفياً برلمانياً بفناء مجلس الشعب .. وعلمت بعد ذلك أن المعارضة استنكرت العدوان تحت القبة، وطالبت الحكومة بالتحقيق فوراً فى الحادث، والتوصل إلى الحقيقة، والادلاء ببيان عن النتائج فى جلسة مقبلة فى مجلس الشعب، ووافقت المنصة على هذا الاتجاه، وأصدر المجلس قراراً بذلك، بعد استنكار الحادث وشجبه.

توجهت وزوجتى إلى سراى النيابة بمحكمة عابدين، فاستقبلتنى مظاهرة احتجاج من الشباب أبناء دائرتى، الذين وصلتهم معلومات متناثرة عن الحادث، فجاءوا لاستطلاع الحقيقة والاطمئنان على صحتى .. وقد نقل البعض خطأ لهم نبأ اغتيالى، ولكنهم سرعان ما أدركوا الحقيقة، وأنها مجرد محاولة اعتداء ساذجة .. واستمر التحقيق ساعات طويلة، ختمها رئيس النيابة بالسؤال التقليدى:

● تتهم مَنْ بالاعتداء عليك؟

- الحكومة .. لانها خائفة من استجواب الفساد وتحاول إرهابى وتشويهى.

وخرجت من محكمة عابدين مباشرة إلى باب الخلق .. حيث بدأت تجمعات الشباب تتحرك من كل اتجاه فى ذهول .. تتساءل بحيرة: «ايه اللى حصل»؟ ودهشت بشدة عندما وجدت حصاراً أمنياً مكثفاً لحى الدرب الأحمر كله .. عشرات العربات مكدسة بقوات الأمن المركزى والكاراتيه باسلحتهم وعصيهم الغليظة .. مئات من ضباط أمن الدولة والأمن الجنائى ينتشرون، مطالبين الناس باللجوء إلى بيوتهم وإغلاق المحلات فوراً وتشطيب القهاوى .. أى «حظر تجول»؟!.. نعم، حظر تجول فرضته الحكومة الرشيدة على الحى، خوفاً من حماس أبناء دائرتى، أحبائى الذين أعتز بالانتماء لهم منذ طفولتى .. ذلك الحى الذى طالما سبب رعباً للنظام، منذ عهد الثورة الأول ومحاولة تصفيتى فى معسكر الدرب الأحمر الفدائى الضخم.

ولم يمنع حظر التجول المفروض ، الشباب والأهالى من التجمع فى مجموعات ضخمة . . وبدأت المؤشرات جميعها تنذر بوقوع صدام دموى بين شعب الدرب الأحمر وقوات الأمن . . وقلت لنفسى فى خوف على أبنائى وأهلى : إنه حتماً ستقع إصابات مروعة . . وستلفق للأبرياء قضايا ظالمة . . وستسيل الدماء فى حى ملىء بمخلفات الورش والمصانع الصغيرة ، التى تصلح تماماً كأسلحة فى أيدى العزل ضد الأمن برجاله المدججين بالأسلحة . . وكما خشيت على أبناء الدائرة ، خشيت أيضا على الضباط والجنود الأبرياء الذين لا ذنب لهم ، والذين أعلم أنهم يتحملون آلاما نفسية بشعة نتيجة اصطدامهم الدائم باخوانهم المصريين ، تنفيذاً لأوامر الجلادين .

وفجأة . . همس فى أذنى أحد كبار الضباط المخلصين لمصر ، والذين اعتز بوطنيتهم وصدق مشاعرهم ، وطلب منى الابتعاد عن الدائرة ، لأن هناك مخططاً رهيباً صدرت به أوامر عليا لينفذ ضدى ، ورجانى الرجل الا أتوجه إلى منزلى ، لأنه أيضاً محاصر بنفس الأسلوب . . وسمعت زوجتى نصيحة الضابط الكبير الصديق ، ونفذتها فوراً بالتوجه إلى منزل أحد الأقارب بعمارة أمام مسجد السلطان حسن فى القلعة . . وهناك خلعت ملابسى ، وارتديت قفطاناً ، ورفضت غسيل وجهى وجسدى لأنام بهذه الصورة حتى صباح اليوم التالى . . وكان اليوم الأول للدورة البرلمانية ، والذى سنستمع فيه إلى خطاب رئيس الجمهورية فى افتتاح الدورة البرلمانية . . وكنت قد انتويت حضور الجلسة الافتتاحية بلونى الأزرق . . ولست ادرى مَنْ نقل هذه النية التى أعلنتها وسط جمع غفير من أصدقائى وأولادى ونحن نجلس مساء فى الشقة .

وفى الصباح جاء لى بعض كبار الضباط بعد محاصرة أمنية مكثفة للمنزل ، ليستطلعوا نيتى بانفسهم ، وصارحتهم بذلك . . وبعد انصرافهم جاءتنى النصيحة المخلصة الثانية ، بالا انزل من البيت لحضور الجلسة الافتتاحية . . وان هناك تعليمات مشددة بالا أصل بأى صورة من الصور إلى مقعدى فى البرلمان فى هذا اليوم . . وانه سيتم افتعال حادث تصادم بين سيارتى وسيارة نقل ضخمة ، والله أعلم بالعواقب . . ولم تكن النصيحة فى هذه المرة مجرد نصيحة . . بل كان واضحاً أنها انذار جاد ومبكر تم تلخيصه فى أربع كلمات . . « الموت قبل الوصول للمجلس » !!

تشاورت فى الأمر مع زوجتى وأصدقائى وأبناء الدائرة . . ووجدنا أنه من الافضل إبطال مفعول هذا المخطط الاجرامى ، وتأجيل معركتى مع الحكومة حتى يوم تقديم « استجواب الفساد وطهارة الحكم » . . بحيث تكون المبادأة فى يدى واحتفظت بملابسى الملوثة بالمادة الزرقاء حتى الان ، كدليل ادانة لهذا الارهاب والفساد الذى يتصدى بقوة لأى محاولة لكشفه . . ومر اليوم بسلام . . وانصرفت القوات المحاصرة للحى والمنزل فى المساء ، بعد ان تركت فقط بعض نقاط المراقبة وجمع المعلومات ، المجهزة بأحدث الاجهزة فى الاتصال والتصنت . ولم تكن هذه المعركة الأولى والاخيرة فى معاركى مع السلطة بكل امكانياتها الضخمة التى تحميها من غضبة الشعب ، ونوابه الأحرار الذين يصارعون الفساد بمرارة فى معارك شبه يائسة .

والغريب بعد ذلك . . أن زكى بدر وزير الداخلية قابلنى فى البرلمان ضاحكاً . . وزاد على ذلك بان عانقنى وقبلنى ، وجلس معى عدة دقائق ودودة . . وأخذ يداعبنى ، محاولاً انتزاع ضحكة ساخرة لتسجلها الصحافة . . وقال لى : عاوزين يوقعونى فيك ولاد . . . . معقول أنا أشوهك . . أنا بحبك لأنك جدع وشجاع فى البرلمان . . أنت أجدع نائب فى البرلمان كله . . وحياتك سأحضر لك من قام بهذه الفعلة الشنعاء خلال ساعات ، علشان تعرف أنهم اللى عملوها مش أنا ؟! الوحشين دول ؟! الـ . . . . دول . . . ولاد الـ . . . . . ؟

ودارت الأيام ولم يتم أى شىء طبعاً . . أما أنا فقد فوضت أمرى إلى الله الواحد المنتقم الجبار . . وتفرغت تماما لتجهيز استجواب الفساد الذى تقدمت به ، لأننى أعرف تماما ان دولة الظلم ساعة ، ودولة الحق إلى قيام الساعة . . وان الحقيقة لابد ان تظهر يوما ما .

الفصل الخامس

الباب الأول

الفساد

الشكوك .. والصدفة

مصرع أحمد بدوى والبداية

ظل مصرع صديقى وزميلى العزيز المرحوم أحمد بدوى ، يؤرق مضجعى طوال السنوات التسع التى تلت وفاته . . وكان مصرعه رحمه الله ومجموعة الضباط الشهداء معه ، المنبع الحقيقى للتفكير فى استجواب الفساد . . فقد أصابنى هذا الحادث المؤلم لمجموعة من أكفأ القيادات العسكرية ، بعذاب الضمير ، دون أن أدرى سبباً لذلك . . وسألت نفسى : هل كان أحمد بدوى ضحية لتصنت السادات بأجهزته على مكتب أحمد بدوى ، وسماعه للحوار الذى دار عن ضرورة التخلص من السادات ، فبدأ بتصفيته ومجموعة قياداته ، قبل ان يحاول بدوى التخلص من نظامه الديكتاتورى الفاسد !

وتذكرت ما قلته لأحمد بدوى فى مكتبه أثناء لقائنا قبل وفاته بأيام : أنت يا أحمد الوحيد القادر على تخليصنا من طغيان وفساد هذا الرجل . . أنت الوحيد الذى يستطيع إحضاره بملابس النوم من حجرته فى الصباح بقوة عسكرية ، وتعلن بياناً للشعب تؤكد فيه انحراف رئيس الجمهورية وفساده . . وتعرض على الشعب حقائق مافيا العمولات وعصابة سمسرة السلاح ، وكل المشروعات التى تقف وراءها والتى رفضت أنت الموافقة عليها ، فغضب السادات منك .

وظل كابوس مسئوليتى عن مصرع أحمد بدوى ورفاقه ، جاثماً فوق صدرى لسنوات طويلة . . وأخذت أتساءل : هل تصنت السادات أيضاً على جلسات أحمد بدوى ، ورصد أى كلمات عبر بها القائد العام للقوات المسلحة لزملائه ورفاقه ، عن

ضيقه وغضبه من الفساد المنتشر فى مصر تحت حماية ورعاية رئيس الجمهورية ؟!. . أم أن السادات أراد ـ كعادته دائماً ـ التخلص من بدوى بعد ان أصبح بتأييد الجيش وحب الشعب أيضاً بشخصيته المحبوبة .

وفكرت كثيراً أيضاً فى عصابة مافيا صفقات السلاح ، التى ذكر لى أحمد بدوى قصتها فى لقائنا وأخبرنى بأسماء بعض أعضائها ، وكان يقف فى طريق مطامعها وتطلعاتها للثراء الفاحش ، على حساب جيش مصر . . وتزاحمت الأفكار بشدة فى رأسى ، وأحاطت بى الظنون . . وأخذت فى اتهام العديد من الشخصيات بالمسئولية عن اغتيال زميل السلاح والدفعة صديقى أحمد بدوى .

انتشرت أنباء قوية تؤكد ان إحدى المجلات العالمية نشرت إحصائية ضمن تحقيق صحفى عن المليارديرات فى مصر . . ذكرت فيه أسماء العشرات منهم ، الذين تتعدى ثرواتهم عدة المليارات . . وكان من أوائل الاسماء التى وضعت فى القائمة تلك المجموعة التى ظهرت فجأة بعد اغتيال بدوى ورفاقه وأصبحت من النجوم اللامعة فى سماء الجيش والحياة العامة فى مصر . . وانتشرت المجلة وقرأها المصريون (فى الخارج فقط) . . ووقفوا يتعجبون من مصر الفقيرة التى يوجد بها عدة مليارديرات ، كونوا ثرواتهم الفاحشة عن طريق العمولات والسمسرة فى دم الشعب المسكين الذى يقتات معاناته صباحاً ومساء دون أمل فى انفراج قريب . . كما ظهرت كتب عالمية تحدثت عن فضائح الصفقات المشبوهة فى مصر ، والعربدة التى يمارسها بعض كبار المسئولين فى هذه الصفقات التى شملت الاسلحة والادوية والغذاء وكل شيء تحتاجه مصر . . وقالت عنهم الكتب والمجلات ، إنهم من أساطير الفساد فى العالم جنباً إلى جنب مع ماركوس وزوجته إميلدا حكام الفلبين السابقين ، وغيرهم من رموز الفساد التى امتصت دماء شعبها ، وتركته يعب من بحار الفقر المدقع .

كنت متأكداً ان الوسيلة الوحيدة لتحقيق راحة البال والضمير الذى يتعذب منذ مصرع صديقى ، هى تتبع أخبار العصابة بشغف واهتمام شديدين ، لعلى استطيع فضح أساطينها يوما ما . . وأصبحت متخصصاً فى رصد خطوات هؤلاء الرجال ، بنظرة يمتزج فيها الاحتقار بالخوف . . فقد كنت أحتقرهم ، وأكره بريقهم اللامع المزيف . . وكنت أيضا خائفاً من سطوتهم ونفوذهم ، ووجود شخصيات فى مواقع حساسة بالدولة بينهم .

لم أكن فى حياتى ميالا للانطلاق فى استجواباتى البرلمانية من مجرد اشاعات ، ولم اعتمد عليها يوماً فى اداء دورى البرلمانى .. كنت أبذل الجهد وأدرس باتقان موضوع الاستجواب أو السؤال أو المناقشة التى سأخوضها تحت قبة البرلمان .. وكنت دؤوباً فى تتبع مصدر الاشاعة حتى أصل إلى الخبر الحقيقى ، الذى يجعلنى مطمئنا تماما عند الكلام عن أى موضوع .

وتقابلت مع عدد كبير من ضباط الجيش .. من زملائى وأصدقائى وتلاميذى .. كنا ننعى أحمد بدوى ونزاهته ونظافته وصلابة رأيه فى الحق .. وكانوا جميعاً يشيرون من بعيد إلى احتمالات قتله ، وإن لم يحاولوا تورط أنفسهم معى فى أكثر من ذلك .. ولكن هذه الجلسات معهم كانت تزيد شكوكى ، وتؤكد لى ان قتله كان للتخلص منه ، ليخلو لهم الجو لممارسة نشاطهم الرهيب .

هدية من القدر

وبينما كنت أحاول تتبع مَنْ أعرفهم من أفراد العصابة ، وأحاول جمع أى معلومات موثقة عنهم .. قادنى القدر والصدفة إلى المستندات والوثائق التى تثبت كل وقائع استجوابى عن الفساد وطهارة الحكم .

تبدأ القصة ذات ليلة ، أثناء عودتى من مطار القاهرة فى منتصف الليل ، بعد توديع ابنتى وأحفادى قبل سفرهم إلى أمريكا .. وفى ضاحية من ضواحى مصر الجديدة ، وجدت فرحاً كبيراً وزينات ضخمة وقصرا فخماً شامخاً ، لم أكن أتصور وجوده فى القاهرة .. وأدهشتنى الصورة متكاملة .. كم هائل من السيارات الفاخرة تتراص فى الشوارع المحيطة بالقصر .. قوات أمن تحرس الفرح .. ثراء وأبهة فاحشة فى كل مظاهر هذا العُرس الضخم .

تساءلت مع نفسى : إيه الحكاية ؟ ومَنْ هو صاحب كل هذه « الفخفخة » التى تصل إلى حد الاستفزاز ؟!

فأخبرونى أن « المعازيم » كلهم من كبار رجال الدولة .. وأن صاحب القصر هو شخصية كبيرة جداً ، وأن هذا فرح ابنته .. وأخبرونى اسمه ، وبحثت فى عقلى عن هذا الاسم ، فلم أجده فى أى موقع من مواقع الشهرة والمسئولية فى مصر .. ولم أعرف أحداً بهذا الاسم من قبل .. وشدنى الفضول لالتقاط بعض الصور

التذكارية لهذا الثراء الاستفزازى الفاحش وتداخلت هذه الصور مع صور الفقراء فى جولاتى واحتكاكاتى مع الشعب ، خاصة الأحياء الفقيرة بشبابها المتعطل . . لم أكن حاقداً . . والحمد لله أنه اعطانى نفساً قنوعاً راضية لم تبحث عن المال والجاه يوماً ، وقد كانت الفرص كثيرة أمامها ، خاصة فى عهد الثوار الأحرار . .

أحسست بالاستفزاز من هذا المشهد الغريب . . وتساءلت : إذا كان فى مصر كل هذا الثراء . . فلماذا يعيش البلد فى فقر مدقع ؟! ومن هو هذا الذى حقق كل هذا الثراء وهذه الأبهة فى غفلة من الزمن . . ويجمع حالياً كبار القوم وكافة المسئولين فى فرح ابنته . . من هو؟!

مرت الأيام . . وشاء الله أن يحل لىّ لغز هذا الرجل الملياردير . . كانت ليلة القدر . . وقد أعتدت على الاعتكاف فى الأيام العشرة الاخيرة من رمضان ، سُنة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . . وكنت دائماً أُفضل الاعتكاف بمسجد السيدة نفيسة (رضى الله عنها) والتى تعودت الذهاب إلى مسجدها منذ نجوت من أول محاولة لتصفيتى بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وفى ليلة القدر جاءنى صحفى شاب ، كان يعمل معنا فى مجلس الشعب كمحرر برلمانى . . وكنت ارتبط معه بعلاقة محبة وود وثقة متبادلة . . وكان أيضاً من زوار مسجد السيدة نفيسة . . جاء ويحث عنى فى المسجد ، ثم بادرنى عند اللقاء قائلا : أنا عاوزك ضرورى فى أمر خطير جداً .

- خطير إيه يا بنى . . دى ليلة القدر ؟!

- موضوع خطير جداً . . أعتقد أنه يهمك .

- وما هو ؟

- لا . . انا عاوزك ساعة فى بيتى

لا . . لا أستطيع الخروج من المسجد ، لأنى معتكف .

- فى تقديرى ان الاعتكاف يسمح لك بالخروج نتيجة أهمية الموضوع . . لانه موضوع وطنى هام جداً . . وفرصته اليوم فقط ، لان معى مصريا مقيماً فى كندا ، أصر ان يراك وهو مسافر ظهر غد ، وليس امامه الا الليلة فقط . ومعه فيلم ڤيديو عاوز يفرجك عليه . . وعندما سمعت كندا وشريط ڤيديو ، قفز إلى ذهنى فجأة - ودون

سبب واضح ـ قصة صفقة الطائرات التى تحدث عنها أحمد بدوى معى ، عندما تطرق فى حديثه إلى مافيا الفساد والعمولات .

قلت للمحرر البرلمانى الشاب : إسمع .. إذهب واحضر صديقك بسرعة .. وهنا فى منزل أحد أصدقائى بجوار المسجد سنشاهد شريط الفيديو .

اقتنع المحرر الشاب بعد الحاح منى .. وعاد بعد ساعتين ومعه رجل فى الاربعين من عمره .. جلسنا فى المسجد بعض الوقت .. ثم ذهبنا إلى منزل صديقى بجوار المسجد .. وبدأ الشريط عمله ..

كان الله قد اختار هذه الليلة الكريمة ، ليطلعنى فيها على حقيقة ، كنت أبحث عنها منذ سنوات .. فقد شاهدت فيلماً له العجب .. كان صورة طبق الأصل لما أذيع فى التليفزيون الكندى وشاهده الملايين عن فضيحة تم اكتشافها فى إحدى الشركات الكندية أسمها « دى هاڤلند » .. هذه الشركة ـ ويا لعجب المصادفة ـ باعت طائرات حاملة جنود إلى مصر ! ودفعت عمولات وسمسرة ضخمة لافراد عصابة مصرية ! أذيعت أسماؤهم فى الفيلم مع تعليق ساخر من المذيع الكندى قال فيه : أيها المشاهدون هذا هو أسلوب التعامل فى مصر !! فلكى تعقد صفقة مع الدولة ، لابد ان تتفاهم مع السماسرة والعملاء الكبار !! ثم ألقى مزيداً من الأضواء على نشاط هذه « المجموعة » .. وعلى امتداد ساعتين أخذ الفيلم يحكى الفضائح التى حدثت وتورط فيها أفراد العصابة المصرية .. والحمد لله الذى أكمل لى الصورة التى حكاها أحمد بدوى عن الصفقة .. ورجوت المهاجر المصرى الشاب اعطائى نسخة الفيلم فلم يمانع ابدا ، وفاجأنى بأنه كان يبحث عنى لاعطائى الفيلم ؟!

احتضنت الفيلم ، وكأنى حصلت على كنز فى ليلة القدر .. وعدت إلى المسجد مرة أخرى حامداً شاكراً لله فضله .. وقرأت الفاتحة على أرواح الشهداء .. أحمد بدوى ورفاقه الأحرار ، التى تمت الصفقة بعد تصفيتهم مباشرة .. وبعد انتهاء الاعتكاف ورمضان واحتفالات عيد الفطر ، استأنفنا جلسات مجلس الشعب .. وبدأت فى البحث عن أسلوب لاثارة هذه القضية من فوق منصة مجلس الشعب ، لأن الشريط الذى معى كان يمثل مسئولية كبيرة ، وأمانة وضعها الله فى عنقى لأحمى بها أموال الشعب المصرى المسكين . وجاءت الفرصة فى إحدى الجلسات ، وتعمدت إثارة هذه القضية ضمن مناقشاتى فى الجلسة .. وكانت مفاجأة للمجلس ونوابه والجالس على المنصة أيضاً ، الذى لم يستطع منعى من الحديث عن هذه

الفضيحة . . وطلبت من المجلس والحكومة رؤية الفيلم ، وتشكيل لجنة تقصى حقائق ، لتجهيز تقرير يعرض على البرلمان ، ويتخذ فيه خطوات محاسبة المسئولين عن هذه الفضيحة .

وطبعاً . . وللاسف الشديد . . لم يتم أى شىء من هذا الذى طالبت به . . وكنت كالعادة فى وادٍ والحكومة ونوابها فى وادٍ آخر . . لأن هذه الفضيحة كانت ستشوه صورة حكومة الاغلبية التى تدعى الطهارة والنزاهة .

وقررت الا أيأس . . وأن أستمر فى متابعتى لنشاط أفراد العصابة ـ وقد عرفتهم جميعا بالاسم . وشاء القدر أن أكون المُطارِد الوحيد لهذه العصابة فى مصر . . أكبر عصابة نهب تستنزف مال الشعب ، ويصعد أعضاؤها إلى مراكز الصدارة والمسئولية . . وصرت لا أحتمل رؤية صور بعضهم الرسمية ، احتقاراً لهم واشمئزازاً منهم ، ومن ضحكهم على الشعب الطيب ، الذى يتصور فيهم الطهارة والنظافة . . ولكننى كنت واثقاً من ذكاء أغلبية الشعب المصرى ، وادراكه الجيد لمن حوله ومَنْ يتولى أمر تسيير دفة أموره فى بلده . وتساءلت : النائب الذى يتجول فى الحارات والأزقة والحوارى فى الأحياء القديمة ، ليشاهد صور المعاناة والحرمان والفقر والكساد والذل الذى يواجهه شباب هذه الأمة . . يفاجأ بنفس الصورة المروعة لهؤلاء الذين ينهبون أموالهم وثرواتهم ، ويتركونهم يعانون الفقر والعوز والحاجة الدائمة لأبسط ضروريات الحياة التى يفتقدونها . . فماذا أفعل ؟!

لا أملك إلا أسلحة البرلمان . . الاستجواب . . الاحاطة . . السؤال . . المناقشة . . كما أملك أيضاً سلاحاً عزيزاً جداً وهو سلاح جريدة الحزب الذى أنتمى إليه « الوفد » . . والتى أستطيع من خلالها حفر الكمائن التى تتصيدهم وتعريهم . . كما أستطيع أيضا كنائب معارض فى أكبر الأحزاب المعارضة فى مصر ، ومن خلال الندوات والمؤتمرات الشعبية التى أتصدرها ، ممارسة النقد العلنى الحاد ، ولعب دور المعارضة فى كشف الفساد وتعريته .

وهذا ما فعلته فعلاً طوال هذه الفترة أصبحت نائباً عنيفاً . . يسيطر العنف على سلوكياتى وتصرفاتى . . أحاول الحصول على أى نتائج تفيد الشعب وتقلل من خسائره . . ولم يكن أمامى الا . . الله . . الوطن . . الشعب . . ولا شىء آخر . . وشغلتنى مسئولياتى ومهامى والتزاماتى البرلمانية عامة ، وتجاه هذه القضية بصفة خاصة ، عن حياتى الاسرية ، واهتماماتى العائلية المفروضة تجاه الاسرة والأهل

والاصدقاء والابناء فى الدرب الأحمر . . ماعدا تلك الليلة الوحيدة التى كنت أقضيها فى رحاب السيدة نفيسة . . تلك الرحاب الطاهرة التى أهدانى الله فيها هذا الاخ المصرى المهاجر إلى كندا ، ليضع بين يدى أول وثائق ادانة عصابة مافيا الأسلحة الشهيرة . . وليفاجئنى ربى بمزيد من كرمه وعطائه . . حين يرسل لى فى نفس المكان مَنْ يمنحنى المزيد من المعلومات والأدلة والوثائق على تورط أبطال العصابة .

.. وهدية أخرى فى الرحاب الطاهرة

بينما كنا نجلس فى حلقة للذكر والتلاوة بعد صلاة العشاء ، فوجئت بصديق عزيز لم أره منذ فترة طويلة ، يقبلنى على رأسى من الخلف ، وعندما التفت ورأيته سُررت جداً به وبلقائه بعد غياب طويل .

فاجأنى بنفس طلب المحرر البرلمانى الشاب : أنا عاوزك ضرورى . . لكن هذا المكان لن يصلح . . أريدك فى المنزل مساء غد . . هناك موضوع هام جداً ينتظرك ويهمك معرفته . . وحقائق كثيرة لابد ان تعرفها .

وهكذا ، أهدانى القدر هدية جديدة لأستكمل حلقة هامة فى مشوار مطاردة الفساد . . وذهبت إلى صديقى فى الموعد المحدد . . فقال لى ان هناك حقائق هامة عن قضية صفقة الطائرات التى أثرتها تحت قبة البرلمان . . ويقف وراءها عصابة كبيرة . . وطوال ثلاث ليالٍ أخذ صديقى يتحدث ، ويقدم مستندات هامة وخطيرة جداً عن العصابة التى تمارس نشاطها فى الخارج تحت اسم شركة مصرية ، أمريكية ، تضم شخصيات كبيرة من مصر . . أخبرنى باسمائهم ووجدتهم هم أنفسهم الذين وردت أسماؤهم فى شريط الڤيديو الكندى .

وقال صديقى : لقد خربوا بيتى . . صدقتهم وتعاملت معهم منذ البداية ، ثم كلفونى بأن أقوم بانشاء شركة مصرية ـ أمريكية بصفتى رجل أعمال ، لى مكتب فى أمريكا وآخر فى القاهرة ، وذلك لنقل السلاح لمصر . . وبالفعل صرفت آلاف الدولارات من جيبى الخاص ، وفتحت مكتباً للشركة . . بينما كانوا يعقدون اتفاقاً سرياً مع بعض العناصر الملوثة من جهاز المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) ، وكونوا شركة لحسابهم الخاص ، شكلوها بأنفسهم . . وبدأت هذه الشركة نشاطها فى نقل السلاح ، وعقد صفقاته ، واستخدموا نفوذهم وسلطاتهم فى مصر ، لتيسير أعمالهم .

وأخذ الرجل يحكي بحرقة وألم عن قصة عصابة « الفور وينجز » - Four « Wings » أو الاجنحة الأربعة . . وكانت المرة الأولى التى أسمع فيها هذا الاسم الذى عملت تحته العصابة ، والتى تتخفى بنشاطها وراءه . . وكان الكلام كله مدعماً بالوثائق والمستندات الدقيقة جداً . . واستمر صديقى فى حديثه بالم وحسرة شديدين : دول خربوا بيتى يا علوى . . الله يخرب بيوتهم . . دول كمان اعتقلونى وحبسونى بعد تلفيق قضية وهمية . ثم توقف فجأة وأنا منهمك فى قراءة ومراجعة المستندات التى امامى وقال :

- تقدر يا علوى تتبنى هذه القضية فى مجلس الشعب ؟!

- طبعا دى قضية فساد من الطراز الأول . . وسترى ما سأفعله امام هذه الجريمة . . استغلال نفوذ . . وسرقة للمال العام . . وغياب للقدوة الحسنة . . بل وأساس للفساد فى مصر كلها . وأضفت موجهاً كلامى للصديق المخدوع : أنت قدمت لى الخدمة الحقيقية بوضع كل هذه المستندات الهامة فى يدى . . وقد كان لى لقاء آخر مع البعض ، حصلت من خلاله على شريط ممتاز . . إنها قضية دم . . وسمعة وطن . . ولن أستطيع الصمت ازاءها ابداً . والساكت عن الحق شيطان أخرس . . فهل عرفتنى كذلك يوما ما ؟

- ابداً يا علوى . . طول عمرك محترم وشجاع .

- لا شجاعة ولا غيره . . ولكنها الأمانة التى تثقل كاهل انسان مثلى . . ولابد ان أؤديها بشكل جيد ، لكى يتطهر الانسان أولاً بأول ، ويرى الله فى كل كلمة وكل حركة يقوم بها . . فاذا كانت هذه الوثائق قد تجمعت عندى أثناء خلوتى مع الله فى مكان طاهر . . فكيف أهرب منها ؟ . . انها قضية سأحاسب عليها أمام الله .

- بصراحة يا علوى . . انا حسيت إن الحقيقة بتهرب . . وان التعمية مستمرة على الشعب ، لدرجة انى استشرت أحد القانونيين الكبار الذين يعملون معى . . وقال لى ان حقى لن استطيع الحصول عليه ، الا اذا أثيرت القضية فى البرلمان . .

ثم ألقى صديقى بملف قضية محكمة الجنايات فى ولاية « فرچينيا » الأمريكية ، وطلب منى قراءته . . وكانت مفاجأة لم أتوقعها ابداً عندما قرأت حواراً بين القاضى الامريكى ومصرى متهم بخيانة الامانة والسرقة والتزوير . . فقد كان المتهم المصرى هو نفسه الملياردير العظيم صاحب قصر مصر الجديدة الذى أدهشنى

بثرائه الفاحش فى ليلة عرس ابنته ، الذى حضره كبار القوم فى مصر . . إذن فقد صدقت توقعاتى بالشك فى هذا الملياردير ومصادر ثروته الفاحشة . . ووجدت نفسى مرة أخرى اتساءل : مَنْ هو هذا الرجل ؟! نعم . . أعرف اسمه جيداً . . ولكن مَنْ هو هذا الاسم الذى لا يعرف عنه أحد فى مصر شيئا وليس من بين الاسماء اللامعة التى يحفظها الناس ، والذى كان بعض شركائه من بينهم ؟!!

وظهرت الحقيقة بعد قراءة ملف القضية كاملاً ، وخاصة نص الحوار الذى دار بين مليارديرنا المصرى والقاضى الأمريكى ، الذى كان منفعلاً لا يصدق ان فى مصر الفقيرة مثل هذه النماذج البشعة فى الثراء الفاحش على حساب الشعب المسكين . . ظهرت الحقيقة واضحة . . ومعها بدأت معالم عصابة مافيا الفساد الكبرى تتضح تماماً ، وتتخذ أبعادها الحقيقية . . فهو ليس الا لص كبير ، صاحب نفوذ ينهب شعب مصر ويسرقه . . لياليه من « ليالى الانس » فى « ألف ليلة وليلة » . . فى القاهرة الحزينة . . وعلى بعد أمتار قليلة من المقابر المنتشرة على جانبى طريق صلاح سالم ويسكنها الملايين من ابناء شعبه . . شعب مصر . . وضيوف هذه الليالى هم كبار رجال مصر والمسئولون فيها . . وبطائرته الخاصة يطير هذا الرجل إلى جنوب سيناء ، حيث يستقبله كبار المسئولين بها ، وينفذون كل طلباته وتوجيهاته وتعليماته . . كما يتغافلون تماماً عن مخالفاته وخروجه على قواعد البناء والتنمية فى القرية السياحية التى يمتلكها بهذه المنطقة . . حيث أقام أبراجا سياحية ، وفندقاً أضر جداً بالبيئة الطبيعية فى هذه البقعة السياحية الجميلة من بلادنا .

وبعد قراءتى للملف وسماع قصص صديقى الاسطورية عن هذا الرجل ونفوذه وجبروته فى مصر وخارجها . . صممت على الاستمرار فى مطاردة هذه العصابة الضخمة حتى النهاية .

وفى اليوم التالى لهذا اللقاء تقدمت لرئيس مجلس الشعب بطلب استجواب الحكومة عن الفساد وطهارة الحكم ، بعد أن حصلت على كل الأوراق الرسمية والمستندات المؤكدة لوقائع الفساد . . وكانت بالاضافة إلى شريط الڤيديو . . ملف قضية محكمة « فرچينيا » . . ومضابط الكونجرس الامريكى التى نوقشت فيها صفقات السلاح . . وكيف كان المفاوض المصرى ـ وهو أحد أفراد شركة « Four - Wings » والذى صعد إلى منصب كبير بالدولة بسرعة ـ يفضل حصول بلده على السلاح من الولايات المتحدة كقروض وليست منحاً ؟! وذلك ببساطة لان

القرض يبيح للشركة الحصول على العمولة والسمسرة والنهب من مال الشعب والقوات المسلحة . . اما المنحة فهى هبة من دولة لاخرى ، وكل التصرفات والاتفاقات الخاصة بها تخضع للدولة المانحة . . وهكذا قاموا بخيانة الامانة وتحميل ميزانية مصر المفلسة ديوناً ضخمة ، مازلنا وسنظل نعانى منها لفترات طويلة ، حتى يحصلوا على العمولات الخاصة بهم !!

قدمت عريضة الاستجواب أولا ، كما تنص لائحة المجلس . . وهى ضرورية قبل الاستجواب نفسه . . حيث يحدد فيها النائب ويشرح فيها الاسباب التى يطلب من أجلها استجواب الحكومة . . والعناصر التى سيناقشها الاستجواب . . ثم يتم تحديد موعد لمناقشته .

الفصل الخامس

الباب الثانى

الفساد

الاستجواب وأنا .. بين الحياة والموت

كان استجواب الفساد أخطر ماقدمت من استجوابات تحت قبة البرلمان عبر رحلة أكثر من ربع قرن من متابعة الفساد بكل أشكاله ومستوياته . . كان استجوابى الثامن . . وقد امتلك كل مشاعرى وكيانى . . اعتبرته إلهاماً وتكليفاً من الشعب وحتمية تاريخية لإنقاذ مصر . . توقعت المشاكل والعراقيل والصعوبات الجمة . . ولكننى كنت قد حسمت أمرى تماماً . . وتقدمت فعلاً بعريضة الاستجواب .

قلت فى عريضة الاستجواب : إن أمانة المسئولية البرلمانية تحتم استجواب رئيس الحكومة فى بداية هذه الدورة ، رعاية لمصالح الشعب التى أقسمنا على الحفاظ عليها . . والوثائق التى معى خطيرة جداً ، وكلها تتهم الحكومة بالتستر على الفساد ، وحماية أكبر رموزه ، وحجب قضاياه عن العدالة . وإننى أتهم الحكومة بتعيين أبرز رؤوس الفساد فى مواقع هامة جداً فى الدولة بدلاً من ردعهم وحسابهم ومحاكمتهم أيضاً . . وهو مايعرض مصالح الشعب للضياع . . والحكومة تمارس مسئولية الحكم منذ ١١ سبتمبر ١٩٨٦ ، وتطلق شعارات وتبنى سياسات وتتخذ قرارات ، تتعارض تماماً مع مصالح الجماهير ، وتعطى مزيداً من الفرص لمافيا الفساد لامتصاص دم الشعب ، بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر كلها . . بينما تمر البلاد بأزمة اقتصادية طاحنة ، تقف الحكومة عاجزة تماماً أمامها .

وأضفت : هذا الاستجواب من نائب أرهقه التفكير ، وأقلق ضميره ، بعد أن ساقت إليه الأقدار فجأة مجموعة من الوثائق الخطيرة جداً . . تؤكد كلها أن الوطن والشعب فى خطر كبير . . وأن السكوت هنا جريمة لاتغتفر ، بل هى الخيانة العظمى بكل أبعادها . . فالحكومة التى معنا اليوم تحت قبة البرلمان برئاسة الدكتور صدقى ،

هى الحكومة السادسة التى تمثل الحزب الوطنى فى ظل ولاية الرئيس مبارك . . وبعد ثلاث سنوات من حكم مصر ، يصبح الدكتور عاطف صدقى رئيس وزراء مصر رقم ١١٠ منذ أول وزارة مصرية برئاسة نوبار باشا عام ١٨٧٨ . . والدكتور صدقى هو نفس الرجل الأول فى جهاز المحاسبات من نوفمبر عام ١٩٨١ حتى تكليفه بالوزارة فى سبتمبر ١٩٨٦ . . وقد فقدت الأمل فى أن يخرج الرجل المسئول ، مالديه من دراسات تتضمن حقائق وأرقاماً عن كل أوجه الانحراف والفساد ، أعدها هذا الجهاز الرقابى الهام طيلة هذه السنوات ، ولكنه لم يفعل شيئاً ؟! ولم يتخذ خطوة واحدة فى سبيل الإصلاح الحقيقى لمسيرة مصر ، ورفع المعاناة عن شعبها . . كما أنه لم يترك موقعه إذا لم يكن قادراً على فعل شىء . . لم يفعل هذا أو ذاك ، مما أدى إلى إصابة شعب مصر بالاحباط الشديد ، فالعبث بالمال العام ، ونهب ثروات مصر ، وخيانة الأمانة ، أصبحت من سمات العصر . . وحكومة الدكتور صدقى صامتة . . بل متسترة . . تمارس التعتيم الإعلامى المتعمد ، لإخفاء حقائق كثيرة عن الشعب . . ليثرى اللصوص الكبار ثراءً فاحشاً على حساب الشعب المسكين . . الغلاء يطحن الفقراء والضعفاء بمعدلات جنونية لم نشهدها من قبل . . والنهب مستمر بصورة مخيفة ومثيرة وبمساندة الكبار فى مواقع الحكم ؟!

إن الوثائق الخطيرة التى بين يدى ، تؤكد بالقطع واليقين أن الحكومة لا تريد محاسبة رموز الفساد ، أو إجبارهم على تصفية نشاطهم ، ولكنها تتستر عليهم وتهابهم ، بل وتعطيهم المزيد من النفوذ والفرص لازدهار نشاطهم فى امتصاص قوت الشعب ودمائه . . وبينما يعلن الدكتور عاطف صدقى ووزراؤه أنهم يتلقون توجيهات الرئيس وينفذونها . . نجد أن المواطن المصرى أصبح فى ذروة المعاناة والعذاب أمام متطلبات الحياة الأساسية من رغيف خبز وطبق فول ومسكن آدمى وحياة آمنة . البلاد تتعرض لأزمة اقتصادية طاحنة ، تهدد استقرارها وأمنها وشعبها بالجوع والضياع . . والحكومة متعثرة تماماً فى كل خطواتها مع صندوق النقد الدولى ، بينما تؤهل مافيا الفساد لتترهل ويزداد نفوذها فى إهدار المال العام . . أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه هربها اللصوص إلى حساباتهم السرية خارج مصر . . حيث يمتلكون القصور والأبعديات ، فى صورة إقطاع بشع يستفز كل مصرى فى الخارج بينما أصحابها يعيشون بيننا ، وقلوبهم وآمالهم كلها خارج مصر ، حيث تتكدس الأموال فى الحسابات السرية ، ولا تطولهم يد القانون أبداً . . وقد تجاوزت ديون مصر مائة مليار جنيه . . والأعباء تتزايد على الجيل الحالى والأجيال القادمة ، والقروض لاتنتهى . .

والدكتور صدقى وحكومته يعلمون تماماً أن جزءًا من هذه الأموال يمكن أن ينتشل الوطن من مأزقه مع الدائنين وصندوق النقد الدولى ، لننطلق بالتنمية إلى الآفاق المنشودة لصالح الشعب . . ولقد أصبحت عودة المال المنهوب ، الطريق الوحيد لإنقاذ مصر من الإفلاس المنتظر ، والجوع الذى يهدد الشعب المصرى ، والانفجار الذى قد يحدث فجأة وينسف الاستقرار والأمان للجميع . . ولكن للأسف الشديد مازالت الصفقات الضخمة المريبة مستمرة وبنجاح تحت بصر ونظر الحكومة ، يقوم بها بعض كبار المنحرفين وصغارهم ، عبثاً باقتصاد مصر ، وتدميراً لصحة شعبها .

إن الوثائق والحقائق كثيرة ومريبة ، وكلها تؤكد أن الصفقات الضخمة بعمولاتها الجشعة وصلت إلى قوت الشعب ودوائه . . وكلها يقف وراءها هؤلاء الكبار المنحرفون . . الذين قاموا بنهب أراضى الدولة بأرخص الأسعار ، أو بدون ثمن على الإطلاق . . بينما تستخدم قروض الأمن الغذائى لفتح بوتيكات بأسماء سيدات الأسر الكبيرة . . والدكتور صدقى ينفى ويصدر تصريحات غريبة لاتمت للحقيقة بصلة ، متحدياً مشاعر الشعب وعقله وضميره . . الشعب الذى يتابع ويشم رائحة الفساد فى كل مكان . . تستفزه مظاهر العبث والاستهتار بالمال العام ، التى تهدده وأولاده بالضياع والدمار .

وثائق وحقائق وصور خطيرة جداً ، تثبت تورط الحكومة وتسترها . . وتجعل الاستجواب كأعلى درجة فى المساءلة البرلمانية واجب الأداء فوراً . . دفاعاً عن مصالح الشعب . . ومحاولة لوقف نزيف الأمة قبل فوات الأوان . خاصة بعد أن أصبح اللص الكبير فى بلدنا أقوى من القانون . . وبات السوس ينخر فى عظام الدولة ، يهدد بنيانها ، وينهى الثقة فى حكومتها . . إن الأمانة والمسئولية البرلمانية تفرض طرح هذا الاستجواب فوراً . . اللهم قد بلغت ، اللهم فاشهد .

ووضعت فى نهاية عريضة الاستجواب ستة عناصر ، سيتناولها الاستجواب وهى :

- العلاقة الوثيقة بين بعض كبار رجال الدولة وقمم مافيا الفساد فى مصر .

- الصفقات المريبة المستمرة حتى اليوم . . والعمولات الكبيرة التى توضع فى الحسابات السرية لكبار اللصوص ، حتى تضخمت ثرواتهم غير المشروعة . . وكشف الإعلام الخارجي لهؤلاء اللصوص ، ومعرفة المصريين العاملين بالخارج بهم .

- القوى المؤثرة على القرار فى مصر . . أصبحت من أهم وسائل نهب المال العام .
- الديون الخارجية والقروض الضخمة تزداد كل يوم . . بعد أن أصبحت هى الشماعة التى يخفى الفساد وراءها وجهه القبيح ، ويده الملوثة بنهب مال الشعب .
- شعب مصر يعيش ذروة المعاناة والعذاب من الغلاء والتسيب ، حتى اتسعت مساحة الفقر بشكل مزعج ومخيف . . بينما يعيش اللصوص فى ذروة حياة البذخ والسفه والاستفزاز للشعب .
- الناس فى مصر . . فى كل مكان . . يسألون نواب الشعب ـ وأنا منهم ـ فى حزن وألم وحسرة ، هل يتحكم اللصوص فى أقدارنا ؟!

قدمت العريضة مستوفاة تماماً لكل الشروط المطلوبة . . ونظر المجلس فى أمرها ووافق على الاستجواب ، وتحددت جلسة ١٨ فبراير ١٩٨٩ لمناقشته . . وأمضيت كل وقتى وجهدى فى الاستعداد للمواجهة المنتظرة مع قمم الفساد . . وبدأت فى جمع عناصر أخرى لاستجوابى . . فقضية السلاح هى الرئيسية والتى تمثل الثقل الحقيقى فى عمليات النهب والسرقة والاستغلال . . ولكننى أيضاً وجدت أن الفساد الذى يتم فى الصفقات المريبة الأخرى ، التى تضر الشعب فى صحته وثروته ، لاتقل أهمية عن صفقات الأسلحة . . وبدأت فى جمع ماوصلنى وماسبق أن أثرته تحت قبة البرلمان عن الصفقة الخاصة باللبن الملوث الذى جاء من ألمانيا الغربية عن طريق أحد أبناء الأكابر ، والذى استورده من مناطق ملوثة بالإشعاع ، وباعه لأهل مصر بعد أن وضع عليه أسماء الماركات العالمية للألبان المستوردة من الخارج تزويراً وتدليساً . . وعرض فى المجمعات الاستهلاكية ومحلات البقالة وشرب منه الأطفال والشيوخ . . ثم جاءت المفاجأة غير السعيدة ، عندما كشفت وزيرة الصحة الألمانية القناع عن هذه الصفقة المريبة . . وقالت إن تجاراً مصريين اشتروا الألبان الملوثة ، وعرضوها فى الأسواق المصرية . . وكانت هذه العصابة مكونة من شباب أبناء وزراء فى الحكومة وبعض الشخصيات فى مناصب كبرى . . دخل اللبن الملوث ليهدد أطفالنا بالسرطان . . وتكتمت الحكومة الخبر ، وأذاعت بيانات كاذبة على الشعب ، أنكرت فيها دخول اللبن الملوث . . فقمت بضم هذا الموضوع إلى عناصر الاستجواب .

صفقة أخرى لاتقل خطورة عن صفقة اللبن الملوث . . وهى صفقة الأبقار المستوردة من الخارج ، والتى جاءت عن طريق أحد رؤساء الوزارة السابقين ، وكانت تحمل مرض البروسيللا . . والذى ـ كما أشرت فى استجوابى ليوسف والى ـ انتشر بين قطعان الماشية فى مصر ، وتسبب فى تهديد الجزء الاكبر من الثروة الحيوانية المصرية . . وتمثلت الجريمة الكبرى فى انتقال عدوى المرض ، الذى يهدد صحة الإنسان بالخطر . . خاصة بعد ذبح الأبقار المريضة وبيعها للناس لحماً مريضاً ، وأخذوا منها الألبان الملوثة . . وكانت هذه الصفقة أيضا أحد عناصر اتهامى للحكومة ورئيسها بالتستر على الفساد .

قضايا . . وقضايا متعددة . . وجدت أننى لو حاولت احتواءها فى استجواب الفساد ، فسيكون استجواباً ضخماً جداً ، ولن يستطيع المجلس سماعه فى توقيت مناسب .

قررت الاكتفاء بما حصلت عليه من معلومات ووثائق . . وبدأت فى تجهيز نفسى لليوم الموعود . . ولكن إرادة الله شاءت تعطيلى فترة من الوقت ، جمعت خلالها رغم ظروفى الخاصة ، كما هائلاً وجديداً من المعلومات عن قضية الفساد الرئيسية الخاصة بصفقات الأسلحة ، وقضايا فساد جديدة من تلك التى تحدثت عنها ، وقلت إن الاستجواب سيعجز عن احتوائها جميعاً .

شاء الله سبحانه وتعالى ـ أن أصاب بأزمة صحية ثقيلة ومفاجئة قبل الموعد المحدد لمناقشة استجوابى . . ونقلت إلى مستشفى المعادى للقوات المسلحة ، وأكدت الفحوص الطبية إصابتى ـ بانسداد فى شرايين القلب ، ونقلت بعدها إلى مستشفى فى لندن ، حيث أجرى لى جراح القلب المصرى العالمى الدكتور ذهنى فراج عملية جراحية ضخمة ، استغرقت ٩ ساعات . . وقال لى بعد العملية إن نجاحها معجزة ، لأنه لم يكن ينتظر نسبة نجاح اكثر من ١٠٪ ؟!! . . ووجدت نفسى أعود للحياة مرة أخرى ، بعد أن ساءت حالتى وأشرفت على الموت . . وشعرت بأن الله أراد لى الحياة لأستكمل مهمتى فى أداء الأمانة التى حملها لى الشعب ، للدفاع عن مصالحه . .

ومن مفارقات القدر الغريبة ، أننى أجريت العملية الجراحية فى نفس اليوم الذى كان محدداً لمناقشة الاستجواب . . ١٨ فبراير ١٩٨٩ ؟! . وبدلاً من الوقوف أمام منصة المجلس لمواجهة مافيا الفساد . . كنت راقداً على سرير المرض بين

الحياة والموت . . وبين يدى أحد شباب مصر المهرة ، الذى لم تسنح لهم الظروف بالتفوق والإبداع داخل بلدهم ، فأظهروا عبقريتهم أمام العالم وأذهلوه بقدرة المصرى على صنع المعجزات إذا أراد ، وإذا توافرت له الظروف المناسبة والمهيئة لتفوقه .

نجوت من الموت . . واعتبرت نجاتى وعودتى للحياة هبة من الله واهب الحياة . . وأننى لابد أن أقدم الزكاة الواجبة على بأداء الاستجواب ، الذى لايجب أن أتقاعس أو أتراجع عنه أبداً ، مهما كانت ظروفى الصحية وقدرتى على بذل الجهد . . ورغم تحذيرات الأطباء والأصدقاء الجادة جداً ، بألا أعود إلى مجلس الشعب مرة أخرى والخطب والانفعالات ، حرصاً على بقايا صحة موجودة ، إلا أننى كنت مصمماً على العودة وأداء هذا الواجب ، حتى لو كانت لحظات استجواب الفساد آخر لحظات عمرى .

حصلت على فترة نقاهة لمدة ثلاثة أشهر بعد العملية ، كنت أشعر خلالها بمدى سعادة البعض فى مجلس الشعب والحكومة بغيابى الإجبارى . . فهاهم ليسوا بحاجة إلى لجنة القيم والعيب ، لتحرمنى من حضور ١٠ جلسات أخرى . . وهاهى الظروف والأقدار تقدم لهم هدية ثمينة بغيابى ، وغياب وجع الدماغ والدوشة التى أسببها لهم ، ولمدة ثلاثة أشهر .

أمضيت جزءاً من فترة النقاهة فى لندن . . وكانت مفاجأة عندما مازارنى مصرى يعمل فى الخارج مهنئاً بنجاح العملية وشفائى . . وقال لى : كنا خائفين عليك جداً . . لكن الحمد لله . . وقد أحضرت لك هدية كبيرة ستسرك جداً . . ووضع أمامى ملفاً ضخماً . . وكان قد قرأ عن استجواب الفساد الذى أنوى تقديمه . . وجلس بجانبى وأخذ يقرأ لى منه مايشيب له الولدان عن قضايا الفساد فى مصر ، التى نشرتها صحافة العالم بالوقائع والمستندات . . وكان يتابع كل ذلك ، ويقوم بجمعه ، حتى تجمع لديه ملف أرشيفى وثائقى ضخم . . اعتبرته أعظم هدية لى على فراش المرض . . وأجمل باقة ورد يقدمها لى صديق تهنئة بشفائى . . واحتضنت الملف الذى أحسست أنه تكليف ثالث بعد شريط الفيديو الذى جاءنى فى ليلة القدر ، ومجموعة الوثائق التى جاءتنى أثناء صلاتى بمسجد السيدة نفيسة . . وزاد تصميمى وإصرارى على ضرورة تقديم الاستجواب ، مادمت حياً أرزق .

عدت إلى مصر وفى جعبتى مزيد من المستندات التى تؤكد وقائع الاستجواب . . ونصحنى الدكتور ذهنى فراج بالاستجمام لمدة شهر على الأقل فى

إحدى المناطق الجافة ، والاسترخاء والمشى لضمان نجاح العملية ، دون بذل أى مجهود .

ذهبت إلى البحر الأحمر .. فى ضيافة رفيق سلاح آخر لا يقل وفاء عن أحمد بدوى رحمه الله .. وهو الفريق يوسف عفيفى محافظ البحر الأحمر .. دفعتى وصديقى الذى لازمته وزاملته فترة طويلة من العمر .. ذُهل يوسف عفيفى من شحوبى وذبولى وتدهور حالتى الصحية فقال لى : أنت لابد أن تظل معنا هنا أطول فترة ممكنة ، تتغذى جيداً ، وتستعيد صحتك وشبابك ، واستجبت لنصيحة الدكتور ذهنى وصديقى يوسف عفيفى .. ولم أكن أتوقع أن استجابتى لهما ستؤدى إلى حصولى على الهدية الرابعة من القدر ، والتى ستساعدنى كثيراً فى استجواب الفساد .

بينما كنا نجلس على مائدة الغداء فى إحدى القرى السياحية التى أقامها مستثمر مصرى بارز من الناجحين فى الخارج .. فوجئت به يقول لى : عندى لك ثلاثة كتب هدية ! ... أنا أعرف إنك مهتم بقضية الفساد وقرأت عن الاستجواب الذى تنوى تقديمه فى مجلس الشعب .. وسأعطيك هدية حلوة فعلا ، لن تجدها فى أى مكان آخر .. وعندما ترتاح وتتحسن صحتك سأعطيها لك .

ـ أرجوك إعطها لى الآن !

ـ لا .. لابد أن تعيش معنا كسائح لفترة حتى تسترد صحتك ثم أعطى لك الكتب .

ـ شوف بقى .. لابد أن تعرف أننى سأعود إلى المجلس وأهاجم هذا الفساد بشدة .. وإذا أردت أن تأخذ ثواباً من الله ، بأن تشارك فى قول كلمة حق فى وجه حاكم جائر ، تدخل بها الجنة ، فأرجو أن تعطينى هديتك هذه سريعاً ..

ضحك المستثمر المصرى طويلاً وشرح لزوجته الأجنبية معنى حديث رسول الله ﷺ ، بأن من قال كلمة حق فى وجه سلطان جائر دخل الجنة .. ثم أخبرها أن تأتى لى بالكتب ، لعلها تشاركه دخول الجنة ؟!

وجاءت بثلاثة كتب أنيقة أولها «MAN HUNT» أى مطاردة رجل لمؤلفه بيتر ماس ، والثانى «VEEL» الحجاب . ومؤلفه بوب ودوارد وهو نفس المؤلف الذى كشف فضيحة «ووترجيت» الأمريكية التى أطاحت بالرئيس «نيكسون» فى

السبعينيات . . والكتاب الثالث «The game player» ومؤلفه من رجال المخابرات المركزية الأمريكية ، وكان مسئولاً عن جهاز «C. I. A» بالشرق الأوسط .

كتب ثمينة وأنيقة . . ودور نشر عالمية . . وثروة لم أكن أتوقعها . . وساعدنى المستثمر المصرى المخلص لبلده فى قراءة الكتب ومراجعتها . . وتحديد مايخص كبار المنحرفين فى مصر فيها . . وأثرت هذه الكتب الاستجواب ثراء كبيراً ، وكانت هدية رابعة ساقها لى القدر . . وهو ماأكد لى أن الاستجواب صدقة واجبة الأداء فوراً ، ولا مجال للتهرب منه بحجة عدم اللياقة الصحية ، حتى لو كانت آخر كلماتى فى الحياة .

قضيت فترة استجمامى وعدت إلى القاهرة ومستنداتى فى استجواب الفساد قد زادت مستنداً هاماً . . وفوجئت يوم عودتى بمن يطرق بابى وقد أعياه البحث عنى طوال فترة غيابى وبادرنى قائلاً : أنت عامل استجواب للفساد ؟

ـ نعم .

ـ أنا عندى قضية خاصة بالفساد ، أنت تكلمت عنها قبل ذلك ، ومعى كل وثائقها وخلفياتها . . قضية زيت الشلجم الضار بصحة الإنسان ، والعصابة التى تقف وراء ضرورة ترويجه بمصر . . وجلس معى ٤ ساعات ، سلمنى بعدها وثائق هامة وخطيرة جداً ، تؤكد تورط عدد من المسئولين فى مافيا الاستفادة من زيت الشلجم .

تصورت أن هذه الوثائق هى آخر ما سأحصل عليه قبل عودتى للمجلس وتحديد موعد جديد لمناقشة الاستجواب . . وكلما زادت الوثائق معى . . زادت قوة اندفاعى ورغبتى فى العودة السريعة لتفجير هذا الاستجواب الخطير فى وجوه الجميع . . ويا للعجب والدهشة . . فبعد أيام قليلة كلمنى صديق آخر تليفونياً وهنأنى بالعودة سالماً . . وكنت أثناء ذلك مازلت فى فترة النقاهة أمشى وأتحدث بصعوبة . . فقال لى : أريد أن تمد فترة نقاهتك أسبوعاً آخر تقضيه فى الشاليه الخاص بى فى منطقة فايد . حاولت شكره مكتفياً بما قضيته فى الغردقة من أيام نقاهة طيبة عدت منها بصيد ثمين وهدية طيبة من السماء خاصة بالاستجواب . . إلا أنه أغرانى بأن هناك شيئا ما سيعجبنى جداً ولابد أن أراه فى فايد . . ثم أتى بسيارته وأخذنى إلى هناك .

تجولت فى «فايد» . . وشاهدت بعض مناطقها الفاخرة جداً والتى تشبه بفيلاتها وقصورها أى منطقة من المناطق الأوروبية السياحية الراقية جداً . . قال لى الصديق : انها مافيا كبيرة جداً يمكن أن تشاهدها بتفاصيلها ، وما عليك الا ارتداء هذه القبعة

والنظارة ، واحضر كاميراتك الخاصة ، وسأقول إنك أستاذ من بلد عربى تريد شراء قطعة أرض أو قصراً من هذه القصور ، وتريد المشاهدة أولاً . . اقتحمنا بهذه الطريقة الأسوار المفروضة حول القصور والفيلات ، وشاهدت حياة أخرى من نوع جديد ، ومبانى ساحرة وجواً رائعاً ويخوتاً وتجهيزات خاصة ، ذكرتنى بسواحل جزر هونولولو الساحرة .

قال لى صديق : هذه المنطقة ياسيدى ، أجمل موقع على البحيرات المرة وبحيرة التمساح . . السيد المحافظ أهدى لساناً كاملاً بها للمسئولين الكبار ، أسميناه «تكية» الوزراء وكبار المسئولين ، وأصحاب الحظوة والنفوذ والسلطان . . كل منهم حصل على قطعة الأرض وأقام عليها فيللا أو قصراً أو شاليهاً ، كل حسب إمكانياته . . ثم أقاموا مراسى لليخوت والقوارب واللنشات ، وعاشوا هذه الحياة الفخمة . . بينما أنت تؤذن فى مالطة تحت قبة البرلمان وتستجوب وزير الاسكان عن أزمة المساكن والملايين التى تقطن القبور . . وقمنا بالدوران حول فيللات المسئولين الكبار والوزراء وأصحاب النفوذ . . وكان طبيعياً أن أجد لأفراد عصابة «Four-wings» قصوراً شامخة بالمنطقة . . أمسكت بالكاميرا ، والتقطت العديد من الصور ، بلغت حوالى أربعة أفلام . . ومع كل لقطة كنت أترحم على هذا الشعب الذى سرقه المسئولون عنه ، وتمتعوا وحدهم بخيراته وتركوا له المعاناة والسخط الدائم . . أخذوا المنتزه . . المعمورة . . الساحل الشمالى . . سيناء . . هم أنفسهم لم يتغيروا . . قسموا بينهم عملية نهب الأراضى على طول طريق مصر ـ الاسماعيلية . . ومصر ـ الاسكندرية . . وقررت إضافة عمليات النهب هذه إلى ملف استجواب الفساد فوراً .

عدت إلى القاهرة ومعى ملف كامل عن فضيحة أراضى فايد وقصورها ، به صور ممتازة ، وأسماء كل من حصل على الأرض الهدية ، والطرق الرخيصة جداً التى بنوا بها قصورهم بحيث لم تكلفهم شيئاً تقريباً . . وكان أولهم بالطبع محافظ الاسماعيلية الذى بنى لنفسه قصراً فخماً فى هذه المنطقة . . وقد كنت أعلم أنه رجل من أسرة متوسطة كشأن غالبية المصريين ، وكان مدرساً صغيراً ، إلى أن أنعم الله عليه وأصبح من حكام مصر . . وتساءلت : ألم نقم بثورتنا فى ١٩٥٢ للقضاء على كل مظاهر الفساد ؟! . . فالدنيا إذن لم تتغير ، بل إنها تغيرت إلى الأسوأ تماماً . . لذلك لابد أن أمضى قدماً فى استعداداتى الجادة والدءوبة لأداء الاستجواب البرلمانى عن الفساد والذى لاشك سوف يكون استجواب العصر .

جمعت أوراقى . . وتوجهت إلى مجلس الشعب . . وطلبت من رئيس

المجلس تحديد موعد جديد لمناقشة الاستجواب . . فقال لى : صحتك ياعلوى . . لابد من الانتظار حتى تتحسن أحوالك ، لأن الاستجواب يتطلب مجهوداً ضخماً ، وأنا أرى أن صحتك لن تتحمل ذلك .

ـ قلت لرئيس المجلس : أنا فعلاً حاسس بالانهاك والتعب الشديد . . وخايف أموت قبل أن أقدم هذا الاستجواب .

ـ بعد الشر عليك ياعلوى ياأخى :

ـ والله هذا الإحساس يراودنى بشدة . . وأدعو الله أن يمد فى عمرى حتى أقدم استجواب الفساد لأنه رسالة عمرى .

ياشيخ . . بس بلاش خيال . . وعلى العموم انتظر شهرا واثنين حتى تتحسن صحتك .

ولكننى صممت على تحديد موعد جديد للاستجواب . . وحاولت الحكومة تأجيله إلى مابعد مناقشة بيانها ورفضت ذلك . . ولكن الأغلبية قررت تأجيل تحديد الموعد حتى ينتهى المجلس من مناقشة بيان الحكومة . . وخرجت رغم ذلك سعيداً باننى أحييت الاستجواب مرة أخرى .

وكان رأى المحجوب ـ رحمه الله ـ صحيحاً فى هذه النقطة . . فبعد هذه المقابلة فوراً اصبت بنكسة صحية أخرى فى نفس الليلة وكانت جلطة فى المخ ، وكانت سبباً فى التأثير على عينى ولسانى وساقى ، ونقلت بعدها إلى مستشفى المعادى . . وقرر الأطباء أن هذه النكسة مكملة للأولى . . وأن جلطة كبيرة خرجت من عملية القلب وتسللت إلى جسمى حتى وصلت إلى المخ ، وكانت الانتكاسة الشديدة ونصح الأطباء بالعرض على الدكتور الانجليزى «هولمز» بلندن ، لأنه متخصص فى هذه الحالات .

وذهبت للمرة الثانية إلى لندن . . وبدأ العلاج وأكد لى الأطباء المعالجون أنهم لن يجروا أى جراحة . . وحمدت الله كثيراً على نجاتى من دخول غرفة العمليات مرة أخرى . . ولكن الطبيب فاجأنى بأن الإصابة ستعوقنى مؤقتاً عن الحركة المنتظمة لمدة ستة أشهر .

وقبل عودتى إلى وطنى زارنى مواطن مصرى شريف وهنأنى بالشفاء وباستجواب الفساد ، وتمنى لى النجاح فيه . . ثم قدم لى بعض الوثائق اكملت بها

مراجعى ووثائقى فى هذا الاستجواب الشهير . . كما زرت صحيفة إنجليزية كبرى ، وقابلت محرر باب خاص بالشرق الأوسط بها ، وكان قد نشر قصصاً أقرب إلى الخيال عن تصرفات واستفزازات الذين سرقوا مصر ، وحولوا ثروتها إلى أرقام فلكية فى حساباتهم السرية بالخارج . . وأطلعنى المحرر الإنجليزى على كل الوثائق والمراجع التى تحت يده ، وكانت معظمها خطيرة جداً وجديدة على مسامعى . . وفسر لى ذلك صمت هؤلاء اللصوص الكبار ، عما ينشر عنهم فى الخارج ، لثقتهم فى صدق وواقعية ماينشر ، وفى توافر الوثائق والمستندات التى تدينهم ، وتؤدى إلى خسارتهم إذا ماحاولوا رفع قضايا تعويض . لذلك لم يحاول أحدهم تكذيب مانشر عنه وعن وقائع انحرافه وفساده ، ولم يستطع أى منهم أن يرفع قضية قذف وسب على عشرات المجلات والكتب التى سجلت الكثير عن مافيا الفساد فى مصر وخاصة فى مجال عمولات صفقة السلاح .

وقبل أن أعود إلى مصر أيضاً اتصل بى صديقى المجاهد القديم الذى هاجر إلى ايطاليا ، وعاش فيها وكون ثروة صخمة . . وطلب منى أن أزوره فى ايطاليا ، لقضاء فترة راحة ونقاهة معه قبل البدء فى ممارسة نشاطى .

قلت له : اننى قلق هذه الأيام . . وعندما أكون قلقاً لا أستطيع الشعور بأى راحة أو سعادة حقيقية . . فلابد أن أعود إلى الوطن وأستكمل الاستجواب ، الذى أعتبره آخر رسالة لى فى الحياة . . وعندما انتهى منه سأحضر إليك ، إلا إذا كانت عندك وثائق تهم قضية الفساد .

قال : لا . . أنا رجل أعطانى الله من فضله ثروة ضخمة . . وأريد إعادة جزء منها إلى الله سبحانه وتعالى مرة أخرى ! . . وقد أعجبتنى فكرة تصفية الفساد ومواجهته فى مصر ، واعتبرتها نوعاً من الجهاد الكبير . . لذلك فإننى أجند ١٠٠ ألف جنيه من ثروتى ، سأضعها فى البنك الأهلى المصرى ، وأوصى بريعها السنوى لك ، لكى تمنحه كجائزة ومكافأة لأى مصرى يساعدك فى اسقاط رمز من رموز الفساد الكبير .

ـ والله يا أخ حسن هذا العرض المغرى سيضطرنى إلى الحضور إليك فوراً .

وفعلاً ذهبت إلى حسن عزت فى إيطاليا ، وقضيت عنده أسبوعاً ثم ذهب إلى أحد البنوك وأودع فيه وصية بهذا المعنى وأمر بتنفيذها سريعاً .

ولكننى ابديت له اعتراضى على أن أكون المتصرف الوحيد فى أمر هذه

الوصية ، لأنه لا أحد يضمن الأيام ومايحدث فيها من تغييرات . . وطلبت تكوين مجلس إدارة خاص بها يتكون من ثلاثة أعضاء . . واتفقنا على ذلك . . كما اتفقنا أيضاً على أن يكون هذا المبلغ نواة لتنفيذ الفكرة ، وأنه يمكن إضافة العديد من المبالغ ممن يريدون التبرع لدعمها بعد ذلك .

وعدت إلى القاهرة . . لأجد الجميع ينتظرون استجواب الفساد الذى تأجل كثيرا بسبب مرضى وسفرى إلى الخارج . . شاهدت علامات الارتياح والتشجيع والتأييد على وجوه كل من صادفنى . . قالوا : أهو كده يسلم لسانك . . هى دى الشجاعة . . هو ده العمل الوطنى والنيابى الحقيقى . . هى دى القضايا اللى بتهم الشعب فعلاً . . إحنا قرفنا من النواب اللى مشوهين صورتنا أمام العالم كله . . وفى أسوان حيث كنت عضواً بلجنة تقصى حقائق حول الآثار . . وجدت ترحيباً جماهيرياً وتأييداً شعبياً كبيراً لاستجواب الفساد ، والكل يريد متابعته وكأنه سيناريو أحداث لفيلم كل ذلك شجعنى بشدة على الإسراع فى طلب تحديد موعد لمناقشة الاستجواب ، عقب انتهاء الحكومة من مناقشة بيانها تحت قبة البرلمان مباشرة ، وفى أول جلسة تالية لها ، لأننى لا أضمن مايحدث فى اليوم التالى . . فقد حددت أهدافى بدقة وجهزت إمكانياتى ، وإذا هربوا من أمامى لن أستطيع تحديد موعد آخر .

استخدمت كل مهارتى البرلمانية وإلمامى التام بنصوص الدستور وحقوقى الدستورية ولائحة مجلس الشعب . . لذلك لم يستطع الدكتور المحجوب رئيس المجلس ، الهرب من الاستجواب ، ولم يستطع تعطيله لأننى قدمته بشكل صحيح . . وكان واضحاً جداً خوف الحكومة ورعبها من الاستجواب . . وشعرت بالخوف والقلق . . فمن الممكن إسقاط الاستجواب بعدة وسائل منها إسقاط الوزارة أو تغيير رئيس الوزراء . . وقررت استخدام كل خبرتى فى الحياة السياسية وأن ألعب لعبة خداع ماهرة وماكرة مع الحكومة ، لتفويت فرصة المماطلة فى مناقشة الاستجواب .

الفصل الخامس

الباب الثالث

الفساد

« سقوط الحكومة »

قررت البدء فوراً فى تحرك سريع بذكاء وحذر ، فى محاولة لخداع الحكومة وإنقاذ الاستجواب الذى تعبت فيه بشدة ، وسبب لى متاعب صحية جمة . . وكان قرارى الفورى هو عمل زيارات ودية وهمية لكبار المسئولين المرتعدين من الاستجواب ، أشعرهم خلالها إننى لا أملك الكثير لتقديمه فيه ، وأن مستنداتى لاترتقى إلى مستوى عنيف . . وبذلك أفوت عليهم محاولة إجهاض الاستجواب .

بدأت بالدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب . . وبادرته قائلا :

عاوزين نخلص بقى من الاستجواب ده . . بلاش قرف . . واللا اسحبه .

رد وفيه بعض الأمل أن أنفذ تهديدى بسحبه وقال : لا ياراجل . . تسحبه إزاى .

يعنى أنا شخصياً شايف إن الناس ماشيين كويس فى الإصلاح . . وكل ماأريده كلمتين عن شوية قضايا كده . . وكل اللى يعمله رئيس الحكومة أنه يعد بالتحقيق فيها ، وأن الحكومة ستقدم بياناً للمجلس عند انتهاء التحقيق . . وبس كده يكون خلص الاستجواب .

قال : كويس قوى . . أنت تأخذ قد أيه فى سرد الحقائق اللى عندك ؟

ـ أرجوك يادكتور رفعت إنك ماتتعاملش معايا بنفس أسلوبك فى التحجيم والتكتيف ، لأنى لما باتكلم بانطلق . . ولك عندى إن الاستجواب يكون هادئاً وموضوعياً وحسن النية جداً ، لايرقى إلى مستوى الاستجوابات الساخنة السابقة . .

وكل ماعليكم فقط أنكم تعلنون الإصلاح . . ومادمتم ستبدأونه سأشكركم على استجابتكم لهدف الاستجواب .

وصدق المحجوب كلامى . . وتصور فعلاً أنى لا أملك ماأقدمه لإحراج الحكومة فى الاستجواب . . وقال لى :

ـ خلاص ياعلوى . . عاوز وقت قد إيه يعنى ؟

ـ إدينى ثلاث ساعات .

ـ كتير على صحتك الوقت ده كله .

ـ لا تخف . . سأحاول حصر نفسى فيهم . . ولن أزيد عليهم إن لم أقل عنهم . . بس علشان أشرح بهدوء . . لأننى تعبان وصحتى زى ماأنت عارف مابقتش زى الأول . . يعنى أدائى سيكون معتلاً وبطيئاً . . لذلك اعطنى الفرصة لكى يرتاح ضميرى ويرتاح ضميركم ونخرج أصدقاء وتنتهى هذه العملية سريعاً .

كان كلامى مغلفاً بالمودة والمكر . . مما أدى إلى اطمئنان رئيس مجلس الشعب التام بأننى لن أهاجم الحكومة بشدة . . وقد كان يعرف لغة استجواباتى العنيفة السابقة . . يعرف كيف اتهم وأهاجم وأعرى تماماً من استجوبه .

وقررت إكمال الجولة ، بلقاء رئيس الوزراء ، لأحقنه بنفس المخدر . . اتصلت به وطلبت منه المرور عليه . . فقال لى : أهلاً وسهلاً بحرارة . . وكأنه كان مشتاقاً لرؤيتى ؟! فذهبت إليه وقلت له :

حمداً لله على سلامتك يادكتور . . لقد أصبحنا فى الهم سوا . . أنت أجريت عملية جراحية فى القلب وأنا مثلك . . يعنى المستجِوب والمستجَوَب فى حالة صحية واحدة . . وأتمنى من الله الشفاء لكلينا .

رد بمودة : شكراً ياأخ علوى . . أنت طول عمرك مجامل ورقيق وإنسان صادق .

أنا عموماً جايلك أطمئنك على الاستجواب . . هو لن يكون هجوماً عليك ، لأننى لا أقصدك فيما سأقوله . . وأنت تعرف إن الاستجواب مساءلة دستورية واتهام . . ولابد أن يكون هناك من أوجه له الأتهام ، وأنت رئيس الوزراء والحكومة التى تحكم مصر . . والكلام الذى سأقوله لن يصيب ذاتك ، وإنما سيساعدك على

محاسبة من حولك ، ممن ارتكبوا أخطاء فاحشة .

ثم أشرت إلى الدولاب الذى بجوار مكتبه وسألته :

ـ أنت فتحت الدولاب ده يا دكتور ؟

ـ فتحته مرة واحدة أخذت منه ورقة .

ـ ورقة واحدة بس !

ـ آه .

الدولاب ده فيه بلاوى كثيرة .. ولو خصصت ليلة واحدة وأحضرت سكرتيراً أميناً ، وفتحت الدولاب ، ستجد اتهامات كثيرة موجهة إلى شخصيات مسئولة .. وقد يهمك محاسبة هؤلاء .. خاصة وأنك تعلم الكثير عنهم بصفتك كنت مسئولاً عن أول وأكبر جهاز رقابى فى مصر .. ولا حجة لك بأنك لاتعرف .. وسأساعدك بالاستجواب ، لتستخرج هذا الكم الهائل من القضايا الخاصة بصور الفساد المختلفة .. وسأطالبك بالبدء فوراً فى التحقيق مع هؤلاء والبدء فى الإصلاح والتغيير .. وكان ماأطلبه منك الرد بالشكر على الاستجواب ووعد للمجلس بالتحقيق الدقيق فى كل ماأثير فى الجلسة ، وسأعقب عليك شاكراً لك استجابتك .. وبذلك ينتهى الاستجواب ، وننتهى من هذا الموضوع .

ـ شكراً ياأخ علوى .. الحقيقة زيارتك دى أثلجت صدرى .. وحسستنى أنك علوى بتاع كل وقت ، الأمين الشريف الصادق مع نفسه دائماً !

ـ كل ما أريد قوله لك قبل المواجهة أمام البرلمان ، هو أننا اصدقاء قبل الاستجواب وبعده .. أنت رئيس وزراء وأنا نائب معارض .. وكلانا يمثل الحكم ، الذى يعتبر شركة بين الحكومة والمعارضة .

ومثلت إننى أهم بالانصراف .. ثم جلست مرة أخرى وأعطيته البرشامة التى وقع فيها ، وأدت إلى ارتباكه فى المجلس أثناء نظر الاستجواب .

أخرجت ورقة من جيبى وقلت لرئيس الوزراء :

ـ أنا عندى ٩ قضايا عاوز أعرف ملامحهم بس .. ولا أريد معرفة ماوصل إليه التحقيق فيهم .. لكن فقط أساس القضايا دى إيه .

ـ بكل سهولة . . تستطيع مقابلة وزير العدل وهو سيحضرها لك كلها . وأمسك بالتليفون وتحدث إلى وزير العدل قائلاً له : عندى الأخ علوى وعاوز يشوفك بكرة . . ممكن ؟ فرد الوزير بتحديد موعد فى الحادية عشرة صباح اليوم التالى .

واقتنع الدكتور عاطف صدقى بمودتى له . . كما اقتنع قبله الدكتور رفعت المحجوب وأحسست أنه سعيد بحصوله على الورقة التى تضم القضايا التسع ، والذى تصور أنها القضايا التى سأناقشها تحت قبة البرلمان .

وقبل أن أخرج سألنى الدكتور عاطف وهو يودعنى :

ـ قل لى يا أخ علوى . . أنت طول عمرك نائب محترم ومشهور وشخصية سياسية لها تاريخها مشرف . . ولكنى لا أعرف عملك . . فهل لديك مكتب أو شركة ؟

ـ لا . . لا أملك مكتباً أو شركة أو عزبة ولا حتى بيتا غير شقتى التى أعيش فيها . . كما لا أملك زرعاً ولا رصيداً فى البنك.. لا أملك إلا الستر .

ـ يعنى إيه الستر ؟!

ـ أنا موظف . . قلتها بضحك .

ـ يا سلام . . موظف . . إزاى ؟ وفين ؟!

ودهشت أن رئيس الوزراء لايعلم أننى موظف بالحكم المحلى الذى يتولى الإشراف عليه . . وقلت له :

منذ أن تخرجت فى الكلية الحربية وأنا فى خدمة الحكومة . . كضابط ثم مابين رئاسة الجمهورية وبعض الشركات التى توليت رئاسة مجلس إدارتها ، والمؤتمر الإسلامى . . ثم بعد أن غضب علىَّ السادات وضعنى فى مخزن الحكم المحلى .

قال رئيس الوزراء مندهشاً : يانهار أبيض . . والله ماأعرف . . ووصلت لإيه فى الحكم المحلى ؟

لوكيل أول وزارة . . مع أن الخدامين والسفرجية وصلوا لمناصب أفضل . . ولكن تصور علوى حافظ مجرد وكيل أول وزارة .

لا . . لا . . خليها علىَّ أنا دى . . أنا مسئول عنها . . أنا رئيس الوزراء وأى خدمة أنا تحت أمرك .

كانت محاولة ساذجة من رئيس الحكومة لإغرائى .. فهل يتصور أحد ـ كما أعلن هو تحت قبة المجلس بعد ذلك فى رده على استجوابى الذى فاجأه ـ أننى أبحث عن منصب بعد كل هذا العمر الطويل !! وبعد أن تركت مئات الفرص التى سنحت لى ، بل وتهافتت علىَّ لأتولى منصب الوزارة ، لأبحث عن فرصة خائبة فى الوقت الضائع وصحتى معتلة تماماً .. وهل يتصور رئيس الوزراء أنه يغرينى بمنصب الوزير ، الذى كنت أعلم جيداً أنه لايستطيع منحه لى للعديد من الاعتبارات أهمها صفتى الحزبية التى أعتز بها .

قلت لرئيس الوزراء .. لا .. أنا لاأتحدث معك من أجل أى شىء .. أنا حضرت إليك لأؤكد لك مودتى وصداقتى رغم الاستجواب .. واستيضاح بعض النقاط حول الاستجواب ، والقضايا التسع ، وسأزور وزير العدل صباحاً وأناقشه فيها .

وقبل المغادرة نصحت رئيس الوزراء بفتح الدولاب المغلق منذ سنوات ..

ونجحت فى تخدير رئيس الوزراء ومجلس الشعب وطمأنتهما قبل مناقشة الاستجواب .

وفى اليوم التالى ذهبت إلى وزير العدل لأكمل مشوارى للنهاية .. وقابلنى بود وترحاب كبيرين .. وأكد لى أنه سيجهز كل المعلومات عن القضايا التسع التى تحدثت بشأنها مع رئيس الوزراء ، وأعطيته ورقة أخرى بالأرقام .. وكانت أرقاماً وهمية لا أعرف من أين أتيت بها .. ووعدنى الرجل المهذب وزير العدل بأنه سيرسل لى بعد أربعة أيام خطاباً فيه كل ماأريده فى ظرف مغلق ، وعن طريق مندوب من عنده ، وشكرت للرجل أدبه واستعداده للتعاون .. وانصرفت من عنده .

وضحكت كثيراً أثناء ذهابى إلى منزلى .. ضحكت سخرية من الحكومة التى اقتنعت تماماً بما قلته للكبار فيها .. وقد اتضح فيمابعد أن الأرقام الوهمية التى أعطيتها لرئيس الوزراء ووزير العدل كان أحدها رقم بطاقة شخصية .. والآخر لقضية دعارة كما قال رئيس الحكومة تحت قبة البرلمان بعد ذلك .

تم تحديد موعد للاستجواب .. وأكملت استعداداتى التامة للرد عليه .. بينما اجتمع جهابذة الحزب الحاكم ومسئولوه لمناقشة استعدادات الحكومة للرد على الاستجواب .. ولم يكن اجتماعاً واحداً ، بل عدة اجتماعات متتالية وصلتنى أخبارها تباعاً من بعض من حضروا هذه الاجتماعات ، وكانوا ينتظرون بفارغ الصبر استجواب

الفساد ، ويتمنون لى النجاح فيه . . ودارت مشاورات أقطاب الحزب الحاكم حول كيفية التصدى للاستجواب وإجهاضه .

قال أحدهم ـ ولا داعى لذكر الأسماء ـ علوى حافظ خارج من نكسة مرضية . . ولن يكون علوى الذى نعرفه بكامل صحته وعنفوانه وقدراته الخطابية وحماسه . . فلنتركه يقف على المنصة وبعد خمس دقائق يقوم له اثنان أو ثلاثة من النواب أعضاء الحزب الوطنى فى البرلمان ، لمشاغبته ومضايقته ومحاولة الدخول معه فى معركة حماسية ، ستؤدى إلى أن يفقد صوابه ويصرخ بأى كلمات لن تكون واضحة ومفهومة وسط الضجة الشديدة التى ستحدث فى المجلس وفى النهاية سيسقط علوى فوق المنصة من الإرهاق والضيق والغيظ . . وقام القطب الكبير للحزب بتحديد الأسماء التى ستقوم بهذا الدور السخيف معى . . وهكذا يتضح لنا الأسلوب الذى تتعامل به قيادات الحزب الحاكم مع نوابه . . فأى نائب حر انتخبه الشعب فعلاً لايرضى أبداً القيام بمثل هذا الدور الذى يمتهن كرامته وكرامة المجلس الذى ينتمى إليه .

ولكن بقية المجتمعين ـ وفيهم من يحبنى ويشفق علىَّ ـ رأوا أنه لاداعى لهذه الوسيلة لإسقاط الاستجواب . . فهو سيسقط وحده ، بعد أن استطاع رئيس الوزراء بذكائه ولباقته أن يأخذ من علوى القضايا التسع التى سيناقشها فى الاستجواب . . وكلها قضايا كلام فارغ ، وهو وعد أنه لن يخرج عنها ، وبالتالى أصبح الاستجواب مكشوفاً ، ويسهل الرد عليه وإجهاضه تماماً . . ولمزيد من الاحتياط قرر المجتمعون التعتيم الإعلامى التام على الاستجواب والجلسة كلها ، بحيث تعقد الجلسة مسائية مما يحرم الصحافة من نشر تفاصيل كاملة . . بالإضافة إلى التليفزيون الذى يتحكم فيه وزير الإعلام ، سيقوم بتقديم الجلسة بطريقة خاصة ، بحيث يقوم المذيع بقراءة مضمون الاستجواب . . ويتم تقديم الفقرات غير الحادة من كلام علوى حافظ ، ثم اذاعة رد رئيس الوزراء كاملاً عليه . . وبذلك يتم حرق الاستجواب تماماً .

وضع الحزب الحاكم خطته كاملة للرد على الاستجواب . . وجاءنى أصدقائى من الحزب الذين حضر بعضهم هذه الاجتماعات . . ونصحونى بعدم العصبية وألا أسمح لهم باستثارتى ، وبأن أذهب إلى الجلسة مستريحاً تماماً حتى لا أقع فوق المنصة . . كما أخبرونى بأن الحكومة جاهزة تماماً للرد على القضايا التى أعطيتها لرئيس الوزراء . . وسعدت بذلك جداً لأننى تأكدت أن الحكومة ورئيس الوزراء وقعوا فى الكمين والمطب الذى نصبته لهم .

وبقى فقط أن أطمئن تجاه المحجوب . . الذى كنت لاأزال أخشى منه التعامل معى بأسلوبه الشهير الذى يثير الأعصاب . . وهو كان رجلا ذكياً جداً . . وشعرت ببعض الخوف ألا تكون حيلتى باصطناع الود معه نجحت ، فقررت اتباع أسلوب آخر ، وهو التهديد بشكل غير مباشر . . فذهبت إليه وحذرته من أن هناك مخططاً لاجهاض الاستجواب ، وأنه قد يكون أحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ هذا المخطط . . وقلت له : إننى إذا وجدت أى نوايا لاستثارتى وإجهاض الاستجواب ، فسأطيح فى الجميع وأتحدث عن كل قضايا الفساد الموجودة فى البلد ، وأولها قضية «قصر العينى» .

وكان المحجوب ـ رحمه الله ـ شديد الحساسية تجاه إثارة هذه القضية . . فقال لى لاتخف ياعلوى كما اتفقنا من قبل . . سأتركك الساعات الثلاث ، وأنت وعدت بأن الاستجواب سيكون خفيفاً . . وخرجت من عنده مطمئناً تماماً . .

كان إلمامى بكل الخطط المضادة لإجهاض الاستجواب ، دافعاً لراحتى النفسية قبله . . وبقى فقط أن أنفذ نصيحة المخلصين لى ، بضرورة الراحة التامة قبل الجلسة . . وفعلاً استرخيت تماماً بالمنزل طوال النهار ، وكانت الجلسة كما خططوا لها مسائية . . ثم حزمت أمرى وجمعت أوراقى ومستنداتى فى حقيبتين ، واصطحبت زوجتى معى ، حتى أضمن عدم ضياع إحداهما . . كنت يقظاً وحذراً ونشيطاً جداً .

وفى قاعة المجلس فوجئت بازدحام شديد لم يحدث من قبل . . فالقاعة تقريباً شبه مكتملة بجميع النواب أغلبية ومعارضة . . الحكومة بجميع وزرائها . . كل رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة . . عدد كبير من المفكرين وأصحاب الرأى من مختلف الاتجاهات السياسية ، موجودون فى شرفة الزوار . . والمدهش أيضاً أن أعضاء مجلس الشورى كانوا يعقدون إحدى جلساتهم فى نفس الوقت ، فتركوا الجلسة وجاءوا إلى القاعة ليشاهدوا ويستمعوا إلى الاستجواب الشهير الذى طال انتظاره .

كان المشهد التاريخى مرعباً هزنى من داخلى وحرك مشاعرى بقوة . . فكل هؤلاء أتوا ليستمعوا إلى استجوابى عن الفساد ، وكلهم ينتظرون منى الجديد والمثير فى هذا المجال . . ولو لم أكن ذا خبرة طويلة فى العمل البرلمانى والاستجوابات الساخنة ، لأرعبنى هذا المشهد ، ولحدث مالاتحمد عقباه . . وبينما أعيش فى تأملاتى حول القاعة والمشهد الرائع الذى تعيشه ، جاءنى من يخبرنى بأن الدكتور رفعت المحجوب يريدنى فى مكتبه .

ذهبت إلى مكتب رئيس المجلس ، بعد أن تركت حقيبتى المستندات بين يدى نائب أمين اعتز به وأثق فيه . . ووجدت الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء هناك ، فسلمت عليه ورحبت به قائلاً :

ـ أهلاً يا دكتور عاطف . . الليلة الاستجواب . . وإن شاء الله تمر على خير .

ـ تمر ليلة لطيفة إن شاء الله كما اتفقنا .

ـ عموماً كل شيء تمام . . كل ما أرجوه منك أن تسمعنى جيداً حتى النهاية ، ثم تعدنى بالتحقيق فى وقائع الفساد التى سأذكرها . . ولا أريد أكثر من ذلك . . وأكرر لك أنك لست طرفاً فى هذه المعركة مع الفساد ولكنى سأستخدمك بحكم منصبك كمعبر لمطاردته فى بعض المواقع الهامة فى الدولة .

تبادلنا الضحكات والقبلات ، التى قال عنها الدكتور صدقى بعد ذلك إننى كنت أحاول ترويضه قبل الجلسة ؟! وسألنى الدكتور المحجوب مرة أخرى للتأكيد :

ـ حتأخذ أكثر من ٣ ساعات ياعلوى .

ـ لا . . إزاى . . ثلاث أو أقل إن شاء الله .

ـ ربنا يسهل . . وتكون الجلسة كويسة .

ـ والله . . البركة فيك يادكتور . . يعنى أرجوك للمرة الأخيرة أن تعطينى الفرصة وأنا مريض وضعيف ، ولست كما كنت من قبل .

ربنا يعطيك الصحة ياأخى .

ـ شكراً .

ودخلنا الجلسة . . وتعلقت عيون الحشد المهيب بالمنصة التى وقفت أمامها لألقى باستجوابى ، الذى تضمن عدة صور من أسوأ صور الفساد والاستغلال فى مصر فى السنوات الأخيرة . . وسأضع أمام القارىء فى الصفحات التالية ، الاستجواب كاملاً ـ وإن لم يكن كذلك بعد أن نقحه الدكتور المحجوب بيده ، كما سأشرح فيمابعد . . وذلك ليكون القارىء بالفعل وكأنه كان فى الجلسة ، أحد شهود عيان الاستجواب ، الذين دُهشوا تماماً مما سمعوه من وقائع صعبة التصديق فى بلد فقير مديون مثل بلدهم مصر .

بدأت استجوابي بتأن وابتسامة سخرية باهتة لكل من نجحت في خداعهم ليمر هذا الاستجواب الخطير من بين أيديهم القابضة الحاكمة . . وكانت مبارزة تاريخية مثيرة ، لموضوع خطير جداً ، تؤكده وثائق أكثر إثارة وخطورة . وحدث ماتوقعته تماماً . . فقد التزمت المنصة الصمت تماماً ، لأول مرة في تاريخ المجلس في السنوات الأخيرة ، وهو شيء أثار دهشة الحاضرين . . وعلمت بعد ذلك أن الدكتور رفعت المحجوب أصيب بضرر بالغ بسبب هذا الاستجواب ، وسماحه لي بالاستطراد في وقائعه لمدة أكثر من ساعتين ونصف الساعة . . كما أكد لي أصدقائي بالحزب الوطني ، أن الحزب في خصومة مع المحجوب ، وأنهم قرروا عزله في المجلس القادم . . بل ذهبوا إلى ماهو أبعد من ذلك لتصفية الرجل ، وقرروا إسقاطه في دائرته الانتخابية بدمياط . . بعد أن اتهمته قيادات الحزب الحاكم بالتواطؤ معي لكشف وقائع الفساد .

كما حدث أيضاً ماتوقعته تماماً من الحكومة . . فبدلاً من قضايا البطاقات الشخصية والدعارة وبقية القضايا التافهة التي تصور الدكتور صدقي أن الاستجواب ينصّب عليها ، فوجيء الرجل ومعه قيادات حزبه بقضايا مافيا الفساد الضخمة وأخطرها مافيا عمولات السلاح وحجمها وأسماء المتهمين فيها بالوثائق ، التي أحدثت رعباً للمسئولين الحاضرين في الجلسة . . وأصيبوا جميعاً بحالة من الفوضى و«اللخبطة» الشديدة ، وأخذوا يشدون بعضهم إلى خارج القاعة للتفاهم . . فهم لم يتوقعوا كل ذلك ، وأصبحوا في حيرة شديدة كيف سنرد على هذه الوقائع التي تدعمها مستندات ووثائق . . واتفقوا أخيراً بعد مفاوضات طويلة على تجاهل قضية عمولات السلاح التي تتناول أسماء شخصيات كبيرة ، وعدم الرد عليها أو التعرض لها نهائياً . . وفي تصوري أن هذا الموقف كان تقديراً سليماً منهم ، فقد عتموا على هذه القضية تماماً وكأنها لم تقل تحت البرلمان .

أما بالنسبة لقضايا صفقة الأبقار المصابة بالبروسيللا ، والألبان الملوثة بالإشعاع ، وزيت الشلجم ، أكد رئيس الوزراء أن الاتهامات مبالغ فيها ، وأن المعارضة تبالغ دائماً في تصوير السلبيات ، وتحويلها إلى كوارث رغم أنها لاتستحق كل هذه الضجة ؟! . . (لحوم مصابة بالمرض . . لبن ملوث بالإشعاع . . زيت قاتل للإنسان . . أشياء ثبت دخولها لمصر فعلاً . . ولكن الحكومة ورئيسها يؤكدان أننا نبالغ ، وأن الأمر لايستحق اهتمامنا) ؟!!

واستخدم رئيس الحكومة فى رده على الاستجواب تعبيرات ساذجة وألفاظاً غير علمية مما أكد الإفلاس فى الرد . . فقد كان يقول : أنا ماعرفش حاجة ؟! أنا ماليش دعوة !!! . . وكلمات من هذا القبيل .

كما فوجئوا بكتالوج الصور والأسماء الخاص بمافيا نهب الأراضى فى المناطق السياحية الفاخرة . . فقد ضم الأراضى المنهوبة بما عليها من قصور وفيللات وأسماء أصحابها . . وقدمت أمام كل قصر صورة مؤلمة للمساكن الآيلة للسقوط التى يسكن فيها أبناء الشعب ، والمقابر التى يعيش فيها الملايين . . وكان الكتالوج مثيراً للسخط ، مثلما كان رد رئيس الحكومة مثيراً للضحك . . فقد قال : والله لما يكون الواحد معه فلوس ، إيه المانع إنه يشترى لنفسه ، مادام إنه قادر ؟! وتجاهل رئيس الوزراء مظاهر استغلال النفوذ فى الحصول على هذه الأراضى بأسعار رمزية تافهة جداً ، أو بدون مقابل على الإطلاق . . وكيف تم بيعها بدون مزاد وهل كانت تخصيصاً أم هبة أم هدية . . كما تجاهل الرجل المسئول كيفية بناء القصور على هذه الأراضى ، ومن أين لجميع المسئولين الأغنياء منهم والفقراء ، بالأموال التى بنوا بها هذه القصور ، وماهى مواردهم التى يضعونها فى إقرارات الذمة المالية ، وتتيح لهم حياة الفخفخة والأبهة التى يعيشون فيها ؟! . . وهل يدفعون الضرائب ، وهل لهم ملفات ضريبية فى مصلحة الضرائب ، أم أنها لا تعرف عناوينهم ؟! وتوجهت بالنقد العنيف إلى وزير المالية الذى لم يرد على كلامى ، بل صمت تماماً . . كما سألت وزير التموين عما فعله بالشعب وصحته بالألبان الملوثة وزيت الشلجم واللحوم المريضة . . وهددته برفع قضية عليه لأننى أصبت بتليف فى جزء من عضلة القلب ، بسبب زيت الشلجم الذى نأكله مع الفول والطعمية كل صباح .

وتحديت وزير الإعلام أن يذيع وقائع الاستجواب ، كما تذاع التمثيليات ومباريات كرة القدم . . لكى يسمع الشعب بديمقراطية حقيقية أحد أهم القضايا التى تمس حاضره ومستقبله . . وقلت له أعلم أنك ستعتم على هذا الاستجواب ، كما اتفقتم من قبل ، وأنك ستحاول اظهارى كأننى أؤذن فى مالطة وأناقش أشياء لاأساس لها من الصحة ، بينما الحكومة الممتازة يقظة ومستعدة دائما للرد على اتهامات مبالغ فيها من المعارضة .

ودخلت فى مناقشة جانبية مع الدكتور رفعت ووزير الاعلام ، وكان رئيس الوزراء خلال ذلك يتصبب عرقاً . . وفى حالة لايحسد عليها أبداً . . كان كمن

يحضر امتحاناً فى مادة ويجيب عن مادة أخرى تماماً غيرها !! فقد ترك قضية عمولات السلاح ، ، والبروسيللا وزيت الشلجم والألبان الملوثة ونهب الأراضى ، وهى عصب وصلب الاستجواب . . وأخذ يشرح فى إسهاب القضايا التسع التى أوقعته فيها ، وصدق أنها هى الاستجواب ، وكان الجميع مندهش جداً من ردود الرجل التى لم تتناول القضايا التى تحدث عنها ، وركزت على قضايا أخرى هامشية لم أركز عليها فى الاستجواب نهائياً . ثم أخذ الرجل يقول أى كلام غير منطقى مثل إننى ذهبت إليه فى مكتبه وقلت له : «إعملنى وزير ، والاسأقلبها لك ضلمة ، وأجيب القديم والجديد كله» . . وكنت خلال ذلك كله أضحك بينما وجه رئيس الوزراء يتصبب عرقاً ويتلعثم ويتردد فى كلامه كثيراً ، فلم يكن لديه مايمكن قوله ، بعد مفاجأتى الضخمة له .

وأراد المحجوب إنقاذ الموقف ، بعد أن أحس بالحرج الشديد أمام الحكومة بسبب السماح لى بكل هذا الوقت . . فقال : وصلنى اقتراح موقع عليه من ٤٣ نائبا لإغلاق باب المناقشة والعودة إلى جدول الأعمال . . موافقة ؟! . . موافقة . . وبالطبع لم يكن هناك ولا نائب واحد قدم هذا الاقتراح ، فقد كانوا جميعاً فى حالة تركيز شديد مع الاستجواب ، يريدون معرفة مايحدث فى البلد . . واعتقد المحجوب بذلك أنه أجهض أخطر استجواب تحت قبة البرلمان .

ثم قام المحجوب بعد ذلك باقتراح شطب الأسماء التى وردت فى الاستجواب . . موافقة ؟ . . موافقة ! . . ثم أمسك بعد ذلك بمضبطة المجلس وقام بنفسه بتوضيبها وتنقحيها . . أو بمعنى آخر قص أظافرها الطويلة . .

ووقفت للتعقيب على الرد وهو حق دستورى للنائب بعد الاستجواب . . وقلت فى التعقيب الذى لم يستغرق سوى دقائق معدودة : إن هذا الاستجواب دخل التاريخ ، وأصبح وثيقة هامة ليوم قريب ، يكون فيه سنداً فى يد من يريد البدء بالاصلاح ، وهذا اليوم آت لاريب فيه . . وهو امتحان نهائى للحكومة التى تتستر على الفساد . . وأحمد الله أن الحكومة سقطت تماماً أمام نواب الشعب فى إجابتها على تفاصيل هذا الاستجواب . . وتركت صلبه وأساسه ، لتخرج إلى موضوعات تافهة أخرى .

وأضفت : إننى أيضاً أحمد الله الذى منحنى القدرة على أداء واجبى وإبراء ذمتى أمامه ، وأمامكم زملائى المحترمين . . وقد كانت الليلة ، ليلة التاسع من

شعبان وهو الشهر الذى ترفع فيه الأعمال إلى الله سبحانه وتعالى . . فيارب اقبلنى بهذا العمل عبداً طائعاً مطيعاً ، ويكفينى جزاؤك ، ولا أنتظر جزاء من أحد غيرك .

إخوانى النواب : هذا ليس استجواباً . . إنه صرخة وطنية تطالبكم جميعاً بالانتباه إلى الوطن ، لأنه فى خطر . . النهب مستمر والشعب يكتوى بالنار . . ويارب ساعدنى لتغيير الدستور واللائحة لكى نطرح الثقة فى الحكومة ، والتى يلزمنا الدستور بأن تكون فى يد عشر المجلس ، وأنا لا أملك هذه النسبة . . ولو كانت فى يدى وحدى لطرحتها فوراً .

انتهيت من تعقيبى . . ونجح استجواب الفساد رغم التعمية التليفزيونية والصحفية التى مارستها الحكومة ، ورغم قرار العودة إلى جدول الأعمال ، وقرار شطب الأسماء تستراً وحماية للفساد . . وسقطت الحكومة والبرلمان الذى لم يتخذ أى إجراء حيال ما سمعه وماعرض عليه من وقائع دامغة عن فساد أهل القمة فى مصر . . سقطوا جميعاً فى مزبلة التاريخ التى لا ترحم ، وسجلوا على أنفسهم ما سيحاسبون عليه غداً . . والغريب أن نواب الحزب الحاكم كانوا يقابلوننى ، ويبدون إعجابهم الشديد بالاستجواب ، وتقديرهم التام له ، باعتباره أخطر وأعظم استجواب فى الحياة البرلمانية المصرية . . وقال لى أحد أقطابهم : أنت رفعت مكانة البرلمان المصرى عالياً ، ولولا الالتزام السياسى وولاؤنا للحزب والحكومة ، ماكناش قعدنا كده ، واتحطينا فى الموقف المخزى تاريخياً . . وهكذا كان كبار المسئولين أيضاً ، يضعون وجوههم فى الأرض خجلاً ، إما من وقائع فسادهم الخاصة ، أو من الفساد الكبير ، الذى لايستطيعون الوقوف أمامه ويعجزون عن التصدى له .

وبصفة عامة فقد وضع الاستجواب النظام كله فى قفص الاتهام ، وعرّى كثيراً من رموزه ، التى كانت لها صور لامعة جداً عند الشعب ونوابه ، أما الاستجواب فقد كتب له الخلود ، لأنه عاش فى ضمير الشعب ، الذى ينتظر هذا الكتاب ، ليحتفظ بتلك الوثيقة الدامغة للفساد فى أخطر عهود مصر ، التى تعانى فيها بشدة من الفقر والديون ، وتدهور مستوى معيشة الأغلبية من الشعب .

وفى نهاية الكتاب ستجد عزيزى القارىء بعض صور المستندات الخاصة بالاستجواب والتى طالبتنى الحكومة بتسليمها إليها . . تماماً «كمن يسلم القط مفتاح الكرار» كما يقول المثل الشعبى المصرى . . فقد جاءنى أحد أقطاب الحزب الوطنى ، وهو الصديق كمال الشاذلى زعيم الأغلبية البرلمانية ليطالبنى بالمستندات

والوثائق التى قمت بعرضها فى المجلس . . فسألته :

ـ عاوزينها فى إيه ؟

ـ أنت قلت إنك حتقدمها بعد الاستجواب .

ـ أيوه . . أنا قلت كده على أساس إن البرلمان سيستجيب لاقتراحاتى بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية ، ولجان لتقصى الحقائق فى وقائع الفساد التى وردت فى الاستجواب ، ورددت ذلك أكثر من عشر مرات أثناء الجلسة ، ولكن المجلس لم يهتم باقتراحاتى ، وكأنه لم يسمع ولم ير شيئاً وانتقل إلى جدول الأعمال . . بينما برلمانات الدنيا تهتز لأدنى واقعة فساد يمكن أن يعرضها نائب . . هكذا فعلوا فى الأردن ، وشكلوا لجاناً للتحقيق مع عدد من الوزراء هزت الحكومة . . وأسقط البرلمان الهندى حكومة راجيف غاندى بسبب قضية فساد . . نماذج كثيرة فى العالم ، ولكن البرلمان المصرى لايسمح ولا يرى ، ولا يفهم قيمة المستندات الهامة التى قدمتها أمامكم فى المجلس .

وقلت لكمال الشاذلى : إن بينى وبين الفساد معركة مستمرة سأستأنفها رغم مرضى وعجزى وضعف صحتى ، حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً وسيكون هناك استجواب آخر عن الفساد أيضا فى قطاع من أخطر قطاعات الدولة ، وسيكون مفاجأة قاسية للحكومة وحزبها الحاكم ، صاحب الأغلبية المزيفة دائماً .

الفصل الخامس
الفساد

الباب الرابع

الاستجواب

مقدمة

كنت أود تقديم النص الحقيقى للاستجواب الذى قدمته تحت قبة البرلمان ، وبالأسماء الحقيقية التى وردت فيه ، وقلتها أمام المجلس الموقر . . ولكن حفاظاً على سمعة أسر أسماء هؤلاء الكبار ، وهم لاذنب لهم فيما ارتكبه أرباب عائلاتهم من فساد . . وتبعاً لرغبة مجلس الشعب الموقر . . أقدم نص الاستجواب من واقع مضبطة مجلس الشعب ، التى تم حذف الأسماء منها ، والتى قام الدكتور رفعت المحجوب ـ رحمه الله ـ بتنقيتها وتنقيحها وتوضيبها بنفسه كما قال لى بعد ذلك . . وقد اعترضت على حذف العديد من فقرات الاستجواب من المضبطة ، التى كان يجب أن تنقل بأمانة كل ماقيل تحت قبة البرلمان ، لينضم إلى التاريخ الحقيقى لمصر ، وماحدث فيها خلال العهود الثلاثة الأخيرة ، من تعمق لجذور الفساد وتوسع هائل فى نشاطه .

وأخيراً فانى أترك للقارىء المصرى بذكائه المشهور عنه ، مهمة فك لغز هذه الأسماء بنفسه . . وكلى ثقة أنه قادر على التوصل إلى الأسماء الحقيقية والتعرف على أصحابها بسرعة .

استجواب موجه إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء من السيد العضو علوى حافظ

«ونصه» :

«عن الفساد وطهارة الحكم فى مصر ، إن أمانة المسئولية البرلمانية تحتم استجواب رئيس مجلس الوزراء فى بداية هذه الدورة رعاية لمصالح الشعب التى أقسمنا عليها تحت قبة البرلمان وأمام الشعب .

فالوثائق التى أتى بها الشعب إلىّ خطيرة جداً وكلها تتهم الدكتور عاطف صدقى وحكومته بالتستر على الفساد وحماية أكبر رموزه وحجب قضايا الفساد عن العدالة .

بل تتهمه أيضا بتعمد تعيين أبرز رموز الفساد فى كثير من مواقع السيادة واتخاذ القرار السياسى والاقتصادى ، بدلا من الردع والحساب والمحاكمة ، مما يعرض مصالح الشعب للضياع ، بل تتهم حكومته التى تمارس حكم مصر من ١٩٨٦/٩/١١ أنها تطلق شعارات وتتبنى سياسات وتتخذ قرارات تتعارض تماما مع مصالح الجماهير بل تعطى مزيدا من الفرص لمافيا الفساد لامتصاص دم الشعب ، بنهم لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر . كلها تؤكد أن الوطن يمر بأزمة اقتصادية طاحنة والحكومة عاجزة تماما عن إنقاذه .

علما بأن هذا الاستجواب سبق أن وافق مجلسنا الموقر علي مناقشته فى دورتين سابقتين ، بل حدد ١٩٨٩/٢/١٨ للمناقشة وحالت ظروف مرضى المفاجىء دون المناقشة . ثم حددت الحكومة له موعدا آخر للمناقشة فى النصف الثانى من يوليو سنة ١٩٨٩ ولكن الدورة البرلمانية فضت فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٨٩ أى قبل الموعد الذى حددته الحكومة بنفسها .

«حقيقة الفساد وطهارة الحكم فى مصر»

هذا الاستجواب من نائب أرهقه التفكير وقلق ضميره واعتلت صحته عقب أن ساقت الاقدار إليه فجأة ، مجموعة من الوثائق الخطيرة جدا كلها تؤكد أن الوطن والشعب فى خطر كبير ، هنا يصبح السكوت جريمة لاتغتفر ، بل هى الخيانة العظمى بكل أبعادها .

فالحكومة التى معنا اليوم تحت قبة البرلمان برئاسة الدكتور عاطف صدقى هى الحكومة السادسة التى تمثل الحزب الوطنى الديمقراطى فى ظل ولاية الرئيس الحالى محمد حسنى مبارك ، بل هى وزارة الدكتور صدقى الثانية بعد أن أجرى عليها تعديل فى نوفمبر سنة ١٩٨٦ .

٣ سنوات فى حكم مصر :

وينتظر أن يلقى بيانه الخامس أمام الشعب فى بداية هذه الدورة الجديدة .

وبهذا يصبح الدكتور عاطف صدقى رئيس وزراء مصر رقم ١١٠ منذ أول وزارة مصرية تشكلت سنة ١٨٧٨ برئاسة نوبار باشا .

رئيس مجلس الوزراء اليوم : هو الدكتور عاطف صدقى ، هو نفس الرجل الأول لجهاز المحاسبات من نوفمبر سنة ١٩٨١ حتى كلف برئاسة الوزراء فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٨٦ .

وهذا الاستجواب مقدم له ولحكومته منذ سنتين أى بعد السنة الأولى من حكمه . إن الأمل كان كبيرا فى الدكتور عاطف صدقى وحكومته ، بما تجمع لديه من أرقام ودراسات وحقائق قام بها الجهاز المركزى للمحاسبات الضخم طيلة فترة رئاسته لهذا الجهاز الرقاربى الهام ولكنه لم يفعل شيئا ، لم يتخذ خطوة واحدة فى اتجاه الاصلاح الحقيقى لمسيرة مصر لرفع المعاناة عن الشعب ، أو يتخلى عن موقعه فى حالة عدم تمكنه أو تمكينه ، لم يفعل هذا ، ولاذاك ، مما أدى إلى إصابة شعب مصر بالاحباط الشديد ، فالعبث بالمال العام ونهب ثروات مصر وخيانة الأمانة أصبح من سمات العصر ، وحكومة الدكتور عاطف صدقى صامتة بل متسترة بل تمارس التعتيم الإعلامى المتعمد لإخفاء الحقائق عن الشعب ليثرى اللصوص الكبار ثراء فاحشا على حساب الشعب المسكين ، فالغلاء يطحن الفقراء والضعفاء ، بمعدلات جنونية لم يشهدها شعب مصر من قبل ، والنهب مستمر بصورة مخيفة ومثيرة وبأسماء بعضها فى قمة السلطة ومواقع الحكم وبأرقام فلكية لايصدقها عقل .

إن الوثائق الخطيرة التى بين يدى تؤكد بالقطع أن الدكتور عاطف صدقى وحكومته لاتصفى الفساد ، ولا تحاسب رموزه ، لكنها تتستر عليه وتهابه بل تعطيه مزيدا من النفوذ والفرص لممارسة مزيد من النهب لثروات الشعب والتلاعب فى قوته ودوائه ومص دمائه حتى وصل بنا الحال اليوم بعد ثلاث سنوات مع وزارة الدكتور عاطف صدقى وهو يعلن دائما فى كل تصريحاته أنه يتلقى وينفذ توجيهات سيادية جعلت :

ـ المواطن المصرى فى ذروة المعاناة والعذاب أمام متطلبات الحياة الأساسية من رغيف الخبز حتى طبق الفول المدمس .

ـ مصر تمر بأزمة اقتصادية طاحنة تهدد استقرارها وأمنها وتعرض شعبها للتجويع .

ـ الحكومة متعثرة تماما فى كل خطواتها مع صندوق النقد الدولى .

ـ مافيا الفساد تؤصل ويشتد نفوذها فى إهدار المال العام وامتصاص دماء الشعب .

ـ أكثر من ٢٠٠ مليار جنيه جرفها اللصوص إلى حساباتهم السرية خارج مصر ، حيث امتلكوا القصور والأبعديات فى إقطاع بشع يستفز كل مصرى مقيم بالخارج .

ـ بينما أصحابها من كبار لصوص مصر يعيشون بيننا ، وبعضهم فى مواقع حساسة لكن قلوبهم وآمالهم كلها خارج مصر ، حيث المال المنهوب مكدس لحسابهم ويد القانون لاتطولهم أبدا .

ـ ديون مصر تجاوزت المائة مليار ولا مساءلة لأحد والاعباء تحمل على الأجيال القادمة والقروض لاتنتهى . إن الدكتور عاطف صدقى وحكومته يعلمون جيدا أن جزءا من هذه الأموال يمكن أن ينتشل الوطن من مأزقه مع الدائنين وصندوق النقد الدولى وينطلق بالتنمية الشاملة إلى آفاقها المنشودة لصالح الشعب ، لقد أصبحت عودة المال المنهوب هى الطريق الوحيد لإنقاذ مصر من الإفلاس المنتظر والجوع الذى قد يتعرض له شعبها بل من الانفجار الذى قد يحدث فجأة فيهدد استقرار وأمن الجميع . ولكن للأسف لاتزال الصفات المريبة الضخمة مستمرة بجشع تحت بصر ونظر حكومة الدكتور عاطف صدقى يقوم بها بعض كبار المنحرفين وصغارهم من الشباب الطائش عبثا باقتصاد مصر وتدميرا لصحة شعب مصر .

وعلى سبيل المثال : أحدد فضيحتين :

من الوثائق التى بين يدى التى تتناول عشرات الفضائح والمقدمة فى هذا الاستجواب صفقة اللبن الملوث الشهيرة التى تمت فى ظل حكومة الدكتور عاطف صدقى بينما تعمد رئيس الوزراء أن يعلن على الشعب بيانات غير حقيقية تحمى الفساد وتتستر عليه .

واللبن الملوث شربه وأكله كل شعب مصر من الطفل الصغير إلى العجوز الشيخ ، المساكين لم تظهر آثاره المدمرة عليهم بعد .

ومثل آخر مدمر :

صفقة البروسيلا والطاعون البقرى : التى دمرت ثروتنا الحيوانية وهددت الإنسان بالخطر بعد أن رفعت أسعار اللحوم بجنون ، قام بها أيضا الكبار ليربحوا الملايين .

إن الوثائق والحقائق كثيرة ومريبة : كلها تؤكد أن الصفقات المريبة وصلت إلى قوت الشعب ودوائه ، وكلها وراءها الكبار المنحرفون . حتى الأراضى الزراعية الخصبة جرفت بأيدى الكبار الفاسدين وتحولت إلى خرسانات أسمنتية مابين شاليهات وأبراج وقصور يمتلكها الكبار المنحرفون .

أراضى الدولة تم نهبها بأسماء عائلات الكبار بأسعار أرخص من تراب الأرض ذاته بينما قروض الأمن الغذائى تستخدم فى فتح بوتيكات بأسماء سيدات الأسر الكبيرة .

والدكتور عاطف صدقى ينفى ويصدر تصريحات غريبة لاتمت للحقيقة بصلة متحديا مشاعر الشعب وعقله وضميره ، الشعب الذى يتابع ويشم رائحة الفساد فى كل مكان وتستفزه مظاهر العبث والاستهتار بالمال العام وتنذره وأولاده بالكساد والخطر والدمار .

وثائق وحقائق وصور خطيرة جداً كلها تؤكد تورط الحكومة وتسترها : وتجعل الاستجواب كأعلى درجة فى المساءلة البرلمانية واجب الأداء فورا وفى بداية الدورة الجديدة دفاعا عن مصالح الشعب فى محاولة ديمقراطية لوقف نزيف الأمة قبل فوات الأوان عن :

حقيقة الفساد وطهارة الحكم فى مصر ، لقد أصبح اللص الكبير فى بلدنا أقوى من القانون والنظام والحكم ، وبات السوس ينخر فى الدولة يهدم بنيانها وينهى ثقة الشعب فى حكوماتها ، إن الأمانة والمسئولية البرلمانية تفرض طرح هذا الاستجواب فورا اللهم إنى قد أبلغت اللهم فاشهد[1] .

رئيس المجلس :
السادة الأعضاء :

وافق المجلس فى جلسته المعقودة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٩ على تحديد موعد مناقشة الاستجواب المقدم من السيد العضو علوى حافظ عن الفساد وطهارة الحكم بجلسة اليوم ، والآن ليتفضل السيد العضو علوى حافظ بشرح استجوابه .

السيد العضو علوى حافظ :

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً» .
صدق الله العظيم

رئيس المجلس الموقر ، نواب الشعب المحترمين :

قال المصطفى «صلى الله عليه وسلم» .

«إذا صلح الراعى صلحت الرعية ، وإذا فسد الراعى فسدت الرعية» .

وقال النبى الكريم «صلى الله عليه وسلم» .

«إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها» .

صدقت ياحبيب الله صلى الله عليك وسلم .

رئيس المجلس الموقر ، نواب الشعب المحترمين :

نصحت ألا أناقش هذا الاستجواب لظروف صحية دقيقة أمر بها ، نصحنى الأطباء ، ونصحنى الأصدقاء ، ولكننى رفضت كل النصح ، فقضية الفساد هى قضية مصر الأولى ، والوثائق التى تجمعت بين يدى خطيرة تمثل عبئا ثقيلا على ضميرى كنائب ، لا أتحمله أبدا ، إنها أمانة ، شكرا ومعذرة للأطباء والأصدقاء ، لأننى أخاف أن أدخل قبرى بهذه الوثائق ، ماذا أقول ساعة الحساب ، ماذا أقول فى القبر ، فلأبرىء ذمتى تحت قبة البرلمان أمامكم نواب الشعب المحترمين الآن ، ومايدريك لعل الساعة قريب .

رئيس المجلس الموقر ، نواب الشعب المحترمين :

هذا الاستجواب هو اتهام للحكومة لتسترها على الفساد وعدم اتخاذها خطوات إيجابية لاسترداد مال الشعب المنهوب .

هذا الاستجواب أيضا امتحان للحكومة عن مدى قدرتها واستعدادها لمحاسبة كبار اللصوص الذين لايزالون ينهبون مصر حتى الآن .

هذا الاستجواب هو محاولة برلمانية جادة من نائب بسيط للتأكد من حقيقة ماسمعه الشعب فى تصريحات المسئولين فى مناسبات كثيرة «لم نتستر على فساد ولم نحم أحدا» .

قول مأثور ردده الرئيس حسنى مبارك عشر مرات منذ توليه الرئاسة حتى الآن ، فهو الذى أعلن يوما أمام الشعب أنه يتحدى من يثبت أن الدولة تحمى فسادا ، نعم ، نعم نواب الشعب ، تحت قبة هذا البرلمان ، وبالوثائق ، والآن ، سأتهم وسأمتحن ، سأتهم الحكومة وسأمتحنها فى نفس الوقت فى مصداقية الشعارات التى يسمعها الشعب من حكام اليوم ، سأتقدم بوثائق دامغة أمامكم تؤكد لكم أن اللصوص الكبار فى مصر لايزالون يصرون على أنهم أقوى من القانون ، وأقوى من النظام ، وأقوى من الحكومة .

وهذا الاستجواب ، نواب الشعب المحترمين ، هو تأكيد للديمقراطية السليمة ، وأن المعارضة تمارس دورها الرقابى نيابة عن الشعب بالوثائق والمستندات أسوة بما يحدث اليوم فى العالم كله ، هذا الاستجواب هو إبراء لذمة نائب فقير تجمعت لديه وثائق عن فضائح ارتكبها بعض الكبار ، كلهم لصوص ، كلهم نهبوا مصر .

نواب الشعب المحترمين :

إن من أبرز أسباب انتشار الفساد فى مصر اليوم غياب القدوة ، القدوة ، فالانحرافات والفضائح فى مصر ملأت صحافة العالم والكتب بجميع اللغات ، وشاشات التليفزيون ، شاهدها ملايين المصريين فى الخارج ، أثرت تأثيرا مباشرا وضخما على مصدر من أهم مصادر التمويل لاقتصادنا المنهار كتحويلات المصريين فى الخارج التى انخفضت إلى مليارى دولار ، بينما كانت يوما أكثر من ١٥ مليار دولار ، لأن ثقة المصريين بالخارج اهتزت هزا عنيفا فى جدية تصفية الفساد

فى مصر ، أو فى جدوى إصلاح اقتصاد مصر ، أربعة ملايين مصرى بالخارج يزعجهم تماما استغلال بعض الأسماء الكبيرة لنفوذهم فى مصر والحكومة عاجزة عن إيقاف أو محاسبة بعض كبار اللصوص ، والنزيف مستمر ولا يزال ، ينهبون ثروات مصر ، يهربونها إلى الخارج بسهولة ومن خلال بنوك رسمية فى مصر ، يودعونها حسابات سرية تزداد يوما بعد يوم ، يقتنون قصورا وعقارات ، ومزارع فى الخارج يشاهدها المصريون كل يوم .

والحكومات المصرية جميعا آخرها هذه الحكومة التى يرأسها الدكتور عاطف صدقى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات سابقا والتى أمضت فى الحكم ثلاث سنوات تواجه هذه الظاهرة الاستفزازية المشبوهة بسلبية مطلقة ولامبالاة وصمت تام ومريب ، فكثير منهم يتقلد ـ حتى اليوم ـ مراكز حساسة فى مصر ، وتقوم بحراسته الدولة بشباب مصر من جنود الأمن المركزى وحراسات الوزراء وحراسات رئاسة الجمهورية فى بعض الأحيان ، يركبون «الزلمكات» فى الشوارع ، يبنون القصور وناطحات السحاب والشاليهات ويقتنون عشرات الشقق ، ينهبون الأراضى ويقتسمونها بنهم غريب مع أولادهم ، يقيمون الحفلات الصاخبة بالملايين رغم ظاهرة الفقر . الواضحة على شعب مصر ، بينما خريطة الفقر تتسع كل صباح لتبتلع مزيدا من الشرفاء وتضعهم تحت خط الفقر ، بينما التصريحات والخطب مستمرة كلها تؤكد طهارة الحكم وأنه لاتستر على فساد ولا حماية لأحد . أيهما نصدق ؟

لقد غابت القدوة فى مصر .

رئيس المجلس الموقر ، نواب الشعب المحترمين :

النائب تحت قبة البرلمان هو لسان الشعب وضميره ، والاستجواب هو أعلى درجة فى المساءلة البرلمانية ، بل هو الاتهام والإدانة .

إننى أستسمحكم جميعا ـ أغلبية قبل المعارضة ـ نواب الشعب المحترمين ، حتى نبرىء ذمتنا أمام الله والتاريخ والوطن فى هذه الأيام المباركة من شهر شعبان ، وشهر شعبان هو أحد الشهور التى تُرفع فيها أعمال العباد إلى الله سبحانه وتعالى ، هو شهر المصطفى صلوات الله عليه وسلم ، أن أستعرض أمامكم وبهدوء لمرضى الشديد ، بعض الوثائق الخطيرة متهما حكومة الدكتور عاطف صدقى بالسلبية ، بل بالتواطؤ ، بل بالتستر على قمم الفساد ورموزه فى مصر ، فهذه الحكومة جاءت إلى الحكم للمرة الثالثة ، بعد أن أمضى رئيسها ست سنوات كاملة على قمة أهم أجهزة الرقابة تجمعت لديه فى هذه السنوات كل خريطة الفساد ولكنه لم يتحرك حركة إيجابية واحدة لتصفية رموز الفساد أو يستقيل ، أو يعفى نفسه من المسئولية أو يبرىء ذمته أمام الله ، وأمام الشعب ، بل العكس ، أعطيت لكثير من المنحرفين اللصوص فرصاً جديدة فى عهد هذه الحكومة للنهب والتهليب وتحويل الثروة إلى خارج البلاد والقيام بكثير من الصفقات المريبة والمشبوهة والملوثة وحفظت القضايا والتحقيقات فى أدراج المسئولين ، المدعى الاشتراكى فى درجه قضايا محفوظة ، والنيابات العامة فى أدراجها قضايا بأسماء كبيرة محفوظة ، ورئيس الوزراء نفسه فى مكتبه دولاب كبير يحتوى على بعض هذه الملفات .

اسمحوا لى أن أسمى هذا الاستجواب أمامكم استجواب تعرية كبار الفاسدين فى مصر ، أو استجواب تعرية قمم الفساد فى مصر ، صاحب الجلالة الفساد فى مصر ، لم تتخذ الحكومة خطوة إيجابية واحدة حتى الآن لاسترداد الأموال المنهوبة خارج مصر أو مواجهة اللصوص الكبار الذين نهبوا بعد أن ازدحمت ولاية من الولايات المتحدة «كالورينا» مثلا وشواطىء مدن أسبانيا واليونان بقصورهم وضياعهم ، كثير من المصريين انهاردة اللى نهبوا عندهم قصور وعزب هناك «وعماليين يتمطعوا ويفترشوا أو يتشمسوا ، ويضحكون» «ويطلعوا لسانهم لنا كمان» ، حتى الدراسة ، تكلف الحكومة نفسها بدراسة تجارب الدول الأخرى لاسترداد هذه الأموال التى اقتربت من مائتى مليار دولار ، بأسماء مصرية فى بنوك بالخارج أصبحنا نعاير بها كلما تقدمنا بطلب قرض إلى الدول الكبرى ، فلما نروح نقول لهم ادونا قرض ، يقولوا لنا «ماتحاسبوا اللى عندكم ، ده انتم عندكم مصريين من لحمكم ومن دمكم ويقدروا يغطوا الدين ، طب اسألوهم أولا قبل أن تطلبوا سلفة من الغرب» .

إن أمامنا تجربة إيران مع شاه إيران السابق ، وتجربة الفلبين مع ماركوس وزوجته إميلدا ، كلهم سرقوا أموال الشعب وأودعوها البنوك الخارجية وتصوروا أنهم يستطيعون الاحتماء بقوانين تلك البنوك فى فرض السرية على الودائع ولكن ظهرت الآن .

نواب الشعب المحترمين .

بيوت خبرة أجنبية متخصصة فى إقامة الدعاوى القضائية والبحث وراء استعادة الأموال المنهوبة مقابل نسبة من هذه الأموال ونجحت فى بعض الأحيان ، فلماذا لاتلجأ الحكومة المصرية إلى الاستعانة بهذه البيوت لاستعادة الأموال المنهوبة التى على مرأى وبصر كل المصريين بالخارج بعد إقامة الدعاوى القضائية واستصدار الأحكام ضد هؤلاء اللصوص بدلا من حمايتهم وحراسة أموالهم فى مصر واعتبارهم من الشخصيات العامة .

نواب الشعب المحترمين :

إن كشف الفساد وتعرية رموزه ومقاومته واجب وطنى ، إنه أمانة فى عنق كل إنسان ، نائب منحه الدستور حق الرقابة باسم الشعب ، إنها أمانة وستكون يوم القيامة خزى وندامة ، تستوى فى ذلك المعارضة والأغلبية ، فالتستر على الفساد فى نظرى هو الخيانة العظمى فلنبحث بجدية عن المال المنهوب ونعيده إلى خزانة الشعب ، ولا أعتقد أن هذا يزعج الحكومة أبدا ، ولا أعتقد أن هذا يزعل الحزب الحاكم صاحب الأغلبية الشعبية أبدا ، ولا هو يلوث شرفهم ، بل العكس هو دليل على قوة النظام وسلامة الحكومة لأنها تتخلص من السوس الذى ينخر فى عظامها .

واليوم نلاحظ أن هناك فى كل أنحاء العالم من أقصاه إلى أدناه موجات تطهير أطاحت بشخصيات كبيرة ، منها رئيس وزراء اليابان «تاكشيتا» بعد أن أثبت البرلمان اليابانى أنه تورط فى فضيحة مالية مع شركة «ريكرولت» .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية سمعنا أن الرئيس بوش فى أول اجتماع له مع وزراء حكمه ، يؤكد بوضوح أن أى وزير تحوم حوله الشبهات سيعزل فورا ، وطالبهم أن يبتعدوا عن الشخصيات المشبوهة من رجال الحزب .

وفى الاتحاد السوفييتى جرت أكبر عملية تطهير تناولت رؤساء جمهوريات وزعماء للحزب الشيوعى ووزراء مرموقين ، وجورباتشوف فى حركة إعادة البناء «البورسترويكا» لايكتفى بطردهم من مناصبهم بل يقدمهم إلى محاكم الجنايات التى حكمت على بعض الزعماء والوزراء ، وأصهارهم بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة ، فصهر بريجنيف مثلا حكم عليه بالسجن ١٢ سنة مع الشغل .

وفى فرنسا اتهم أحد أصدقاء الرئيس ميتران المقربين بأن له علاقة بفضيحة مالية ، فأمر ميتران أن يكون التحقيق علنيا ليعرف الشعب كل شيء ولم يطالب ميتران بفرض حظر النشر أو بنظر الاستجواب . .

(اصوات من بعض السادة الأعضاء ، أدخل فى مصر بقى ، وبلاش إنشاء) .

السيد العضو علوى حافظ :

دى مش إنشاء ياصديقى العزيز ، دى قدوة ، ونحن ليس لدينا القدوة ، مش إنشاء ، وبعدين ده حقى الدستورى وأنا أمارسه ، حاديلك الحاجات المحددة بالوثائق . إن شعوب الأرض جميعا تقاوم الفساد اليوم ، وفساد الكبار أولا حتى لاتغيب القدوة ، وحكومة الدكتور عاطف صدقى إلى متى تترك الذين نهبوا مصر دون محاسبة أو محاولة جادة لاسترداد المال المنهوب ؟ ، إننى أرى ديون مصر وإصلاح اقتصادها يبدأ باعادة المنهوب إلى خزانة الدولة ، إن عودة الثقة إلى قلوب أبنائنا بالخارج هو المدخل الرئيسى لإصلاح اقتصاد مصر إذا عرفنا أن دخول المصريين بالخارج أكبر من عائد البترول فى أربع دول خليجية مجتمعة ، مصر غنية ، وأزمة مصر ليست اقتصادية ، بل هى أزمة أخلاقية فى المقام الأول ، فالتضخم الذى فى مصر سببه تضخم العمولات وتضخم حجم الفساد وليس أبدا الارتفاع العالى فى الأسعار ، فنهب المال العام لايزال مستمرا ، تلعب العمولات والرشوة دورا كبيرا فيها وأصبحت السمسرة فى مصر حقا مباحا يمارسه بعض الكبار ، رغم أن السمسرة والعمولة وجهان لعملة واحدة اسمها خيانة الأمانة ، للأسف يمارسها بعض الكبار حتى اليوم حتى تجاوز حجم المال المنهوب ٢٥٠ مليار دولار ، واللصوص لايزالون يحصلون على تسهيلات من البنوك بالملايين ويهربونها إلى الخارج .

وللأسف فإن قضايا الفساد المعدودة التى عرفت حتى الآن لم تنل حقها من المحاكمة حتى النهاية ، كل مالدى من وثائق استغرقت أياما فى سرد وقائع هذا الاستجواب ، فالفساد أصبحت رائحته فى مصر تزكم الأنوف خارج الوطن وداخل الوطن .

نواب الشعب المحترمين :

الوثائق التى أمامى كثيرة ودقيقة ، وسأودعها جميعا أمام مجلسكم الموقر ، (لم يتقدم السيد العضو بهذه الوثائق رغم مطالبته بها) هى كلها إدانة لشخصيات كبيرة ، محاضر رسمية موثقة ، أفلام فيديو ،

ممكن تشوفوها حضراتكم ، صور فوتوغرافية واضحة ، خطابات رسمية بتوقيعات مسئولين مصريين وأجانب ، كتب عالمية لمؤلفين مشهورين صادرة عن دور نشر عالمية ، مضابط رسمية لمجلس الشيوخ الأمريكى ، تقارير رسمية للجان الكونجرس الأمريكى ، ووزارة العدل الأمريكية ، قصاصات من صحف ومجلات عالمية ، وثائق تحليلية لاجهزة رقابة مسئولة ، كشف بأسماء شخصيات مصرية وعالمية أبدت استعدادها للشهادة أمام أى لجنة استماع أو تحقيق برلمانية يحددها مجلسكم الموقر ، بعد سماع هذا الاستجواب ، ناس شهود عيان ، مصريون وعالميون ، مستعدون ييجوا ويقعدوا ويسألوا قدام لجان برلمانية ، حضراتكم تشكلوها لتقصى الحقيقة والمستندات سوف أرجع إليها فى الآخر .

رئيس المجلس الموقر ، نواب الشعب المحترمين :

أصارحكم بأن الصدفة وحدها هى التى قادتنى إلى هذه الفضيحة ، وجمعت كل الوثائق بين يدى ، وفوقها مشيئة الله سبحانه وتعالى ، ليكون هذا الاستجواب تعرية لفساد الكبار أمام نواب الشعب ، هذا من فضله سبحانه ، إن عدل الله لاريب فيه ، موقوت بميعاد ، فما من ظلم ساد فى الارض إلا وله جبار عادل سميع عليم فى السماء ، وقد بدأت «حدوة» هذا الاستجواب ، أقصد فضيحة هذا الاستجواب التى سأستعرضها الآن أمامكم ، بعد منتصف الليل كنت عائدا من مطار القاهرة قاصدا منزلى فى ناحية الروضة ، وفى ضاحية مصر الجديدة ، لفت نظرى زينات صاخبة ومثيرة وأصوات فرح كبير ، فرح ، زيطة ، فى قصر كبير مهيب اصطفت حوله عربات كل المسئولين فى مصر ، وأجهزة الأمن من كل نوع ، تحرس هذه العربات ، سألت من صاحب الفرح ، إيه الأبهة دى كلها ، ده ليلة من ألف ليلة وليلة ، قالوا لى ده واحد كبير قوى «بيجوز» بنته ، سمعت قصصا غريبة ومثيرة عن صاحب هذا القصر ، وبطانته ، كلها تثير الريبة والشك ، ومن يومها عشعش هذا الاسم فى ذهنى ومرت الأيام ، حتى قابلت بالصدفة مصريا يعيش فى الخارج ، لا أعرفه من قبل ، ولم أره من بعد ، قدم لى هذا الرجل هذه الوثائق جميعا ، ليكشف اللغز الذى استفزنى وحيرنى كثيرا ، لغز الفرح ، بدأت أراجع الوثائق والأوراق ياللعجب ، إنها مضبطة إحدى جلسات محكمة جنايات فى أمريكا ، محكمة جنايات فى أمريكا ، تحاكم مصريا ، بتحاكمه ليه ، علشان إيه ومحضر محكمة الجنايات قدامى .

إنها مضبطة إحدى جلسات محكمة جنايات أمريكا فى القضية رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٣ ، مصرى يُحاكَم أمام محكمة الجنايات فى أمريكا ياللفضيحة والعار ، إنه هو .. هو .. هو .. صاحب الاسم الكبير فى مصر الجديدة ، صديق المسئولين المصريين الشخصية المصرية الغامضة ، التى تجىء إلى مصر بين حين وآخر بطيارة خاصة ، فى زيارات متقطعة ، ومُنحت أخيرا آلاف الأفدنة فى سيناء ، وأقامت عليها قرية سياحية ، وأقامت فيها لأول مرة فى سيناء أبراج ، رغم أن التخطيط العمرانى والسياحى يلزم الذين يقتنون أراضى فى سيناء للسياحة ، إنهم مايبنوش غير دور أو دورين بالكثير ، إنما هو تخطى كل الحدود ، التهمة الموجهة إلى هذا الرجل ، أمام المحكمة الأمريكية ، كما هو واضح أمامى ، خيانة الأمانة ، وانتهاك المادة ١٨ من الدستور

الأمريكى ، المتهم يعترف اعترافا كاملا ، أمام المحكمة ، بعد أن نصحه محاميه «الشاطر» زى بعض المحامين اللى عندنا ، الشطار أوى يستفيد من قاعدة قانونية فى القانون الأمريكى ، تعفى المتهم من السجن إذا اعترف أمام المحكمة وأعاد المسروق ، اعترف خائن الأمانة المصرى ، بأنه تقدم بفواتير شحن مزيفة ومزورة ، لوزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية ، ودفع المبلغ المسروق لخزينة المحكمة ، دفع ثلاثة ملايين وعشرين ألف دولار وهى قيمة الزيادة التى تقاضاها ، دون وجه حق فى ٨ شحنات من ٣٤ شحنة ، قام بها هذا اللص ، باعتباره رئيسا لشركة وهمية ، تسمى «أتسكو» يشاركه فيها بعض كبار المسئولين فى مصر ، وعناصر ملوثة مشبوهة ، من عملاء «السى أى أيه الأمريكى» .C. I. A كان هذا اعتراف المتهم ، نواب الشعب المطحون ، هو بداية لرفع الأقنعة عن فضيحة كبرى فى عالم القروض العسكرية لمصر ، التى تثقل كاهل شعب مصر اليوم ، أكد أن هناك مافيا ، تعبث بالقروض التى تحصل عليها بلادنا ، تنهب مال مصر المسكينة المدينة ، وكانت المفاجأة الكبرى ، عندما وقف ممثل النيابة فجأة أمام هذه المحكمة فى أمريكا ، وقال للمحكمة أنا عندى مظروف أصفر مغلق بالشمع الأحمر بتقدمه الحكومة الأمريكية لهيئة المحكمة ، لتفتحه سرا ، نقلت هذه اللقطة كل أجهزة الإعلام فى العالم ، لأن هناك متهمين آخرين مصريين فى هذه القضية ، معروفين لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن نظرا لحساسية أسمائهم ومواقعهم فى حكم بلادهم ، رأت النيابة عدم إذاعة أسمائهم فى الجلسة ، وتقدمهم فى هذا المظروف للمحكمة ، مع حفظ حق الولايات المتحدة فى التعويضات التى تجد مستقبلا قبل هؤلاء المتهمين ، وخاصة أن المحاكمة تمت فقط على ٨ رسائل وتبقى ٢٦ رسالة ، لم يحاكم عليها أحد ، وهنا تفجرت فى أمريكا ، واحدة من أكبر فضائح التلاعب فى القروض الأمريكية ، بدأت بالمظروف الأصفر الذى قدمته النيابة فى هذه القضية ، ونقلته الصحافة العالمية ، وشاشات التليفزيون للملايين ومنهم الأربعة ملايين مصرى فى الخارج طبعا ، كلهم سمعوا وشاهدوا ، وروايات أغرب من الخيال ، عن شخصيات مرموقة فى الوطن ، وشركات وهمية ، يؤسسها الكبار ، المسئولون فى الخارج ، لنهب ثروات مصر ، واحد منهم تلك الشركة التى يحاكم من أجلها اللص المصرى الأمريكى (. . . .) «النقط بين الأقواس فى هذه المضبطة تشير إلى كلام حُذِفَ بقرار من المجلس» صاحب القصر وصاحب الفرح الكبير ، واخيرا يقتنى قرية سياحية ، ويسيد أبراجا فى شرم الشيخ ، تحت نظر وبصر المسئولين ، أى أن المسئولين يرعون هذا اللص ، حتى تلك الساعة .

نصب ، نهب ، تزوير ، خيانة أمانة ، من أموال القروض ، التى تحصل عليها مصر ، وتمثل عبئا ثقيلا على اقتصاد مصر ، وعلى الأجيال القادمة من ابنائها ، فضائح يرددها العالم كله ، كلها تسىء إلى سمعة مصر ، فهذه شركات وهمية أسستها عصابة مصرية أمريكية بأسماء مختلفة ، بدأت سمتها «ترسام» وسجلتها فى جنيف سنة ١٩٧٩ ، ثم غيرت الاسم إلى «أتسكو» وسجلتها هذه المرة فى فرجينيا سنة ١٩٨١ ، ثم سجلتها اخيرا باسم «الفورونجز» الأجنحة الأربعة ، سجلوها هذه المرة فى سان دياجو بالبهاما ولا تزال تعمل وتبتز أموال مصر حتى اليوم لحساب عصابة الأربعة ، الذين وردت أسماؤهم فى المظروف السرى الذى قدمته النيابة الأمريكية لمحكمة « فرجينيا » .

رئيس المجلس الموقر ، نواب الشعب المحترمين :

إن هذه الفضيحة التى فجرتها محكمة « فرجينيا » ، رفعت القناع تماما ، عن مأساة كبرى ، القروض العسكرية والتلاعب فيها بواسطة هذه العصابة التى احتواها المظروف الأصفر الذى قدمته النيابة في المحكمة ، وكان يجب أن تتحرك الحكومة المصرية ، للتحقيق فورا بعد أن دخلت ملايين الجنيهات من دم شعب مصر جيب هذه العصابة ، فالمتهم (. . . . .) وشركاؤه فى المظروف الأصفر نهبوا مصر بالتحايل والتزوير ٧٣ مليون دولار حتى المحاكمة ، دفع منها اللص (. . . . .) لخزينة المحكمة ٣ ملايين لينجو من السجن ، أما الباقى فقد وزعه على الشركاء الكبار المصريين والأمريكيين ، هذه القضية نواب الشعب أرسلت بالكامل مع المظروف الأصفر إلى وزارة العدل المصرية ، وفى مصر اختفت من يوم وصولها لأنها تمس الكبار ، ووضعت فى ادراج المسئولين وفى مكتب رئيس الوزراء شخصيا ، حماية لكبار اللصوص فى مصر .

نواب الشعب :

إن أمانة المسئولية تفرض علىَّ أن أصارحكم ، بأن هذه الفضيحة وما صدر عنها من مئات التحليلات والتعليقات والدراسات التى احتوتها الكتب والدوريات والوثائق العلمية والسياسية التى أمامى وشرائط الفيديو المسجلة عن التليفزيون الأمريكى تطرح فضيحة فى غاية الخطورة وتتسبب فى إضرار بالغ لشعب مصر الذى نمثله تحت قبة البرلمان .

نواب الشعب المحترمين :

إننى أناشد الحكومة ، أن تحاسب هؤلاء جميعا محاسبة علنية ، محاكمة شعبية لكل من ورد اسمه فى المظروف الأصفر ، من الكبار أو من أقارب الكبار ، أما الصمت والتستر ، فهو خيانة الوطن ، إنهم جميعا لصوص مهما كانت مواقعهم ، لا يتفق أبدا مع التصريحات التى نسمعها عن طهارة الحكم لأنه يهز الثقة فى الحكم والحاكم .

فدين مصر العسكرى للولايات المتحدة الأمريكية ، تجاوز الـ ٤,٥ مليار دولار ، بفائدة ١٤٪ وأن الشعب المصرى المسكين يتحمل فوائد الدين التى بلغت ٦٠٠ مليون دولار سنويا ، هذا الدين بدأ مع معاهدة السلام فى سنة ١٩٧٩ ، وبعدها بدأت هذه العصابة تعمل فورا ، عصابة الـ (فور ونجز) لا تزال تعمل حتى هذه الليلة ، ليلة ٩ من شعبان برئاسة اللص (. . . . . .) الذى أعطته الحكومة المصرية أخيرا ، أغلى وأغنى وأجمل أرض فى سيناء ، فى شرم الشيخ ليقيم عليها فندقا عالميا ، بدأت بمليار وخمسمائة ألف دولار ، بمليار و ٢٠٠ ألف دولار ، ومليار و ٢٠٠ ألف دولار ، المجموع ٤ مليارات دولار ، إنه لمن المحزن حقا أن نعرف من الوثائق الرسمية التى أمامى أن هذه القروض جميعها كان يمكن أن نحصل عليها فى شكل منح لا ترد ، وللعجيب أن هذا كان رأى كثيرين داخل الكونجرس الأمريكى ، كما هو واضح من مضبطة الكونجرس الأمريكى ، التى سأقدمها إلى مجلسكم الموقر (لم يتقدم السيد العضو باى وثائق او اوراق رغم مطالبته بها) لأنها تخدم المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ، كما قال لى بعض النواب الأمريكيين أخيرا ، كان هذا رأى المفاوض

الأمريكى ، ولكن المفاوض المصرى الذى كان اسمه فى المظروف الأصفر ، لأنه كان خائنا للأمانة ، وأحد مؤسسى شركات النهب والدس والتهليب ، لأنه كان رئيسا لوزراء مصر فى يوم من الأيام ، مما أثار عجب الجانب الأمريكى . نعم رئيس الوزراء المصرى السابق ، الذى تقلد مناصب (. . . . . كان هو المفاوض المصرى نفسه ، . . . .) وجد أن المنح لن تعطيه فرصة للتلاعب والنهب ، فهو أحد الثلاثة الذين احتواهم مظروف النيابة العسكرية ، فالعمولة التى فرضتها شركاته المشبوهة .T.E.R والـ .A.E.T وال (فور ونجز) وهى ٤/١ ١٠٪ من قيمة المنقول ، وليس بالوزن أو بالحجم ، مخالفة بذلك كل قواعد العرف البحرى لصالح هذه العصابة ، أى أن الدبابة التى ثمنها ٢ مليون دولار ، تنقل بـ ٢٥٠ ألف دولار على عاتق الشعب المصرى ، وبهذا يصل السلاح لمصر بسبعة أمثال ثمنه .

ومعروف طبعا أننا ننفق أكثر من ثلث ميزانية شعب مصر على السلاح ، كله عبء ودين على مصر ، وأبناء مصر وأحفاد مصر وفقراء مصر وموظفو مصر ، لصالح عصابة الـ (فور ونجز) وشركائهم النصابين الأمريكان ، فإذا أضفنا الطريقة التى يتم بها شراء السلاح لمصر ، وهى طريقة مريبة أيضا ، وأنبه الحكومة إليها الآن ، على الصفقات التى ستجرى قريبا ، ومبروك على شركة الـ (فور ونجز) الـ ٧٠٠ دبابة والـ ٥٥٥ دبابة اللى هاتديهم لنا أمريكا ببلاش ، كفاية عليهم النولون البحرى .

حاول قائد شريف للقوات المسلحة يوما أن يوقف هذا التيار الخبيث المذموم ، ولكنه لقى مصرعه قبل أن ينفذ سياسته ومعه ١٤ من أكفأ وأخلص ضباط القوات المسلحة ، صديقى وزميلى وأخى المشير أحمد بدوى فى ظروف غامضة ، كل المؤشرات تشير إلى أن هذه الصفقات وتلك الشركات كانت وراء هذه المأساة ، لقد احتفلنا بذكراهم منذ ليلتين كنا فى ميعاد الوفاة ، ولكننى أنتهز هذه الفرصة وأطالب هذه الحكومة أمامكم بإعادة النظر فى قضية مصرع المشير أحمد بدوى وأبطال القوات المسلحة لأننى أشك أن عصابة الـ (فور ونجز) كانت وراء هذا الاغتيال .

أربع وثائق غاية فى الخطورة كلها أمامى وسأقدمها لمجلسكم الموقر :

الوثيقة الأولى : مناقشات الكونجرس الأمريكى لدعم مصر ، جلسة رقم ١١٤ فى ١٩٧٩/٤/٢٥ ، والمناقشات التى دارت حوله فى ٨ صفحات .

الوثيقة الثانية : من ٧ صفحات ، قرارات الكونجرس الأمريكى النهائية لدعم مصر ، رقم ٨٦ فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٩ .

الوثيقة الثالثة : فى ٩ صفحات ، تفاصيل مناقشات مجلس الشيوخ الأمريكى حول منح لمصر والمفاوض المصرى يرفض لأنه كان شريكا فى العصابة التى تنهب وأودعت النيابة اسمه ضمن الثلاثة الأخرين فى المظروف السرى .

الوثيقة الرابعة : من عشر صفحات ، التقرير النهائى للكونجرس الأمريكى سنة ١٩٧٩ ، واضح فيها تماما أن المفاوض المصرى لم يكن ابدا يعمل لصالح مصر ، بل لصالح عصابة الـ (الفور ونجز) فإذا أضيف إلى سوء النية الواضح فى تصرفات رئيس الوزراء المصرى السابق وارتكابه الخيانة الكبرى فى حق وطنه وصالح شعبه .

فى واشنطن شركات متخصصة ، وأنا أنبه الحكومة ، ووزير الانتاج الحربى يجلس بين الوزراء ، أن هناك شركات متخصصة تنظم وتخطط مشتريات السلاح حتى للبنتاجون الأمريكى نفسه طبقا لقواعد ثابتة ، وضعها البنتاجون تستخدمها وزارة الحرب الأمريكية نفسها ، وهذه أسلم طريقة لشراء السلاح ، لكن عصابة الـ « فور ونجز » التى يتزعمها رئيس وزراء مصر السابق رفضت هذا الأسلوب وأمرت بالشراء بواسطة اللجنة ، لجان الشنطة ، اللجان اللى بتروح تعاين تذهب وتتعاقد وتتفق على السمسرة وتحول العمولة الأول وبعدين تشحن البضاعة ليحدث أكثر حجم فى التلاعب فى الأسعار والعمولات ، نهبوا من هذه الصفقات الملايين ، وأودعوها حساباتهم السرية ، أما الرجل الذى حاول أن يتصدى لهذا الأسلوب المريب كما قلت ، قتل فى حادث طائرة مشبوهة ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه مراكب الأسطول التجارى المصرى تعود فاضية من الخارج ، وشركات النقل المصرية تعانى الكساد والخسارة ، بينما الشركات الهمايمونية للنصب البحرى التى أسستها العصابة والتى لا تمتلك مراكب تزور وتسرق وتنهب أموال شعب مصر ، فحجم المعدات العسكرية نواب الشعب التى تشحن لمصر سنويا وصل إلى مليار و ٢٠٠ ألف جنيه . ولكى نعرف حجم المال المنهوب سنويا ، بدأت الصحافة العالمية تتناول هذه الفضيحة الكبرى بالتفصيل ، يقرأها المصريون بالخارج ، مما اضطر مجلس النواب الأمريكى لإحالة كل ما تجمع حول هذه الفضيحة ، فضيحة القروض العسكرية الأمريكية لمصر إلى لجنة المخابرات والشئون البحرية فى الكونجرس الأمريكى ، وسأقدم إلى مجلسكم الموقر محضر اجتماع هذه اللجنة ، كلها وثائق رسمية تؤكد انه مما لا يدع مجالا للشك أن الرجل الذى كان فى موقع المفاوض المصرى رئيس الوزراء السابق حرم عمدا قطاع النقل البحرى المصرى من نقل صفقات سلاح مصرى لصالح عصابة (الفور ونجز) رغم موافقة الكونجرس الأمريكى ، وهذا الرجل المسئول هو نفسه الذى وقع على عقود قروض التسليح لصالح الأمن القومى الأمريكى ، لم يكلف نفسه مناقشة الجانب الأمريكى استعدادهم لمنح معونات لمصر بدلا من القروض العسكرية ، وأمامى وثيقة تدينهم فى هذه الجريمة ، سأقدمها أيضا إلى مجلسكم الموقر ، وهى قرار رسمى صادر من لجنة الشئون البحرية بالكونجرس الأمريكى بإمكانية نقل المعدات الحربية المصرية على سفن تحمل الأعلام المصرية بنسبة ٥٠٪ ولكن اللصوص الأربعة (الفور ونجز) فضلوا ألا يستخدموا هذا الحق ، وبذلك حرموا الاسطول التجارى المصرى من منقول حجمه ٦ مليارات دولار بالاضافة إلى ما نهبوه .

نواب الشعب المحترمين :

إن الدستور الامريكى يحاكم الرئيس الأمريكى نفسه ، إذا بدد الأموال العامة التى تصرف من

الخزانة الأمريكية ، والقروض العسكرية الأمريكية هى أموال أمريكية مُنحت لشعب مصر ، هذا ما فعلته حكومة أمريكا بعد أن شاعت فضيحة «الفور ونجر» وشراء ونقل السلاح إلى مصر .. فماذا فعلت حكومة مصر؟ أين حكومة مصر من هؤلاء اللصوص؟ ماذا يملكون هم وذووهم فى داخل مصر وخارج مصر؟ استجواب جديد يجب أن يقدم وراء هذا الاستجواب ، هذه الشركات المشبوهة أسست لسرقة ملايين الدولارات من القروض الأمريكية لمصر التى بلغت ٤,٥ مليار دولار ، والتى تسلمتها مصر بموجب اتفاقيات القروض مع أمريكا التى تقضى بان تستخدم هذه القروض لسداد تكاليف نقل الأسلحة من أمريكا إلى مصر ، وهكذا نهب (الفور ونجز) أو اللصوص الأربعة ملايين الدولارات من شعب مصر .

نواب الشعب المحترمين :

من حقكم الآن أن تعرفوا من هم الثلاثة الاخرون ...

رئيس المجلس :

أعتقد ياأستاذ علوى بلاش .

السيد العضو علوى حافظ :

... رئيس وزراء مصر السابق ، أما الاثنان الآخران فسأقولهم ، آخر الاستجواب .

رئيس المجلس :

.. بلاش الدخول فى أسماء وفى مسائل لسة موضع شك .

السيد العضو علوى حافظ :

أسماؤهم موجودة فى وثائق رسمية ، وهم راكبون على رقبتنا لغاية دلوقتى ... ...

(ضجة وأصوات : من هم ؟)

رئيس المجلس :

يعنى المسائل أصلها كلام ، ولم يجر فيه تحقيق من المجلس .

(صوت من السيد العضو عبدالرحيم الغول قل من هذه الاسماء ؟)

السيد العضو علوى حافظ :

إننى أطالب بالتحقيق ..

رئيس المجلس :

حاضر ياأستاذ علوى ، لا نريد الإساءة إلى أحد .

السيد العضو علوى حافظ :

أنا لا اسىء يا سيادة الرئيس .

رئيس المجلس :

لا داعى لذكر الأسماء ، وخاصة أنك تقول إنهم حققوها فى أمريكا .

(صوت من السيد العضو الدمرداش العقالى : اذكر أسماء المصريين ؟)

(ضجة من بعض السادة الأعضاء)

رئيس المجلس :

نحن لا نريد تلويث أسماء بلا مبرر .

السيد العضو علوى حافظ :

. . . نحن لا نلوث . . . دول لوثوا سمعة مصر . . . مرمطونا فى الوحل . .

رئيس المجلس :

كلام مش معروف لسة .

السيد العضو علوى حافظ :

مش قادرين نقول اسمهم فى برلمان مصر .

رئيس المجلس :

أيضا ، رجائى حاول تركز ، لأننا قربنا من الساعة إلا الربع .

السيد العضو علوى حافظ :

يا سيادة الرئيس أرجوك . .

رئيس المجلس :

حاول تركز .

السيد العضو علوى حافظ :

سأترك المنصة إذا لم . .

رئيس المجلس :

لا ، لا ، لا تترك ولا غيره ، بس تركز .

السيد العضو علوى حافظ :

أنا مريض ، أمارس مسئوليتى فى ذروة المرض .

رئيس المجلس :

سلامتك ، واجلس أولا وحاول أن تركز .

السيد العضو علوى حافظ :

. . . والله أعلم ، يا سيادة الرئيس ، وكل ما أمامى حقائق ووثائق .

كويس ، بس حاول تركز ، يعنى هناك كلام كثير يمكن أن تختصره ، وتصل إلى النتيجة التى تريدها ، ولن يمنعك أحد من أن تصل إلى نتائجك ، ولكن نرجو أن تركز وتلخص .

السيد العضو علوى حافظ :

أنا هاسيب أسماء اللصوص المصريين إلى فطنتكم وأقول أسماء شركائهم الأمريكيين . . .

(ضجة وأصوات : قل أسماءهم)

(صوت من السيد العضو حسن حسينى : اتركه يفصح عنهم)

رئيس المجلس :

يعنى لا نريد ، لا مؤاخذة دقيقة واحدة يا حسن ، ولا يمكن أن نجلس على المنصة ونلوث أسماء دون تأكد .

السيد العضو علوى حافظ :

الأمر لكم ، والقرار قراركم ، والتاريخ سيحكم عليكم أو لكم .

(ضجة من بعض السادة الأعضاء)

رئيس المجلس :

واصل الحديث يا أستاذ علوى

السيد العضو علوى حافظ :

اللصوص الأمريكيون . .

(ضجة وأصوات من بعض السادة الأعضاء : والمصريون أيضا)

السيد العضو علوى حافظ :

طيب نتركهم للآخر علشان نوسطن . .

رئيس المجلس :

السادة الاعضاء :

أرجو ترك المستجوب ليواصل الحديث .

السيد العضو علوى حافظ :

الورقة أهه هأقولهم . سأقولهم . والله ها أقولهم .

(وهنا لوح السيد العضو بورقة فى يده مشيرا إلى أن بها الأسماء التى يقصدها)

رئيس المجلس :

أستاذ علوى :

السيد العضو علوى حافظ :

أما شركاؤهم الأمريكيون . . دى قصة . . دى حدوته . . ده فيلم . . فيلم فضايح ، قرفوا المصريين كلهم فى الخارج ، حتى إنهم ما بيحولوش دولار لمصر لعدم ثقتهم فى حكومة مصر ، لأنها ما بتحاكمش ، وما بتعاقبش .

(صوت من بعض السادة الأعضاء حاسبوا عليه احسن يموت)

السيد العضو علوى حافظ :

اللصوص الأمريكيون ، يا نواب شعب مصر .

(صوت من السيد العضو الدمرداش العقالى ، والمصريون كمان)

السيد العضو علوى حافظ :

حاقولهم يا سيدى الأمير ، حاقولهم .

رئيس المجلس :

دعوا المستجوب يتكلم ، وأرجو عدم المقاطعة ، فنحن نلاحظ حالته ومفيش داعى للإثارة .

السيد العضو علوى حافظ :

نواب الشعب المحترمين :

اللصوص الأمريكيون فى شركة (الفور ونجز) (The Four Wings) هم الآتون بعد :

(١) توماس كلينز .

(٢) إدوين ولسن .

(٣) ريتشارد سكوارد .

(٤) فون مارلد .

ولكن عين الله لا تنام ، فقد دارت الأيام وستدور الأيام ، وكله فانٍ ، لتثبت أخيرا أن الشريك الأول والثانى من هؤلاء الأمريكان هما من أقذر رجالات المخابرات المركزية الأمريكية السابقين (C.I.A) ، قبض عليهم أخيرا فى قضايا مخلة بالأمانة والشرف ، وصدر على أحدهم ـ واحد بس ـ هو ولسن ، أخذ أحكاما بـ ٣٧ سنة ، وهو نزيل السجون الأمريكية حاليا ، لقد قام الإرهابى ولسن شريك (الفور ونجز) (The Four Wings) المصريين وهو فى سجنه يقضى عقوبة ٣٧ سنة برفع دعوى على الحكومة المصرية ، ووزير العدل يعرف ذلك ، على اثنين من كبار المسئولين فى مصر يطالبهم بحقه فى الشركة صحيح مسجون ، وإنما هو عاوز حقه . . . عايز دولارات ، وقعت أجهزة وزارة الخارجية والعدل المصرية فى حرج شديد فى هذه الدعوى وأريد من وزير الخارجية إيضاحا لهذه الواقعة ، ووزير العدل تحت قبة البرلمان ، أليس من حقنا نواب الشعب المحترمين اليوم أن نقول إن الرقابة غائبة على الإنفاق العسكرى الضخم فى مصر ، وأنه وراء هذا كله وإن تفويضات على بياض لا نهائية التى يصدرها مجلسكم . الموقر تعطى الفرصة لـ (الفور ونجز) (The Four Wings) وأمثالهم من مافيا الغذاء والسلاح فى التهام ثروة مصر ، هم أخطر عصابات الفساد فى العالم ، يمارسون أكبر عمليات النهب .

نواب الشعب المحترمين :

لقد بدأ مشاهير الكتاب فى العالم ، يؤلفون كتبا تضمنتها فضائح المصريين يجمعون الوثائق وينسجون فى الفضائح قصصا مثيرة جدا تثير السخط والاشمئزاز لهؤلاء المصريين ، وخاصة أن الكتاب الذين كتبوا هذه الكتب نجوم فى عالم الشهرة والتأليف ، اكتسبوا ثقة القارىء العالمى يوما من خلال فضائح ووترجيت ، وممالك هولندا ، ولوكهيد فى اليابان ، وبرانت فى المانيا ، وابن انديرا غاندى فى الهند ، والآن أمامى ثلاثة كتب :

(وهنا لوح السيد العضو بهذه الكتب فى يده ليراها السادة الأعضاء)

كتاب (Man Hunt) المطاردة المؤلف بتاعه اسمه بيترمان .

وكتاب (Pope Wood World) ، (Viel) القناع .

وكتاب مايس كوبلين ، كبير من كبراء رجال المخابرات الأمريكية ، عن (The Game Player) لاعب اللعبة ، ثلث الكتب دى مكتوب عن المصريين ، وسأقوم بتحليلها فى إيجاز .

وأنا بقول كلمة واحدة لو كان الناس دول شرفاء وأبرياء والناشرون العالميون والكتاب المرموقون وأنا حاطت خط أحمر تحت كل سطر بيجيب سيرة واحد مصرى .

(وهنا رفع السيد العضو كتابا مفتوحا بيده مشيرا إلى الصفحة التى بها الأسماء التى يقصدها) .

ويقول عليهم بالاسم وبالواقعة وبنمرة الشيك اللى قبضه ، من أموال شعب مصر ، فاذا كان الناس دول حقا شرفاء ، يرفعون قضايا ويقولون لنا نمر القضايا بتاعتهم ، ويوكلون محامين عالميين ضد شركات النشر وضد المؤلفين شخصيا ، إما أنهم يصمتون فده دليل على أنهم خائفون ، خائفون من الفضيحة ، أومعترفون بالذنب ، وأنا ليس لى غير طلب واحد : كل واحد جاء اسمه فى هذه الكتب الثلاثة وهى كتب عالمية والمؤلفون غير مجهولين ، انهم نجوم ، كتاب نجوم ، كتبوا هذه الكتب ، ودور النشر التى اصدرت هذه الكتب ، عالمية ، غنية ، تستطيع أن تدفع تعويضات ، لو الشرفاء المصريون بتوعنا اللى إحنا كنا كاشين نقول أسماءهم الان عندهم حق يرفعوا قضية ويجيبوا لنا أحكام البراءة واحنا نحطهم على رءوسنا ونعمل لهم تماثيل فى الشوارع ، اما انهم يصمتون فهذا دليل إدانة ودليل اعتراف على أن كل كلمة قيلت عنهم فى هذه الكتب صحيحة ، وهم ملامون ، هل يستطيع أحد من هؤلاء الأربعة ـ بتوع (الفور ونجز) (The Four Wings) أن يتقدم باقرار الذمة المالية له ولأولاده أدام مجلس الشعب ؟ يقدر واحد فيهم يقول لى بدأ وظيفته بكام وانهارده هو عنده كام فى الداخل وفى الخارج ؟ وانا هاجيب له حسابات الخارج كلها ، وهى موجودة فى الوثائق اللى عندى ، أين ملف الضرائب يا وزير المالية ، ياللى عمال تلم وتجبى الضرائب من الفقراء ومن الموظفين . .

(ضجة وضحك من بعض السادة الأعضاء)

هل جبيت ضريبة من واحد من دول ، هل عندهم ملفات ضريبية ، فيه بعضهم ليس له ملفات ضريبية عندك ، أريد ايضاحا اليوم من وزير المالية ـ جابى الضرائب فى مصر ـ هل يستطيع أحد من هؤلاء الأربعة أن يدافع عن شرفه إذا كان الشرف موجودا حتى الآن ، فيما جاء بهذه الكتب ! فيقاضى المؤلف أو دار النشر ، فيما ورد من وثائق وفضائح تمس سمعته فى هذه الكتب ، كلهم لاذوا بالصمت المريب ، ومؤلفو هذه الكتب ـ كما ذكرت ـ من المشاهير ، كذا دور النشر فانها ضخمة .

فالكتاب الاول (Man Hunt) أو مطاردة رجل ، هذا الكتاب أصدرته دار (راندوم) للنشر فى ٣٠٠ صفحة ، قرأها الملايين من المصريين ، والمؤلف هو بيترمان ، الذى ألف كتبا كبيرة فضح فيها أسرار المخابرات الأمريكية كلها ، فإنه ـ أيضا ـ فى هذا الكتاب فضح بالأرقام الشركات الوهمية المصرية (اتسيكو) و (الترسم) و (الفور ونجز) واسماء شركاء من الطرفين المصريين والأمريكان ، والأموال التى نهبوها ، وكيف قسموها مع إبراز وثائق رسمية فى الكتاب ، حط الشيكات فى الكتاب والتى خرجت بأسمائهم ، تؤكد كلها سرقة أموال ونهب ملايين الدولارات من القروض العسكرية المبرمة بين الحكومة الأمريكية ومصر ، وتعرض بالتحديد لشخصية مصرية كبيرة فى نزاهتها بالوثائق والشيكات إلا أن هذا المصرى الكبير لاذ بالصمت ولم يجرؤ على مقاضاة المؤلف أو الناشر ، رغم أن هذا ممكن جدا فى القانون الأمريكى ، بعض المحاكم الأمريكية بتحكم بتعويض يصل إلى مليون أو مليونين و٣ ملايين جنيه تعويض ، وبعد أن أكد أن هذه الشركات الوهمية مملوكة للعصابة المصرية بنسبة ٥١٪ من رأس المال وللشركاء الأمريكيين بنسبة

٤٩٪ اثبت بالوثائق أن هذه الشركات الوهمية عملت بعد أن صدر لها تكليف رسمى ، وأنا معى تكليفات رسمية بتوقيع المسئولين المصريين سأودعها مجلسكم الموقر بالاسم والصورة ، وتفاصيل حياة كل منهم . وزى ما قلت لكم من الأمريكيين المشبوهين فى هذه القضايا التى وردت فى هذا الكتاب . .

(أصوات من بعض السادة الأعضاء قل عن المصريين)

السيد العضو علوى حافظ :

هاقول المصريين فى الآخر ، توماس كلينز ، تيودور شاكلن ، فور ماريوت ، ريتشارد سكوارد ، إدوين ولسون .

أما المصريون الكبار أربعة سأقول أسماءهم فى الآخر . .

وكانت الطامة الكبرى عندما أكد فى نهاية الكتاب أن ادوين ولسون الذى يمضى حاليا عقوبة السجن ٥٢ عاما أقام دعوى وهو فى سجنه ، والدعوى وصلت إلى وزارة العدل المصرية ضد مصريين كبار واتهمهم بأنهم لم يدفعوا له أرباحه فى الشركات التى أقامها معهم ونقلت هذه الفقرة المثيرة من الكتاب ، كثير من الصحف العالمية ومنها صحف سعودية وهذا هو الكتاب الأول .

(وهنا رفع السيد العضو بيده ليراه السادة الأعضاء)

اما الكتاب الثانى Viel ، (الحجاب) بالعربى أو النقاب ومؤلفه « بوب وودوارت » ، وقد تحدث العالم كله عن هذا الكتاب لأن هذا الكتاب دق ناقوس الخطر بنفسه ، إلا ان مؤلف الكتاب هو الذى اكتشف فضيحة ووترجيت فى أمريكا ، اللى عمل الكتاب ده هو اللى عمل ووترجيت وأطاح بالرئيس الأمريكى نيكسون شخصيا .

(وهنا رفع السيد العضو الكتاب الثانى بيده ليراه السادة الأعضاء)

وفى هذا الكتاب يكشف الحرب الخفية لوكالات المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) إنها تخترق الحكومة المصرية ، وهذا اتهام جديد . الـ (C.I.A) يخترق الحكومة المصرية من القمة إلى القاع وأن عملاءها يسيطرون على كل شىء على أرض مصر ، الكتاب ملىء بالتفاصيل والأرقام والوثائق وبه قائمة كاملة ، بأسماء مصرية كبيرة متورطة بتاخذ ماهيات كل شهر من الـ (C.I.A) الأمريكانى فى هذه الفضيحة وغيرها ، بعضهم يتقاضى رواتب شهرية وللأسف الحكومة المصرية التزمت بالصمت المريب حيال ما ورد فى هذا الكتاب ايضا ونست أن ملايين المصريين قد قرأوه فى الخارج ، صادرت الكتاب ولم تدخله مصر ، نسيت ما يقولونه بالخارج وخاصة أن الذين يعرفون اللغة الانجليزية فى الخارج من العرب كثيرون جدا ، كذا اعداد صحيفة « هيرالد تريبيون » و (الاكونومست) الانجليزية التى صودرت فى أغسطس ، لأنها جابت اسامى المليونيرات المصريين ووضعت بعض الكبار على قائمة الجدول ، صودرت الهيرالد تريبيون (. . .
. . . .
. . . .)

وكل المجلات العالمية التى نقلت عن هذا الكتاب بعد أن كشف الكتاب عن العمليات السرية التى قامت بها C.I.A فى الشرق الأوسط بالاستعانة بعملائها فى المنطقة ، وفى النهاية أوضح الكتاب بالصور والوثائق أن كلاينز أحد شركاء (الفور وينجز) The Four Wings هو نفسه رئيس العمليات الخاصة للـ C.I.A فى مصر ، حتى أن أحدهم ، أحد الأربعة الكبار فى The Four Wings كان يمثلنا فى الدورة الاخيرة فى الأمم المتحدة ، وياليت القضية اقتصرت على مضابط المحكمة أو صفحات الكتب والصحف ولكن الطامة الكبرى ـ نواب الشعب ـ أن التليفزيون الأمريكى الذى شاهده الاطفال فى البيوت ومنهم المصريون فوجئوا ببرنامج اذاعته محطة الـ A.B.C الأمريكية على شاشة التليفزيون الأمريكى ، وقدمه المذيع العالمى الشهير « جاك أندرسون » ليكشف عن فضائح جديدة لعصابة (الفور وينجز) The Four Wings ، ويؤكد ما جاء فى الكتابين بالصوت والصورة ، قال أندرسون فى هذا التسجيل .

(وهنا لوح السيد العضو بشريط فيديو بيده يشير إلى انه التسجيل الذى يقصده)

إنه فى عام ١٩٧٩ خصصت الولايات المتحدة الامريكية مليارا و ٥٠٠ ألف دولار قرضاً لمصر لشراء مواد وخدمات دفاعية ، مع إمكان استخدام أموال هذا القرض لسداد تكاليف نقل هذه المعدات بشرط أن تحدد مصر بنفسها المسئول عن الشحن الذى عليه أن يقدم بوالص الشحن معتمدة من وزارة الدفاع المصرية إلى هيئة معونة الأمن القومى الأمريكى ، وفعلا مصر مضت جوابا ، والجواب عندى هنا سأقدمه لكم أيضا بإمضاء وزير الدفاع المصرى ـ ماضى إمضاء كبيرا جدا أد كدهه ـ عين فيه شركة ترسام التى غيرت اسمها إلى أتسكو والتى غيرت اسمها اخيرا إلى (الفور وينجز) The Four Wings ولم تغير جلدها ولا نيتها لانها عصابة حرامية ولا تزال تعمل حتى الان ، رغم نشر الفضائح ، والكبار يقبضون المال الحرام حتى هذه اللحظة .

نعم ، عينت مصر هذه الشركات الوهمية التى لا تمتلك مراكب ، ولا أسطولا ولا تجارة ، هم سماسرة ـ فرقة نصب يعنى بتأخذ المبلغ وتشوف لها مركبين تعبانين وتشحن عليهما وتقبض هى المبلغ وتمشى حالها .

أى خبرة فى عمليات الشحن ، مجرد مكاتب سمسرة يملكها الكبار من المصريين ، عينتها وكيلا ممثلا عنها لتنفيذ كل عمليات النقل برئاسة (.... ...) صاحب قرية فى شرم الشيخ ، وصاحب الابراج العالية الذى يتحدى الحكومة والذى يأتى كل أسبوع بطائرته الخاصة ليقضى الـ (Week End) تحت سمع وبصر الحكومة المصرية ، وامام هذا التسيب والانحراف مارس (.... ...) وأمثاله ـ كما جاء فى المحاكمة التى تمت فى أمريكا فى محكمة فرجينيا ـ سلب ونهب أموال شعب مصر الغلبان اللى أنا واللى زى حالتكم بنمثله فى هذا المجلس الموقر ، فظهر رئيس مجلس النواب الأمريكى السابق (جيم رايت) ، وعضو الكونجرس الأمريكى (جون ميرفى) ، وعضو الكونجرس الأمريكى (لستروولف) ورجل الأعمال الأمريكى (وليم فوريليتو) ، الناس دول بعتوا لى جواب يقولون لى فيه « بعد إثارة الاستجواب إذا كلفت مصر هيئة تحقيق برلمانية للتحقيق فى الكلام اللى قلته ، إحنا مستعدون نيجى مصر نشهد قدام لجنة التحقيق

البرلمانية » وفى نهاية البرنامج التليفزيونى اتهم اندرسون رئيس الوزراء المصرى السابق بسرقة ملايين الدولارات من أموال الشعب الأمريكى والشعب المصرى .

خلصنا السلاح ، وننقل على غيره بقه وأنا قلت إننى بدأت بالسلاح لأن قروض السلاح والسرقة فى السلاح فيها أكبر نسبة عمولة أما عدا كده فهى صغيرة شوية ولو أننى لازم أن أعرج على فضيحة جديدة فى السلاح برضه بس محصلتش فى أمريكا ، حدثت فى كندا

(صوت من السيد العضو عبدالرحيم الغول : احنا مالنا ومال كندا) .

السيد العضو علوى حافظ :

إحنا اللى بنشترى ، واحنا اللى بندفع يا أخى ، إيه اللى مالنا بكندا إحنا اللى بنشترى واحنا اللى بندفع ، واحنا فى مصر بتتخنق ، واحنا اللى اقتصادنا بيبوظ ، واحنا الغلابة .

رئيس المجلس :

مالنا ومال كندا ؟! هو أنا باشترى إيه ؟! من كوم أمبو .

(وهنا ضجت القاعة بالضحك) .

السيد العضو علوى حافظ :

رئيس المجلس الموقر ، نواب الشعب المحترمين :

لم تكن فضيحة هذه العصابة الكبرى فى أمريكا فقط بل امتدت إلى كندا ، هذا ما أعلنه التليفزيون الكندى فجأة فى برنامج مثير شاهده الملايين ـ لاحظوا أننا نمثل أيضا الأربعة ملايين مصرى الموجودين فى الخارج ونحن تحت هذه القبة ـ يعنى أنا أتكلم باسمهم ، ولا اتكلم خارجا عنهم ، العائلات المصرية اللى أولادها وعيالها وبناتها شاهدوا هذه الفضائح فى كندا وراحوا حايشين ، فلوسهم عنا ، أنا أتكلم باسمهم ، وأدق الجرس باسمهم ، وهم ما بيبعتوش لان الثقة انعدمت فى الحكومة المصرية لانها لا تحاسب ، سايبة الحرامية سارحين فى البلد ، وهذا هو الدليل .

(وهنا أشار السيد العضو علوى حافظ إلى الأوراق والكتب التى وضعها امامه على المنصة) .

وتفريغ كامل رسمى موثق لهذا الشريط ، وصور فوتوغرافية فى ألبوم كامل به صور فوتوغرافية سأودعها أمانة المجلس .

(وهنا رفع السيد العضو شريط فيديو بيده ، ثم رفع ألبوما للصور)

(صوت من بعض أعضاء مقاعد المعارضة : افتح الألبوم) .

السيد العضو علوى حافظ :

سأفتحه امام حضراتكم ، حاضر .

نفس العصابة يا سادة يا كرام ، مع تفاصيل جديدة ، فرع فتحوه فى كندا بس ، صفقة مشبوهة اشتروا ١٠ طيارات بافالو - طيارات نقل الجنود - من شركة دى هافلن ، اشترتها مصر عن طريق مكتب سمسرة فتحته العصابة فى لندن ، خليط من الضباط المصريين المنحرفين ، ومن المشبوهين الأمريكيين أيضا ، يديره شخص جديد اسمه بيترارنست ، بلغت بهم الوقاحة انه رغم ان عقد البيع مع الشركة الكندية - وانا أرجو من رئيس الوزراء الكريم الطيب ان يتابعنى بدقة فى الأرقام والأسماء ، وإذا كنت غلطان يقول لى أنت غلطان ، أو كنت الفق يقول لى أنت بتلفق ، ولا حاجة -

مع الشركة الكندرية المنتجه نص فى المادة (٢١) منه أنه لا وسطاء ولا عمولات فى الصفقة ، وأنه فى حالة ثبوت عمولة ، فمن حق المشترى - اللى هو احنا المصريين - وللأسف إن اللى كشف الفضيحة الكنديون اللى بايعين ، وحاكم الشركة بايعة ، لأن القانون هناك يلزم الشركات عندما تبيع صفقة وتدفع عمولة لابد أن تخطر وزارة العدل بالعمولة ، واسم من حصل على العمولة ، ويبدو أن هذه الشركة « كروتت الحته دى » فحاكموا الشركة وأغلقوها - شركة دى هافلن - وهى الشركة البائعة وليس المشترى .

الحكومة الملكية الكندية صاحبة الشركة البائعة « دى هافلن » هى التى حققت وتحققت ، وأذاعت الفضيحة والحكومة المصرية ، لا تزال صامتة حتى الآن ، اللصوص كبار ، رغم أن الحكومة المصرية كان يمكنها أن تلجأ إلى القضاء لاسترداد هذا المبلغ .

عاوز أعرف من رئيس الوزراء ما هى الخطوات اللى أنتم عملتوها علشان تستعيدوا هذا المبلغ من الحكومة الكندية لغاية دلوقت ؟ كان يمكن أن تلجأوا إلى القضاء لاسترداد هذا المبلغ ، لكنه ذهب لصالح مكتب السمسرة الذى يمتلكه الكبار ، وهذا المكتب اسموه - غير الفور وينجز - اسما آخر .S.A.S هو « السيانتفك هيفيشن سيستم » واختصاره .S.A.S وليس .S.O.S بل .S.A.S وهو مكتب فى لندن وهو فرع لشركة نصب كبيرة وهمية ، تولت القيام بأعمال السمسرة فى صفقات أخرى كثيرة ، الطيارات اللى احنا بنشتريها للقطاع المدنى وللقطاع العسكرى المكتب ده ياخد عليها سمسرة ، وشوفوا كم طيارة اشتريناها بقه لغاية دلوقت وحققت أرباحا كثيرة لحساب الكبار المنحرفين فى مجال الطيران المدنى والعسكرى ، شركة مركزها الرئيسى هذه المرة مسجلة فى حته اسمها « جزر الألاباما » ، كما أوضح المعلق الكندى فى الصور فى التليفزيون الكندى ، نعم نواب الشعب المحترمين فى الألاباما ، فهناك تسجل الشركات المشبوهة لأنها غير ملتزمة ، هناك تقدر تعمل شركة وتسرح وتنصب وكل حاجة ولا تقول أسماء الشركاء ولا غيره ، فقط تدفع الرسوم دون الإفصاح عن أسماء المالكين وتهربها من دفع أى ضرائب ، هى شركة أخرى تابعة للفور وينجز ، ولكن يديرها متخصصون فى الطيران متخصصة فى صفقة الطائرات المدنية والعسكرية ، وهى امتداد طبيعى لصفقات الطائرات ، دخلت الملايين فى حسابات السمسرة ، وبدأت التحقيقات

والتحليلات فى الصحافة والاذاعة والتليفزيون الكندى ، الأزمة دى أو آسف الفضيحة دى عملت لنا أزمة مع المملكة العربية السعودية لأن المملكة العربية السعودية كانت داخلة ضامنة لنا علشان تمول هذا القرض ، ويمكن لا تزال آثار هذه الأزمة باقية حتى الآن فى المملكة العربية السعودية ، وهذه الصفقة قيمتها ١٢٨ مليون دولار وحصلت عنها الـ SAS على عمولة قدرها (١٢) مليونا ، والوثائق كلها فى (الدوكى مينت) وأنا أودعها أمانة مجلسكم الموقر .

هذا عن السلاح والطائرات ، وسأتكلم عن الأكل والشرب بقه ، وأنا أكرر وأصر على الربط بين صفقات الأسلحة المريبة ، وبين مصرع صديقى ودفعتى وأخى وزميل سلاحى أحمد بدوى ، وأرجو الحكومة المصرية أن تعيد التحقيق فى مقتل أحمد بدوى وزملائه الأربعة عشر لواء ، خصوصا ـ وقد فضحوا أنفسهم ـ أن الطيار العنصر الوحيد الحى من القضية قتلوه فى شقة فى العجوزة بواسطة لص مساكن ، لص شقق اقتحم الشقة لكى يقتل الطيار ، وبكده تدفن القضية إلى ما لا نهاية .

أنا عايز العملية دى ، مقتل الطيار ، ومقتل الأربعة عشر بطلا بقيادة أخى أحمد بدوى . .

أنا آسف جدا على الإطالة رغم أن اللى جاى أخطر من اللى اتقال ولكننى سأكتفى بختام موجز .

رئيس المجلس :

المرجو التركيز لأننا دخلنا فى الساعة الثانية ، فأرجو التركيز ، ويستطيع السيد العضو أن يقول كل ما يريده فى وقت معقول .

السيد العضو علوى حافظ :

حاضر ، لك ما تريد ، حاضر ، شكرا لك سيدى الرئيس .

رئيس المجلس الموقر ، نواب الشعب المحترمين :

سأكتفى بشرح موجز لأربع فضائح اخترتها ضمن مئات الفضائح الداخلية ، سأودع وثائقها كلها أمانة مجلسكم الموقر .

اخترت فضيحة البروسيلا التى دمرت الثروة الحيوانية بالكامل فى مصر ، فضيحة اللبن الملوث التى هددت الطفل المصرى والأم المصرية بالسرطان ، فضيحة زيت الشلجم التى تهدد حياة المصريين جميعا ، فضيحة تكية الوزراء والكبار التى أنشأوها على طراز فلوريدا ، وكالورينا ، وأسبانيا ، والمريادوكا والحاجات دى ، فى مصر والشعب لا يجد عشة ينام فيها .

ولنبدأ بفضيحة البروسيلا ، الشعب يريد أن يسمع من الحكومة الآن أو غدا عقب هذا الاستجواب ، ماذا تم فى ملف الرقابة الادارية الذى سجل فضيحة البروسيلا ؟ وقد سبق ان أثرت هذا الموضوع من هذه المنصة منذ ٤ سنوات ، أنا الفقير المريض علوى حافظ ، ماذا تم مع رئيس

الوزراء السابق ؟ رئيس الوزراء السابق ده غير التانى ، غير بتاع السلاح ، ده بتاع البروسيلا . . .
(ضحك) .

الذى أعطى شركة المالتى تريد « Multi - Trade » التى كان يعمل مستشارا لها موافقات استيرادية .
(أصوات من بعض السادة الأعضاء . قل أسمه)

السيد العضو علوى حافظ :

حاقوله فى الآخر ، مادام بتزعلوا ، حاقوله وأجرى ، وأطلع جرى .

موافقات استيرادية أوصلتها إلى احتكار سوق اللحم المصرى تتحكم فى سعر طبق اللحم ، حتى أصبح اللحم فى مصر غذاء طبقة بعينها ، بل الطامة الكبرى ، ماذا تم مع هذا المسئول ، رئيس الوزراء السابق الذى مكن شركة « المالتى تريد » من إدخال مرض البروسيلا إلى مصر مع صفقة مشبوهة دمرت الثروة الحيوانية فى مصر وهددتها بالبوار ، فقدنا ١٢٥ ألف رأس من الأبقار ، ورغم ذلك ـ ودى الجريمة الكبرى اللى أرجو من وزير الصحة يتكلم عنها ، ويقول لى رأيه مثلما قال رأيه عن الايدز الصبح انهارده ـ ذبحت الأبقار المصرية المريضة بالبروسيلا ، وبيع اللحم واللبن للناس ، وأكل الشعب اللحم الملوث ، وشرب اللبن الملوث ، هل هذا فيه خطر على صحته واللا نبارك لهم ونقول لهم مبروك ؟ رغم خطورة هذا المرض على الانسان ، وللأسف أن رئيس الوزراء المصرى السابق قفز إلى أرفع المناصب الكبرى ووصل إلى صدارة الحكم ، وحفظت كل التحقيقات الخاصة بهذه الفضيحة التى سجلتها الرقابة الادارية ، تسترت الحكومة على الفساد والمفسدين كالعادة .

أنتقل إلى فضيحة اللبن الملوث بالإشعاع الذرى التى أثارت صحيفة كبرى يومية هذا الخبر ، ورجت المجتمع المصرى ، أخبار اليوم ، ولاتزال الفضيحة تطل برأسها على شعب مصر ، أصابت كل إنسان بالرعب على نفسه ، وعلى أولاده وعلى بيته ، لأن بودرة اللبن تدخل فى صناعة ألف نوع من أنواع الطعام ـ المهلبية ، والأرز باللبن ، والكسكسى ، وكله ـ للأطفال والكبار ، ورغم ذلك فالحقيقة ضائعة حتى اليوم ، بينما المسئولون فى المانيا أكدوا فى بياناتهم ، وفى البرلمان الألمانى ، ردا على استجواب تقدمت به المعارضة ـ مش هنا ، فى برلمان ألمانيا ـ حول تصدير الألبان الملوثة إلى مصر ، الذى قام بالتصدير هو شركة «ميجلى ولوبكس» الذين أوقفوا وحوكموا فى محاكمات علنية فى ألمانيا ، والحكومة المصرية لاتزال تتستر على أسماء المستوردين المصريين حتى اللحظة .

بل قامت الحكومة بتعتيم إعلامى ـ على يد وزير الإعلام (. . . .) حتى أنها أمرت الصحف الحكومية بعدم نشر بيان نقابة الأطباء ، وأنا عاوز رأى وزير الصحة فى هذا الموقف ؟ ولماذا لم يستقل من هذه الحكومة التى منعت نشر بيان لنقابة الأطباء المصريين حذرت فيه المواطنين من تناول الألبان الملوثة ؟

نقابة الأطباء بتطلع بيان وتقول ياناس ماتاكلوش اللبن ، والحكومة تقول فين هوه اللبن ده ؟ حد جاب لبن ؟ حد سمع عن اللبن ؟ والحكومة الألمانية بتقفل الشركة وبتحاكم المورد وتحاكم المسئولين وتعدم اللبن .

شوفوا بأه الفرق بينا وبينهم ، بين يقظة الضمير ويقظة الضمير فى مصر ، حتى أنها أمرت الصحف الحكومية بعدم نشر بيان نقابة الأطباء ، كان المفروض وزير الصحة على طول يقدم استقالته من الحكومة ويصدر بيانا . . .
(صوت من السيد الدكتور وزير الصحة ليه ؟)

السيد العضو علوى حافظ :

. . . كان الشعب رفعه على الأكتاف ، ولاتزال الحكومة حتى اليوم تحجب اسم المستورد عن الرأى العام رغم أن الجريمة التى ارتكبها هذا الشاب ـ هما اتنين شبان اللى عملوا الصفقة دى وحاقدم لكم الوثائق ـ هى أخطر جرائم القرن العشرين على الإطلاق إنها جريمة الخيانة العظمى بكل المقاييس . .

(صوت من السيد العضو كمال الشاذلى : ياراجل ، ياراجل حرام عليك ، الله يطمنك) .

السيد العضو علوى حافظ :

لأنه قضى على مستقبل كل أطفال مصر ، كل أطفال مصر ، اللى رضعوا أو شربوا اللبن أو أكلوا المهلبية أو حتى الشيوخ ، اللى أكل سلطانية لبن زبادى من هذا اللبن المجرم حيجيله سرطان ، وبس بأه السرطان مابيظهرش إلا بعد ٤ أو ٥ سنين يكون جحا مات أو الحمار مات .

إنها جريمة الخيانة العظمى بكل المقاييس لأنه قضى على كل أطفال مصر ، على جيل كامل من أبناء مصر ، وعرضهم للإصابة بأخطر الأمراض ، والحكاية دى بتفكرنى بالتصريح بتاع الصبح بتاع الايدز التقارير كلها والصحة الأمريكية بيقولوا عندهم إيدز ورحلوا الواد الأمريكانى لأن عنده إيدز والـ ٧ عيال اللى مرافقهم فى الشقة ولقوا عندهم إيدز ، ووزير الصحة المصرى يقول لا ، مفيش إيدز ، ماعندناش إيدز ، مفيش حاجة اسمها إيدز .

(صوت من السيد الدكتور وزير الصحة ، أنت حللت لهم ؟)

السيد العضو علوى حافظ :

وكل أجهزة الرقابة أكدت فى تقاريرها التى أمام الحكومة وفى أدراج رئيس الوزراء حتى الآن ـ معلهش ولو أنى أنا وهو ساكنين فى بيت واحد إنما دا لايمنع إن الديمقراطية تأخذ حقها والشعب يأخذ حقه ، هو ساكن فى أول دور ، وأنا ساكن فى سابع دور ، وحافوت عليه وأنا طالع وأقول له السلام عليكم .

إن الشركة الامريكية ياسيادة الوزير ورئيس الحكومة الطيب الأمير .

أنا حودت على غرفة الانعاش وحودت على شرايين القلب ، وقسطرة القلب ، وكان بيننا وبين الموت لحظة ، لازم نحطها بقى فى المسئولية .

إن الشركة الألمانية «مجلى ولوبكس» عرضت الصفقة واشتراها نجل مسئول كبير فى الحكومة ، ويمتلك شركة للاستيراد والتصدير ، مدلع هو شوية ، زى بعضه . بس مابدلعش على صحة شعب مصر ، ويضيع أولادها ـ هذا الشاب ابن (. . . . .) بشترك معه (. . . . .) ، الاثنان عاملين شركة ومعاهم (. . . . .) ثالث يعمل فقط مستشاراً قانونيا وبياخذ بالحته ، وأنهم استوردوا خمسة آلاف طن من الألبان المجففة الملوثة بالإشعاع ، اشتروها بثمن بخس بمائة ألف دولار ، دفعوا للألمان مائة ألف دولار .

(صوت من السيد وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى ، لم يحدث)
(صوت من السيد رئيس مجلس الوزراء ، لم يحدث)

السيد العضو علوى حافظ :

عارف باعوها فى مصر بكام ؟ بثلاثة ملايين دولار ، بعد مانقلوها على ١٥٠ عربة سكة حديد ، وعملوا عبوات مزيفة بأسماء شركات ألبان عالمية ممكن ترفع عليهم قضايا ، وتم سحبها من الميناء فى نفس اليوم ، وطرحت للبيع فى منافذ البيع بتاعة صديقى وزير التموين ، على الشعب ومحال البقالة ومحال الايس كريم والزبادى ، والسؤال اليوم فى نهاية هذا . .

(ضجة من بعض السادة الأعضاء ، وصوت من السيد وزير التموين ، انت حتهرج ، أنت حتعملها تمثيلية ، حرام عليك)

السيد العضو علوى حافظ :

معلهش ، معلهش ، وأنا شربت منها كمان ، وأكلت وعييت علشان كده وحأرفع عليك قضية ، والله حارفع عليك قضية بسبب العيه اللى جالى ده .

(صوت من السيد وزير التموين ، وعالجناك والنبى)

رئيس المجلس :

لا مؤاخذة ياسيادة الوزير .

السيد العضو علوى حافظ :

والسؤال : مامصلحة الحكومة فى إخفاء اسم المستورد حتى الآن عن شعب مصر الضحية ؟ لماذا لم يقدم هذا الشاب ، والشاب ، والشاب . الثلاثة شبان الأشقيا دول إلى المحاكمة . مع احترامنا لآبائهم يمكن أباؤهم مش قادرين عليهم ، ماحدش عارف .

(صوت من إحدى السيدات أعضاء المجلس : من هم ؟)

السيد العضو علوى حافظ :

إن إذاعة اسمه ومحاكمته واجب قانونى . أما التستر عليه وإخفاء الحقيقة ـ متأسف ـ هى الخيانة الوطنية .

فضيحة زيت الشلجم ، تعالى بقى ، رغم أن منظمة الصحة العالمية الـ W.H.O .

رئيس المجلس :

على السيد العضو أن يختصر . هناك وقت لكل شىء فى الدنيا تستطيع أن تختصر .

السيد العضو علوى حافظ :

لا حدود زمنية ، الصلاة بس لها وقت .

رئيس المجلس :

كل شىء فى الدنيا له وقت ، الصلاة وكله ، والعمر وكل شىء ، والمجلس .

السيد العضو علوى حافظ :

أنا فى استجواب ومستعد أسيبه .

رئيس المجلس :

لا ، دعك من حكاية أسيبه ، لم يمنعك أحد من شىء ، قل ماتريد ، ولكن اختصر ، اختصر يأستاذ علوى .

السيد العضو علوى حافظ :

إنما تقول لى وقت علشان أزحلق حته ، لا . هذا استجواب ، وهذا حقى الدستورى استخدمه بكل أبعاده .

رئيس المجلس :

لا . عفوا ، هناك وقت أيضا .

(ضجة من السيد العضو على بصل)

السيد العضو علوى حافظ :

إننى أقول وثائق وبحطكم فى ذمة التاريخ زى أنا بالضبط ، أنا مابقولش «مونولوج» فضيحة زيت الشلجم ، زيت الشلجم فى السوق بناكل منه الفول المدمس .

(صوت من السيد العضو محمود تركيا بناكل زيت الذرة) .

السيد العضو علوى حافظ :

علشان إنت غنى بتدفع ثمن زيت الذرة .

رغم أن منظمة الصحة العالمية W.H.O حذرت من استخدامه آدميا لما يسببه من أمراض عديدة ، تليف الكبد ، وتليف عضلة القلب وتليف الطحال ، والإصابة بالسرطان ، ويعتبر من السموم القاتلة والمميتة للأطفال .

الشعوب المتقدمة تستخدمه فقط لتشحيم العربات ، ولكنه دخل مصر ، وزرع فى مصر ياnائب الرئيس ووزير الزراعة ، ووزير الصناعة أيضا ، أنا عاوز إجابات تفصيلية عن كل هذه الفضائح ، وإلا سأطبع هذه الاستجواب فى كتاب أوزعه على شعب مصر كله ، ولكنه دخل مصر وزرع فى مصر وصنع فى مصر بأسماء أخرى ، وأصبح الآن يملأ الأسواق الآن ، فى المطاعم الشعبية مع طبق الفول المدمس ، وبيتقلى به الطعمية .

على يد بعض الكبار ـ لهم نفوذ وجبروت ـ ليكسبوا الملايين إنها مؤامرة كبرى ، ليتحول شعب مصر كله إلى شعب مريض مثلى بالتعاون مع مشبوهين فرنسيين وكنديين ، بعد أن أصبحت حياة الشعب مهددة بالخطر ، إنها جريمة كبرى ترتكبها هذه الحكومة للخروج من أزمة الزيت ، مش علشان نخرج من أزمة الزيت ، ومعناش فلوس نجيب زيت ، نجيب مصيبة وأمراض لشعب مصر ، فنحن نستورد ٤٠٠ ألف طن زيت كل سنة ، دست الحكومة زيت الشلجم لتعالج المشكلة فى زيت التموين بتبيع زيت الشلجم مع زيت التموين ، وأصبح هذا السم يدس فى طعام المصريين جميعا .

إنها ليست الفساد ، إنها الخيانة العظمى ، أريد إيضاحا من وزراء التموين ، والصحة ، والصناعة ، والزراعة ، حول هذا الموضوع ، وأطالب بلجنة تحقيق برلمانية فورا وعزل المسئول المتآمر فورا ومحاكمته محاكمة علنية فورا ، مهما كان حجمه أو نفوذه فى هذا البلد ، إنه يدمر شعبا بأكمله بهذا الزيت القاتل للإنسان والحيوان ، وأحمل الحكومة برئاسة الدكتور عاطف صدقى . . . ، إن حكومته . . .

رئيس المجلس :

بلاش هذا .

السيد العضو علوى حافظ :

....

رئيس المجلس :

لايذكر مثل هذا ، واصل ياأستاذ علوى من أجل الوقت .

السيد العضو علوى حافظ :

إن حكومته سمحت بدخول زيت الشلجم وبدأت تخلطه بزيت التموين وبدأ يأكله شعب مصر الغلبان فى طبق الفول وقرص الطعمية ، ربما أكون أنا أحد ضحاياه لأن يسبب تلفا فى عضلة القلب وأنا استأصلت نصف عضلة القلب .

وخلال فى وظائف الكبد والكلى والإصابة بالسرطان ، وهذا ماحدث لكثير من الآلاف من مصر وتم استئصال جزء من عضلة القلب ، وإننى أحمله مسئولية هذه الفضيحة وسأقاضيه .

فضيحة البحيرات المرة : قام محافظ الاسماعيلية النشط بإهداء قطع من أغلى وأجمل وأحسن أراضى مصر على لسان البحيرات المرة وفى جزيرة التمساح لعدد كبير من المسئولين والوزراء ، هدية مقابل سعر رمزى قدرة ٣٠ جنيها وبالتقسيط المريح جدا ، يتصدرهم طبعا عصابة الفور وينجز وحا أقول أسماءهم فى الآخر كل واحد منهم أخذ قطعة مما أضاع على الدولة نحو ١٠٠ مليون جنيه أقام عليها السادة الوزراء والمسئولون قصورا فاخرة أنا صورتها بيدى ، فلا أحد يقول لى أحضرت مصوراتى .. إننى رحت إلى هناك اتفرجت وانبهرت وانبسطت جدا وصورت ، وكل واحدة تحتها اسم صاحبها وهى فاخرة ، وتكلف بعضها أكثر من مليون جنيه ، حمامات سباحة ومراسى يخوت ، حاجة آخر فلوريدا وآخر كارولينا وسواد الشعب يسكن فى مساكن آيلة للسقوط ويسكن فى المقابر ، وأنا جبت صور المقابر مع صور هؤلاء الفائزين .

أليس هذا فسادا ؟ أليس هذا استفزازا ؟ أليس هذا سوء استخدام وممارسة للسلطة يمارسه الكبار وعلانية ؟ أين القدوة ؟ أين القانون الذى يسمح لمحافظ أن يبدد أموال الدولة على هذا النحو فى عهد الطهارة ونظافة اليد ؟ من الذى يحاسب هذا المحافظ ؟ أرجو رئيس الوزراء أن يجيب عن هذا التساؤل ، إننى أطالب بالتحقيق فى هذه المهزلة ، ماذا نقول للشعب الذى يعيش فى أسوأ ظروف معيشية ، وماذا نقول لسكان القبور الذين عجزتم حتى الآن فى إخراجهم من المقابر وعشش الصفيح والخيام والأحياء الشعبية . أنا لاأعارض الوزراء والكبار فى بناء العمارات أو القصور أو الفيلات ، بشرط أن يكون ذلك من مالهم الحر ، أما مافعلوه فى البحيرات المرة ومن قبل على الساحل الشمالى والآن فى سيناء وشرم الشيخ ، وبالأمس فى المنتزه والمعمورة فهو الفساد وهو الاستفزاز ، فالأرض التى نهبوها هى أرض الشعب والمال مال الشعب .

إننى سأودع أمانة المجلس كل الوثائق والصور والمستندات لهذه الفضيحة وغيرها ، وأرجو تحقيقا عادلا ، وردا واضحا على .

رئيس المجلس الموقر ، نواب الشعب المحترمين :

لابد من وقفة حاسمة وحساب مع الذين نهبوا مصر ، الذين استغلوا مواقعهم فى السلطة ليثروا ثراء حراما فاحشا ، نعم ، وقضية حساب حازمة وعلنية ، تنهى عهد النهب والتهليب ، وقفة حساب مع الذين نهبوا أراضى الدولة ، مع الذين يجرفون الأرض الزراعية حتى الآن ، مع الكبار المسئولين عن كارثة شركات توظيف الأموال واعادة الأموال إلى المودعين وكشوف البركة ، وأنا

أسأل الحكومة الآن ، ما موقفها بعد أن قدم الدفاع امام القضاء الكشوف الرسمية لكبار البركة في قضية توظيف الأموال ؟

ما موقف الحكومة مع المتهمين فى ١٦٧ قضية أعدتها الرقابة الادارية وأنفقت عليها من أموال الدولة ولا تزال محفوظة فى الأدراج ، أدراج المدعى الاشتراكى ، وأدراج رئيس الوزراء وأدراج الرقابة الادارية وأدراج النيابة العامة .

ماذا فعلت الحكومة ؟ وزير التعليم يا ريت يكون موجودا . فيه ٤١٧ قصرا وفيلا كانت ثمرة من ثمرات اسرة محمد على والاغنياء فى مصر راحوا فى التأميمات والمصادرات ، ألم يأت الوقت للحكومة وهى فى أزمة فصول تعليم أن تخلى الـ ٤١٧ قصرا وتحولهم إلى مدارس وتلم عيالنا بدلا من الـ ٩٠ تلميذا اللى بيتعلموا فى فصل واحد ومعرفش دول بيتعلموا ازاى .

ماذا تفعل الحكومة مع الكبار فى تهريب وترويج المخدرات فى مصر وقد أفصحت عن ذلك بالتفصيل فى مناقشة قانون المخدرات ؟

ماذا فعلت الحكومة مع الذين تعدوا على النيل شريان الحياة فى مصر ؟

ماذا فعلت الحكومة مع الذين لوثوا ملح الطعام لينتشر الفشل الكلوى فى مصر ؟

ماذا فعلت الحكومة فى هؤلاء وهؤلاء جميعا ؟

وهنا أقف مع (. . . .)

أحب أقول : إن كل ما كتب عن الفضائح أنا معلق عليه بالأحمر ، وجايبه من الصحافة العالمية ، كله ، الواشنطون بوست ، والنيويورك تايمز ، والورلد استريت جورنال والواشنطون ميرى جورنال كلها أشارت إلى الفضائح التى تكلمت عليها ، وسوف أودعها مجلسكم الموقر .

وأقول إن من أبرز مظاهر الفساد فى مصر اليوم أن الحكم والقرار السياسى والتصريح الاعلامى والتعتيم الاعلامى (. . . .)

الخلفاء الراشدون كانوا يقولون للرعية أول ما يتولون إذا رأيتم فى اعوجاجا فقومونى ، قالها أبوبكر وقالها عمر (. . . .)

(وهنا رفع السيد العضو عدة أوراق بيديه ليراها السادة الأعضاء)

(. . . .
. . . .)

رئيس المجلس :

هذه قضية أو مش قضية ما هو المطروح فيها يا علوى الأن ؟

السيد العضو علوى حافظ :

الفساد يحكم مصر ، والمفسدون يحكمون مصر .

رئيس المجلس :

لن تستمر فى التلويح ، لا ، أرجوك .

السيد العضو علوى حافظ :

سيادة الرئيس أنا لا ألوح ، بل أنا أسحب من الماضى ما يفيدنا فى المستقبل وهذا حقى كنائب عن الشعب .

رئيس المجلس :

لا نريد التعرض لشخصيات .

السيد العضو علوى حافظ :

أنا لا أتعرض .

رئيس المجلس :

أنا لا أتعرض ، فهى قضية مشهورة ومقروءة ومسموعة ومعلنة ويقرأها كل مصرى وكل رجال القانون يعرفونها .

رئيس المجلس :

أرجو التجاوز عن هذه المسائل وعدم التعرض لاشخاص ولو ان هناك خطأ فى السياسة نتعرض له ، ولكن لا ندخل فى أقاصيص ليس لها

السيد العضو علوى حافظ :

سيادة الرئيس :

مازلت عند الرأى الذى طرحته أمام مجلسكم الموقر باننى ارجو الحكومة ان تقبل اقتراحا منى بان يوضع قانون تتكاتف فيه الحكومة مع الاغلبية مع المعارضة فى وضع تشريع عاجل وإقامة جهاز

خاص زى الجهاز المركزى للمحاسبات لتصفية ديون مصر . زى صندوق الدين اللى اتعمل في الاربعينات علشان يجيب الاسماء اللى وردت فى تقارير الرقابة الادارية وأمن الدولة والمخابرات العامة والوثائق التى تنشر والفضائح التى تنشر فى الكتب علانية بكل لغات العالم . ويفاوضهم .

انبارح سمعنا من الرئيس ان المفاوضات كما ذكرت فوق هذا المنبر متعثرة مع صندوق النقد الدولى ، وأظن المفاوضات مع الذين نهبوا مصر يمكن ان تمشى بـ ٥٠٪ تمشى بـ ٣٠٪ تمشى بـ ٢٠٪ تمشى بأى نسبة . « مدام أكينو » المرأة الصلبة التى تحكم الفلبين عملت كده فى الفلبين وجابت بعض أموال ماركوس المهربة للخارج ، أنا أقول نعمل لكم قانونا وتعملوا جهازا يستدعى الاخوة النبلاء دول ويتفاوض معهم بـ ٥٠٪ لك ولشعب مصر ، وبهذه الطريقة تلاقوا أن ديون مصر سددت وأعصاب المصريين هدأت ، وأحب أن أسأل السيد وزير الاعلام عن القواعد التى يستند اليها (. . . .)

رئيس المجلس :

الوقت ، ونحن نقدر الظرف ، ولا نريدك ان تنفعل .

السيد العضو علوى حافظ :

أنا مش منفعل أبدا ، بالعكس انا افرز ، يمكن ربنا يريحنى ، وعلاج لى ان أقول هذا الاستجواب ، لانى لو مت قبل قوله كنت أتعب كثيرا .

رئيس المجلس :

إن شاء الله ربنا يعطيك الصحة وطول العمر ، هل انتهيت ؟

السيد العضو علوى حافظ :

سوف أختتم فى لحظات حتى لا تفوق منى الحقيقة لم أعطها حقها .

سيادة الرئيس :

سأترك للمجلس الموقر كل الوثائق وكل البيانات وكل القصاصات التى امامى ، وأؤكد له ان الشعب يطالبنا بمحاسبة الماضى قبل ان يحاسبنا المستقبل وأنا أرجو ألا أحاسب فى المستقبل .

والله ، إن المدخل الوحيد لإصلاح مصر ، وهذا ما يحدث فى العالم كله وليس عيبا ان يكون فى مصر لصوص ، فاللصوص فى كل بلاد العالم ، ولكن العيب ان يتقلد اللصوص المناصب الكبرى ولا يحاسبون ويدفع الشعب المنهك الثمن ، إن كل من تقلد موقعا عاما عليه أن يقدم إقرار الذمة ويراجع ملفه الضريبى هو وأسرته مساهمة منه فى إصلاح مصر ، هذا هو المدخل الوحيد لانضباط مصر وعودة الطمأنينة لابناء شعب مصر .

إن العدل هو أساس الحكم في مصر ، والعدل يحتم تنحية كل من يثبت تلاعبه بأموال الدولة وأقوات الشعب وتعريته ومحاكمته واسترداد المال المنهوب ، هذه نماذج من مافيا الفساد .

بقى لكم عندى أن أذكر أسماء المصريين الثلاثة ، (. . . .)

إننى أقول الاسماء وانها لامانة ، ويوم القيامة خزى وندامة ، ونحن فى شهر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى ترفع فيه أعمال العباد والوزراء والحكام إلى الله ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

(صوت من بعض السادة الأعضاء : والشابان) .

السيد العضو علوى حافظ :

الشابان هما : (. . . .) شركاء فى هذه الشركة ، وهما اللى جابوا صفقة اللبن الملوث الذى قتلنى وقتل أبنائى وأحفادى وهددهم بالسرطان .

وأحب أن أختم بحتة أحضرتها من جرنال انهاردة حتى تعرفوا أننا ماشيين على الخط وأن هذه الجلسة من جلسات الديمقراطية الرائعة فى مصر ، فقد أثير أخيرا فى مجلس العموم البريطانى سؤال لرئيسة الوزراء حول ما تتكبده الخزانة العامة من مصاريف شخصية للسيدة مارجريت تاتشر ـ وبهذه المناسبة أنا حضرت جلسة لمجلس العموم البريطانى خلال مرضى ، ويا ريت نصل إلى هذا المستوى ـ وفى ردها على هذا السؤال ذكرت بنود هذا الانفاق الشخصى لكى يكون تحت بصر الاعضاء فورا ولم تخف شيئا ولم تقل مفيش ولا حاجة ابدا ، وجماعة الناخبين ودافعى الضرائب العامة ، وقالت مسز تاتشر إن أجر تنظيف الشبابيك فى مقر إقامتها ٣٠٠٠ جنيه ، غسيل ومكوة ٤٨٠٠ جنيه ، تكاليف تنقلاتها ٧٢٠٠٠ جنيه ، فاتورة التليفون الخاص بها ٢٢٣٠٠٠ جنيه .

وهذا السؤال الذى يبدو لنا فى هذا الاستجواب استثنائيا وجريئا فى منطقتنا هو من قبيل الاسئلة العادية فى البرلمانات ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة والتى تمارس رقابتها البرلمانية على الانفاق الحكومى وعلى السلوك العام والخاص المرتبط به رجل السياسة وخاصة النفقات المالية التى تؤخذ من المال العام وبصرف النظر عن كونها باهظة أو محدودة والبرلمانات تمارس دورها التشريعى والرقابى بكل حزم حتى لا تتحول الساحة التنفيذية والقيادات العليا الى ملوك وقياصرة يتصرفون فى موارد الأمة وثرواتها كيفما شاءوا ، إن هذا درس أختتم به استجوابى ، وشكرا للمنصة ، وشكرا للسادة الزملاء ، والله على ما أقول شهيد وكل عام وأنتم بخير .

(تصفيق من المعارضة) .

تعقيب السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

رئيس المجلس :

ليتفضل السيد الاستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بالرد على الاستجواب .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الاستاذ الدكتور رئيس المجلس ، الاخوة والاخوات أعضاء مجلس الشعب الموقر :

استمعنا على مدى ما يقرب من الساعتين ، إلى الاستاذ علوى حافظ وإلى الاتهامات التى وجهها إلى الحكومة ، وفى واقع الأمر إننى استمتعت بهذه التمثيلية استمتاعا كبيرا .

(صوت من السيد علوى حافظ : ده استجواب مش تمثيلية) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

تمثيلية والله .

رئيس المجلس :

رئيس الوزراء لم يقاطعك أبدا يا علوى .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

أنا لم أقاطعك .

رئيس المجلس :

لم يقاطعك أبدا يا علوى .

(صوت من السيد العضو علوى حافظ : أرجوه أن يحترم التقاليد البرلمانية فانا أتهمه وأسأله) .

رئيس المجلس :

لا ، شوف يا أستاذ علوى ، رئيس الوزراء كان مهذبا للغاية ولم يقاطعك .

(صوت من السيد العضو علوى حافظ : تمثيلية يعنى إيه)

رئيس المجلس :

ماقطعكش ، يا استاذ علوى ، من حقه أن يتكلم أرجوك ، كما استمع إليك استمع إليه يعنى ضمنا لك الوقت الكافى واستمع إليك رئيس الوزراء بمنتهى الهدوء ، فأرجو أن تستمع إليه ، ولا يصح أن يبدأ حديثه بمقاطعة .

(صوت من السيد العضو علوى حافظ : دا حقى) .

رئيس المجلس :

حقك مثل حقه بالضبط ، أنت أخذت حقك ، وهو يأخذ حقه .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

فى الواقع إننى عندما أحيل إلينا من الاستاذ الدكتور رئيس المجلس الاستجواب الذى قدمه السيد الاستاذ علوى حافظ عضو المجلس الموقر ، راجعته ، فوجدته كما وجدته اليوم ألفاظا جميلة رنانة ، وأحب ، وسأبين بالتفصيل ، والحمد لله أننا توقعنا مثل هذه المفاجآت ، وجدته بنفس المضمون وهو اللامضمون .

اللامضمون لأسباب كثيرة سأشرحها بالتفصيل عن كل الموضوعات التى اثارها سيادته واتهمنا فيها ظلما وعدوانا بالتستر وبالمعاونة وفى أحيان أخرى بالتواطؤ عن موضوعات سبق بالنسبة لجزء كبير منها أن نوقش فى هذا المجلس الموقر ، آخرها منذ أيام ونحن بصدد الرد على تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة وفى مناسبات أخرى أيضا وقضايا قديمة ربما لا يتذكرها كثير من حضراتكم ، ولكن لحسن الحظ توقعنا كما يجب وتابعنا كل الموضوعات التى يمكن أن يثيرها الاستاذ علوى حافظ فى ضوء تجاربنا السابقة مع سيادته وأعددنا الرد عليها كلمة كلمة ، موضوعا موضوعا بالترتيب أو يكاد يكون بالترتيب الذى اثاره سيادته .

وأكرر لحضراتكم أنه لا مفاجأة لنا فى هذا الموضوع ، وإذا أردتم وأعتقد أن حضراتكم جميعا اطلعتم على مضمون الاستجواب الذى تقدم به سيادته ، مضمون الاستجواب وهو اللامضمون ، مسائل هلامية لا يمكن بحال من الأحوال ان تحاسب عليها الحكومة ، وادعاءات هنا أو هناك واتهامات ، لهذا وذاك ، دون دليل واحد إلا بعض الكتب وبعض المقالات التى ذكرها فى نهاية الأمر فى موضوع سأبين لحضراتكم الظروف المختلفة التى أحاطت وتحيط به حاليا ، كتب ومقالات فى صحف بعضها لا يسعى ولا يهتم إلا بتشويه سمعة مصر .

أيضا السيد العضو المبجل نادى طوال استجوابه « خليكوا تشجعوا الناس تجيب أموالها » ، « خلوا الناس تستثمر » قالها اليوم وقالها قبل ذلك ، ونرجو ـ أنه ربنا يعطيه الصحة وطول العمر ـ أن يكررها ، لانها شعار نرفعه ونهتم به وهو اجتذاب أموال إخواننا وأبنائنا وبناتنا العاملين فى الخارج لمصر .

والله أنا بعدما أسمع الكلام الذى قاله الأخ علوى ، يبقى غلطان لو حولت مليما واحدا إلى مصر ، لأنه جعل من مصر وكأنها غنيمة تقتسم وتنهب من الكل ، حرام ، حرام ، هذا حرام ، وهذا غير مقبول من شخص وطنى ، وأنا أعرف أنه كذلك .

لماذا ؟ لمن ولمصلحة من نشوه سمعة مصر ؟ لماذا ولمصلحة من نتهم كل واحد بما فيهم أنا ؟ إنى أنا أتستر على الفساد ، وأنا أحمى الفساد وأنا أتواطأ مع الفساد ، وليس أنا فقط ، كل القاعدين لا مؤاخذة ، ما أنتم الحكومة ، هى مين الحكومة ، هل الحكومة الـ ٢٥ أو ٢٦ أو ٣٠ عضوا ؟ لا ، الحكومة هى أجهزة الدولة وسلطات الدولة مجتمعة ، فلما تشوه كلها على الميكرفون

وعلى التليفزيون وفي الصحف وكذا مقالة في الصحف في الأيام الماضية تمهيد وتسخين لعملية الاستجواب . لمصلحة من هذا ؟ أنا أقولها مخلصا لمصلحة من إلا لمصلحة الهدم ومصلحة التشويه وضد مصلحة مصر العليا ، وأنا بأقولها . حتى ولو بيننا وبين بعض فيه بعض الخلافات ، سأبين الخلافات ، وسأبين القضايا اللى حضرته بلغ عنها وحا أوريكم إنها خلافات شخصية ، خلافات دواير ، يجرى وراها كل واحد علشان يغرقع اللى قدامه ، وأبين بالتفاصيل أمام حضراتكم ، وأنا قادر على هذا والحكومة قادرة على هذا . .

(صوت من السيد العضو كمال الشاذلى : خليك هادى يا سيادة الريس) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

أنا هادى قوى يا أستاذ كمال والله ، وأنت تعلم هذا ، بس الحقيقة التمثيلية استثارتنى ، وبأقول تمثيلية مرة ثانية ، بأقول تمثيلية مرة ثانية وثالثة لانها تمثيلية . وأراد سيادته أتكلم واللا بلاش ؟ مانيش متكلم .

(صوت من السادة الاعضاء : اتكلم . . اتكلم قول كل حاجة) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

أراد سيادته أن يروضنى قبل الجلسة ، وقبل ذلك بأيام ، وكأننا نخشى شيئا أو نتردد فى الإجابة عن أى شيء يريده سيادته أو يطلبه سيادته أو يتهمنا به سيادته ، مين يروض مين ؟ ليه ؟ علشان إيه ؟ نشتغل لحساب مين ؟ بنشتغل لحساب مصر . مرة زعلتوا من هذا الكلام ، لكن أنا باكررها : بنشتغل لحساب مصر ، والاستجواب اللى قدم النهارده بهذه الصورة ، أنا بأقول إنه ليس لصالح مصر ، وليس لصالح اقتصاد مصر ولا يمكن أن أحدا يتفق على إنه لصالح مصر رغم الصورة التى قدمت بها المسائل على النحو الذى استمعتم إليه حضراتكم .

نمسك الموضوعات اللى سيادته أثارها ، هو ذكر بعض الوقائع ، أنا موش حارجع لورق ، أنا حاعتمد على الكلام اللى قاله سيادته فى الجلسة دون أن أرجع إلى مستندات . سيادته قال إن فيه دولاب فى حجرتى . أقول لكم حكاية الدولاب دى ؟
(صوت من السادة الأعضاء : أيوه) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

حاأقولها . زارنى سيادته مرة ، لاأذكر فى يناير ، فبراير يمكن مارس لا ، أظن فبراير ١٩٨٨ ، وطلب منى موضوعات أنا فى حل من أنى أنا أذكرها .

(اصوات من السادة الأعضاء : قلها . قلها) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

لا . لا . لا والله . لا ، أرجوكم . لست من هذا النوع .

رئيس المجلس :

ارجو ترك السيد رئيس مجلس الوزراء بلا مقاطعة .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

لا . لا . هم مابيقاطعوش ، هم بيضغطوا بس ، زارنى فى مناسبة . زارنى كما يحدث مع كل الإخوة أعضاء المجلس الموقر .

(اصوات من السادة الأعضاء : قلها . قلها) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

أقعد ساكت ، سيادة الريس أرجو أن تسكتهم ، زارنى سيادته . .

رئيس المجلس :

اتركوا السيد رئيس الوزراء يقدر المواقف .

(أصوات من بعض السادة الأعضاء : لقد قال الأستاذ علوى كل شىء ونطلب من رئيس الوزراء أن يقول مالديه) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

أنا مستعد أقولها إذا سمح لى المجلس .

(أصوات من بعض السادة الأعضاء : قل كل مالديك) .

السيد العضو كمال الشاذلى :

سيادة الرئيس :

الكلام الذى قاله الزميل علوى حافظ ، هذا حقه إنه يقوله على أساس أنه نائب فى البرلمان يستخدم حقه فى الاستجواب ، قال كل ماعنده ، ومافيش حد قاطعه ، وإننى أتكلم باللائحة أنا أقول كنائب فى البرلمان ، وكممثل للأغلبية يهمنى باسم الأغلبية أن أسمع رد الحكومة على كل كلمة أثارها الأخ علوى حافظ . .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

وستستمع إن شاء الله يأستاذ كمال . . .

السيد العضو كمال الشاذلى :

على أساس أن الأخ علوى تكلم فى كل شىء ، واستمعنا إليه منصتين وكنت أهدى إخواننا جميعا علشان نسمع ، لأن هذا حقه لازم يقول . .

رئيس المجلس :

الحكومة سترد . .

السيد العضو كمال الشاذلى :

لوسمحت لى ماكملتش ، لما أكمل يا ريس ، بعدين الأشياء اللى قيلت اليوم ، أشياء ليست بالسهولة ، وليست كلام يقال لعلاته ، كلام بيقول إن فيه مستندات وبيقدم الأخ علوى أشياء ، كل اللى كنت بأعترض عليه فيه حاجتين : الحاجة الأولى أن فيه تحقيقات النيابة فصلت فيها قبل كده مايصحش ، ومايحقش لنا كسلطة تشريعية إن إحنا ندخلها ، اللى أنا طالبه ياريس الرد على كل ماأثير ، وشكرا لحضراتكم .

رئيس المجلس :

سيحدث ـ الحكومة سترد على كل شىء .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

لذا مادام المجلس طلب ذلك ، فسأستجيب ، زارنى السيد الأخ علوى حافظ ـ إذا جرى له حاجة أنا مش مسئول بقه ـ لأن أنا حاأفجرها مسائل هو يعلمها قبل أن أقولها ، زارنى سيادته مش متأكد ، الذاكرة ، لكن مؤكد فى أوائل ٨٨ ، يناير أو فبراير . واستقبلته ، وأنا أعرف الأخ علوى حافظ منذ فترة طويلة ، فى العمل السياسى وغير السياسى أيضا ، قال لى ، أنا موظف عندك ، قلت له والله أول مرة أعرفها ، بتشغل فين قال فى الأمانة العامة للحكم المحلى وكيل أول وزارة فى الأمانة العامة للحكم المحلى ، أهلا وسهلا ، قال أنا أقدم الموجودين أهلا وسهلا ، أنا استحق وزير ، قلت له وزير دى مش من سلطتى ، سيبنى أدرس الموضوع ، قعدت أدرس الموضوع أسبوع ، اثنين ، لم نجد مخرجا لهذا الطلب ، فكنا وصلنا بقى لأواخر مارس ، زارنى مرة أخرى وقال لى ، يادكتور عاطف أنا باديك إنذار لآخر أبريل ، لآخر أبريل .

(ضجة وأصوات من بعض السادة الأعضاء : إذن المسألة كده !)

رئيس المجلس :

السادة الأعضاء :

أرجو عدم المقاطعة .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

هذه المسائل لم يسمعها منى أحد من حضراتكم إلا اليوم ، وأنا باقولها وباتحمل مسئوليتها ، وقال لى قدامك آخر أبريل إما أن تعملوا اللى أنا باقوله وإلا سأفضحكم فى مجلس الشعب ، تفضحنا فى أيه ، ياسيدى ، إحنا عملنا إيه وحش ؟ الكلام ده كان فى مارس ، تفضحنا فى أيه احنا

عملنا لك إيه ؟! يعنى إيه التهمة الكبرى اللى إحنا ممكن توجه إلينا علشان نتفضح . قال لى أنا هاأجيب لك القديم والجديد ، وحاأقلب لك ، وحاأضلم لك الدنيا ، ضلم ياسيدى كأن أنا مثلا أنا اللى مسئول عنها ، لادى مصر ، قلت والله ياأستاذ علوى أنت بتتكلم عن مسألة لا أملك أن أنا أعمل هذه المسألة ، طيب ، جاء أمام المجلس الموقر مشروع ـ لعل حضراتكم تذكرونه ـ وهو مشروع التصريح أو السماح للعرب وللأجانب بتملك وبتسهيل اجراءات تملك هؤلاء للمبانى أو العقارات وللأراضى الصحراوية ، قام الأستاذ علوى حافظ ، ودى بقى كانت بقى ، المناسبة ، واتهم الحكومة بـ . . . وبـ . . . وبالفساد وبالرشاوى وبالعمولات ، الحكومة اللى هى . . . وأننا بنعمل الكلام ده لحساب ولحساب ولحساب ، وتعلمون ماجرى بعد ذلك من أحداث ، أنا بأقول هذا لكى أبين كيف بدأ هذا الاستجواب .

كيف بدأ هذا الاستجواب ، بعد يومين ، ثلاثة لقينا الاستجواب جاى ، كانت الدورة قاربت الانتهاء ، قدم وأعيد تقديمه فى أوائل الدورة ، اللى بعدها ، اللى هى بقى ١٩٨٩/٨٨ ، حضراتكم فى بداية الدورة حددتم له ميعاد بعد انتهاء المناقشة المعتادة فى بيان الحكومة وحدد له يوم ، أعتقد فى فبراير أو فى يناير الماضى ١٩٨٩ ، فى هذه المناسبة ، وفى هذا التاريخ لم يكن الاستاذ علوى حافظ موجودا لانه كان شفاه الله تعرض لمرض وسافر للخارج للعلاج .

وبناء على ذلك عرض الاستجواب وكان من حق الحكومة ان تطلب اسقاط الاستجواب ، ومع ذلك طلبت الحكومة تأجيل الاستجواب إلى موعد ـ لم نكن نعلم التاريخ المحدد أو المتوقع لعودة الاستاذ علوى حافظ ، كنا فى فبراير أظن ، فحدد له موعد فى يونيه اظن ، يوليه اظن ، على أساس أن تتاح الفرصة له ، ولم نكن نعلم ان الدورة البرلمانية ستنتهى فى أواخر يونيه ، نص يوليه ، ربع يوليه ، زى ما حضراتكم انتم بتقرروا هذه المسائل بالتفاهم مع القيادة السياسية وجاء هذا التاريخ كانت الدورة انتهت ووافق المجلس مشكورا على كل من الموازنة والخطة العامة للدولة ، فلم يناقش الاستجواب ، وإذا بالاتهامات ان الحكومة تعطل الاستجواب كأننا مثلا مرعوبين ، كأننا مثلا امام جريمة ارتكبناها ، وكل ما فعلناه أننا راعينا ، كان يمكن للحكومة ان تطلب اسقاط الاستجواب وبأكرر هذا امام مجلسكم الموقر ومع ذلك قلنا نؤجله إلى ان يعود الاستاذ علوى حافظ من رحلة العلاج ، والحمد لله عاد سيادته ونرجو له الصحة والعافية ، ولكن دى ظروف بقه نلاقى فى كل دقيقة أننا بنعطل الاستجواب ، نؤخر الاستجواب ، كل المسائل اللى هى حضراتكم تابعتوها أو قرأتوها فى جريدة أو أخرى ، طيب كيف نتهم بهذا ، نعمل إيه . نعمل إيه لمناقشة استجواب صاحبه غير موجود حقيقة لاسباب خارجة عن إرادته لكن غير موجود ، واللائحة بتقول إنه فى هذه الحالة يمكن اسقاط الاستجواب ، اللى حصل إننا أجلناه ، وعندما جاء الموعد المحدد لمناقشته كانت دورة المجلس قد فضت ، لأننا لم نكن نعلم متى سيعود سيادته وبالاضافة إلى هذا لم نكن نعلم تاريخ فض الدورة ، إحنا فى فبراير والدورة اتفضت فى أواخر يونيه أوائل يوليه مش فاكر سنتها اظن ٣ يوليو أو ٤ يوليه ، دى اللى حصل بعد كده نتهم كما اتهمنا اليوم بأننا نسىء لاستخدام حق السادة الاعضاء للاستجواب .

وأحب هنا أن أقول إننا على استعداد لأى أسئلة أو أى طلبات إحاطة ولأى استجوابات يراها الأعضاء ، ولسنا نخفى شيئا عن حضراتكم ولا يمكن أن نخفى شيئا عن حضراتكم ، سيادته فى نفس الوقت ، زى ماقلت لحضراتكم ، فى نفس المقابلة قال لى فى الدولاب ده ، فيه بلاوى سوده وفيه اتهامات سوده ، وذكر بعض الأسماء ، قلت له ، أستاذ علوى إن هذا الدولاب ، مافتحتوش إلا مرة واحدة ، وبأكررها أمام حضراتكم وفى حضور الأستاذ علوى حافظ ، وهذه المرة كنت أبحث عن خطاب ، كنا مشغولين مع صندوق النقد ، والبنك والدولى إلخ ، الكلام ده كان فى ١٩٨٨ ، خطاب نوايا كان أعد مشروعه وقالوا لى اللى كانوا موجودين أمين عام مجلس الوزراء ومدير مكتب رئيس الوزراء السابق أياميها ، الخطاب ده يرجع إلى فترة حكومة الأخ ممدوح سالم الله يرحمه .

فبحثت فى هذا الدولاب ، للأسف لم أجد هذا الخطاب ولم تقع عينى على ورقة مما أشار إليه سيادته الآن ، قلت له على العموم ياأستاذ علوى إذا كان عندك حاجة بلغ عنها ، وبلغ وزير العدل ، روح لوزير العدل وقول له المسائل اللى عندك إيه ، المخاوف اللى عندك ، إيه الاتهامات اللى عندك ، إيه الانحرافات اللى أنت بتعتقد أنها واقعة أو بتقع واحنا ساكتين عنها .

راح للسيد وزير العدل ، موجود معنا السيد المستشار وزير العدل وسأرجوه بعد أن أنتهى من الإجابة أنه بالنسبة لبعض المسائل التى أثارها الأخ علوى حافظ إنه يوضحها لحضراتكم ، لأنها مسائل يعنى قضايا ، حاأقولها أنا ملخصها وحاأترك لأخى وزميلى المستشار وزير العدل الأستاذ فاروق سيف النصر أن يذكر لكم التفاصيل إذا أردتم ذلك طيب ، راح لوزير العدل ، قابله بكل ترحاب أبوه ياعلوى بيه ، إيه اللى عندك ، قال له والله عندى كذا وكذا وقدم له كشفا فيه ثمانى قضايا ، فيه قضايا ، وهذه كلها بالمستندات ، أمام السيد المستشار وزير العدل ، الملخص هنا معى ، والتفاصيل هناك ، طيب ، السيد وزير العدل مشكورا استفسر عن هذه القضايا يوم تسلمه لهذا الكشف وأفاد بخطاب رسمى مسجل للسيد العضو الأستاذ علوى حافظ بما تم من إجراءات ، قال له القضايا التى قدمتها لنا تم تحويلها فى نفس هذا اليوم إلى الجهات المختصة وهى النيابة العامة للاستفسار عنها .

فالسيد العضو لم يقدم اتهامات وإنما قدم قضايا موجودة ، أو بتعبير أدق تصور أنها موجودة وسأبين لحضراتكم وكما يفاجئنا بقنابل سوف نفاجئه نحن أيضا بقنابل .

(أصوات من بعض السادة لنستمع لما فى هذه القضايا)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

لا ، فهو يفاجئنا ونحن سوف نفاجئه بما حدث ، وهو لم يعرف ذلك لأنه قد انشغل بمرضه وهو قضاء الله وقدره وندعو له الله أن يشفيه منه ويرجعه إلى صحته كاملة إن شاء الله .

من فحص هذه القضايا التسع .

(صوت من أحد السادة الأعضاء ثمانى قضايا أم تسع)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

هى تسع قضايا .

رئيس المجلس :

لا ، هى تسع قضايا ، والسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء والسيد المستشار وزير العدل قالوا إنها تسع ، فثمانية كان خطأ وإنما هى تسع قضايا .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

هى تسع قضايا .

القضية الأولى التى أشار إليها السيد العضو الأستاذ علوى حافظ كانت برقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ سفاجة ، وفى الورقة التى قدمها سيادته قال إن هذه القضية خاصة بجريمة تهرب جمركى لأحد كبار المسئولين ، وعندما سألنا عن موضوع هذه القضية ، قالوا لنا الآتى ؟ هذه القضية بهذا الرقم هى قضية أحد الأشخاص لم يستخرج بطاقة شخصية . .

(صوت من أحد السادة الأعضاء ليست إذن هى تهرب جمركى)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

إننى أقول كلاما رسميا سوف يسجل فى المضبطة ومسئول عنه سياسيا وغير سياسى أيضا إذا كنت أغير فى أية حاجة ، فالقضية قضية شخصية لم يستخرج بطاقة شخصية طبقا للقانون فغرم غرامة مقدارها ٢ جنيه ونفذ الحكم .

القضية الثانية : التى أشار إليها سيادته هى القضية رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ حسب بيانات السيد العضو ، وهذه القضية أفاد سيادته فى بلاغه عنها أنها خاصة بتلاعب فى المال العام وتزوير - وإذا سمحتم لى حضراتكم لن أذكر أسماء - وإنما هذه القضية تم التأكد من أنها عبارة عن قضية سرقة بالإكراه منسوبة إلى حدث ، أى أقل من ١٨ سنة وعرضت على محكمة الأحداث وأصدرت حكمها فيها ونفذ الحكم .

وهذه القضية هى التى ذكر السيد العضو أنها قضية اختلاس للمال العام وإكراه ، و ، و .

(صوت من أحد السادة الأعضاء : أى كلام) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

هو فعلا أى كلام ، هو فعلا أى كلام ، هو فعلا أى كلام .

أما بالنسبة للقضية الثالثة فهى القضية رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٨٣ والتى ذكر فيها السيد العضو أنها

جريمة اختلاس وتبديد ورشوة ، والمفاجأة الكبرى فى هذه القضية أن جدول النيابة العامة لم يصل إطلاقا إلى رقم ٨٤٨ ، وهذا يعنى أنها عملية فبركة أيضا ، فبرك عشان تشوش وهذا هو التستر الذى تسترنا عليه ، وهذه القضايا هى التى يقال عنها إنها حبيسة أدراج رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ، ليس أنا ووزير العدل فقط ، طب إحنا سلطة تنفيذية يمكن أن نأخذ فوق رؤوسنا كما يريد السيد العضو ، ولكن كما قال فى استجوابه اليوم وكما قال فى كلامه الشفوى اليوم فهذا أمر لايسمح به القانون ولا الدستور ، حتى لو كان عضو مجلس الشعب لايستطيع أن يتهم النيابة العامة ولا المدعى الاشتراكى ، وربما يمكن ذلك بالنسبة للمدعى الاشتراكى لأنه تابع لمجلس الشعب ، إنما النيابة العامة فلا ، فالتقاليد تقول لا ، والدستور والقانون يقولان ، لا ، لاتستطيع أن تحاسب النيابة العامة لأنها سلطة مستقلة كالسلطة التشريعية ، فلا يجوز لأحد أن يتدخل فى شئونها ، قالها هنا قالها أمام حضراتكم ، وهذه مسألة غير دستورية وغير قانونية وغير مقبولة .

القضية الرابعة برقم ١١٩ لسنة ١٩٨٥ ـ نيابة الأموال العامة موضوعها تبديد ، وتبين أن هذه القضية اتهم فيها من أتهم فى الورقة التى قدمها تبين أن القضية ليس فيها تبديد ولا غيره وقيدت ضد مجهول . فهى قد قيدت ضد مجهول ، لأنه لم يثبت من التحقيق الرسمى من السلطة المختصة المستقلة المحايدة التى نعتز بها قالت إنها قيدتها ضد مجهول . وإنه بالتالى لاوجه لإقامة الدعوى ضد من ذكره أو ذكرها السيد العضو فى إتهامه .

القضية الخامسة برقم ٢٣ لسنة ١٩٨٦ ـ نيابة جنوب القاهرة ذكر فيها سيادته أنها تلاعب فى الأموال العامة وتزوير ، وتبين أن هذه القضية ليست قضية تزوير ولا غيره وإنما هى قضية هتك عرض ، لامؤاخذة ، إلا إذا كان هتك العرض يعتبر من قبيل التبديد والإساءة للمال العام .

القضية التى بعد ذلك هى القضية رقم ٤ لسنة ١٩٨١ أيضا نيابة الأموال العامة ، وقد ذكر السيد المبلغ الأستاذ علوى حافظ أنها جريمة اختلاس وتزوير ، وتبين أن هذه القضية ـ أقول أم لا ؟

(أصوات من بعض السادة الأعضاء .. قول ياريس)

السيد الدستور رئيس مجلس الوزراء :

لا ، دى حاجة تكسف ، حاجة تكسف ، هذه القضية كانت ضد المنافس للأستاذ علوى حافظ فى الدائرة . وأنتم تعرفونه كما أعرفه وتبين ، أنه لاأساس لها وحفظت القضية .

(صوت من أحد السادة الأعضاء .. الله ينور عليك ياريس)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

حفظت إداريا لأنه لاوجه ولا اتهام للشخص .

أما بالنسبة للقضية الأخيرة التى أشار إليها أشار سيادته بأنها أيضا جريمة إختلاس ورشوة ـ الألفاظ الرنانة الحلوة دى اللى بترضى البعض ـ تبين أنه لاوجود لها ، لا وجود لها .

ربما بالنسبة لهذه القضية ربما لأنه لم يقدم البيانات الدقيقة عنها لكن لم ، ولا يوجد رقم القضية التى أشار إليه سيادته !

سأكتفى بهذا القدر لأنه فى الحقيقة طويل ولكن هكذا دواليك بالنسبة لمختلف القضايا ، وأكرر هنا أن هناك تقاليد لايجوز لى ولايجوز لأى شخص فى الحكومة أن يتابع النيابة العامة ، ولا أن يحاسبها ولا أن يطلب منها ، فهذه مسائل متعارف عليها ونحن نحترمها لأننا نجل النيابة العامة ونجل السلطة القضائية واقفة كانت أم جالسة ، وبهذا الشكل فإننى بأسف فعلا أنه يضعنا فى هذا الموقف لنتكلم عن قضايا كثيرة تم التحفظ أو حفظها ، ولم يكن هناك داع ، ولكن حتى لانتهم بالتستر وحتى لانتهم بالاتهامات التى تفضل سيادته باتهامنا بها مشكورا .

ولا أعتقد أننا يمكن أن نسمح بهذا لأنفسنا على الأقل ، هذا مادرجنا عليه وما استقر عليه العمل التنفيذى البرلمانى القضائى السليم .

برضه من ضمن القضايا الموجودة هنا والتى أشار إليها سيادته وللأسف كانت معتمدة على جريدة برضه لنفس العضو ، زميله أو منافسة كانت جريدة من الصحف المعارضة ـ ولا اعتراض لى على هذا أيضا نشرت مقالا بعنوان كيف تصبح مليونيرا ؟ برضه أعطاها السيد العضو علوى حافظ للسيد المستشار وزير العدل الذى حوله سياته فى نفس اللحظة إلى إدارة الكسب غير المشروع ، وهذه الإدارة حققت ، ولأنه كان زميلا لحضراتكم فى المجلس فالذى يحقق هذا الموضوع بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب الموقر لجنة مكونة من مستشارى محكمة النقض وانتهت هذه اللجنة إلى أنه لاشبهة فى أية كسب غير مشروع بالنسبة لهذا الشخص وبالتالى حفظ الموضوع .

بلاغ آخر والله أعلم ممن ، مرة ثانية واحد برضه بلغ عنه ، الله أعلم هو مين ، حقق الموضوع مرة أخرى وتبين نفس المسائل وحفظ الموضوع مرة أخرى لأن هذا البلاغ الجديد لم يضف شيئا إلى البلاغ السابق الذى سبق أن فصلت فيه الإدارة أو اللجنة المختصة فى محكمة النقض .

بعد ذلك نتكلم عن حماية رموز الفساد ، القضية التى أطنب فيها سيادته وهلل وجال وصال ، وهى القضية التى لاأعرف جاب فيها أسماء مين ومين .

هذه القضية تداولت فى التحقيقات المصرية وقال فيها ماحدش عمل حاجة ، فين يامصر ؟ فين ياحكومة ؟ فين ياكذا ؟ فين ياكذا ، واتهم بالأسم أربعة أو خمسة أشخاص ، هذه القضية ظلت ثلاث سنوات فى النيابة يتم التحقيق فيها وانتهى الأمر ، ثلاث سنوات كاملة من يناير ١٩٨٢ إلى يناير ١٩٨٥ ، والحكومة هذه لم تكن موجودة ، ولا شىء .

(صوت من أحد السادة الأعضاء من الذى أبلغ؟)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

الذى أبلغ هو مباحث أمن الدولة .

(أصوات من بعض السادة الأعضاء يعنى الحكومة)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

الحكومة ، مش الحكومة ، الداخلية .

(ضجة ، وصوت من السيد العضو كمال الشاذلى ماذا حدث ؟)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

طبعا أنا هقول هذا الكلام بس استنوا على لحظة واحدة ، فإذا كان هذا غير صحيح فليقل لنا السيد العضو وأنا فى نفس اللحظة سأترك منصبى ، حفظت ، لا دليل ولا وجه ، والرجل المجنون الذى أشار إليه سيادة العضو هو نلسون ولا ملسون ولا فلسون ده .

(ضحك) .

ده راجل . . وأقول إن هذه البرقية لم تصل إلى وزير العدل وإنما جاءت لى أنا شخصيا ، وقد تحرينا فقالوا لنا إن هذا الرجل اتجنن من الحبس وأصبح يخبط يمينا وشمالا فى اللى فى مصر وفى اللى هناك كى يورط أكبر عدد ممكن ، الطريقة العادية التى يتبعها النصابون كلهم .

وهذا هو ماحدث فعلا ، فلكى يورط اكبر عدد ممكن فإنه يتهم عاطف ومحمد وعلى وإبراهيم وزيد وعبيد لكى يكبر الموضوع .

لماذا أشكك فى النيابة العامة ؟ هل يعلم السيد العضو أو لا يعلم أن النيابة العامة حققت الموضوع لمدة ثلاث سنوات متصلة وسألت كل من هب ودب وأرسلت أحد المحامين العامين إلى أمريكا لجمع كل البيانات والدلائل التى يمكن أن تساعدها على متابعة القضية ، وبعد ذلك يقول تسترنا ، فنحن لانتستر على أحد ، وكما قلت ، وكما نبهت حضراتكم أن الذى أبلغ عن هذه القضية هو المباحث العامة للدولة المصرية ، جزء من الحكومة ، جزء لايتجزأ من الدولة ومن وزارة الداخلية ، هى التى أبلغت ، عندما سمعت أى كلام ، أى تشويش طبعا وأصحاب الرغبة فى التشويش وأنتم تعلمون تماما وأنا مش عاوز أخش سياسة أنا أتكلم فى القانون ، سياسة مش هانتكلم .

(صوت من السيد العضو كمال الشاذلى لا ، تكلم)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

لاداعى ، فالرغبة فى التورط والرغبة فى التشويش والرغبة فى الإساءة لمصر من بعض الناس فى الخارج بالذات واردة ويجب أن نضعها فى حساباتنا عندما نسمع كلمة ، لكن لابد أن أمشى للآخر .

فسيادتك عندما ذهبت إلى السيد وزير العدل تعطيه قضايا كنت تستطيع أن تذهب إليه سيادتك

لتسأله عما تم بالنسبة للقضية الفلانية والملف معنا هنا وتحقيق النيابة هنا ، والقرار هنا وأعيد الإبلاغ مرة أخرى عن هذه الوقائع وأعيد التحقيق مرة أخرى وحفظ من النيابة العامة فى يناير ١٩٨٥ ، ويمكن بعدها بشهرين ثلاثة يمكن فى مارس أو إبريل ١٩٨٦ ولست متذكرا بالضبط .

وبعد ذلك تقول إن الحكومة هى التى تتستر ، وإننى أريد أن أبين للأخ العضو الفاضل الأستاذ علوى حافظ أنه إذا كانت الدولة ترفع شعار محاربة الفساد والطهارة فى كل المسئولين وفى كل الناس ليس فقط المسئولين فهو ليس شعارا فقط وإنما هو شعار وفعل ، ولا توجد دولة ليس بها انحرافات ، ولا توجد دولة ليس بها سرقات ولكنى أتحدى أمام المجلس الموقر أن يكون قد وصل إلى علم الحكومة أى واقعة انحراف من موظف أو مسئول صغر أو كبر ولم تتخذ طريقها إلى السلطات المختصة .

وإننى أتكلم عن الجهات التابعة للسلطة التنفيذية سواء كانت الرقابة الإدارية أم مباحث الأموال العامة أم غيرها ، والرقابة الإدارية تابعة لرئيس الوزراء ، ومباحث الأموال العامة تتبع السيد وزير الداخلية والسيد وزير الداخلية مشكورا يبلغنى بكل واقعة انحراف تحدث وتصل إلى علمهم وتأشيراتى موجودة وتأشيرات السادة الوزراء موجودة ، يقال حدث كذا أو نما إلى كذا تحال إلى التحقيق وتتخذ الإجراءات القانونية ، وأتحدى إذا كانت قد وصلتنى واقعة من أى جهاز من هذين الجهازين إلا واتخذت فيها هذا القرار .

(تصفيق حاد)

الجهاز المركزى للمحاسبات يكشف وقائع معينة ويبلغ مجلسكم الموقر .

والجهاز المركزى للمحاسبات من سلطته طبقا لقانونه أنه يودى النيابة الإدارية أو النيابة العامة من خلال الوزير المختص طبقا للقانون الذى اعتمد هنا ، وأنا لا أعتقد أن هناك جهازا رقابيا فى مصر ، رقابة مالية ، منضبط ، حتقولوا متحيز للجهاز ، آه متحيز ، لكن مافيش جهاز منضبط كهذا الجهاز ولا يتنازل عن حقه أبدا ، وأنا منذ أن وطئت قدماى مجلس الوزراء بنفس الوضع وبنفس السياسة التى يسير عليها الجهاز وليس سياستى وإنما سياسة الجهاز باستمرار يلفت النظر إلى الواقعة فيه حالات زى القانون بتاعه مابيقول يقدر يبلغ على طول النيابة الإدارية ، أو النيابة العامة ، فيه حالات لابد من أن الوزير يبقى على علم بها وده اللى بيحدث ، ده اللى بيحدث ، قولى لى واقعة لم يحدث فيها هذا .

وجميع التقارير بتاعة الجهاز المركزى للمحاسبات موجودة فى المجلس الموقر فوق وممكن طلبها بما لكم من حق فى هذا الشأن بالنسبة للجهاز بالذات تطلبون ورقا فى أى جهة حضراتكم تطلبونها لا تردد فى أننا نوافى ، الجهاز مش تبعنا ، جهاز المدعى العام الاشتراكى ، مين اللى أثار أمامه كل القضايا الهامة وغير الهامة التى يضطلع بها هذا الجهاز الموقر ، الحكومة ، كل القضايا مافيش قضية إلا وكان منشؤها الحكومة أو الدولة بصفة عامة ، يعنى لابنحارب ولا بنغطى ، لا ، لا ، قصدى لابنحمى ولا بنغطى ، ولن نحمى ولم نغط أى فساد من أى نوع كان ، من أى نوع كان ، أكرر هذا المعنى يقول لى شعارات بأقول له أى حد من الإخوة الأعضاء يصل إليه ـ وقد قلت

هذا الكلام وأنا بأشرف بالرد على تقرير لجنة الرد أو بتعليق على تقرير لجنة الرد - أى واقعة انحراف تصل إلى أى أخ أو أى زميل من الزملاء الأعضاء فى مجلس الشعب أو فى غير مجلس الشعب ، عنده يبلغنى ، يبلغ الوزير المختص وستكون الاستجابة شيئا واحدا لاغيره ، وهو اتخاذ الاجراءات القانونية ، عايزنى أخد الناس أطخها كده زى ماسيادتك عمال تتهم الناس طالع نازل بكذا وكذا زى ماقال السيد رئيس المجلس ، أزاى مين يسمح لمين بهذا ، والله أنا شخصيا لو فعلت هذا ، ضميرى ميخلنيش أنام بالليل ، حاجات محفوظة أقلبها ، أنبشها ، علشان أشنع ، شهوة التشنيع ممكن أعملها فى حاجة تانية بما لايسىء إلى سمعة الناس ، الناس اللى أتجرحوا دول ، يدخل بيته إزاى ، يشوف أولاده إزاى ، أولاده تروح المدارس إزاى ، تورى وشها لمين ، والقضية محفوظة منذ خمس سنوات من النيابة العامة تيجى إزاى الحاجات دى والله أنا بترك هذا لتقدير حضراتكم ، لكننا كحكومة لانريد أن نعقب بأكثر من ذلك .

مين اللى بيعتم إعلاميا زى ماقال سيادة العضو المبجل ، إيه التعتيم الإعلامى ، طب افتح كده أى جريدة ، افتح أهرام أمس ، أربع قضايا ، الله يعلم ، أربع موضوعات فى صفحة واحدة وكلها تمس مسئولين ، وقد كان ذلك عن طريق الصدفة أهرام أمس لكن أنا شفتها اليوم بمناسبة مناقشة مع بعض الإخوة طيب فين التعتيم الإعلامى ، مع أن سيادتك يعنى تقرأ كل يوم الجرائد كلها أنا بيتهيألى ، أو الصحف كلها ، الإذاعة عايزها تشترك مثلا فى نشر الجرائم !! ، التليفزيون هنقول مثلا وقعت جريمة من فلان ضد فلان أو ضد المال العام ، هل هذا يحدث فى أية دولة ؟ هى الصحافة ، والصحافة لاقيد عليها فى هذا الشأن وبتنشر ، جرائد المعارضة تنشر ، والجرائد القومية أيضا بتنشر ولا قيد .

وأنا أيضا فى هذه المناسبة أقول إذا كان أحد جاب سيرة حد يقوللى المصادر اللى بيقول عليها سيادته محصلتش ، والمجلة التى أشار إليها سيادته ، العدد الذى أشار إليه سيادته أنا سوف أحضره له بتاع «الايكونومست» واحد قاعد يخرف ويكتب أى كلام لكن موجودة والناس قرأتها كلها بدليل أن سيادتك قرأتها إلا إذا كنت قرأتها وأنت فى لندن ، لأن هذا الكلام كان قبل ماسيادتك تروح لندن ، العدد اللى سيادتك بتشير إليه ده فى أغسطس الماضى لانمنع شيئا ، والكتب اللى سيادتك بتشير إليها ، يعنى الرجل الذى أشرت إليه بتاع المخابرات الأمريكية ده اللى هو اسمه Coplets كتاب كوبلتس ده أنا شفته وشفت اللى قبله اللى هو The game of nations وأقول لسيادتك شفته أيضا ، مادام شفت النهائى الجديدة ده أنا أيضا شفته ، والله ده راجل موتور أنا رأيى كده - وبيخبط أى كلام زى مايحصل النهارده ، أى كلام برضه (تصفيق) .

آه أمال ده هو استعمل الأسلوب ده وأنا مضطر استعمل الأسلوب ده ، أنا مش عادتى أستعمل الأسلوب ده لكن مضطر أن أستعمل هذا الأسلوب لأنه فعلا حقيقى أنا تمتعت وأنا باستمع إليه زى ماقلت لحضراتكم لكن فى نفس الوقت أنا إتجرحت من جوه ، إنجرحت وكل واحد فيكم قطعا انجرح لأن مصر اللى قاعدين ندافع عن سمعتها نفاوض مع البنك الدولى ومع صندوق النقد الدولى ويقولك البنك حايقرضكم ليه ومش عارف ، الكلام اللى قاله ، من يقبل هذا ، والله لو دى ظاهرة

عامة يبقى أى دائن أو أى مقرض يبقى غلطان لو أقرضنا إذا كان كل حاجة بتتقسم نصفها يروح فين ونصفها يروح فين أو ربعها يروح فين وربعها يروح فين ، والنصف هوه اللى يأتى مصر ، الله ليه ؟ ليه هذا ؟ شهوة إننا ننتقد بعض ، ننتقد بعض فى حاجات موضوعية ، مانقعد ونتفق إيه الطريق الأسلم للاتفاق مع ، أو الإصلاح الاقتصادى ، والاتفاق مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، نقعد ونناقش هذا ، نقعد معاكم ٢٠ ألف جلسة ، لكننا نقعد بس علشان أقوم أشتم فى الحكومة وفى عاطف صدقى ، وأنت قلت إنك أنت مش المقصود ، لا أنت اتهمتنى هنا ، هو جاء لى وقال أنت مش المقصود جاءنى فى مكتب رئيس المجلس فأنا مضطر أقول الكلام ده بعد ماسمعت الأسلوب الذى يقال به البيان ، بيقول لى مش أنت اللى مسئول ولا الحكومة دى اللى مسئولة ، دى الحكومات مش عارف إيه وأيه . . وأنا عندى إيه وإيه . . بيصفى حسابات ، بيصفى حسابات ، لانعتم لا إعلاميا ولا غير إعلامى عن أى واقعة فساد ، صحف المعارضة متولية كشف كثير أو الإشارة إلى كثير من هذه المسائل ، الصحف القومية متولية أيضا كشف الغالبية من هذه المسائل ولا نخشى شيئا ولن نخشى شيئا إلا الله سبحانه وتعالى ، مصلحة مصر أولا وأكرر هذا المعنى رغم إنه زعل البعض لكن لاأقصد الكل ، ليس أمامنا إلا مصلحة مصر ونسعى إلى هذه المصلحة بكل مانملك .

ننتقل بقى إلى بعض القضايا ، ، اللبن وغير اللبن «والبروسيلا» دى والله ماأعرف إيه ، اللبن الملوث أو الألبان الملوثة .

أولا : أشار سيادة العضو وأعتب عليه أنه أشار إلى أسماء على غير الحقيقة ، اتهم شخصين لن أكرر اسميهما على غير الحقيقة ، على غير الحقيقة زورا وظلما وعدوانا ، وأنه لاتوجد قضية فى هذا الشأن ، ولم يحدث أى تبليغ عنهما من أى شخص كان لا من سيادته ولا من غيره ، تلميحات فى الجرائد ، شوية تجار بيخبطوا فى بعض ، وزير الصحة قاعد أهوه ، وزير التموين قاعد أهوه ، وزير الداخلية كان أيامها السيد اللواء زكى بدر .

تلقيت تليفونا بالليل ـ أنا ـ أعطى لكم مثلا لما يحدث ـ واحد بيتكلم ويبعث برقية إن فلان الفلانى والله مأأنا فاكر إسمه حاجة إبراهيم كمال ولا إبراهيم مش عارف إيه يخزن ألبانا فاسدة ملوثة بالإشعاعات الذرية دى ، ولا النووية ، فى مصر الجديدة فى رقم كذا بتاعة كذا ، أنا طبعا كانت أيامها حملة وهاقولكم الحملة تذكروها كانت انتاخابات مجلس الشعب على الأبواب ، كيف يقصر الحزب الوطنى وكيف تقصر حكومة الحزب الوطنى بم ، بم ، بم عاوزين نموت الناس الكلام الذى قيل هنا ، الكلام الذى قيل هنا بالضبط طب أيامها كنا داخلين معركة انتخابية . كلمت وزير الداخلية ، كلمت وزير الصحة كلمت الأخ ـ كلهم إخوة طبعا ـ الدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين وكبسنا على هذه الشقة اللى فيها الألبان الملوثة وأظن كلمت برضة الدكتور وزير الاقتصاد لأنه هو المختص أو الأجهزة التابعة له هى المختصة بالرقابة على الواردات بالتعاون مع الأجهزة الأخرى بالنسبة للاشعاع الذرى ، هيئة الطاقة الذرية هى التى تتولى هذه المسئولية كبسوا على الراجل وجدوا فعلا عنده لبنا لكن لاملوث ولا حاجة ، وجدوا عنده لبنا ومعاه شهادة إفراج بأنه تم

الكشف عن كل صندوق من صناديق الألبان الملوثة أو المدعى أنها ملوثة وثبت صلاحيتها وخلوها وكذا وكذا . . من الأجهزة اللى إحنا كنا حطيناها أيامها فى جميع الموانى وجميع المطارات ولعل حضراتكم تذكرون هذه الفترة ، تبين مين الذى أبلغ عنه واحد تاجر تانى برضة بيستورد هذه النوعية من الألبان وبالتالى بلغ عنه وشوشر وأخذنا أيامها هوجة فى هذا الموضوع كل واحد «متغاظ» من واحد يبلغ عنه وأنا سبق أن قلت أمام حضراتكم هذه الوقائع إذا كانت ذاكرتى لم تخنى ، لما علمنا أو سمعنا بالموضوع الذى أشار إليه سيادته أن الحكومة الألمانية اجتمعت وعملت واتشقلبت وانقلبت ونطت وفطت ، الكلام الذى ذكره سيادته منسق فى أحد فصول التمثيلية وأنا أصر على أنها تمثيلية ـ أمال ـ الذى بلغنا وزيرة الصحة الألمانية بعثت «تلكس» لسفيرنا فى «بون» قالت له إنها سمعت أن شركة من الشركات الألمانية اشترت مش عارف ألبانا إيه وخلطتها بمياه أظن أنا مفهمش فى الحاجات دى كويس أنا غير فنى وأظن ان الدكتور جلال يعرف أكثر منى فى هذا .

(صوت من السيد الدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين والتجارة الداخلية : شرش اللبن المجفف)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

نعم وعملت حاجة اسمها شرش اللبن ، شرش اللبن المجفف وأنها كل دى نوايا أبلغت لنا من خلال سفارتنا فى «بون» يعنى سلطة حكومية أيضا ، يعنى مش الأستاذ علوى حافظ هو الذى أبلغنا بها ولا حاجة ، الحكومة ، بلغ وزير الخارجية هنا الدكتور عصمت عبدالمجيد ، الدكتور عصمت كلمنى وكلم الدكتور جلال أبو الدهب وكلم الدكتور دويدار عملنا حملة وحصارا على المركب اللى قالوا إنها . . أنا متأسف التى قالوا إن هذه الصفقة حتروح لمصر ولأنجولا ، مش كده ولا أيه يادكتور دويدار . آسف أقصد دكتور جلال .

(صوت من السيد العضو الدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين والتجارة الداخلية . . ايوه مضبوط) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

مجاش شرش لبن ، لم يحضر إلى مصر وفى نفس الوقت بالدراسة والتفصيل والتمحيص تبين أن شرش اللبن لايستعمل كغذاء آدمى وإنما كغذاء للحيوان بطريقة معينة بيخلط بطريقة معينة ، وأنه حتى لو كان وصل فهو صالح لاستخدام الحيوان لكنه لم يصل وأنا أتحمل هذه المسئولية ، أمام حضراتكم ، لم يصل مرة ثانية ومرة ثالثة دخلت بعض المراكب فى المياه لم يمر سنتيمتر مكعب واحد من اللبن إلا بعد تحليله اشعاعيا ورفضت بعض الشحنات بسبب اكتشاف نسبة مش عارف إيه فيها دى ، الاشعاع الذرى أو ـ الاشعاع النووى ورجعت وبعضها رفض من قبل مايدخل حتى الميناء لما كنا دققنا والى الآن ندقق يعنى العملية مستمرة حتى هذه اللحظة فى دخول الأغذية التى يكشف عليها اشعاعيا طبقا لقرار وزير الاقتصاد مع وزير الكهرباء وهو المسئول عن الاشعاع الذرى بل أكثر من هذا عالميا مسموح بالاستخدام الآدمى للأغذية التى تحتوى إشعاعا نوويا أو ذريا فى حدود مش

عارف المقاس إية بقى ٦٠٠ إيه .

(صوت من السيد الدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين والتجارة الداخلية ، ٦٠٠ ميكارل)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

٦٠٠ ميكارل أهو المقاس ٦٠٠ احنا قلنا لامش ٦٠٠ أحنا قلنا ٤٠٠ يعنى أقل من المعدل العالمى بـ ٥٠٪ المسموح بيه فى أوروبا وفى أمريكا وهما طبعا دول ناس مهملين جدا فى صحتهم وفى صحة أولادهم وبيقتلوا أولادهم فى الشوارع بيتسببوا فى أمراض كذا وفشل إيه ، الكلام اللى سمعناه على المنبر الآن ، لا إحنا تشددنا عن هذه الدول المتقدمة اللى هى مفيهاش طفل ـ واخد بال سيادتك ـ سليم كلهم مرضى ومصابون بكذا وكذا وبكذا . . اللى يسمع الكلام الذى يقوله الأخ المستجوب يقول الكلام ده ، إحنا مفرطين فى صحة أولادنا وفى صحة الشعب المصرى لأننا حرامية ومدلسين ومرتشين و ، و ، لا إحنا متشددين أكثر بقول لدرجة إننا زعلنا بعض الدول مننا لما يجى لى قمح أو دقيق من فرنسا أو من أمريكا أو من استراليا أو من كندا أيامها ومعه شهادة من الجهات المختصة فى هذه البلاد وهى بلاد لاخلاف أنها أكثر تقدما من الناحية العلمية مننا ولا يعرفون الكذب لأنه من جهة حكومية هناك ، فالشهادة المرفقة تقول إن الأغذية دى قمح أو غيره غير ملوث ذريا نقول لهم لابرضة لازم نكشف ، السفير الفرنسى ، السفير الاسترالى السفير الكندى ، السفير الأمريكى جاءوا لى وذهبوا لوزير الاقتصاد وذهبوا لوزير التموين ، وذهبوا لوزير الصحة ، وذهبوا لوزير الكهرباء كلمة واحدة لا . إحنا هنكشف ، زعل بعضهم وبعضهم توقف عن إرسال القمح والدقيق فى هذه الفترة ، ومع ذلك وحرصا منا على ألا يفلت شىء جاء قرارنا بعدم وجود استثناء وكله يخضع للتفتيش من هذه الناحية وبعد ذلك نتهم بأننا بنفوت لصالح مين ولصالح مين ولصالح مين هذه الأسماء الوهمية التى أشار إليها الأخ المستجوب وأؤكد مرة أخرى أمام حضراتكم أنه لم يدخل مصر ستيمتر مكعب واحد من الألبان الملوثة ، سيادته أشار إلى أنه أخذ من هذه الألبان والسيد وزير التموين موجود معنا ويمكن أن نسأل فى ذلك ؟ كم مرة حضر إليك يادكتور جلال ؟ كام مرة ؟

(صوت من السيد الدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين والتجارة الداخلية : كثير ولا تعد)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

لاتعد كل يوم خارج داخل على الدكتور جلال ومعه علبة كأننا فاضيين لهذه المسائل دى ملوثة لا ياسيدى مش ملوثة الدكتور جلال يأخذها ويشرب منها ، مكنش ناقص إلا هذا عشان يثبت له .

(صوت من السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية : شربت منه كله)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

لكن هذه كانت حملة فى هذه الفترة ليست خاصة باللبن وإنما خاصة بهذه المقاعد التى تشرف بجلوس حضراتكم ، كانت حملة على الحكومة وعلى حزب الحكومة أو على حكومة

الحزب عشان هنأخذ بنطة فى الانتخابات ، والله مصلحة مصر ابقوا عليها وخذوا كل الكراسى إن استطعتم طبعا ، لا لا لما يقال هذا الكلام ويسمع مثل موضوع الراجل بتاع «الايدز» الذى ذكره ، بالمناسبة أنا لم أكن متوقعها لكن كان لازم نتوقعها لأنها نشرت فى الجرائد حاجة فرصة للتشنيع ، وفرصة للاثارة يجى إزاى الكلام ده مصدقش وزير الصحة وأصدق واحد مخه «طاقق» اسمه كذا ولا كذا ، محنا عارفينهم .

(صوت من أحد السادة الاعضاء من المعارضة إنها نشرت فى الجرائد ونشرت فى جريدة الأهرام)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

ياسيدى الأهرام نشر تكذيب الوزير برضة والوزير لم يكشف عليه فقط ، إنما كشف على العيال إياهم ولم يتم الكشف عنده فقط مش فى معامل وزارة الصحة فقط ، إنما تم إرسالهم إلى معامل «النمرو» كمان ، أحدث معامل فى الشرق الأوسط ، قال غير صحيح ، غير سليم ، ليس لهذا الموضوع أساس ، هكذب عليكم مش ممكن ، ولنفرض أنه دخل وقعد سنة أو اثنتين يعنى الصدفة هى التى أدت إلى الحديث عنه تأكدنا منه أنت تعاتبنى وتأخذ على زى ماأنت عاوز لو قصرنا . لم يحدث تقصير ، بعد الراجل إياه الذى أحدث لنا دوشة فى موضوع الايدز تصوروا بيقترح إيه ! إن كل راكب نازل فى المطار أو فى المينا يكشف عليه من ناحية الإيدز ، أوقفهم طابور كدا كأنه داخل مثلا معرفش هأقول إيه ، هل هذا متصور : وطب إحنا بنقول السياحة وبنقول كذا وبنقول كذا كيف يتحقق هذا ؟ حتى لو حبيت عمليا كيف يتحقق هذا ؟ هو أنا دولة بيجى لى ١٠٠ أو ١٥٠ فردا فى اليوم لا ، ده فيه ٥٠ أو ٦٠ طائرة يوميا تاتى إلى مصر كل واحدة فيها ٤٠٠ أو ٣٠٠ أو ٢٠٠ كيف أتعامل معهم ؟ ومين يقبل على نفسه ذلك ؟ لو أنت نازل فرنسا أو رايح أمريكا وداخل يقول لك تعالى من أيدك على الحجرة وهكشف عليك ، وده اللى هيحصل لو أنت عملت كدا هيرد عليك طب يقولنا الأخ المستجوب نعمل إيه ، بأؤكد علشان انهى موضوع الألبان الملوثة ده لحضراتكم ، إن كل ماذكر بالنسبة لهذا الموضوع لا أساس له من الصحة ، بما فيه الواقعة اللى سيادته أشار إليها وإننا بنحمى وبنتستر على فلان وفلان ، هو فلان وفلان هايبقى أكبر من فلان وفلان اللى راحوا أمام المحكمة ، طبعا لا ، لكن لم يحصل ، ليه أشوه سمعة الناس .

موضوع «البروسيلا» اللى هى الإجهاض المعدى أو الإجهاض الوبائى ، ده موجود فى كل بلاد العالم أنت تتهمنى لو قصرت ، لو ماطعمتش ، تقول إنك أنت غلطان ، ساعتها تجدنى أقول لك إنى غلطان وياما قلنا أمام هذا المجلس الموقر إن فعلا هناك قصورا فى كذا وكذا ، ده فيه مشاكل فى الحتة الفلانية والحتة الفلانية ، مش هاخبيها إلا إذا كنت بقى وزارة مختلة ، الثروة الحيوانية أتركها ، موجود فى كل حتة ، يعنى لو وزارة الزراعة أو وزارة الصحة قصرت يؤخذ عليها ، لكن إذا لم يحدث تقصير والحملة يوميا فى هذا الشأن والحمد لله انحصر هذا الوباء أو هذا المرض يكاد يكون بصورة ١٠٠٪ يمكن حالة أو اثنتين لكن محصور وكل الابقار ـ الإناث طبعا ـ تحصن بواسطة البيطريين المختصين فى هذه المسألة ، أقوم أقول الحكومة كذا ، أفرض بقرة فاتت

يا سيدى أو اثنتين ، مش عندى ، هو المرض عندى أنا فقط د هو موجود فى العالم كله ، فى أمريكا موجود ، فى حالة عدم معالجته قول لى أنت غلطان ، كل دول العالم موجود فيها هذا المرض ، هو لازم نشوه سمعة مصر ، هى كل مشاكل مصر اتحلت ، ولازم أزود لها أو أخلق لها مشكلة أو أشنع عليها ، لا هذا أمر غير معقول .

هذه هى الموضوعات الرئيسية التى أشار إليها الأخ علوى حافظ المستجوب ، وأنا أراجع هذه النقاط وزيت الشلجم لم يذكرها فى الورقة ، وأنا سجلتها وسوف أرد عليها أيضا .

بالله عليكم ، كيف يحول المصريون فلوسهم لبلد كلها رشوة وحرامية وأولاد كذا وكذا ونهابين ، أنا أعرف كان ناقص إيه يتوصفوا بيه ، أنا أقول للمصريين تعالوا ، وهاتوا فلوسكم وبنقول لهم والرقم الذى ذكره مش عارف جابوا منين ٢٠٠٠ مليون فى السنة ، لا أكثر ، السوق المصرفية بتجيب نحو ٤٠٠٠ مليون فى السنة ، بيقول لك كانت ١٥ مليارا عمرها ما كانت ١٥ مليارا ، عمرها ما كانت ١٥ ملياراً ، إحنا استلمنا أو عهد لنا بالمسئولية فى نوفمبر ١٩٨٦ ، كانت التحويلات لا تجاوز فى الشهر ٥٠ أو ٦٠ مليونا ، اليوم تصل إلى نحو ٦٠٠ مليون ، وأكثر شوية فى بعض الأشهر بعدين يقول لى ١٥٠٠ ، ليه ليه هذا ، جبت منين هذا الرقم إلا إذا كانت «فبركة» أيضا ، أى رقم .

السيد العضو أيضا قارن بيننا وبين أمريكا وبين الاتحاد السوفييتى وبين فرنسا ، يعنى مش عاوز أقول إن الدول دى دول حقيقى متحضرة ومتقدمة وبتعمل وبتحارب الفساد وبتحارب كل ما يمسها بسوء ، ولا أعتقد إننا فى هذا مقصرون ، ولا أعتقد ولا يتصور أننا نتهاون ، هو لازم كل يوم لما يحدث إجراء فى قضية معينة أشير إليه أطلع مثلا أقعد فى الإذاعة أو التليفزيون أقول إحنا حولنا فلان الفلانى للمحاكمة ولا للتحقيق ، وقد لا يثبت فى حقه شىء ، بس أشوه سمعته ، من يرضى بهذا ؟!

أنا لازم آخد بالى برضه من أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته ، أى متهم برىء حتى تثبت إدانته بالطرق القانونية التى وضعها الدستور والقانون ، يعنى ليه ليه ، بس أقلل من قيمة اللى بيحصل فى مصر ، لمصلحة من ؟ ، واتهم الناس بكذا وكذا وكذا وأتهم من ؟! كبار المسئولين ، مش عارف أنا الحقيقة ، برضه ، المخدرات ، معلش ، أنا بأقولها ، بمنتهى الصراحة ، مفيش مجلس ولا حكومة واجهت مشكلة المخدرات زى ما ووجهت ورديت أنا بالتفصيل فى هذا الشأن ، وأنا أعرض ردنا أو تعليقنا أو تعقيبنا على تقرير لجنة الرد ، يعنى هل يتصور أن الحكومة تتفرغ كلية عشان كل يوم نعيد نفسنا ما هو المجلس سمع بكل المحبة وبكل الود اللى إحنا عملناه ، والحكومة أخذت ثقة المجلس فى الموضوعات التى عرضت وكانت محل مناقشة مدى شهرين ، من هذا المجلس الموقر ، ليه بس !! إن الدنيا بحالها تحارب المخدرات ونعمل ما نستطيعه ، ويتجاوز كل الإمكانات ، فلسنا أمريكا ولا فرنسا ولا أوروبا ، ومع ذلك بنحاول نعمل نفس الشىء إدراكا منا لخطورة هذا الموضوع . والذين يريدون أن يشكلوا لى لجنة تحقيق زى ما بيقول ، أنا لست محتاجا لهم ، أنا عندى برلمان يستطيع أن يشكل ، وعندى النيابة العامة ، والذى لديه شىء يبلغها ، عندى

المدعى الاشتراكى تستطيعون حضراتكم أن تبلغوا ، أى واحد يستطيع أن يبلغ ، وبيبلغ ، وفيه أجهزة تقوم من نفسها . . ولا تحتاج إلى إبلاغ ، فلسنا نخاف من اللجنة ، لكن هل آتى بلجنة مثلا ، مثلما قال صندوق الدين تانى ؟ كيف هذا ؟ ! نحن غير قادرين ، لأ ، قادرين ، وقائمين بكل ما يقتضيه الواجب فى هذه المسائل ، فيه قصور ، قولوا لنا فيه قصور لكن لا نشوه ، ولا نأتى بسيرة أحد يعنى غير وارد هذا . والاتهامات التى تفضل سيادة العضو بذكرها . . لما واحد يقوم بواجبه فى الستينات ، سنة حاجة وستين ، آجى اليوم وأقول له إنك أنت ، لأنك قمت بواجبك فى سنة ١٩٦٠ ، واجبه . . أقول واجبه ، آجى اليوم وأقول له أنت رجل لا تصلح لكذا ولكذا ! من يملك هذا ؟ من يملك هذا ؟ لا أنا أملكه ، ولا أى أحد يملك هذا ، وإلا يعتبر نوع من إنكار ما قام به أى شخص ، إذا كلفت بمهمة فى فترة من الفترات ، وقمت بها ثم تطورت الأمور ، وهذه المهمة لا تعجب أحدا ، طيب لا تحاسبنى ، لأننى كنت أنفذ ، الله ، الجندى الذى ينزل يقتل فى ساحة القتال آجى أقول له أنت أعدمت أو قتلت . . إنه يقوم بواجبه ، فلماذا نقلب الأمور ، لماذا خلط الأوراق بهذا الشكل ؟! لماذا ؟! هل لكى أشوه مثلا صورة إنسان عشان لا يعجبنى ؟ طيب والله أنا أقدر بكرة أطلع لك مائة إشاعة عليك يا استاذ علوى . . إشاعات .

(ضحك) .

وأقدر أعمل أكثر مما تعمله . .

رئيس المجلس :

لكن هذا لن يحدث .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

بالطبع ، لن يحدث هذا ، إننا نرجو ألا تحدث هذه المسائل لا يمكن أن تحدث ، وهو يعلم هذا وهو متأكد من هذا ، فلا طبيعتنا . تقبل هذا لكن واحد قام بواجبه ، آجى اليوم وبعد عشرين أو أكثر من عشرين سنة ، وأقول له أنت كنت كذا . . وأسىء لسمعة ناس كيف يأتى هذا ؟! أو كيف يتأتى هذا ؟! يا إخواننا . . قيمنا لا تقبل هذا ، القانون لا يسمح بهذا ، عضو مجلس الشعب قطعا حر فيما يقوله فى مجلس الشعب ، لكن القانون الداخلى بقى ، القيم لا تقبل هذا ، طيب والناس الذين أخذوا أراضى على اللسان ، أنا ما شفتوش ، وسوف أذهب لزيارة بعض إخواننا هناك ، مدعوا على غذاء لكنى أجلته أكثر من مرة ، لكنى هذا الكلام نشر فى الجرائد .

وهذه يمكن لأول مرة حضراتكم . . نشر وحقق فيه ، وتبين أن كل شىء تم قانونا ، المحافظ لم يهد مثلما قال الأستاذ علوى ، لم يهد أحدا ، بل أقولها : الجميع بلا استثناء ممن حصلوا على قطعة أرض مسئولين ، وغير مسئولين حاليين ، أخذوها بالثمن المحدد قبل أن يدخلوا هذه الأرض ، بالثمن المحدد ، أريد أن أقول ، هل فى الخارج ، يحاسب أحد أحدا على ماله ؟ مادام هو تدارك وقال ، من ماله الحلال ، فكون أنك تتهم أحدا أنه أخذها خطأ ، أو لم يدفع ثمنها ، أو استغل سلطته ، تفضل وأبلغ النيابة العامة أبلغ إدارة الكسب غير المشروع ، أبلغ المدعى العام

الاشتراكى ، كما تشاء ، أبلغ مجلس الشعب ، ويحاسب المجلس المسئول الذى تشير إليه ، وهذا حق ، لكن هكذا أخبط ٧ أو ٨ وزراء ، أو كانوا وزراء واللا .. طاخ .. طاخ .. طاخ .. حرامية .. ونهابين .. والمحافظ كذا .. ومحافظ كذا .

الله ، أنا لا أدافع عن محافظ الإسماعيلية ، لكن محافظ الإسماعيلية من المحافظين الذين نجحوا تماما فى أن يخلق محافظة ناجحة ، وأى واحد يقول غير هذا يبقى بيظلمه .

عندك ملاحظة عليه ، تفضل وأبلغها لى وأنا الوزير المسئول عن الإدارة المحلية أنا قائم بأعمال الإدارة المحلية ، وإذا لم أتخذ الإجراء المناسب ، يكون لك أن تحاسبنى ، لكن أن أشتم ، أنا تصورت أنك ستقول قنابل ، هى قنابل ولكنها قنابل فشنك ، لكنها بتوسخ .. خد بقى حلنى علشان الذين سمعوا هذا الكلام أو يقرأونه غدا فى الصحافة ، يصدقوا الكلام الذى نقوله ، سنأخذ جهدا وعلى أعصابنا ، مفيش دقيقة بتهدر ، لا ...

أقول لك إيه ، مفيش واحد من الوزراء لم يصب بشىء .

... ...

... ...

فيعنى والنبى ، يجب فى المناقشات أن تكون مصر أولا وثانيا وثالثا ، ونترفع عن الاتهامات ، لارضاء شهوة الاتهام ، لناس شرفاء يعملون ليل نهار ، مفيش وزير يذهب إلى منزله ظهرا ، مفيش وزير يرجع إلى منزله قبل الساعة العاشرة أو الحادية عشرة مساء ، وبعضهم يستمر إلى مابعد منتصف الليل ، الكل بلا استثناء والبعض يقول مدح فى بعض الوزراء ولم يمدح البعض الآخر ، أنا لاأمدح أو أذم ولا أملك المدح أو الذم أنا باعلق على مناقشات الأعضاء فالذى جاءت سيرته قلت أدى الظروف ، لابأمدح ولا مدحت ، ويوم ماأمدحه حامدحه بينى وبينه ، ولا أملك إلا هذا فأنا فى الحقيقة ، هناك كلام كثير قاله الأخ العضو ، طيب لما سفارة من السفارات ، معلهش ، وقال هناك فلان رئيس الـ C.I.A هنا وعمل .. طيب ماذا أفعل له ؟ ماذا أفعل له ؟ كحكومة مصرية سفارة البلد إكس أرسلت سفيرها أو القنصل أو مستشار السفارة عميل لجهاز مخابراتها هل أنا أملك شىء ؟ من يملك شيئا ؟ هذه دول وكل الدول تعمل هذا ، وأمن الدولة يقتضى هذا ومن ضمن وسائل الأمن هذه الأشياء ، وهذه مسائل متعارف عليها ليس بالنسبة لهم فقط ولكن بالنسبة للكل بما فيهم نحن ، يعنى لازم تشوف بلدنا إيه الفائدة والأسلوب ، فكل الناس تعمل ذلك ، بقى لازم أنا أعمل ، ولازم الثانى يعمل ، وكلنا نعرف بعضنا يعنى ليست واقعة جديدة ماهو «كوبلنز» مش اسمه كوبلنز برضه الذى أشرت إليه سيادتك وكتابه The gane وهو كتب كتابا قبل ذلك مثلما قلتم حضراتكم The game of nations لعبة الأمم ، وترجم إلى العربية وقطعا حضراتكم شفتوه بالانجليزية أو بالعربية ترجم إلى العربية فى مصر ، وكان رئيس المخابرات فى الشرق الأوسط كله ونعرف كل الوقائع المحيطة به وكان على صلة وصلة وصلة وصلة ، قولوا لنا ماذا نفعل ؟ يتفضل الأستاذ المستجوب يقول لنا ماذا نفعل ، إذا كنا نملك أو من حقنا نملك أو ... إلخ .

والله فيه كلام كتير ياأستاذ كمال لكن أنا أريد أن أقول ، أصل أنا كتبت كل كلمة وراء الأخ علوى يعنى بعضها أنا غطيته ، واسمحوا لى يمكن تبقى النقطة الخاصة بزيت «الشلجم» قصة زيت الشلجم فى مصر ليست بخفية على أحد لا على الحكومة ولا على الحزب الوطنى الديمقراطى ولا على المعارضة .

أول مابدأ الكلام عن هذا الموضوع قبل أن تكون هذه الوزارة مسئولة أمام حضراتكم وتتولى المسئولية ، فسمعنا هذا الكلام ، بعض العلماء قالوا إن زيت الشلجم خطر ، طيب ياسيدى خطر ليه ؟ قالوا كذا وكذا فأرسلنا لجميع سفاراتنا فى العالم وبصفة خاصة فى أوروبا والولايات المتحدة وكندا ، لمعرفة موقف زيت الشلجم عندهم ، ماهو احنا بقى حنموت الناس ، وهم دول برضة عايزين يعدموا الناس عندهم قالوا والله إحنا زيت الشلجم بنستعمله ، هذا الشلجم ، نوع من اللفت ، زى ماحضراتكم عارفين ، وإننا بنستخدمه ، وأرسلنا لهيئة الصحة العالمية ، وأرسلنا لكل الدول ، وهيئة الصحة العالمية التى ذكرها وقال إنها ضدها مش ضدها ، وقالت إنه بيستخدم ويمكن استخدامه بشروط وهو أن نسبة إيه يادكتور دويدار ٥٪ ، من حامض . .

(صوت من السيد الدكتور وزير الصحة : حامض الكبريتوز وأمريكا هى التى قالت مش الـ WHO) .

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

المهم نسبة معينة من حامض معين مادام أن الزيت النسبة التى فيه لاتجاوز ٥٪ نجعلها نحن ٢٪ .

وأنا أسترجع قرار مجلس الوزراء منذ حوالى سنتين ، فلو سمحتم أسترجعه مع حضراتكم ، قالوا جميعا إننا نستعمله بشرط أن نسبة هذا الحامض لاتتجاوز ٥٪ .

(صوت من السيد العضو محمد محفوظ حلمى . . وبعد الغليان)

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء :

استنى بس ياسيدى . . هناك ليس لديهم غلية فالغلية عندنا نحن ، إننى أقول لحضراتكم ماحدث بالضبط ، فنحن عرضناه على السيد الدكتور وزير الصحة بالتعاون مع وزارة الزراعة ، وشكلوا لجنة تضم جميع العلماء المصريين المتخصصين فى هذا الموضوع من جميع الجامعات ومن جميع الهيئات العلمية فى مصر ، وانتهت إلى السماح إنه لاضرر من استخدام زيت الشلجم ، هو اسمه وحش فى الحقيقة .

(ضحك)

ولذلك ، هو بيقول إننا لخبطنا اسمه ، لا ، لم نلخبط اسمه ، نحن استعملناه ككثير من الدول ، وبالذات فرنسا وألمانيا حيث يسمونه أظن «الكانوريا» «أو الكالونا» ، والذى اتهمنا أننا لخبطنا اسمه لا ، دا اسمه العلمى فى كثير من الدول ، ومكتوب على الزجاجة أنه كذا ، قال

مجموعة هؤلاء العلماء إنه ممكن استخدامه وللاحتياط بلاش ٥٪ خليكوا فى حدود ٢٪ طبعا الأمر عرض على اللجان المختصة فى وزارة الصحة ، ووزارة الزراعة إلخ .

وجاء فى مجلس الوزراء ودارت مناقشة ساعات وساعات وانتهت بالموافقة بالحدود التى أوصى بها العلماء الذين بحثوا الموضوع ، طبعا هذا الموضوع أثار مناقشة طويلة بعد صدور هذا القرار من مجلس الوزراء حتى لاتحملوا المسئولية لأحد ، أنا بأقول مجلس الوزراء مجتمع ، وحتى أى وزير لو كان هو الذى أخذ هذا القرار ، فأؤكد لحضراتكم أننا وراءه ومتضامنون معه لأن المسئولية تضامنية ، مسئولية جماعية .

لكن أن يقال إننا سمحنا به هكذا دون دراسة ودون شىء دون التأكد علشان عايزين نقتل أولادنا كما قيل ونصفيهم ، ونقضى على ، ونقضى على ، هذه مسائل أنا أعتقد لايصح أن تدور بتفكيرنا ، لايمكن تأكدوا ليه ، ليه أعمل كده ، قولوا لى ليه أعمل كده ، يعنى ليه دولة أو حكومة تعمل هذا ، علشان أموت الناس ، طيب ماأنا سأتحمل علاجهم أو سأتحمل رعايتهم أو . . أو . . أو . . وليه أموت الناس ، إحنا إيه عصابة والا حكومة ، طيب لو كنا عصابة آه ، لكن إحنا مش عصابة إحنا حكومة مسئولة وفيه مجلس الشعب يراقبها ، فيه ضمائرنا تراقبنا ، فيه ربنا سبحانه وتعالى يراقبنا أولا وأخيرا .

ليه تتصوروا وليه يدور بخلد أى واحد هذا إلا برضه إذا كان الأمر لمجرد الشوشرة والتشويه زى الالبان الملوثة ، والنهاردة طلعوا لنا بزيت الشلجم رغم أن هناك قرارا ، طيب زمان لم يكن هناك قرار من مجلس الوزراء ولم تكن وزارة الصحة ووزارة الزراعة تدخلت فى هذا الموضوع ، وزيت الشلجم بيحل مشكلة ، فنحن نشكو من نقص وندرة البذور الزيتية وبنستورد بملايين ، فلما نستحدث ونمشى مع التطور العالمى ، فكل دول العالم تستخدمه ، يعنى أنا بأرجو بعد هذا أن أكون قد وضحت النقاط التى أثارها الأخ علوى حافظ المستجوب ، ومعلهش إذا كنت قد اتكلمت ببعض العبارات التى قد تبدو ، بالنسبة لمن يعرفنى ، خارجة عن أسلوبى المعتاد ، لكن هذه هى الحقيقة وهو يعنى لايفل الحديد إلا الحديد (ضحك وتصفيق) وهو حديد وربنا يعطية الصحة . .

أرجو أن أكون قد أوضحت لحضراتكم وبرضة لاأريد أن أترك المنصة دون أن أشكر المجلس الموقر على حسن الاستماع وأنا شايف إننى أطلت على حضراتكم ، وشكرا سيادة الرئيس والإخوة الأعضاء .

(تصفيق حاد)

رئيس المجلس :

أستأذن السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء فى أن يبقى على المنبر قليلا ، وقبل أن أعطى الكلمة للأستاذ علوى حافظ ليرد ردا مقتضبا ، جاءنى الاقتراح التالى من الأستاذ كمال الشاذلى ، بصفته ممثلا للهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى .

حيث ورد فى رد السيد رئيس مجلس الوزراء أن من ذكرت أسماؤهم فى الاستجواب سبق التحقيق معهم بمعرفة النيابة وحفظ التحقيق مع الذين حقق معهم ، لذلك أقترح حذف هذه الأسماء من المضبطة ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

(أغلبية) .

●رد السيد العضو المستجوب
على إجابة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء

رئيس المجلس :

والآن ، ليتفضل السيد العضو علوى حافظ بالرد على إجابة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء وأرجو أن يكون مختصراً .

(ضجة من بين مقاعد أعضاء الحزب الوطنى ، وصوت من السيد العضو كمال الشاذلى : ليه ياريس . . ليه ياريس)

السيد العضو علوى حافظ :

هذا حقى الدستورى ، حقى الدستورى .

رئيس المجلس :

نعم ، والأستاذ علوى سيكون مختصرا ولا يكرر نفسه .

(أصوات ومقاطعة من بعض السادة أعضاء الحزب الوطنى تعترض على إعطاء الكلمة للعضو علوى حافظ)

(صوت من العضو محمد محفوظ السيد حلمى : ده حقه طبقا للأئحة) .

السيد العضو علوى حافظ :

بسم الله الرحمن الرحيم

«رَبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ ، وَأَخْرِجْنِى مُخْرَجَ صِدْقٍ ، وَاجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَاناً نَّصِيراً» .

(صدق الله العظيم)

بسم الله الرحمن الرحيم

«فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى الأَرضِ» .

(صدق الله العظيم)

أنا كنت واضحا جدا من بداية استجوابى ، عندما قلت إن هذا الاستجواب اتهام للحكومة فى تسترها على الفساد ، وكنت واضحا أيضا عندما قلت إن هذا الاستجواب هو امتحان للحكومة ، ولقد تسلمت نتائج الامتحان بتعقيب السيد رئيس الوزراء ، أما عن الاتهام فإننى أتمسك بكل كلمة ، وبكل رقم وبكل اتهام ورد فى استجوابى ، فالنائب الذى استجوب الليلة - نواب الشعب المحترمين - أمضى معظم عمره تحت قبة البرلمان ، ويعرف جيدا الفواصل والحدود ، ولولا حرصه على صالح مصر لما قدم هذا الاستجواب .

حمدا لله أنه مكننى - وحده لاشريك له - أن أؤدى واجبى وأبرىء ذمتى الوطنية أمامه وفى مواجهتكم زملائى المحترمين فى ليلة التاسع من شعبان شهر الرسول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه الذى ترفع فى شهر شعبان أعمال العباد إلى الله ، وأنا راض بحكم الله .

إنه ليس استجوابا فقط ، إنه صرخة وطنية ، يقول لكم جميعا من تحت قبة هذا البرلمان : انتبهوا أيها الساسة ، الوطن فى خطر ، النهب مستمر ، الشعب يكتوى بالنار ، وقلتها على امتداد ساعتين من العمر كنت أعلم أن مهمتى صعبة ، ولكننى أحمد الله أنكم مكنتمونى ، ومنصة المجلس الموقرة أن أؤدى واجبى وأبرىء ذمتى .

لقد تحديت الحكومة بهذا الاستجواب من قبل ومازلت أتحدى الحكومة ، وأقول لها فى مواجهة رئيسها فى تعقيبى وبعد سماع تعقيبه أن تذيع وقائع هذا الاستجواب على الشعب ، كما سمعه نواب الشعب ، زى مباريات الكرة والتمثيليات زى فرافيرو .

(صوت من السيد العضو كمال الشاذلى : المباراة أهم ، كفاية ياريس)

السيد العضو علوى حافظ :

ولكن ماتوقعته حدث ، ولكن سياسة الحكومة إذا لم تلب هذا الرجاء ، أن تؤكد لى أنها سقطت مرة أخرى فى الامتحان وأكدت لى أنها حكومة تهوين وتعتيم وتستر على الفساد .

(أصوات من السادة الأعضاء : كفاية ياريس)

(صوت من السيد كمال الشاذلى : ياريس هذا ليس بكلام) .

رئيس المجلس :

هل السيد العضو كتب رده مقدما .

السيد العضو علوى حافظ :

وأنا قاعد دلوقت . .

رئيس المجلس :

أرجو السيد العضو إيجاز رده .

السيد العضو علوى حافظ :

وأنا ، أسمع السمع الحلو ده ، ولكنى يكفينى ويرضينى ويشرفنى أنكم مكنتم هذا الاستجواب أن يسجل لا فى مضبطة مجلس الشعب ، بل فى مضبطة التاريخ ، فى سجل الخلود ، وإن لم تظهر الحقائق غدا ، فإنها ستظهر بعد غد ، والبقاء لله وحده .

بقيت كلمة ، رد موجز على ماجاء على لسان السيد رئيس مجلس الوزراء إن الحكومة أثبتت فى ردك ياسيدى ماأقنعنى تماما أن الحكومة فى واد والشعب فى واد آخر .

(ضجة وأصوات من بعض السادة الأعضاء : هل هذا كلام ؟ كفاية ياريس)

السيد العضو علوى حافظ :

وإن التستر على الفساد لايزال من صلب سياسة هذه الحكومة . .

(أصوات من بعض السادة الأعضاء : تانى . . ده كلام ياريس)

السيد العضو علوى حافظ :

لذلك دعوت دعوة أحب أن أعلنها صراحة أمامكم ، لم أدع على الحكومة ولم أدع على المجلس ، ولكننى دعوت لنفسى قلت يارب ، يارب مكن الدستور واللائحة يوما أن يمكنا نواب الشعب من أن يعطوا الثقة للحكومة ، ولو كانت الثقة بيدى وحدى لطرحتها فورا بهذه الحكومة ولأرحت الشعب المصرى منها .

الحكومة لم ترد على الاستجواب ، الحكومة قالت إن الاستجواب تمثيلية ، وقالت إن الاستجواب ليس فى صالح مصر ، وقالت إن الاستجواب هو تخليص حسابات ، ورددت قصصا ، مش عارف أوصفها ، مش عارف أوصفها . .

(صوت من السيد العضو عبدالوهاب أبو خشيم : مش حصلت ؟)

السيد العضو علوى حافظ :

حصلت آه ، ولكنها لم تحدث بهذه الدقة ولا فى تلك المواعيد ، لانها قيلت كحدوتة لملء الفراغ ، الحكومة فى حاجة إليه فى هذه الأيام .

رئيس المجلس :

هذا يكفى ياأستاذ علوى .

(صوت من أحد السادة الأعضاء : دى مناورة) .

السيد العضو علوى حافظ :

معلهش ، هذه مناورة بينى وبين الحكومة .

رئيس المجلس :

يكفى هذا . . مناورة إيه ؟

السيد العضو علوى حافظ :

خلاص ، آخر ورقة والله ، كما أعلن رئيس الحكومة بيقه أنه لايتكلم فى السياسة ، والله نحن كلنا جئنا إلى هنا لنتكلم فى السياسة . .

رئيس المجلس :

لا . . إنه لم يقل ذلك ، وإنما قال إنه سوف يناقش المسألة من الناحية القانونية وليس من الناحية السياسية .

السيد العضو علوى حافظ :

قانونية إيه ؟ . أنا فى محكمة ؟ أنا فى برلمان !

رئيس المجلس :

لا . . إنه كان حريصا ودقيقا .

السيد العضو علوى حافظ :

سيادة الرئيس :

وأنت رجل ذكى وذكى جدا ، طيب خليها لذكائك برضه .

العبارات اللى رددها رئيس الحكومة ، إن كلامى ، كله زور ، كله ظلم ، كله عدوان ، كله فبركة ، أنا أقول له كلمة واحدة «الله يسامحك» .

رئيس المجلس :

نعم وهل اكتفيت بهذا القدر ؟ أرجو ذلك ياأستاذ علوى .

السيد العضو علوى حافظ :

لا . . أنا مازال لى فى عنقك أنك لم تجب على القضايا الرئيسية التى طلبتها ، وهى قضية السلاح ولصوص السلاح فى مصر وعلى رأسهم عصابة الـ Four wings .

قضية ، قضية . .

(ضجة من بعض السادة الأعضاء وصوت من السيد العضو كمال الشاذلى : مش معقول ده كلام ، سايبة ليه ياريس ؟)

رئيس المجلس :

أستاذ علوى ، إن هذا الموضوع انتهى وأجاب السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء وذكر أن النيابة حققت وحفظت التحقيق .

السيد العضو علوى حافظ :

لا ، لم يجب على دى بالذات دى فات عليها وعداها ، وإننى مازلت أقول له «الله يسامحك فى الألفاظ ، أما الثقة ، فأنا أمنع ثقة نفسى بك كرئيس حكومة وبحكومتك ، بل إننى أدعو الله أن يريح الشعب من حكومتك ، وشكرا .

رئيس المجلس :

لقد استمعنا إلى رد السيد رئيس مجلس الوزراء المفصل ، ومع ذلك فهو يرى أن يقول كلمة نهائية .

ملحق

المذكرة الشارحة للاستجواب
الموجه إلى السيد رئيس مجلس الوزراء من السيد العضو علوى حافظ
عن حقيقة الفساد وطهارة الحكم فى مصر

١ ـ العلاقة وثيقة بين بعض كبار رجال الدولة وقمم مافيا الفساد فى مصر .

٢ ـ الصفقات المريبة مستمرة حتى اليوم والعمولات الكبيرة توضع فى الخارج فى حسابات اللصوص السرية حتى تضخمت جدا وبدأ الإعلام الخارجى يكشفها وعلم بها معظم المصريين الذين يعيشون فى الخارج .

٣ ـ القوى الضاغطة على القرار فى مصر أصبحت من أهم وسائل نهب المال العام .

٤ ـ الديون الخارجية والقروض الضخمة تزداد كل يوم بعد أن أصبحت هى الشماعة السياسية والإعلامية التى يخفى الفساد وراءها وجهه القبيح ويده الملوثة التى تنهب مال الشعب .

٥ ـ شعب مصر يعيش ذروة المعاناة والعذاب والغلاء والتسيب حتى اتسعت مساحة الفقر بشكل مزعج .

بينما اللصوص يعيشون ذروة حياة البذخ والنعيم والاستفزاز والسلطة .

٦ ـ الناس فى كل مكان يسألون نواب الشعب ؟!!

فى حزن وألم وحسرة وسخرية .

هل اللصوص يحكمون أو يتحكمون . . . وإلى أين المصير ؟!!

سأظل معارضا

أحمد الله الواحد القهار .. الذى أعاننى بقدرته وفضله على أداء هذا الاستجواب وعلى أداء رسالتى والأمانة التى حملتها فى عنقى تحت قبة البرلمان .. فعبر رحلة من العمل السياسى البرلمانى امتدت حوالى ثلاثين عاماً منذ أن كنت أصغر عضو ببرلمان ١٩٦٠ ، وحتى برلمان ١٩٩٠ .. قمت بدق الاجراس بعنف ، والتصدى لكل صور الطغيان والفساد ، عبر ثلاثة عهود سياسية حكم فيها عبدالناصر والسادات وأخيراً مبارك .

واليوم .. أعاهد الله على أن أمضى بقية عمرى فى خندق المعارضة ، من أجل الشعب المصرى المسكين ، وذلك حتى أدرك وجود نوايا حقيقية لدى النظام بالاصلاح والتغيير .. وهى معارضة غير موجهة إلى أشخاص أبدا ، بقدر ما هى موجهة لسياسات ونظام حكم ، أتمنى أن يأخذ بأسباب الاصلاح الجدى والتغيير للأفضل .. فهذا النظام لم يستوعب دروس التاريخ البعيدة والقريبة .. لا يعرف أن الشعب يريد مشاركة شعبية حقيقية فى الحكم ، وحياة ديمقراطية سليمة ، وليس ديكوراً ديمقراطيا يتزين به النظام امام العالم الحر .. فمصر لم يعد يكفيها علاج المسكنات ، ولابد من اقتلاع المشاكل من جذورها من خلال سياسات جديدة ثابتة وواضحة لا تتغير ولا تتبدل بتغيير الاشخاص .

الشعب يريد تغيير الدستور لإقرار الديمقراطية الحقيقية ، التى تعتبر الخطوة الاولى للاصلاح الاقتصادى فى مصر ، لأنها ستأتى بحكومة حقيقية تمثل الشعب ..

لا حكومة عاجزة عن حل أى مشكلة .. أتت وحزبها إلى مقاعد الحكم باغتصاب ارادة الامة ، ودون استناد الى قاعدة شعبية حقيقية .. لذلك فوزراؤها يخافون المواجهة ، ويتهيبون من نطق كلمة الحق التى قد لا ترضى الحاكم ، وبهؤلاء لا أمل فى أى إصلاح .

الشباب يعيش فى جحيم البطالة ، ينشد العمل والانتاج والاستقرار ، ولا يجد إلا الضياع والفقر .. بينما أهل القمة يحققون ثراءً فادحاً وغير مشروع ، وتفوح منهم رائحة الفساد ، والنظام يتستر عليهم .. ومصر تعانى من الديون المتراكمة ولا تستطيع سدادها أو سداد أقساطها وفوائدها ، فماذا سيكون عليه الحال لو استمرت نفس الأزمة الاقتصادية الحادة ، الناتجة عن سياسة متخبطة وفساد مستشرٍ ؟!

لقد أصبح نظام الحكم يسير يوماً بيوم ، وغاية ما ينشده أن يمر هذا اليوم وهذا العام بأمان ، والمسيرة مستمرة ، فى إدارة البلاد بالبركة يوماً بيوم .. والمواطن المصرى أصبح محاصراً ومهموماً طوال ساعات يومه وحياته بمشكلات وأزمات حادة قصمت ظهره ، وجعلته غير قادر على النهوض منها أو الاستمرار فى تحمل أعبائها (الخبز ـ الغلاء ـ المواصلات ـ التعليم ـ الأمن) وكل الأمور التى تخص حياة المواطن أصبحت تمثل له مشكلة وأزمة كبيرة .. ولابد من الاهتمام الدائم بالمشكلات الداخلية للبلاد ، قبل النظر إلى المشكلات الاقليمية والدولية .. ومحاسبة كل من نهب ثروات مصر ، وخرب اقتصادها ودمر زراعتها ، وتقاضى العمولات من مال الشعب .. بدلاً من تصدرهم الصفوف الأولى فى الحفلات الرسمية .

الشعب يريد حكومة قوية ، قادرة ، مترابطة .. لا تصارع ولا معارك بين وزرائها .. حكومة تنقذه من المعاناة التى فرضت عليه فى السنوات الاخيرة .. حكومة توقف سياسة الاقتراض من الخارج ، وتغلق بابها الذى انفتح على مصراعيه بحجة تطوير البنية الاساسية والمرافق .. حكومة تضع خطة لحل مشاكل مصر الاقتصادية ، وليست عاجزة عن وضع الخطط والحلول لكافة المشكلات .

مصر يا ناس .. تنتج ١/٤ خبزها وتستورد الباقى .

تنتج عشر اللحوم المطلوبة لاستهلاكها وتستورد الباقى .

كذلك تنتج ١/٥ السكر و١/٣ زيت الطعام .. وتنتج أقل من ذلك بكثير فى العديد من السلع والمستلزمات الاستراتيجية الحيوية الهامة ، التى ترتبط باستقلالنا

وإرادتنا . . ولكننا والحمد لله وبفضل إنجازات حكومتنا الرشيدة ووزير زراعتها الهمام قد حققنا الاكتفاء الذاتى من الفراولة والموز ؟!!

مؤشرات خطيرة جداً تنذر بكارثة محققة إذا لم ننطلق لمزيد من الانتاج والابتكار والابداع فى هذه المجالات ، وإزالة كافة المعوقات . . وقبل هذا وذاك وضع خطة علمية مدروسة لتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء ، الذى أكد خبراء العالم كله أننا قادرون على تحقيقه .

نريد خطة لإسكان مليونى مصرى يسكنون المقابر . . خطة لانقاذ أبنائنا من البلهارسيا وأمراضها الخطيرة . . خطة لرفع مستوى معيشة المواطن المصرى فى الريف والمدينة . . خطة طموحاً وجادة تتوافر لها كل الامكانيات لاعادة بناء المواطن المصرى بدءًا من الطفولة والاهتمام بها .

لماذا التصميم على قانون الطوارىء . . وهو لم يمنع إرهاباً ولم يقلل من معدلات جريمة . . بل زادت معدلاتها ، واستفحل الارهاب وقويت شوكته . . وازدهرت امبراطورية المخدرات ومملكة تجار العملة . . وهى كل الفئات التى قالوا إن قانون الطوارىء قام من أجلها . . ولكنه بعد ١٠ سنوات تقريباً من تطبيقه فشل فى تحقيق أى نجاح فى تعامله معها . . إذن فلماذا التصميم عليه ، إلا إذا كان لقهر الانسان المصرى وإرهابه ، ومنعه من التعبير عن نفسه بحرية تامة ودون خوف أو قلق ؟! . . وإلا إذا كان لشن حملات الاعتقال على أوسع نطاق وبالجملة ، وأخذ الرهائن من النساء والاطفال ، والعقاب الجماعى لأحياء وقرى بأكملها لأسباب تافهة ، ولإرضاء غرور وزير مجنون ، تولى شئون الوزارة لأكثر من ٤ سنوات فى عهد الرئيس مبارك . . ونجح فى تشويه صورة رجال الشرطة فى عيون إخوانهم وأبنائهم وآبائهم من المصريين .

القضاة فى مصر يتهمون النظام بعدم تنفيذ أى توصية من توصيات مؤتمر العدالة ، والمماطلة فى تنفيذ أحكام القضاء التى لا تعجبه ولا تتفق مع هواه . . ويعلنون أن إشرافهم على الانتخابات إشراف صورى وأنهم يرغبون فى الاشراف الكلى والكامل على العملية الانتخابية فى كافة مراحلها . . ولكن النظام لا يستمع لكل ذلك ، بما يمثل كارثة بكل المعانى . . تدعمها حملة انتهاك حقوق الانسان فى مصر ، والتى شهدها هذا العصر ، وذكرتنا بالفظائع التى ارتكبت ضد الشعب فى فترة الستينيات السوداء .

النظام يكثر من الكلام عن النزاهة والشرف والحرية والعدل . . بينما يقوم باختيار مسئوليه ووزرائه من النوع الردىء فى أفكاره وسلوكياته ، وهو ما يمثل نوعاً من التحدى والعناد لإرادة الشعب ، ورغبته فى التغيير إلى الأفضل ، وإلغاء كافة الشعارات الرنانة التى لا تنفذ ، أو تحويلها إلى واقع عملى حقيقى .

والشعب مازال يتطلع إلى الرئيس مبارك فى أن يخطو الخطوة الأولى للاصلاح الحقيقى ، وأن يقوم بتغيير الدستور لوضع أسس حياة سياسية ديمقراطية سليمة ، تكون أساساً لكل إصلاح اقتصادى نبغيه . . الشعب يتطلع إلى الرئيس متمنياً أن يقوم بتصفية جيوب الفساد تماماً وعزلهم ومحاكمتهم . . وأن يستمع إلى المعارضة التى تمثل ـ كما قال ـ الجناح الآخر للحكم . . لأنه هو المسئول الأول أمام الله . . وهو راعى الرعية . . والشعب مازال ينتظر منه الكثير .

أما أنا . . فسأظل معارضاً لهذا النظام ، ليس عن رغبة فى المعارضة لمجرد المعارضة . . ولا كرها ولا حقداً على أحد أو شخص أو لتصفية الحسابات . . بل لأكمل دورى وأستمر فى أداء الأمانة التى حملنى إياها الشعب . . فى إطار نظام تعددية سياسية تشرع المعارضة ، ولا تعتبرها عيباً . . وسأظل كذلك إلى أن يحقق الله الأمل لمصر فى إصلاح حقيقى ينتشل شعبنا المسكين من تلك الأزمات التى يعانيها بشدة منذ سنوات ، والتى آن له أن يستريح منها . . سأظل مشاركاً بالرأى الحر والنقد البنّاء من أجل إصلاح مسيرة الديمقراطية فى مصر ، وتحقيق الرخاء لأبناء بلدى . . وسأظل متتبعاً للفساد أينما كان وعلى أعلى مستوياته ، حتى يأتى اليوم الذى يخرج فيه رموزه من أبراجهم العاجية إلى الجزاء الذى يستحقونه على نهب أموال شعبهم الفقير .

ورغم كل ما ورد فى هذا الكتاب من تأكيد لصور الفساد واقتحامها للمستويات العليا من السلطة . . ورغم فشلى فى تحريك البرلمان للتحقيق فى وقائع استجواب الفساد الشهير ، مما دعا البعض إلى نصيحتى بالراحة من العناء المتواصل الذى أبذله ، خاصة بعد تدهور حالتى الصحية وتأكيد الناصحين لى بأننى أنفخ فى قرب مقطوعة ، وأنه لا فائدة من كل ذلك ، رغم هذا كله . . فإننى مازلت مؤمناً بدورى ومصمماً على أدائه حتى النهاية . . فلم ولن أنتمى يوماً إلى حزب « مافيش فايدة » ، « وأنا مالى » . وسأستمر حتى النهاية حتى يظهر الاصلاح الحقيقى ، وتشرق الشمس من جديد .

فمصر من أفضل بلاد الدنيا . . وشعبها أقدم شعوب الأرض . . وحضارتها التليدة التى قامت حول نيلها العظيم ، حضارة شامخة تمثل أعظم حضارة فى التاريخ . . مصر بلدى العظيمة التى أحببتها ووهبتها عمرى وسأظل كذلك حتى النهاية . . والظلم والظلام لابد لهما من نهاية . . إنها النتيجة الحتمية التى علمنا إياها التاريخ . . وإنا لله وإنا إليه راجعون .



صورة شخصية لي في صدر شبابي تجمعني بقطبي ثورة ٢٣ يوليو
عبد الناصر وعبد الحكيم عامر

عوني حافظ الشاب الذي خرج يفتش مشكلة
تحدث مع صحبه ليعرف جذور حقيقية
المشكلة ويقدم حلا على أسس من الواقع





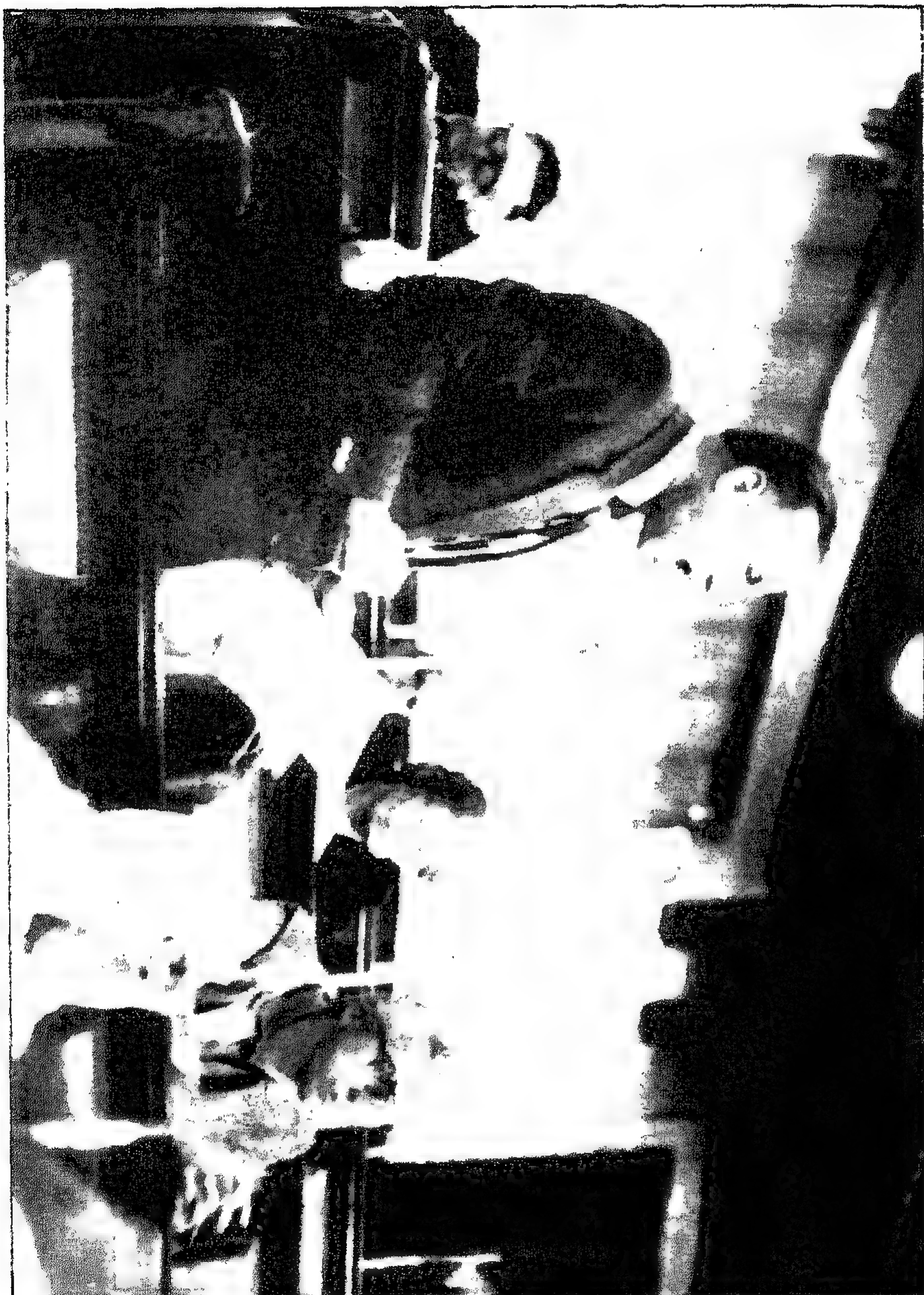
في أعيادنا القومية والدينية يقف علوي حافظ في بيوت الله ليوضح الموقف السياسي لوطننا الذي يقوم بدور الطليعة إلى أهل وطنه الصغير ، مساهمة في إيجاد خلايا ثورية حية من أبناء حيه ..



مشكلة لسيدة من الشعب .. وعلوي مفتوح الأذنين والقلب ، واللهفة على وجهه مع الاهتمام ..

صورتان من أخطر استجواباتى بل أخطر الاستجوابات البرلمانية فى سنوات مصر المعاصرة .. والذى كشفت فيه عن مدى الفساد الهائل الذى انتشر فى مصر ، وارتبط بالعديد من الكبار فى مواقع حساسة ، تاجروا بأموال الشعب وكونوا منها ثروات فاحشة دون اعتبار لمعاناته وصحته ومستقبله .





صديقى العزيز الراحل مصطفى شردى . . كان من أشجع النواب الذين خاضوا معارك حاسمة ضد الفساد فى كل المواقع . . كما كان رحمه الله من أبرز من ساندونى فى معاركى ، وفتح لى صفحات جريدة «الوفد» لكشف بؤر الفساد ، كما فعل هو طول حياته . . وقد فقدت برحيله مساندا قويا لى .

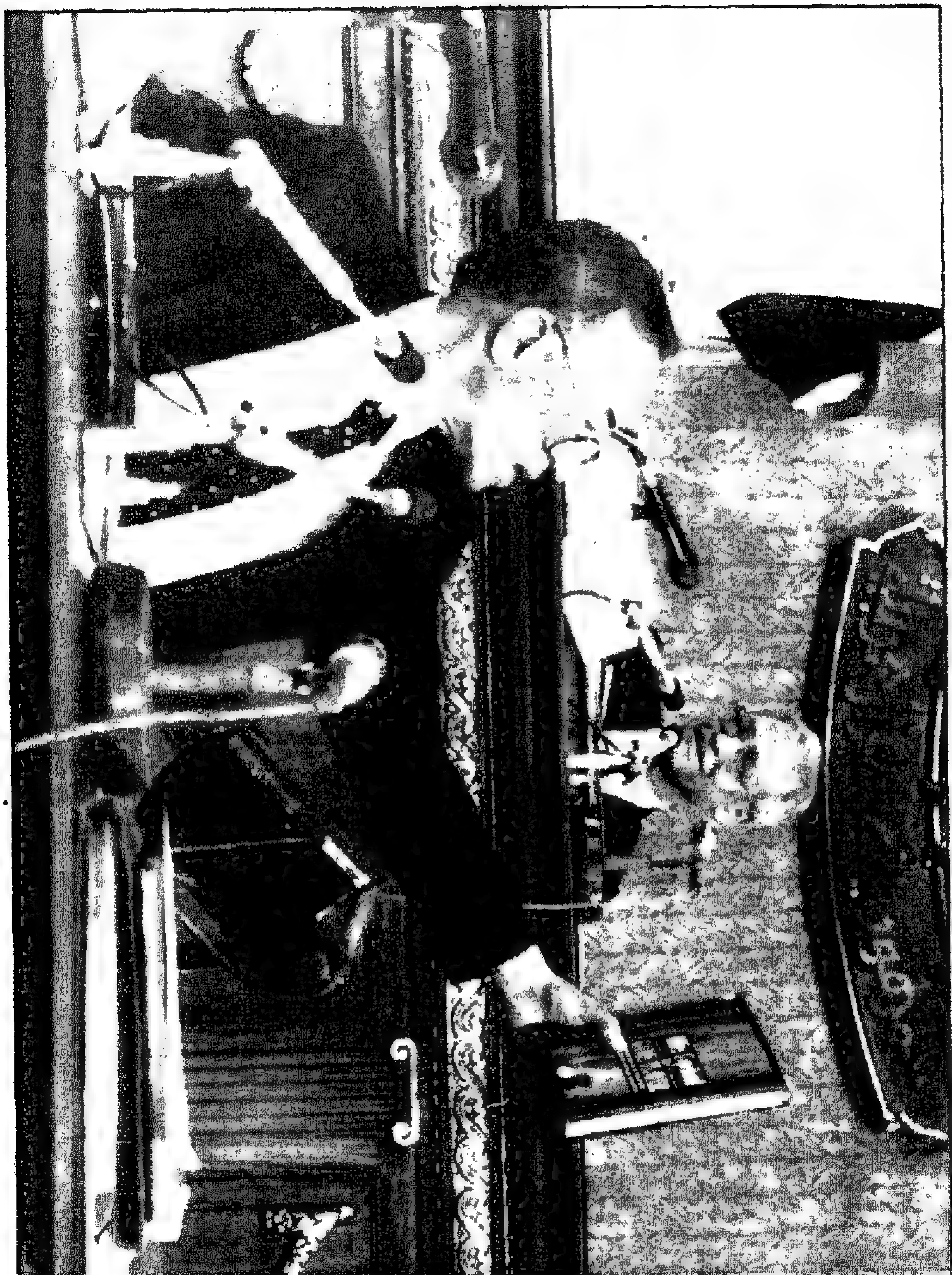




فى مجلس الشعب .. أشير فى أحد استجواباتى الشهيرة إلى أحد قيادات الحزب الوطنى الذى صمم على مقاطعتى ، ومحاولة وقف كشفى لفضائح النظام والفساد الذى عشش فى أوكاره .



ثلاث صور من استجواب الفساد الشهير فى مارس ١٩٩٠ . . أمسك بمستنداتى الدالة على خطورة مافيا الفساد فى مصر ، وتهديدها البشع للاقتصاد القومى . . بينما يحاول الدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس ـ رحمه الله ـ إيقافى عن الاسترسال فى سرد وقائع الفساد التى ضمنتها استجوابى . ولكننى رفضت المحاولة بحسم ، وأديت واجبى أمام الله والوطن





الفهرس

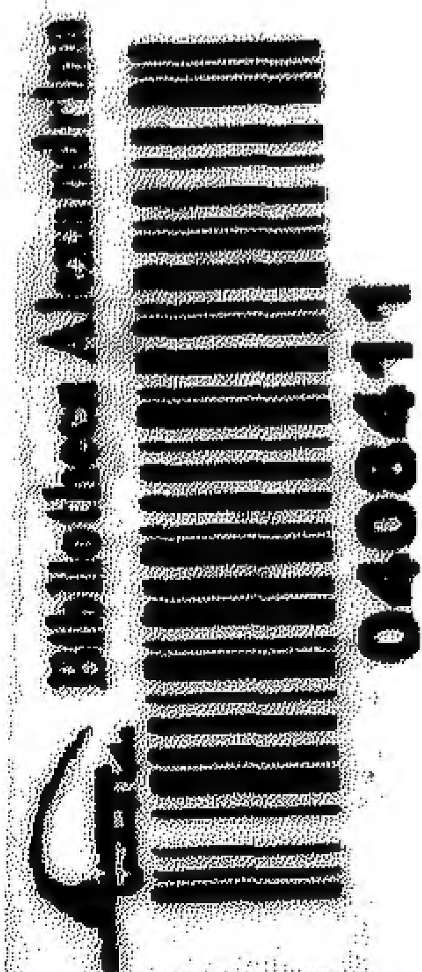
الموضوع	الصفحة
إهداء	٣
مقدمة	٥
نشأتي وكراهيتي للفساد	١٣
وأصبحت ضابطا بالجيش	١٧
أنقذت عبد الناصر في مارس ١٩٥٤	٢٥
الحقبة الناصرية	٣٣
وبدأ صراع السلطة	٤١
عبد الناصر وأمريكا	٥١
كارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ ورحيل عبد الناصر	٥٩
الحقبة الساداتية	٧٥
تأسيس الوفد	٨٥
الحقبة الساداتية (عصر الانقلاب)	٩٧
المنصة	١١٥
وجاء مبارك	١٢٥
وجاء مبارك (الاستجوابات الساخنة)	١٣٥
النائب المشاغب	١٦٥
الفســاد	١٧٩
الفساد (الاستجواب وأنا بين الحياة والموت)	١٩٣
سقوط الحكومة	٢٠٧
الاستجواب	٢٢١
سأظل معارضا	٢٨٧
ملحق الصور	٢٩٢

رقم الايداع : ٢٠٧٧ / ١٩٩١



مطابع الزهراء للإعلام العربي
١٤ شارع الطيران - رابعة العدوية
مدينة نصر - ت ٦٠١٩٨٨ - ٢٦١١١٠٦
القاهرة

ليس من السهل ان يعمل الانسان بالسياسة
وليس سهلاً ان يكون معرضاً ...
ليس من السهل ان يحمل الانسان هموم
وطنه طوال حياته ... ليطالب بأعادة
الحريات ... ومحاربة الفساد .
ليس من السهل ان يلبس الفارس دروعه
دون ان يخلعها ... من أجل وطنه ...
ولكننا امام طراز فريد من البشر ...
رجل يؤمن بحق الشعوب فى التمتع بثرواتها
يؤمن بان الوقت قد ازف فى ظل عصر
الحريات الذى نعيشه لكى نشهر السيوف
جميعاً لندافع عن مصر ... ضد اخطبوط
الفساد ...
علوى حافظ طراز فريد للرجال ... نشأ على
حب مصر ... وكره الفساد ... وعاش ليكتب
عن صراعه الطويل من اجل مصر ...
علنا نؤمن جميعاً معه بان الساكت عن
الحق شيطان أخرس .



الناشر